

المجلد الرابع من كتاب

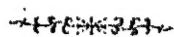
مفتي شيخ الاسلام تقي الدين
الحارثي المتوفي سنة ٧٢٨



طبع بمطبع دار الكتب العلمية * والسيرة المرضية * حضرة الفاضل
(الله زكي الكردي الازهرى)



بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
والحمد لله رب العالمين
تأليفه
مصر القاهرة سنة ١٣٢٩ هجرية

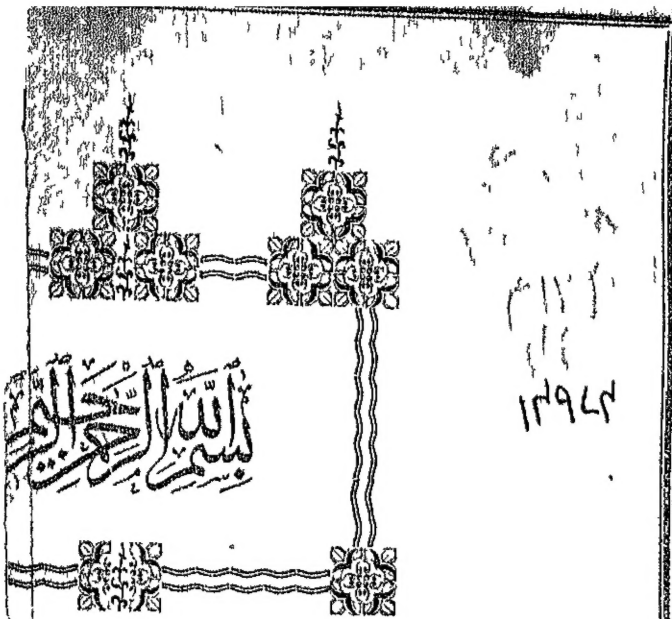

$$-\text{O}-\text{C}(=\text{O})-\text{CH}_2-\text{C}(=\text{O})-\text{O}-$$

كتاب * والامام الموقعين * ومستصفي الغزالي * وشرح تحرير الاصول *
 كشف السر * وشرح تهذيب الكلام * وشرح منظومي
 كبر * وشرح الشمسية * و متن مسلم الثبوت مع المنهاج والمختصر
 غيرهما * والها من * وجميعها * (فرج الله زكي الكردي بمصر)

M.A. LIBRARY, A.M.U.



ARI4974



۱۳۹۴

﴿ باب الوقف ﴾

(١) ﴿مسئلة﴾ في رجل متول امامة مسجد وخطابته ونظر
الأمر وله مستحق بحكم ولايته الشرعية فهل لنظار وقف أو
أو يتصرفوا فيه بدون هذا الناظر وإن يصرفوا مال الم
ما قدر له على ذلك ولو قدر أن هذا الوقف كان في ديوان
وجعله للإمام الخطيب فهل لهم ذلك والحالة هذه أن يت
ولايته وهل إذا تصرف فيه متمتع وصرف منه شيئاً إلى غيره مع حاجة
وأصر على ذلك والحالة هذه يقدح في دينه وعدالته أم لا

﴿الجواب﴾ ليس لناظر غير الناظر المتولي لهذا الوقف أن يضع يده
فيه بغير إذنه لا لنظار وقف آخر ولا غيره سواء كانوا من أهل ذلك أم لا
المتولين نظره ولا لهم أن يصرفوا مال المسجد في غير جهته التي وقف
بل يجب أن يعطى الإمام وغيره ما يستحقونه كاملاً ولا ينقصون من
يصرفوا الفاضل إلى وقف آخر فإن هذا لا نزاع في أنه لا يجوز أنما نزع
الفاضل ومن يجوز له فلم يجوز لغير الناظر المتولي أن يستعمل بذلك ومن أصر
مستحقه ومنع المستحق قدح في دينه وعدالته

(٢) «مسئلة» وقف انسان على زيد ثم على أولاد زيد الثمانية شيئا فمات واحد من أولاد زيد الثمانية المعينين في حال حياة زيد وترك ولدا ثم مات زيد فهل ينتقل الى ولد زيد ما استحقه ولد زيد لو كان حيا أم يختص الجميع بأولاد زيد

«الجواب» نعم يستحق ولد الولد ما كان يستحقه والده ولا ينتقل ذلك الى أهل طبقة الميت ما بقي من ولده وولد ولده أحد وذلك لان قول الواقف على زيد ثم على أولاده ثم أولاد أولاده فيه للفقهاء من أصحاب الامام أحمد وغيرهم عند الاطلاق قولان أحدهما انه كترتيب الجملة على الجملة كالمشهور في قوله على زيد وعمرو ثم على المساكين والثاني أنه كترتيب الافراد على الافراد كما في قوله تعالى ولهم نصف ما ترك ازواجكم أى لكل واحد نصف ما تركه زوجته وكذلك قوله حرمت عليكم أهائكم أى حرمت على كل واحد امه اذ مقابلة الجمع بالجمع تقتضي توزيع الافراد على الافراد كما في قوله لبس الناس ثيابهم وركب الناس دوابهم وهذا المعنى هو المراد في صورة السؤال قطعا اذ قد صرح الواقف بان من مات من هؤلاء من ولد انتقل نصيبه الى ولده فصار المراد ترتيب الافراد على الافراد في هذه الصورة المقيدة بلا خلاف اذ الخلاف انما هو مع الاطلاق واذا كان كذلك فاستحقاق المرتب في الشرع والشرط في الوصية والوقف وغير ذلك انما يشترط في انتقاله الى الثاني عدم استحقاق الاول سواء كان قد وجد واستحق أو وجد ولم يستحق أو لم يوجد بحال كما في قول الفقهاء في ترتيب العصبات وأولياء النكاح والحضانة وغيرهم فيستحق ذلك الابن ثم ابنه وان سفل أو الاب ثم ابوه وان علا فان الاقرب اذا عدم أو كان ممنوعا لكفر أو رق انتقل الحق الى من يليه ولا يشترط في انتقال الحق الى من يليه أن يكون الاول قد استحق وكذلك لو قال النظر في هذا لفلان ثم لفلان أو لابنه فتى انتفى النظر عن الاول لعدمه أو جنونه أو كفره انتقل الى الثاني سواء كان ولدا أو غير ولد وكذلك ترتب العصبية في اليراث وفي الارث بالولاء وفي الحضانة وغير ذلك وكذلك في الوقف لو وقف على أولاده طبقة بعد طبقة عصبتهم وشرط أن يكونوا عدولا أو فقراء أو غير ذلك وانقضى شرط الاستحقاق في واحد من الطبقة الاولى أو كانوا انقضى شرط انتقال الحق عند عدم استحقاق الاول الى الطبقة الثانية اذا كانوا منصفين بالاستحقاق وسر ذلك أن الطبقة الثانية تنافي الوقف من الواقف لامن الطبقة الاولى لكن

تلقينهم ذلك مشروط بعدم الاول كما ان العصبية البعيدة تثليث الارث من الميت لا من العاصب
القريب لكن شرط استحقاقه عدم العاصب القريب وكذلك الولاء في القول المشهور عند
الائمة يرث به اقرب عصبية الميت يوم موت الممتق لانه يورث كما يورث المال وانما يغلط
ذهن بعض الناس في مثل هذا حيث يظن ان الولد يأخذ هذا الحق ارثا عن أبيه أو كالارث
فيظن ان الانتقال الى الثانية مشروط باستحقاق الاول كما ظن ذلك بعض الفقهاء فيقول اذا لم يكن
الاب قد ترك شيئا لم يرثه الابن وهذا غلط فان الابن لا يأخذ ما يأخذ الاب بحال ولا يأخذ
عن الاب شيئا اذ لو كان الاب موجودا لكان يأخذ الريع مدة حياته ثم ينتقل الى ابنه الريع
الحادث بعد موت الاب لا الريع الذي يستحقه وأما رتبة الوقف فهي باقية على حالها حق الثاني
فيها في وقته نظير حق الاول في وقته لم ينتقل اليهم ارثا ولهذا اتفق المسلمون في طبقات
الوقف انه لو انتفت الشروط في الطبقة الاولى أو بعضهم لم يلزم حرمان الطبقة الثانية اذا كانت
الشروط موجودة فيهم وانما نازع بعضهم فيما اذا عدوا قبل زمن الاستحقاق ولا فرق بين
الصورتين وبين هذا انه لو قيل بانتقال نصيب الميت الى اخوته لكونه من الطبقة كان ذلك مستلزما
لترتيب جملة الطبقة على الطبقة أو أن بعض الطبقة الثانية أو كلهم لا يستحق الامع عدم جميع الطبقة
الاولى ونص الواقف يبين انه اراد ترتيب الافراد على الافراد مع اننا نذكر في الاطلاق قولين
الاقوى ترتيب الافراد مطلقا اذ هذا هو المقصود من هذه العبارة وهم يختارون تقديم ولد
الميت على أخيه فيما يرثه أبوه فانه يقدم الولد على الاخ وان قيل بان الوقف في هذا
منقطع فقد صرح هذا الواقف بالالفاظ الدالة على الاتصال فتعين ان ينتقل نصيبه الى ولده وفي
الجملة فهذا مقطوع به لا يقبل نزاعا فقيها وانما يقبل نزاعا غلطا وقول الواقف فن مات من أولاد
زيد أو أولاد أولاده وترك ولدا أو ولد ولد وان سفل كان نصيبه الى ولد ولده أو ولد ولد
يقال فيه اما أن يكون قوله نصيبه يعم النصيب الذي يستحقه اذا كان متصفا بصفة الاستحقاق
سواء استحقه أو لم يستحقه أو لا يتناول الاما استحقه فان كان الاول فلا كلام وهو الأرجح
لانه بعد موته ليس هو في هذه الحال مستحقا له ولانه لو كان الاب ممنوعا لاستفاء صفة
مشروطة فيه مثلا مثل أن يشترط فيهم الاسلام أو العدالة أو الفقر كان ينتقل مع وجود
المانع الى ولده كما ينتقل مع عدمه ولان الشيء يضاف الى الشيء بادنى ملاسة فيصدق ان

يقال نصيبه بهذا الاعتبار ولأن حمل اللفظ على ذلك يقتضي أن يكون كلام الواقف متناولا
 لجميع الصور الواقعة فهو أولى من حمله على الإخلال بذكر البعض ولأنه يكون مطابقا للترتيب
 الكلامي وليس ذلك هو المفهوم من ذلك عند العامة الشارطين مثل هذا وهذا أيضا موجب
 الاعتبار والقياس النظري عند الناس في شروطهم إلى استحقاق ولد الولد الذي يكون يتألم
 يرث هو وأبوه من الجد شيئا فيرى الواقف أن يحبره بالاستحقاق حينئذ فإنه يكون لاحقا
 فيما ورث أبوه من التركة وانتقل إليه الارث وهذا الذي يقصد الناس موافق لمقصود الشارع
 أيضا ولهذا يوصون كثيرا بمثل هذا الولد وإن قيل أن هذا اللفظ لا يتناول إلا ما استحقه كان
 هذا مفهوم منطوق خرج مخرج الغالب فلا مفهوم له وإذا لم يكن له مفهوم كان مسكوتا عنه
 في هذا الوضع ولكن قد يتناوله في قوله على زيد ثم على أولاده ثم على أولادهم فإنا
 ذكرنا أن موجب هذا اللفظ مع ما ذكر بعده من أن الميت ينتقل نصيبه إلى ولده صريح في
 أن المراد ترتيب الأفراد على الأفراد والتقدير على زيد ثم على أولاده ثم على ولد كل واحد
 بعد والده وهذا اللفظ يوجب أن يستحق كل واحد ما كان أبوه مستحقه لو كان متصفا بصفة
 الاستحقاق كما يستحق ذلك أهل طبقاته وهذا متفق عليه بين علماء المسلمين في أمثال ذلك
 شرعا وشرطا وإذا كان هذا موجب استحقاق الولد وذلك التفصيل أما أن يوجب استحقاق
 الولد أيضا وهو الاظهر أو لا يوجب حرمانه فيغير العمل بالدليل السالم عن المعارض المقاوم والله أعلم
 (٣) (مسئلة) في وقف على أربعة أنفس عمرو وياقوتة وجمعة وعائشة يجري عليهم الذكر مثل حظ
 الانثيين فمن توفي منهم عن ولد أو ولدولداً وعن نسل وعقب وإن سفل عاد ما كان جاريا عليه من ذلك
 على ولده ثم على ولدولده ثم على نسله وعقبه ثم من بعده وإن سفل بينهم الذكر مثل حظ الانثيين ومن
 توفي منهم عن غير ولد ولا ولدولداً ولا نسل ولا عقب عاد نصيبه وفقا على اخوته الباقين ثم
 على أنسالم واعقابهم بينهم الذكر مثل حظ الانثيين على الشرط والترتيب المقدم ذكرهما فإذا
 لم يبق لهؤلاء الاخوة الموقوف عليهم نسل ولا عقب أو توفوا بأجمعهم ولم يعقبوا ولا واحد
 منهم عاد ذلك وفقا على الاسارى ثم على الفقراء ثم توفي عمرو عن فاطمة وتوفيت فاطمة عن
 عيناشي ابنة اسماعيل بن أبي يعلى ثم توفيت عيناشي عن غير نسل ولا عقب ولم يبق من ذرية
 هؤلاء الأربعة إلا بنت اسماعيل بن أبي يعلى وكلاهما من ذرية جمعة فهاتان الجهتان اللتان

لهما عيشا شي بعد موت أبيها هل ينتقل الى اختها رقية أو اليها أو الى ابنة عمها صفية
 (الجواب) ان هذا النصيب الذي كان لعيشا شي من أمها ينتقل الى ابنتي العم المذكورتين ولا يجوز ان
 يخص به اختها لانيها لان الواقف ذكر ان من توفي من هؤلاء الاخوة الموقوف عليهم عن
 غير ولد ولا ولد ولد ولا نسل ولا عقب عاد نصيبه وفقا على اخوته ثم على السالم واعقابهم
 على الشرط والترتيب المقدم ذكرها وهذه العبارة تعم من انقطع نسله أولا وآخرا فكل من
 انقطع نسله من هؤلاء الاخوة كان نصيبه لاختوته ثم لاولادهم لان الواقف لو لم يرد هذا
 لكان قد سكت عن بيان حكم من أعقب اولاد ثم انقطع عقبه ولم يبين مصرف نصيبه وذلك
 غير جائز لانه انما نقل الوقف الى الاسري والفقراء اذا لم يبق له ولا لموقوف عليهم نسل
 ولا عقب فتي أعقبوا ولو واحدا منهم لم ينتقل الى الاسري شي ولا الى الفقراء وذلك
 يوجب أن ينتقل نصيب من انقطع نسله منهم الى الاخوة الباقيين وهو المطلوب وأيضا فانه
 قسم حال المتوفي من الاربعة الموقوف عليهم الى حاليين اما ان يكون له ولد أو نسل وعقب أو
 لا يكون فان كان له انتقل نصيبه الى الولد ثم الى ولد الولد ثم الى النسل والعقب وان لم يكن
 انتقل الى الاخوة ثم الى اولادهم فينبغي أن يعم هذا القسم ما لم يدخل في القسم الاول ليهم
 البيان جميع الاحوال لانه هو الظاهر من حال المتكلم ولانه لو لم يكن كذلك لزم الاهمال
 والالغاء وإبطال الوقف على قول ودلالة الحال تنفي هذا الاحتمال واذا عم ما لم يدخل في
 القسم الاول دخل فيه من لا ولد له ومن ولد لولده ومن لا عقب له واذا كان كذلك فاي
 هؤلاء الاربعة لم يكن له عقب كان نصيبه لاختوته ثم لعقبه وأيضا فان الواقف قد صرح بان
 من مات منهم عن غير عقب انتقل نصيبه الى اخوته ثم الى اولادهم وهذا المقصود لا يختلف بين
 أن لا يخلف ولدا أو يخلف ولدا ثم لا يخلف ولده ولدا فان العاقل لا يقصد الفرق بين هاتين
 الحالتين لان التفريق بين المتماثلين قد علم بطلان العادة أن العاقل لا يقصد فيجب أن
 لا يحمل كلامه عليه بل يحمل كلامه على ما دل عليه دلالة الحال والعرف المطرد اذا لم يكن في
 اللفظ ما هو أولى منه واذا كان انقطاع النسل أولا وآخرا سواء بالنسبة الى الانتقال الى
 الاخوة وجب حمل الكلام عليه «واعلم أن من آمن النظر علم قطعا ان الواقف انما قصد هذا
 بدلالة الحال واللفظ سائغ له وليس في الكلام وجه ممكن هو أولى منه فيجب الحمل عليه قطعا

وأيضاً فإن الوقف يراد للتأييد فيجب بيان حال المتوفي في جميع الطبقات فيكون قوله ومن توفي منهم عن غير ولد ولا ولد ولد ولا نسل ولا عقب في قوة قوله ومن كان منهم ميتاً ولا عقب له لأن عدم نسله بعد موته بمنزلة كونهم معدومين حال موته فلا فرق في قوله هذا وقوله ومن مات منهم ولا ولد له وقوله ومن مات منهم ولم يكن له ولد وهذه العبارة وإن كان قد لا يفهم منها إلا عدم الذرية حين الموت في بعض الاوقات لكن اللفظ سائغ لعدم الذرية مطلقاً بحيث لو كان المتكلم قال قد اردت هذا لم يكن خارجاً عن حد الافهام وإذا كان اللفظ سائغاً له ولم يتناول صورة الحادثة إلا هذا اللفظ وجب ادراجها تحته لأن الامر اذا دار بين صورة يحكم فيها بما يصلح له لفظ الواقف ودلالة حاله وعرف الناس كأن الاول هو الواجب بلا تردد اذا تقرر هذا فعم جد عيناشي هو الآن متوف عن غير ولد ولا ولد ولد ولا نسل ولا عقب فيكون نصيبه لاختوته الثلاثة على انساخهم واعقابهم والحال التي انقطع فيها نسله لم يكن من ذريته الا هاتان المرأتان فيجب أن تستويا في نصيب عيناشي وهكذا القول في كل واحد انقطع نسله فان نصيبه ينتقل الى ذرية اخته الا أن يبقى أحد من ذرية ابيه الذي انتقل اليه الوقف منه أو من ذرية امه التي انتقل اليه الوقف منها فيكون باقي الذرية هم المستحقين لنصيب امهم أو ابيهم لدخولهم في قوله فمن توفي منهم عن ولد أو ولد ولد * واعلم أن الكلام ان لم يحمل على هذا كان نصيب هذا وقفاً منقطعاً لانتهاء لانه قال فمن توفي منهم عن ولد كان نصيبه لولده ثم لولد ولده ثم لنسله وعقبه ولم يبين بعد انقراض النسل الى من يصير لكن بين في آخر الشرط انه لا ينتقل الى الاسرى والفقراء حتى تنقضي ذرية الاربعة فيكون مفهوم هذا الكلام صرفه الى الذرية وهاتان من الذرية وهما سواء في الدرجة ولم يبق غيرهما فيجب أن يشتركا فيه وليس بعد هذين الاحتمالين الا ان يكون قوله ومن توفي منهم عائداً الى الاربعة وذريتهم فيقال حينئذ عيناشي قد توفيت عن اخت من ابيها وابنة عم فيكون نصيبها لاختها وهذا الحمل باطل قطعاً لا ينفذ حكم حاكم ان حكم بموجبه لان الضمير أولاً في قوله فمن توفي منهم عائداً الى الاربعة فالضمير في قوله ومن توفي منهم عائداً ثانياً الى هؤلاء الاربعة لان الرجل اذا قال هؤلاء الاربعة من فعل منهم كذا فافعل به كذا وكذا ومن فعل منهم كذا فافعل لولده كذا علم بالاضطرار أن الضمير الثاني هو الضمير الأول ولانه قال ومن توفي منهم عن غير ولد عاد نصيبه

الى اخوته الباقين وهذا لا يقال الا فيمن له اخوة حتى يهد موتها وانما يعلم هذا في هؤلاء الاربعة لان الواحد من ذريتهم قد لا يكون له اخوة باقول فلما اريد ذلك المعنى لقيل على اخوته ان كان له اخوة او قيل ومن مات منهم عن اخوة كما قيل في الوالد ومن مات منهم عن ولد وهذا ظاهر لا يخفاء به وايضا فلو فرض ان من مات من أهل الوقف عن اخوة كان نصيبه لـاخوته فانما ذلك في الاخوة الذين شركوه في نصيب ابيه أو امه لا في الاخوة الذين هم أجانب عن النصيب الذي خلفه على ما هو مقرر في موضعه من كتب الفقه على المذاهب المشهورة وهذا النصيب انما تلقته عناشي من امها واختها رقية أجنبية من امها لانها اختها من ابيها فقط فنسبة اختها لا يربطها وابنة عمها الى نصيب الام سواء وهذا بين لمن تأمله والله اعلم

(٤) «مسئلة» في واقف وقف على فقراء المسلمين فهل يجوز لناظر الوقف أن يصرف جميع ريعه الى ثلاثة والحالة هذه أم لا وان جاز له أن يصرف الى ثلاثة وكان من أقارب الواقف فقير ثبت فقره واستحقاقه للصرف اليه من ذلك فهل يجوز الصرف اليه عوضا عن أحد الثلاثة الاجانب من الواقف واذا جاز الصرف اليه فهل هو أولى من الاجنبيين المصروف اليهما واذا كان أولى فهل يجوز لناظر أن يصرف الى قريب الواقف المذكور قدر كفايته من الوقف والحالة هذه واذا جاز له ذلك فهل يكون فعله ذلك أولى وأفضل من أن يتقص من كفايته ويصرف ذلك القدر الى الاجنبي والحالة هذه

«الجواب» الحمد لله يجب على ناظر الوقف ان يجتهد في صرفه فيقدم الاحق فالاحق واذا قدر أن المصلحة الشرعية اقتضت صرفه الى ثلاثة مثل أن لا يكفيهم أقل من ذلك فلا يدخل غيرهم من الفقراء واذا كفاهم وغيرهم من الفقراء يدخل الفقراء معهم ويساويهم مما يحصل من ريعه * وهم أحق منه عند التزام ونحو ذلك واقارب الواقف الفقراء أولى من الفقراء الاجانب مع التساوي في الحاجة ويجوز أن يصرف اليه كفايته اذا لم يوجد من هو أحق منه واذا قدر وجود فقير مضطر كان دفع ضرورته واجبا واذا لم يندفع الا بتقص كفاية اولئك من هذا الوقف من غير ضرورة تحصل لهم تعين ذلك والله أعلم

(٥) «مسئلة» في رجل وقف مدرسة وشرط من يكون له بها وظيفة أن لا يشتغل بوظيفة أخرى بغير مدرسته وشرط له فيها مرتب معلوما وقال في كتاب الوقف واذا حصل في ريع هذه المدرسة

نقص بسبب محل أو غيره كان مابق من ريع هذا الوقف مصروفا في أرباب الوظائف بها لكل منهم بالنسبة إلى معلومه بالخاصة وقال في كتاب الوقف وإذا حصل في السعر غلاء فلناظر أن يرتب لهم زيادة على ما قرر لهم بحسب كفايتهم في ذلك الوقت ثم إذا حصل في ريع الوقف نقص من جهة نقص وقفها بحيث أنه إذا ألغى هذا الشرط من عدم الجمع بينهما وبين غيرها يؤدي إلى تعطيل المدرسة فهل يجوز لمن يكون بها أن يجمع بينها وبين غيرها ليحصل له قدر كفايته والحالة هذه حيث راعى الواجب الكفاية لمن يكون بها أو كما تقدم في فصل غلاء السعر أم لا (الجواب) الحمد لله هذه الشروط المشروطة على من فيها كعدم الجمع إنما يلزم الوفاء بها إذا لم يفرض ذلك إلى الإخلال بالمقصود الشرعي الذي هو إما واجب وإما مستحب فإما المحافظة على بعض الشروط مع فوات المقصود بالشروط فلا يجوز فاشترط عدم الجمع باطل مع ذهاب بعض أصل الوقف وعدم حصول الكفاية للمرتب بها لا يجب التزامه ولا يجوز الإلزام به لوجهين (أحدهما) أن ذلك إنما شرط عليهم مع وجود ريع الموقوف عليهم سواء كان كاملاً أو ناقصاً فإذا ذهب بعض أصل الوقف لم تكن الشروط مشروطة في هذه الحال وفرق بين نقص ريع الوقف مع وجود أصله وبين ذهاب بعض أصله (الوجه الثاني) أن حصول الكفاية للمرتب بها أمر لا بد منه حتى لو قدر أن الواقف صرح بخلاف ذلك كان شرطاً باطلاً مثل أن يقول أن المرتب بها لا يرتزق من غيرها ولو لم تحصل له كفايته فلو صرح بهذا لم يصح لأن هذا شرط يخالف كتاب الله فإن حصول الكفاية لا بد منها وتحصيلها للمسلم واجب أما عليه وأما على المسلمين فلا يصح شرط يخالف ذلك وقد ظهر أن الواقف لم يقصد ذلك لأنه شرط لهم الكفاية ولكن ذهاب بعض أموال الوقف بمنزلة تاف العین الموقوفة ونحو ذلك والوقف سواء شبه بالجعل أو بالأجرة أو بالرزق فإن ما على العامل أن يعمل إذا وُفي له بما شرط له والله أعلم

(٦) (مسئلة) فيمن وقف وقفاً وشرط للناظر جناية وجامكية كما شرط للمعيد والفقهاء فهل يقدم الناظر بمعلومه أم لا

(الجواب) ليس في اللفظ المذكور ما يقتضي تقديمه بشئ من معلومه بل هو مذكور بالوالتى مقتضاها الاشتراك والجمع المطلق فإن كان ثم دليل منفصل يقتضي جواز الاختصاص والتقدم غير الشرط المذكور مثل كونه حائراً أجرة عمله مع فقره كوصى اليتيم عمل بذلك الدليل المنفصل

الشرطي والاف شرط الواقف لا يقتضي التقديم ولا فرق بين الجامكية والجراية فهو بمنزلة العمارة من مال الوقف لا من عمالة الناظر والله أعلم

(٧) ﴿مسئلة﴾ الناظر متى يستحق معلومه من حين فوض اليه أو من حين يمكنه السلطان أو من حين المباشرة

﴿الجواب﴾ الحمد لله المال المشروط للناظر مستحق على العمل المشروط عليه فن عمل ما عليه يستحق ما له والله أعلم

(٨) ﴿مسئلة﴾ في رجل وقف وقفاً على مدرسة وشرط في كتاب الوقف انه لا ينزل بالمدرسة المذكورة الا من لم يكن له وظيفة بجامكية ولا مرتب وانه لا يصرف ريعها لمن له مرتب في جهة اخرى وشرط لكل طالب جامكية معلومة فهل يصح هذا الشرط والحالة هذه واذا صح فنقص ريع الوقف ولم يصل كل طالب الى الجامكية المقررة له فهل يجوز للطالب أن يتناول جامكية في مكان آخر واذا نقص ريع الوقف ولم يصل كل طالب الى تمام حقه فهل يجوز للناظر ان يبطل الشرط المذكور أم لا واذا حكم بصحة الوقف المذكور حكم هل يبطل الشرط والحالة هذه

﴿الجواب﴾ أصل هذه المسائل ان شرط الواقف ان كان قرينة وطاعة لله ورسوله كان صحيحاً وان لم يكن لم يكن شرطاً لازماً وان كان مباحاً كما لم يسوغ النبي صلى الله عليه وسلم السبق الا في خف أو حافر أو نصل وان كانت المسابقة بلا عوض قد يجوزها بالاقدام وغيرها ولان الله تعالى قال في مال النقي كمال يكون دولة بين الاغنياء منكم فليعلم أن الله يكره أن يكون المال دولة بين الاغنياء وان كان النقي وصفاً مباحاً فلا يجوز الوقف على الاغنياء وعلى قياسه سائر الصفات المباحة ولان العمل اذا لم يكن قرينة لم يكن الواقف مثاباً على بذل المال فيه فيكون قد صرف المال فيما لا ينفعه لا في حياته ولا في مماته ثم اذا لم يكن للعامل فيه منفعة في الدنيا كان تمديداً له بلا فائدة اتصل اليه ولا الى الواقف ويشبه ما كانت الجاهلية تفعله من الاحباس المنبه عليها في سورة الانعام والمائدة واذا خلا العمل المشروط في العقود كلها عن منفعة في الدين أو في الدنيا كان باطلاً بالاتفاق في أصول كثيرة لانه شرط ايس في كتاب الله تعالى فيكون باطلاً ولو كان مائة شرط مثال ذلك أن يشترط عليه التزام نوع من الطعام أو الملبس أو المسكن الذي لم تستحبه الشريعة أو ترك بعض الاعمال التي تستحب الشريعة عملها ونحو ذلك يبقى

الكلام في تحقيق هذا المناط في اعتبار المسائل فإنه قد يكون متفقاً عليه وقد يكون مختلفاً فيه لا اختلاف الاجتهاد في بعض الاعمال فينظر في شرط ترك من جهة اخرى ان لم يكن فيه مقصود شرعي خالص أو راجح كان باطلاً وان كان صحيحاً ثم نقص الربح عما شرطه الواقف جاز للطالب أن يرتزق تمام كفايته من جهة اخرى لأن رزق الكفاية لطلبة العلم من الواجبات الشرعية بل هو من المصالح الكلية التي لأقيام الخلق بدونها فليس لاحد ان يشرط ما ينافيها فكيف اذا لم يعلم انه قصد ذلك ويجوز للنظر مع هذه الحالة ان لم يوصل الى المرتزقة بالعلم ما جعل لهم أن لا يمنعهم من تناول تمام كفايتهم من جهة اخرى يرتبون فيها وليس هذا باطلاً للشرط لكنه ترك للعمل به عند تسدره وشروط الله حكمها كذلك وحكم الحاكم لا يمنع ما ذكر لاسيما وهذه الارزاق الأخوذة على الاعمال الدينية انما هي اوزاق ومعاون على الدين بمنزلة ما يرتزقه المقاتلة والعلماء من الفقه والواجبات الشرعية تسقط بالاعذر وليست كالجعلات على عمل دنيوي ولا بمنزلة الاجارة عليها فهذه حقيقة حال هذه الاموال والله تعالى أعلم

(٩) (مسئلة) في مدرسة وقفت على الفقهاء والمنفقة الفلانية برسم سكناتهم واشتغالهم فيها فهل تكون السكنى مختصة بالمرتزين وهل يجوز اخراج أحد من الساكنين مع كونه من الصنف الموقوف عليه

(الجواب) لا تختص السكنى والارتزاق بشخص واحد ويجوز السكنى من غير ارتزاق من المال كما يجوز الارتزاق من غير سكنى ولا يجوز قطع أحد الصنفين الا بسبب شرعي اذا كان السباكن مشغلاً سواء كان يحضر الدرس أم لا

(١٠) (مسئلة) في أوقاف بلد على أماكن مختلفة من مدارس ومساجد وخوانك وجوامع ومارستانات وربط وصدقات وفكاك أسرى من أيدي الكفار وبعضها له ناظر خاص وبعضها له ناظر من جهة ولي الامر وقد أقام ولي الامر على كل صنف من هذه الاصناف ديواناً يحفظون أوقافه ويصرفون ريعه في مصارفه ورأى الناظر أن يفرز لهذه الماملات مستوفياً يستوفي حساب هذه الماملات يعني الاوقاف كلها وينظر في تصرفات الناظر والمباشرين ويحقق عليهم ما يجب تحقيقه من الاموال المصروفة والباقي ومنبط ذلك عنده ليحفظ اموال الاوقاف عند اختلاف الايدي وتغير المباشرين ويظهر بمباشرة محافظة بعض العمال على فائدة فهل

لولى الأمر ان يفعل ذلك اذا رأى فيه المصلحة أم لا واذا صار الآن يفعل ذلك اذا رأى فيه المصلحة وقرر المذكور وقرر له معلوما يسيرا على كل من هذه لا يصل الى ربح معلوم أحد المباشرين لها ودون ذلك بكثير لما يظهر له من المصلحة فيه فهل يكون ذلك سائعا وهل يستحق المستوفي المذكور تناول ما قرر له أم لا اذا قام بوظيفته واذا كانت وظيفته استرجاع الحساب عن كل سنة على حكم أوضاع الكتاب ووجد ارتفاع حساب سنين أو أكثر فتصرف وعمل فيه وظيفته هل يستحق معلوم المدة التي استرجع حسابهم فيها وقام بوظيفته بذلك الحساب

(الجواب) نعم لولى الأمر أن ينصب ديوانا مستوفيا لحساب الاموال الموقوفة عند المصلحة كما له أن ينصب الدواوين مستوفيا لحساب الاموال السلطانية كالنفي وغيره وله أن يفرض له على عمله ما يستحقه مثله من كل مال يعمل فيه بقدر ذلك المال واستيفاء الحساب وضبط مقبوض المال ومصرفه من العمل الذي له اصل لا قوله تعالى والعاملين عليها وفي الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم استعمل رجلا على الصدقة فلما رجع حاسبه وهذا اصل في محاسبة العمال المتفرقين والمستوفي الجامع نائب الامام في محاسبتهم ولا بد عند كثرة الاموال ومحاسبتهم من ديوان جامع ولهذا لما كثرت الاموال على عهد امير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه وضع الدواوين ديوان الخراج وهو ديوان المستخدمين على الارتفاق واستعمل عليه عثمان بن حنيف وديوان النفقات وهو ديوان المصروف على المقاتلة والذرية الذي يشبه في هذه الاوقات ديوان الحبس والثبوتات ونحو ذلك واستعمل عليه زيد بن ثابت وكذلك الاموال الموقوفة على ولاية الامر من الامام والحاكم ونحوه اجراؤها على الشروط الصحيحة الموافقة لكتاب الله واقامة العمال على ما ليس عليه عامل من جهة الناظر والمعامل في عرف الشرع يدخل فيه الذي يسمى ناظرا ويدخل فيه غير الناظر لقبض المال ممن هو عليه صرفه ودفعه الى من هو له لقوله ان الله يأمركم أن تؤدوا الامانات الى أهلها ونصب المستوفي الجامع للعمال المتفرقين بحسب الحاجة والمصلحة وقد يكون واجبا اذا لم تتم مصلحة قبض المال وصرفه الا به فان ما لا يتم الواجب الا به فهو واجب وقد يستغنى عنه عند قلة العمل وببساطة الامام للمحاسبة بنفسه كما في نصب الامام للعالم عليه ان ينصب حاكما عند الحاجة والمصلحة اذا لم تصل الحقوق الى مستحقها أو لم يتم فعل الواجب وترك المحرم الا به وقد يستغنى عنه

الامام اذا أمكنه مباشرة الحكم بنفسه ولهذا كان النبي صلى الله عليه وسلم يباشر الحكم واستيفاء الحساب بنفسه وفيما بعد عنه يولى من يقوم بالامر ولما كثرت الرعية على عهد أبي بكر وعمر والخلفاء استعملوا القضاة ودونوا الدواوين في أمصارهم وغيرها فكان عمر يستنيب زيد بن ثابت بالمدينة على القضاء والديوان وكان بالكوفة قد استعمل عمار بن ياسر على الصلاة والحرب مثل نائب السلطان والخطيب فان السنة كانت انه يصلي بالناس أمير حرمهم واستعمل عبد الله بن مسعود على القضاء وبيت المال واستعمل عثمان بن حنيف على ديوان الخراج واذا قام المستوفى بما عليه من العمل استحق ما فرض له والجعل الذي ساع له فرضه واذا عمل هذا ولم يعط جملة فله أن يطالب على العمل الخاص فان ما وجب بطريق المعاملة يجب (١١) ﴿مسئلة﴾ فيمن وقف وقفاً على أولاده فلان وفلان وفلان وعلى ابن ابنه فلان على أنه من توفي منهم عن ولد ذكر انتقل نصيبه الى ولده ومن مات عن بنت انتقل نصيبه اليها ثم الى أعمامها ثم بني أعمامها الاقرب فالاقرب منهم فمات ابن ابن عن غير ولد وترك اخته من أبويه وأعمامه فايهم أحق

﴿الجواب﴾ ينتقل نصيبه الى اخته لأبويه فانه قد ظهر من قصد الواقف تخصيص ما كان ينبغي أن يستحقه أصله وتخصيص نصيب الميت عن غير ولد بالاقرب اليه وانه اقام موسى ابن ابن مقام ابنه لان أباه كان ميتاً وقت الوقف والله أعلم

(١٢) ﴿مسئلة﴾ فيمن وقف وقفاً مستغلاً ثم مات فظهر عليه دين فهل يباع الوقف في دينه ﴿الجواب﴾ اذا أمكن وفاء الدين من ربح الوقف لم يجز بيعه وان لم يمكن وفاء الدين الا ببيع شيء من الوقف وهو في مرض الموت يبيع باتفاق العلماء وان كان الوقف في الصحة فهل يباع لوفاء الدين فيه خلاف بين العلماء في مذهب احمد وغيره ومنعه قول قوى

(١٣) ﴿مسئلة﴾ في رجل ساكن في خان وقف وله مباشر لرسم عمارته واصلاحه وان الساكن أخبر المباشر أن مسكنه يخشى سقوطه وهو يدافعه ثم ان المباشر صعد الى المسكن المذكور وراه بعينه وركض برجله وقال ليس بهذا سقوط ولا عليك منه ضرر وتركه ونزل فبعد نزوله سقطت المسكن المذكور على زوجة الساكن وأولاده فمات ثلاثة وعدم جميع ماله فهل يلزم المباشر من مات ويفرم المال الذي عدم أم لا

﴿الجواب﴾ على هذا المباشر المذكور الذي تقدم اليه وآخر الاستهدام ضمان ما تلف بسقوطه بل يضمن ولو كان مالك المسكان اذا خيف السقوط واعلم بذلك وان لم يكن المعلم له مستأجرا منه عند جماهير العلماء كابي جنيقة ومالك واحمد في المشهور وطائفة من اصحاب الشافعي وغيرهم لكن بعضهم يشترط الاشهاد عليه وأكثرهم لا يشترط ذلك فانه مفترط بترك تقضه واصلاحه ولو ظن انه لا يسقط فانه كان عليه ان يري ذلك لارباب الخبرة بالبناء فاذا ترك ذلك كان مفرضا ضامنا لما تلف بتفريطه لا سيما مع قوله للمستأجر ان شئت فاسكن وان شئت فلا تسكن فان هذا عدوان منه فان المستأجر له مطالبة المؤجر بالمهارة التي يحتاج اليها المسكان التي هي من وجوب العقد وهذه المهارة واجبة من وجهين من جهة حق أهل الوقف ومن جهة حق المستأجر والعلماء متفقون على انه ليس لناظر الوقف ان يفرط في المهارة التي استحقها المستأجر فهذان التفريضان يجب عليه بتركها ضمان ما تلف بتفريطه فيضمن مال الوقف للوقف ويدخل في ذلك المنافع التي استحقها المستأجر بخلاف ما لو كانت العين باقية فان له ان يضمه اياها وله ان يفسخ الاجارة وأما ما تلف بالتفريط من النفوس والاموال التي للمستأجر فيضمن من هذه الوجوه الثلاثة ويضمن ما تلف للجيران من الوجه الاول كما ذهب اليه جماهير العلماء

(١٤) ﴿مسئلة﴾ في رجل أقر قبل موته بمسرة أيام ان جميع الخانوت والاعيان التي بها وقف على وجوه البر والقربات وتصرف الاجرة والثواب من مدة تتقدم على اقراره هذا بمسرين سنة فعمل بمقتضى شرط اقراره وعين الناظر الامام بعد موته ثم عين ناظرا آخر من غير عزل الامام الناظر الاول فصرف أحد الناظرين على ثبوت الوقف ما جرت به العادة بصرفه على ثبوت مثله من ريع الوقف من غير ان يصرف الي مسنحي الربيع شيئا فهل تجب الاجرة من الربيع أم من تركه الميت المقر بالوقف المذكور واذا تمذر ايجار العين الموقوفة بسبب اشتغالها بمال الورثة فهل تجب الاجرة على الورثة تلك المدة وهل تفويت الاجرة السابقة في ذمة الميت بمقتضى اقراره بالمدة الاولى ويرجع بها في تركته وهل اذا عين ناظرا ثم عين ناظرا آخر يكون عزلا للاول من غير ان يتلفظ بعزله أم يشتركان في النظر وهل اذا علم اليهود ثبوت المال في تركه الميت يحل كتبه أم لا

﴿الجواب﴾ ليست أجرة إثبات الوقف والسمي في مصالحه من تركه الميت فان ما زاد على المقر به كله مستحق للورثة وانما عليهم رفع أيديهم عن ذلك وتمكين الناظر منه وليس عليه السمي ولا اجرة ذلك وأما العين المقر بها اذا انتفع بها الورثة أو وضموها أيديهم عليها بحيث يمنع الانتفاع المستحق بها فليهم أجرة المنفعة في مذهب الشافعي وأحمد وغيرهما ممن يقول بان منافع الغصب مضمونة والنزاع في المسئلة مشهور واقرار الميت بأنها وقف من المدة المتقدمة ليس بصريح في انه كان مستوليا عليها بطريق الغصب والضمان لا يجب بالاحتمال وأما تعيين ناظر بعد آخر فيرجع في ذلك الى عرف مثل هذا الوقف وعادة أمثاله فان كان هذا في العادة رجوعا كان رجوعا وكذلك ان كان في لفظه ما يقتضي انفراد الثاني بالتصرف والا فقد عرفت المسئلة وهي ما اذا وصى بالعين لشخص ثم وصي بها لآخر هل يكون رجوعا أم لا وما علمه الشهود من حق مستحق يصل الحق الى مستحقه بشهادتهم لم يكتموا وان كان يوجد من لا يستحقه ولا يصل الى من يستحقه فليس عليهم ان يمينوا واحدا منهما وان كان أخذه بتأويل واجتهاد لم يكن عليهم أيضا نزعه من يده بل يعان المتأول المجتهد على من لا تأويل له ولا اجتهاد

﴿فصل﴾ صورة كتاب الوقف * هذا ما وقفه عامر بن يوسف بن عامر على أولاده علي وطريف وزبيدة بينهم على الفريضة الشرعية ثم على أولادهم من بعدهم ثم على أولاد أولادهم ثم على أولاد أولاد أولادهم ثم على نسائهم وعقبهم من بعدهم وان سفلوا كل ذلك على الفريضة الشرعية على انه من توفي من أولاده المذكورين وأولاد أولادهم ونسائهم وعقبهم من بعدهم عن ولد أو ولد ولد ونسل أو عقب وان سفل كان ما كان موقوفا عليه راجعا الى ولده وولد ولده ونسل وعقبه من بعده وان سفل كل ذلك على الفريضة الشرعية * ومن توفي منهم عن غير ولد ولا ولد ولد ولا نسل ولا عقب وان بعد كان ما كان موقوفا عليه راجعا الى من هو في طبقته واهل درجته من اهل الوقف على الفريضة الشرعية ثم على جهات ذكرها في كتاب الوقف والمسئول من السادة العلماء أن يتأملوا شرط الواقف المذكور ثم توفي عن بنتين فتناولا ما انتقل اليهما عنه ثم توفيت احدهما عن ابن وابنة ابن فهل يشتركان في نصيبها أم يختص به الابن دون ابنة الابن ثم ان الابن المذكور توفي عن ابن هل يختص بما كان جاريا على أبيه دون ابنة الابن وهل يقتضي شرط الواقف المذكور ترتيب الجملة على الجملة أو الافراد على الافراد

(الجواب) هذه المسئلة فيها قولان عند الاطلاق معروفان للفقهاء في مذهب الامام
 احمد وغيره ولكن الاقوى أنها لترتيب الافراد على الافراد وان ولد الولد يقوم مقام أبيه لو
 كان الابن موجودا مستحقا قد عاش بعد موت الجدة واستحق أو عاش ولم يستحق لما منع فيه
 أو اعدم قبوله للوقف أو غير ذلك أو لم يعيش بل مات في حياة الجدة ويكون على هذا التقدير
 مقابلة الجمع بالجمع وهي يقتضي توزيع الافراد على الافراد كما في قوله ولكم نصف ما ترك ازواجكم
 أي لكل واحد نصف ما تركت زوجته وقوله حرمت عليكم امهاتكم أي حرم على كل واحد
 أمه ونحو ذلك كذلك قوله على أولادهم ثم على أولاد أولادهم أي على كل واحد بعد موت
 أبيه وأما في هذه فقد صرح الواقف بأنه من مات عن ولد انتقل نصيبه الى ولده وهذا
 صريح في انه لترتيب الافراد على الافراد فلم يبق في هذه المسئلة نزاع وإنما الشبهة في أن
 الولد اذا مات في حياة أبيه وله ولد ثم مات الاب عن ولد آخر وعن ولد الولد الاول هل
 يشتركان أو ينفرد به الاول الاظهر في هذه المسئلة أنهما يشتركان لانه اذا كان المراد ان كل
 ولد يستحق بعد موت أبيه سواء كان عمه حيا أو ميتا فكل هذا الكلام اذا يشترط فيه عدم
 استحقاق الاب كما قال الفقهاء في ترتيب العصبة انهم الابن ثم ابنه ثم الاب ثم أبوه ثم العم
 ثم بنو العم ونحو ذلك فانه لا يشترط في الطبقة الثانية الا عدم استحقاق الاولى فتي كانت
 الثانية موجودة والاولى لا استحقاق لها استحققت الثانية سواء كانت الاولى استحققت أو لم
 تستحق ولا يشترط استحقاق الثانية استحقاق الاولى وذلك لان الطبقة الثانية تتلقى الوقف
 من الواقف لا من الثانية فليس هو كالميراث الذي يرثه الابن ثم ينتقل الى ابنه وإنما هو كالولاء
 الذي يورث به فاذا كان ابن المتيق قد مات في حياة المتيق ورث الولاء ابن ابنه وإنما يغلط
 من يغلط في مثل هذه المسئلة حين يظن ان الطبقة الثانية تتلقى من التي قبلها فان لم تستحق
 الاولى شيئا لم تستحق الثانية ثم يظنون أن الرالد اذا مات قبل الاستحقاق لم يستحق ابنه
 وليس كذلك بل هم يتلقون من الواقف حتى لو كانت الاولى محجوبة بمانع من الموانع مثل
 أن يشترط الواقف في المستحقين أن يكونوا فقراء أو علماء أو عذولا أو غير ذلك ويكون
 الاب مخالفا للشرط المذكور وابنه متصفا به فانه يستحق الابن وان لم يستحق أبوه كذلك
 اذا مات الاب قبل الاستحقاق فانه يستحق ابنه وهكذا جميع الترتيب في الحضنة وولاية

النكاح والمال وترتيب عصبية النسب والولاء في الميراث وسائر ما جعل المستحقون فيه طبقات ودرجات فان الامر فيه على ما ذكر وهذا المعنى هو الذي يقصده الواقفون اذا سئلوا عن مرادهم ومن صرح منهم بمراده فانه يصرح بان ولد الولد ينتقل اليه ما ينتقل الى والده لو كان حيا لاسيما والناس يرحون من مات والده ولم يرث حتى ان الجدة قد يوصى لولد ولده ومعلوم ان نسبة هذا الولد ونسبة ولد ذلك الولد الى الجد سواء فكيف يحرم ولد ولده اليتيم ويمطي ولد ولده الذي ليس بيتيم فان هذا لا يقصده عاقل ووقى لم نقل بالتشريك بقى الوقف في هذا الولد وولده دون ذرية الولد الذي مات في حياة ابيه والله أعلم

(١٥) ﴿مسئلة﴾ في رجل قال في مرضه اذا مت فداري وقف على المسجد الفلاني فتعافى ثم تحدثت عليه ديون فهل يصح هذا الوقف ويلزم أم لا

﴿الجواب﴾ يجوز أن يبيعها في الدين الذي عليه وان كان التعليق صحيحا كما هو أحد قولي العلماء وليس هذا بأبلغ من التدبير وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه باع المدبر في الدين والله أعلم

(١٦) ﴿مسئلة﴾ في زاوية فيها عشرة فقراء مقيمون وبذلك الزاوية مطلع به امرأة عزبا وهي من أوسط النساء ولم يكن شرط الواقف لها مسكنها في تلك الزاوية ولم تكن من أقارب الواقف ولم يكن ساكن في المطلع سوى المرأة المذكورة وباب المطلع المذكور يتعلق عليه باب الزاوية فهل يجوز لها السكنى بين هؤلاء الفقراء المقيمين أم لا أفقونا

﴿الجواب﴾ ان كان شرط الواقف لا يسكنه الا الرجال سواء كانوا عزبا أو متأهلين منعت لمقتضى الشرط وكذلك سكنى المرأة بين الرجال والرجال بين النساء يمنع منه لحق الله تعالى والله أعلم

(١٧) ﴿مسئلة﴾ فيم استقر اطلاقه من المالك المتقدمين والى الآن من وجوه البر والقربات على سبيل المرتب المرتقين من الفقراء والمساكين حتى اختلاف أحوالهم فمنهم الفقير الذي لا مال له ومنهم من له عائلة كثيرة يزره نفقتهم وكسبه لا يقوم بكلفتهم ومنهم المنقطع الى الله تعالى الذي ليس له سبب يتسبب به لا يحسن صنعة يصنعها ومنهم المعاجز عن الحركة لكبر أو ضعف ومنهم الضعفاء دون البالغ والنساء الارامل وذو الداهيات ومنهم

المشتغلون بالعلم الشريف وقراءة القرآن ومن للمسلمين بهم نفع عام وله في بيت المال نصيب ومنهم ارباب الروايا والربط المتجردون للعبادة وتلقى الورادين من الفقهاء وأهل العلم وغيرهم من ابناء السبيل ومنهم ايتام المستشهدين في سبيل الله تعالى من اولاد الجند وغيرهم ممن لم يخلف له ما يكفيه ومن يسأل احياء أموات فاحياها أو استصاح احراسا عالية لتكون له مستمرة بعد اصلاحها فاستخرجها في مدة سنين عديدة واستقرت عليه على جاري العوائد في مثل ذلك فهل تكون هذه الانساب التي اتصفوا بها مسوغة لهم تناول ما نالوه من ذلك واطلقه لهم ملوك الاسلام ونوابهم على وجه المصلحة واستقر بايديهم الى الآن ام لا وما حكم من ينزلهم بعدم الاستحقاق مع وجود هذه الصفات وتقرب الى السلطان بالسمى بقطع ارزاقهم المؤدى الى تعطيل الزوايا ومعظم الروايا والربط التي يرتفق بها ابناء السبيل وغيرهم من المجردين ويقوم بها شمار الاسلام هل يكون بذلك آثما عاصيا أم لا وهل يجب ان يكلف هؤلاء اثبات استحقاقهم مع كون ذلك مستقرا بايديهم من قبل اولى الامر ولو كلفوا ذلك فهل يتعين عليهم اثباته عند حاكم بعينه غريب من بلادهم متظاهرين بمناقرتهم مع وجود عدة من الحكم غيره في بلادهم أولا وما حكم من عجز منهم عن الاثبات لضعفه عن اقامة البيعة الشرعية لما غلب عليه الحال من ان شهود هذا الزمان لا يؤدون شهادة الاباحة ترضيهم وقد يعجز الفقير عن مثلها وكذلك النسوة اللاتي لا يعلم الشهود احوالهن غالبا واذا سأل الامام حاكما عن استحقاق من ذكر فاجاب بانه لا يستحق من هؤلاء المذكورين ومن يجري مجراهم الا لاعمى والمكسح والزمن لا غير واضرب عما سواهم من غير اطلاع على حقيقة احوالهم هل يكون بذلك آثما عاصيا أم لا وما الذي يجب عليه في ذلك واذا سأل الامام عن الروايا والربط هل يستحق من هو بها ما هو مرتب لهم فاجاب بان هذه الروايا والربط دكاكين ولا شك ان فيهم الصالحاء والعلماء وحملة السكائب العزيز والمنقطين الى الله تعالى هل يكون مؤذيا لهم بذلك ام لا وما حكم هذا القول المطلق فيهم مع عدم المعرفة بجميهم والاطلاع على حقيقة احوالهم بالسكينة اذا تبين سقوطه وبطلانه هل تسقط بذلك روايته وما عداها من اخباره أم لا وهل للمعتدفين الدعوى عليه بهذا الطعن عليهم المؤدى عند الملوك الى قطع ارزاقهم وان يكافوه اثبات ذلك واذا عجز عن اثباته فهل لهم مطالبته بمقتضاه أم لا واذا عجز عن ثبوت ذلك هل يكون قادحا

في عدالته وجرحه ينزل بها عن المناصب الدينية أم لا ومن كانت هذه صفته لهذه الطائفة وهم له في غاية الكراهة هل يجوز أن يؤم بهم وقد جاء لا يؤم الرجل قوما أكثرهم له كارهون

﴿الجواب﴾ الحمد لله رب العالمين * هذه المسائل يحتاج إلى تقرير أصل جامع في أموال بيت المال مبني على الكتاب والسنة التي سنها رسول الله صلى الله عليه وسلم وخلفاؤه الراشدون كما قال عمر بن عبد العزيز سن رسول الله صلى الله عليه وسلم وولادة الأمر بعده أشياء الأخذ بها تصديق لكتاب الله واستعمال لطاعة الله وقوة على طاعة الله ليس لاحد تغييرها ولا النظر في رأي من خالفها من اهتدى بها فهو مهتد ومن استنصر بها فهو منصور ومن خالفها واتبع غير سبيل المؤمنين ولاه الله ما تولى وأصله جهنم وسآمت مصيرا * وقد قال صلى الله عليه وسلم أوصيكم بالسمع والطاعة فإنه من يعش منكم بعدي فسيرى اختلافا كثيرا فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ وإياكم ومحدثات الأمور فإن كل بدعة ضلالة * والواجب على ولاة الأمور وغيرهم من المسلمين العمل من ذلك بما عليه كما قال تعالى (فاتقوا الله ما استطعتم) وقال النبي صلى الله عليه وسلم (إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم وإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه) * ونحن نذكر ذلك مختصرا فنقول الأموال التي لها أصل في كتاب الله التي يتولى قسمها ولاة الأمر ثلاثة (مال المغنم) وهذا لمن شهد الوقعة إلا الخمس فإن مصرفه ما ذكره الله في (قوله واعلموا أنما غنمتم من شيء فإن لله خمسة وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل إن كنتم آمنتم بالله) والمغنم ما أخذ من الكفار بالقتال فهذه المغنم وخمسها (والثاني التي) وهو الذي ذكره الله تعالى في سورة الحشر حيث قال (وما أفاء الله على رسوله منهم فما أوجفتم عليه من خيل ولا ركاب) ومعنى قوله ما أوجفتم أي ما حرركم ولا أعانتم ولا سقتم به قال وجف البعير يجف وجوفاً وأوجفنه إذا سار نوعاً من السير فهذا هو الذي أفاء الله على رسوله وهو ما صار للمسلمين بغير إيجاب خيل ولا ركاب وذلك عبارة عن الفصال أي ما قاتلتم عليه فما قاتلوا عليه كان للمقاتلة وما لم يقاتلوا عليه فهو في لأن الله أفاءه على المسلمين فإنه خلق الخلق لعبادته وأحل لهم الطيبات لئلا يكلوا طيباً ويعملوا صالحاً والكفار عبدوا غيره فصاروا غير مستحقين للمال فأباح للمؤمنين أن يعبدوه وأن يسترخوا أنفسهم وأن يسترجموا الأموال منهم فإذا أعادها الله إلى

المؤمنين منهم فقد فاءت أي رجعت إلى مستحقها وهذا الفئ يدخل فيه جزية الرأس التي
 تؤخذ من أهل الذمة ويدخل فيه ما يؤخذ منهم من العشور والاضاف العشور وما يصلح
 عليه الكفار من المال كالذي يحملونه وغير ذلك ويدخل فيه ما خيلوا عنه وتركوه خوفا من
 المسلمين كأموال بني النضير التي أنزل الله فيها سورة الحشر وقال (هو الذي أخرج الذين
 كفروا من أهل الكتاب من ديارهم لأول الحشر ما ظننتم ان يخرجوا وظنوا أنهم مانعتهم
 حصونهم من الله فاتاهم الله من حيث لم يحتسبوا وقذف في قلوبهم الرعب يخربون بيوتهم
 بأيديهم وأيدي المؤمنين فاعتبروا يا أولي الابصار ولولا ان كتب الله عليهم الجلاء لعذبهم
 في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب النار) وهؤلاء اجلاهم النبي صلى الله عليه وسلم وكانوا
 يسكنون شرقي المدينة النبوية فاجلاهم بعد ان حاصرهم وكانت أموالهم مما آفأ الله على رسوله
 وذكر مصارف الفئ بقوله (ما آفأ الله على رسوله من أهل القرى فله والرسول ولذي
 القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل كيلا يكون دولة بين الاغنياء منكم وما آتاكم الرسول
 فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا واتقوا الله ان الله شديد العقاب للفقراء المهاجرين الذين اخرجوا
 من ديارهم وأموالهم يبتغون فضلا من الله ورضوانا وينصرون الله ورسوله أولئك هم الصادقون
 والذين تبوءوا الدار والايمان من قبلهم يحبون من هاجر اليهم ولا يجدون في صدورهم حاجة مما
 أوتوا ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة ومن يوق شح نفسه فأولئك هم المفلحون والذين
 جاؤا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان ولا تجعل في قلوبنا غلا
 للذين آمنوا ربنا انك رؤوف رحيم) فهؤلاء المهاجرون والانصار ومن جاء بعدهم الى يوم
 القيامة ولهذا قال مالك وأبو عبيد وأبو حكيم النهرواني من أصحاب أحمد وغيرهم ان من سب
 الشفاعة لم يكن له في الفئ نصيب * ومن الفئ ما ضربه عمر رضي الله عنه على الارض التي
 فتحها عنوة ولم يقسمها كارض مصر وأرض العراق الا شيئا يسيرا منها وبر الشام وغير ذلك
 فهذا الفئ لا خمس فيه عند جماهير الأئمة كابن حنيفة ومالك وأحمد وإنما يرى تخميسه الشافعي
 وبعض أصحاب أحمد وذكر ذلك رواية عنه قال ابن المنذر لا يحفظ عن أحد قبل الشافعي ان
 في الفئ خمسا كخمس الغنيمة وهذا الفئ لم يكن ملكا للنبي صلى الله عليه وسلم في حياته عند
 أكثر العلماء وقال الشافعي وبعض أصحاب أحمد كان ملكا له وأما مصرفه بعد موته فقد اتفق

العلماء على ان يصرف منه أرزاق الجند المقاتلين الذين يتأكلون الكفار فان تقويتهم تذل
 الكفار فيؤخذ منهم الفىء وتنازعوا هل يصرف في سائر مصالح المسلمين أم يختص به
 المقاتلة على قولين للشافعى ووجهين في مذهب الامام أحمد لكن المشهور في مذهبه وهو
 مذهب أبي حنيفة ومالك انه لا يختص به المقاتلة بل يصرف في المصالح كلها وعلى القولين
 يعطى من فيه منفعة عامة لاهل الفىء فان الشافعى قال ينبغي للامام ان يخص من في البلدان
 من المقاتلة وهو من بلغ ويحصى الذرية وهى من دون ذلك والنساء الى ان قال ثم يعطى
 المقاتلة في كل عام عطاياهم ويعطى الذرية والنساء ما يكفيهم لستهم قال والمطاء من الفىء
 لا يكون الا لبالغ يطبق القتال قال ولم يختلف أحد ممن لقيه في انه ليس للمماليك في العطاء حق ولا
 للأعراب الذين هم أهل الصدقة قال فان فضل من الفىء شئ وضعه الامام في أهل الحصون
 والازدياد في الكراع والسلاح وكل ما يقوى به المسلمون فان استغنوا عنه وحصلت كل
 مصلحة لهم فرق ما يبق عنهم بينهم على قدر ما يستحقون من ذلك المال قال ويعطى من الفىء
 رزق العمال والولاة وكل من قام بأمر الفىء من وائل وحاكم وكاتب وجندى ممن لا غنى لاهل
 الفىء عنه وهذا مشكل مع قوله انه لا يعطى من الفىء صبي ولا مجنون ولا عبد ولا امرأة ولا
 ضيف لا يقدر على القتال لانه للمجاهدين* وهذا اذا كان للمصالح فينصرف منه الى كل من للمسلمين
 به منفعة عامة كالمجاهدين وكولاة أمورهم من ولاة الحرب وولاة الديوان وولاة الحكم ومن
 يقرهم القرآن ويضيقهم ويحدثهم ويؤمهم في صلاتهم ويؤذن لهم* ويصرف منه في سداد نفورهم
 وعمارة طرقهم وحصونهم ويصرف منه الى ذوى الحاجات منهم أيضا وببدأ فيه بالاهم فالاهم
 فيقدم ذوا المنافع الذين يحتاج المسلمون اليهم على ذوى الحاجات الذين لا منفعة فيهم هكذا نص
 عليه عامة الفقهاء من أصحاب أحمد والشافعى وأبي حنيفة وغيرهم قال أصحاب أبي حنيفة يصرف
 في المصالح ما يسد بها الثغور من القناطر والجسور ويعطى قضاة المسلمين ما يكفيهم ويدفع
 منه أرزاق المقاتلة وذوا الحاجات يعطون من الزكوات ونحوها وما فضل عن منافع المسلمين
 قسم بينهم لكن مذهب الشافعى وبعض أصحاب أحمد انه ليس للاغنياء الذين لا منفعة
 للمسلمين بهم فيه حق اذا فضل المال واتسع عن حاجات المسلمين كما قال عمر بن الخطاب رضى
 الله عنه لما كثر المال أعطا منهم عامة المسلمين فكان لجميع أصناف المسلمين فرض في ديوان

عمر بن الخطاب غنيهم وفقيرهم لكن كان أهل الديوان نوعين مقاتلة وهم البلقون وذرية
وهم الصغار والنساء الذين ليسوا من أهل القتال ومع هذا فالواجب تقديم الفقراء على الأغنياء
الذين لا منفعة فيهم فلا يعطى غني شيئاً حتى يفضل عن الفقراء هذا مذهب الجمهور كمالك وأحمد
في الصحيح من الروايتين عنه ومذهب الشافعي كما تقدم تخصيص الفقراء بالفاضل (وأمّا المال
الثالث فهو الصدقات التي هي زكاة أموال المسلمين زكاة الحرث وهي العشور والنصف
العشور المأخوذة من الحبوب والثمار وزكاة الماشية وهي الإبل والبقر والغنم وزكاة التجارة
وزكاة النقدين فهذا المال مصرفه ما ذكره الله تعالى في قوله (إنما الصدقات للفقراء
والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن
السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم) وفي السنن أن النبي صلى الله عليه وسلم سأله
رجل أن يعطيه شيئاً من الصدقات فقال إن الله لم يرض في الصدقات بقسمة نبي ولا غيره
واسكن جزأها ثمانية أجزاء فإن كنت من تلك الأجزاء أعطيتك وقد اتفق المسلمون على أنه
لا يجوز أن يخرج بالصدقات عن الأصناف الثمانية المذكورين في هذه الآية كما دل على ذلك
القرآن * إذا تبين هذا الأصل فنذكر أصلاً آخر ونقول أموال بيت المال في مثل هذه الأزمنة
هي أصناف صنف منها هو من الفئ أو الصدقات أو الخس فهذا قد عرف حكمه وصنف صار
إلى بيت المال بحق من غير هذه مثل من مات من المسلمين ولا وارث له ومن ذلك ما فيه
نزاع ومنه ما هو متفق عليه وصنف قبض بغير حق أو بتأويل يجب رده إلى مستحقه إذا
امكن وقد تندر ذلك مثل ما يؤخذ من مصادرات العمال وغيرهم الذين أخذوا من الهدايا
وأموال المسلمين ما لا يستحقونه فاسترجعهم إلى الأمر منهم أو من تركاتهم ولم يعرف مستحقه
ومثل ما قبض من الوظائف المحدثه وتندر رده إلى أصحابه وأمثال ذلك فهذه الأموال التي
تندر ردها إلى أهلها لعدم العلم بهم مثلاً هي مما يصرف في مصالح المسلمين عند أكثر العلماء
وكذلك من كان عنده مال لا يعرف صاحبه كالفنائب والنائب الخائن النائب والمرائي النائب
ونحوهم ممن صار بيده مال لا يملكه ولا يعرف صاحبه فانه يصرفه إلى ذوي الحاجات ومصالح
المسلمين * إذا تبين هذان الأصلان فنقول من كان من ذوي الحاجات كالفقراء والمساكين
والغارمين وابن السبيل فهو لا يجوز بل يجب أن يعطوا من الزكوات ومن الأموال المجهولة

باتفاق المسلمين وكذلك يعطوا من الفى بما فضل عن المصالح العامة التى لا بد منها عند أكثر العلماء كما تقدم سواء كانوا مشتهلين بالعلم الواجب على الكفاية أو لم يكونوا وسواء كانوا فى زوايا أو ربط أو لم يكونوا سكن من كان مميزا بعلم أدين كان مقدما على غيره وأحق هذا الصنف من ذكرهم الله بقوله (للفقرآء الذين احصروا فى سبيل الله لا يسئطعون ضربا فى الارض يحسبهم الجاهل اغنياء من التعفف تعرفهم بسيماهم لا يسألون الناس الخفا) فمن كان ماهو مشغول به من العلم والدين الذى احصروه فى سبيل الله قد منعه الكسب فهو أولى من غيره ويعطي قضاة المسلمين وعلماءهم منه ما يكفيهم ويدفع منه ارزاق المقاتلة وذرائعهم لاسيما من بني هاشم الطالبيين والعباسيين وغيرهم فان هؤلاء يتعين اعطاؤهم من الخمس والفى والمصالح لكون الزكاة محرمة عليهم * والفقر الشرعى المذكور فى الكتاب والسنة الذى يستحق من الزكاة والمصالح ونحوها ليس هو الفقر الاصطلاحي الذى يتفيد بلبسة معينة وطريقة معينة بل كل من ليس له كفاية تكفيه وتكفى عياله فهو من الفقرآء والمساكين وقد تنازع العلماء هل الفقر اشد حاجة أو المسكين أو الفقير من يتعفف والمسكين من يسأل على ثلاثة اقوال لهم واتفقوا على ان من لا مال له وهو عاجز عن الكسب فانه يعطي ما يكفيه سواء كان لبسه لبس الفقير الاصطلاحي أو لباس الجند والمقاتلة أو لبس الشهود أو لبس التجار أو الصناع أو الفلاحين فالصدقة لا يختص بها صنف من هذه الاصناف بل كل من ليس له كفاية تامة من هؤلاء مثل الصناع الذى لا تقوم صنيعته بكفايته والتاجر الذى لا تقوم تجارته بكفايته والجندى الذى لا تقوم اقطاعه بكفايته والفقير والصوفي الذى لا يقوم معاومه من الوقف بكفايته والشاهد والفقير الذى لا يقوم ما يحصل له بكفايته وكذلك من كان فى رباط او زاوية وهو عاجز عن كفايته فكل هؤلاء مستحقون * ومن كان من هؤلاء كلهم مؤمنا تقيا كان لله وليا فان اولياء الله الذين لا خوف عليهم ولا هم يحزنون الذين آمنوا وكانوا يتقون من أى صنف كانوا من اصناف القبلة ومن كان من هؤلاء منافقا أو مظهرا لبدعة تخالف الكتاب والسنة من بدع الاعتقادات والعبادات فانه مستحق للعقوبة ومن عقوبته أن يحرم حتى يتوب وأما من كان زنديقا كالخوالية والمباحية ومن يفضل متبوعه على النبي صلى الله عليه وسلم ومن يفتقد انه لا يجب عليه فى الباطن اتباع شريعة رسول الله صلى الله عليه وسلم أو انه اذا حصلت له المعرفة

والتحقيق سقط عنه الامر والنهي أو انه العارف المحقق يجوز له التدين بدين اليهود والنصارى ولا يجب عليه الاعتصام بالكتاب والسنة وأمثال هؤلاء فان هؤلاء منافقون زنادقة وإذا ظهر على أحدهم فانه يجب قتله باتفاق المسلمين وهم كثيرون في هذه الازمنة وعلى ولاية الامور مع اعطاء الفقراء بل والاعنياء بأن يلزموا هؤلاء باتباع الكتاب والسنة وطاعة الله ورسوله ولا يمكنوا أحداً من الخروج من ذلك ولو ادعى من الدعاوي ما ادعاه ولو زعم انه يطير في الهواء أو يمشي على الماء ومن كان من الفقراء الذين لم تشغلهم منفعة غاية للمسلمين عن الكسب قادراً عليه لم يجوز أن يعطى من الزكاة عند الشافعي وأحمد وجوز ذلك أبو حنيفة وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم لا تحل الصدقة لغني ولا لقوي مكتسب ولا يجوز أن يعطى من الزكاة من يصنع بها دعوة وضيافة للفقراء ولا يقيم بها سباط لا لوارد ولا غير وارد بل يجب أن يعطى ملكاً للفقير المحتاج بحيث ينفعها على نفسه وعياله في بيته ان شاء ويقضى منها ديونه ويصرفها في حاجاته وليس في المسلمين من ينكر صرف الصدقات وفاضل أموال المصالح الى الفقراء والمساكين ومن نقل عنه ذلك فاما أن يكون من أجهل الناس بالعلم وإما أن يكون من أعظم الناس كفرًا بالدين بل بسائر الملل والشرائع أو يكون النقل عنه كذباً أو محرفاً فاما من هو متوسط في علم ودين فلا يخفى عليه ذلك ولا ينهى عن ذلك ولكن قد اختلط في هذه الاموال المرتبة السلطانية الحق والباطل فاقوام كثيرون من ذوي الحاجات والدين والعلم لا يعطى أحدهم كفايته ويتمزق جوعاً وهو لا يسأل ومن يعرفه فليس عنده ما يعطيه واقوام كثيرون يأكلون أموال الناس بالباطل وينصدون عن سبيل الله وقوم لهم رواتب اضماف حاجاتهم وقوم لهم رواتب مع غنائم وعدم حاجاتهم وقوم ينالون جهات كساجدهم وغيرها فيأخذون معلومها ويستثنون من يعطون شيئاً يسيراً واقوام في الربط والزوايا يأخذون مالا يستحقون ويأخذون فوق حقهم ويمنعون من هو أحق منهم حقاً أو تمام حقهم وهذا موجود في مواضع كثيرة ولا يستعيب مسلم أن السمي في تمييز المستحق من غيره واعطاء الولايات والارزاق من هو أحق بها والمعدل بين الناس في ذلك وفعله بحسب الامكان هو من افضل أعمال ولاية الامور بل ومن اوجبها عليهم فان الله يأمر بالمعدل والاحسان والمعدل واجب على كل أحد في كل شيء وكما ان النظر في الجند المقاتلة والتعديل بينهم وزيادة من يستحق الزيادة وتقصان من

يستحق النقصان واعطاء العاجز عن الجهاد من جهة أخرى هو من أحسن أفعال ولاية الامور
واوجبها فكذلك النظر في حال سائر المرتزقين من أموال الفتي والصدقات والمصالح والوقوف
والعدل بينهم في ذلك واعطاء المستحق تمام كفايته ومنع من دخل في المستحقين وليس منهم
من أن يراحمهم في ارزاقهم واذا ادعى الفقر من لم يعرف به الغنى وطلب الاخذ من الصدقات فانه
يجوز للامام أن يعطيه بلا يئنه بعد ان يسلمه انه لاحظ فيها لغنى ولا اقوى مكتسب فان النبي
صلى الله عليه وسلم سأل رجلان من الصدقة فلما رأتهما جليدين صعد فيهما النظر وصوبه فقال
ان شئتما اعطيتكما ولا حظ فيها لغنى ولا لقوى مكتسب * وأما ان ذكر أن له عيالا فهل يفتقر
الى يئنه فيه قولان للعلماء مشهوران هما قولان في مذهب الشافعي واحمد واذا رأى الامام
قول من يقول فيه يفتقر الى يئنه فلا نزاع بين العلماء انه لا يجب أن تكون اليئنه من الشهود
المعدلين بل يجب انهم لم يرتزقوا على اداء الشهادة فتد شهادتهم اذا أخذوا عليها رزقا لا سيما مع
العلم بكثرة من يشهد بالزور ولهذا كانت العبادة أن الشهود في الشام المرتزقة بالشهادة لا
يشهدون في الاجتهاديات كالاعشار والرشد والعدالة والاهلية والاستحقاق ونحو ذلك بل يشهدون
بالحسيات كالذي سموه ورأوه فان الشهادة بالاجتهاديات يدخلها التأويل والتمهم فالجمل سهل
الشهادة فيها بغير تحري بخلاف الحسيات فان الزيادة فيها كذب صريح لا يقدم عليه الا من
يقدم على صريح الزور وهؤلاء أقل من غيرهم بل اذا اتى الواحد من هؤلاء بمن يعرف صدقه
من جيرانه ومعارفه وأهل الخبرة الباطنة به قبل ذلك منهم واطلاق القول بان جميع من بالربط
والزوايا غير مستحقين باطل ظاهر البطلان كما ان اطلاق القول بان كل من فيهم مستحق لما
يأخذه هو باطل أيضا فلا هذا ولا هذا بل فيهم المستحق الذي يأخذ حقه وفيهم من يأخذ
فوق حقه وفيهم من لا يعطى الا دون حقه وفيهم غير المستحق حتى انهم في الطعام الذي
يشتركون فيه يعطى أحدهم افضل مما يعطى الآخر وان كان اغنى منه بخلاف ما جرت عادة
أهل العدل الذين يسوون في الطعام بالعدل كما يعمل في رباطات أهل العدل * وامر ولي الامر
بجميع هؤلاء بينهم هو من أفضل المباداة واعانهم الرأعيات رها ذكر عن بعض الحكماء من
انه لا يستحق من هؤلاء الا الاعمي والمكسح والزمن قول لم يعلمه أحد من المسلمين ولا
يتصور ان يقول هذا حاكم ممن جرت العادة بان يتولى الحكم اللهم الا أن يكون من أجهل

الناس أو افجرهم فاعلم ان ذلك يقدر في عدالته وانه يجب ان يستدل به على جرحه كما انه ان كان الناقل لهذا عن حاكم قد كذب عليه فينبغي ان يعاقب على ذلك عقوبة مردعة وأمثلة من المفترين على الناس وعقوبة الامام للكذاب المفترى على الناس والمتكلم فيهم وفي استحقاقهم لما يخالف دين الاسلام لا يحتاج الى دعواهم بل العقوبة في ذلك جائزة بدون دعوى أحد كمقوبته لمن يتكلم في الدين بلا علم فيحدث بلا علم ويفتق بلا علم وأمثلة هؤلاء يعاقبون فعقوبة كل هؤلاء جائزة بدون دعوى فان الكذب على الناس والتكلم في الدين وفي الناس بغير حق كثير في كثير من الناس فمن قال انه لا يستحق الا الاعمى والزمن والمكسح فقد اخطأ باتفاق المسلمين وكذلك من قال ان اموال بيت المال على اختلاف اصنافها مستحقة لاصناف منهم الفقراء وانه يجب على الامام اطلاق كفايتهم من بيت المال فقد اخطأ بل يستحقون من الزكوات بلاريب وامان النبي والمصالح فلا يستحقون الا ما فضل عن المصالح العامة ولو قدر انه لم يحصل لهم من الزكوات ما يكفيهم واموال بيت المال مستغرقة بالمصالح العامة كان اعطاء العاجز منهم عن الكسب فرضا على الكفاية فعلى المسلمين جميعا ان يطعموا الجائع ويكسوا العاري ولا يدعوا بينهم محتاجا وعلى الامام ان يصرف ذلك من المال المشترك الفاضل عن المصالح العامة التي لا بد منها وأما من يأخذ بمصلحة عامة فانه يأخذ مع حاجته باتفاق المسلمين وهل له ان يأخذ مع الغنى كالتقاضي والشاهد والمفتي والحاسب والمقرى والمحدث اذا كان غنيا فهل له ان يرتزق على ذلك من بيت المال مع غناه قولان مشهوران للعلماء وكذلك قول القائل ان عناية الامام باهل الحاجات يجب ان تكون فوق عنايته باهل المصالح العامة التي لا بد للناس منها في دينهم وديارهم كالجهاد والولاية والعلم ليس بمستقيم لوجوه — احدها ان العلماء قد نصوا على انه يجب في مال النبي والمصالح ان يقدم اهل المنفعة العامة واما مال الصدقات فيأخذ نوعان نوع يأخذ بحاجته كالفقراء والمساكين والغارمين لمصلحة انفسهم وابن السبيل وقوم يأخذون لمنفعتهم كالعاملين والغارمين في اصلاح ذات البين كمن فيه نفع عام كالمقاتلة وولاية امورهم وفي سبيل الله وليس أحد الصنفين أحق من الآخر بل لا بد من هذا وهذا — الثاني ان ما يذكره كثير من القائلين بالمصالح من الجهاد والولايات والعلم من فساد النية معارض بما يوجد في كثير من ذوي الحاجات من الفسق والزندقة وكما أن من ذوي الحاجات صالحين أولياء لله في المجاهدين والعلماء أولياء لله وأولياء

الله هم المؤمنون المنتقون من أي صنف كانوا ومن كان من أولياء الله من أهل الجهاد والعلم كان أفضل ممن لم يكن من هؤلاء فان سادات أولياء الله من المهاجرين والانصار كانوا كذلك وقول القائل اليوم في زماننا كثير من المجاهدين والعلماء انما يتخذون الجهاد والقتال والاشتغال بالعلم معيشة دنيوية يحامون بها عن الجاه والمال وانهم عصاة بقتالهم واشتغالهم مع انضمام مصاص ومصائب اخرى لا يتسع الحال لها والمجاهد ان يكون كلمة الله هي العليا والمعلم ليكون التعلم محض التقرب قليل الوجود أو مفقود بلا ريب ان الاخلاص واتباع السنة فيمن لا يأكل اموال الناس أكثر ممن يأكل الاموال بذلك بل والزندقة تعارضه بما هو اصدق منه وهو أن يقال كثير من أهل الربط والزوايا والمنظاهرين للناس بالفقر انما يتخذون ذلك معيشة دنيوية هذا مع انضمام كفر وفسوق ومصائب لا يتسع الحال لقولها بمثل دعوى الطلول والاتحاد في العباد أكثر منها في أهل العلم والجهاد وكذلك التقرب الى الله بالعبادات البدعية ومعلوم انه في كل طائفة بار وفاجر وصديق وزنديق والواجب موالاته أولياء الله المتقين من جميع الاصناف وبغض الكفار والمنافقين من جميع الاصناف والفاسق الملي يعطي من الموالاته بقدر ايمانه ويعطي من المهاداة بقدر فسقه فان مذهب أهل السنة والجماعة ان الفاسق الملي له الثواب والعقاب اذا لم ينف الله عنه وانه لا بد أن يدخل النار من الفساق من شاء الله وان كان لا يخلد في النار أحد من أهل الايمان بل يخلد فيها المنافقون كما يخلد فيها المتظاهرون بالكفر ﴿الوجه الثالث﴾ أن يقال غالب الذين يأخذون لمنفعة المسلمين من الجند وأهل العلم ونحوهم محاييج أيضا بل غالبهم ليس له رزق الا العطاء ومن يأخذ بالمنفعة والحاجة أولى ممن يأخذ بمجرد الحاجة ﴿الوجه الرابع﴾ ان يقال العطاء اذا كان لمنفعة المسلمين لم ينظر الى الآخذ هل هو صالح النية أو فاسدها ولو أن الامام اعطى ذوى الحاجات عاجزين عن القتال وترك اعطاء المقاتلة حتى يصلحوا نياتهم لاهل الاسلام واستولى الكفار على بلاد الاسلام فان تعلق العطايا في القلوب متعذر وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم ان الله ليؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر وباقوام لا خلاق لهم وقال اني لاعطي رجلا وادع رجلا والذين ادع احب الي من الذين اعطى * اعطي رجلا لما في قلوبهم من الطمع والجزع واكل رجلا لما في قلوبهم من الغنى والخير وقال اني لاعطي أحدهم العطية فيخرج بها يتأبطها نارا قالوا يا رسول الله فلم تعطهم قال يأبون الا أن يسألوني وبأبي الله لي البخل ولما

كان عام حنين قد سم غنائم حنين بين المؤلفة قلوبهم من أهل نجد والطلاقاء من قريش كعينة
 ابن حصين والعباس بن مرداس والاقرع بن حابس وامثالهم وبين سهيل بن عمرو وصفوان
 ابن امية وعكرمة بن ابي جهل وابي سفيان بن حرب وابنه معاوية وامثالهم من الطلقاء الذين
 اطلقهم عام الفتح ولم يعط المهاجرين والانصار شيئا اعطاهم لينأف بذلك قلوبهم على الاسلام
 وتأليفهم عليه مصالحة عامة للمسلمين والذين لم يعطهم هم افضل عنده وهم سادات اولياء الله المتقين
 وافضل عباد الله الصالحين بعد النبيين المرسلين والذين اعطاهم منهم من ارتد عن الاسلام قبل
 موته وعامتهم اغنياء لا فقراء فلو كان العطاء للحاجة مقدما على العطاء للمصلحة العامة لم يعط
 النبي صلى الله عليه وسلم هؤلاء الاغنياء السادة المطاعين في عشائهم ويدع عطاء من عنده
 من المهاجرين والانصار الذين هم احوج منهم وافضل وبمثل هذا طعن الخوارج على النبي
 صلى الله عليه وسلم وقال له اولهم يا محمد اعدل فانك لم تعدل قال ان هذه لقسمة ما أريد بها
 وجه الله تعالى حتى قال النبي صلى الله عليه وسلم وبحك ومن يعدل اذا لم اعدل لقد خبت
 وخسرت ان لم اعدل فقال له بعض الصحابة دعني أضرب عنق هذا فقال انه يخرج من
 ضنثي هذا قوم يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم وصيامه مع صيامهم وقرآنه مع قرآنهم
 يترؤن القرآن لا يجاوز حناجرهم يمرقون من الاسلام كما يمرق السهم من الرمية اينما لقيتموهم
 فاقتلوه فان في قتلهم اجرا عند الله لمن قتلهم يوم القيامة وفي رواية لان أدركتهم لاقتلهم
 قتل عاد وهؤلاء خرجوا على عهد أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه فقتل الذين
 قتلوه جميعهم مع كثرة صومهم وصلاتهم وقراءتهم فاخرجوا عن السنة والجماعة وهم قوم لهم
 عناء وورع وزهد لكن بغير علم فاقتضى ذلك عندهم أن العطاء لا يكون الا لذوي الحاجات
 وان اعطاء السادة المطاعين الاغنياء لا يصلح لغير الله بزعمهم وهذا من جهلهم فانما العطاء انما
 هو بحسب مصلحة دين الله فكما كان لله اطوع ولد بن الله انفع كان العطاء فيه أولى وعطاء
 محتاج اليه في اقامة الدين وقمع أعدائه واطهاره واعلاؤه اعظم من اعطاء من لا يكون كذلك وان
 كان الثاني أحوج وقول القائل ان هذه الفيود على مذهب الشافعي دون مذهب مالك وما نقله
 من مذهب عمر فهذا يحتاج الى معرفة بمذاهب الائمة في ذلك وسيرة الخلفاء في العطاء واصل
 ذلك ان الارض اذا فتحت عنوة فقبها للعلماء ثلاثة أقوال أحدها وهو مذهب الشافعي انه

يجب قسمها بين الغنائين الا ان تستطيب انفسهم فيقفها وذكر في الام انه لو حكم حاكم
 بوقفها من غير طيب انفسهم نقض حكمه لان النبي صلى الله عليه وسلم قسم خيبر بين الغنائين
 لكن جمهور الأئمة خالفوا الشافعي في ذلك ورأوا ان ما فعله عمر بن الخطاب من جعل الارض
 المفتوحة عنوة فيثا حسن جائز وان عمر حبسها بدون استطابة انفس الغنائين ولا نزاع ان كل
 ارض فتحها عمر بالشام عنوة والعراق ومصر وغيرها لم يقسمها عمر بين الغنائين وانما قسم
 المنقولات لكن قال مالك وطائفة وهو القول الثاني انها مختصة باهل المدينة وقد صنف
 اسماعيل بن اسحق امام المالكية في ذلك بما نازع به الشافعي في هذه المسئلة وتكلم على حجيجه
 وعن الامام احمد كالقولين لكن المشهور في مذهبه هو القول الثالث وهو مذهب الاكثرين
 ابي حنيفة واصحابه والثوري وأبي عبيد وهو ان الامام يفعل فيها ما هو اصلحة للمسلمين من
 قسمها أو حبسها فان رأى قسمها كما قسم النبي صلى الله عليه وسلم خيبر فعل وان رأى ان يدعها
 فيثا للمسلمين فعل كما فعل عمر وكما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم فعل بنصف خيبر وانه
 قسم نصفها وحبس نصفها لنوابه وانه فتح مكة عنوة ولم يقسمها بين الغنائين فلم ان ارض
 العنوة يجوز قسمها ويجوز ترك قسمها وقد صنف في ذلك مصنف كبير اذا عرفت ذلك فمصر
 هي مما فتح عنوة ولم يقسمها عمر بين الغنائين كما صرح بذلك ائمة المذاهب من الحنفية والمالكية
 والحنبلية والشافعية لكن تنقلت احوالها بعد ذلك كما تنقلت احوال العراق فان خلفاء بني
 العباس نقلوه الى المقاسمة بعد المحارصة وهذا جائز في أحد قولي العلماء وكذلك مصر رفع عنها
 الخراج من مده لا أعلم ابتداءها وصارت الرقبة للمسلمين وهذا جائز في أحد قولي العلماء واما
 مذهب عمر في النقي فانه يجعل لكل مسلم فيه حقا لكنه يقدم الفقراء واهل المنفعة كما قال عمر
 رضي الله عنه لبس أحد أحق بهذا المال من أحد انما هو الرجل وبلاؤه والرجل وغناؤه
 والرجل وسابقته والرجل وحاجته فكان يقدم في العطاء بهذه الاسباب وكانت سيرته التفضيل
 في العطاء بالفضائل الدينية * واما ابو بكر الصديق رضي الله عنه فسوى بينهم في العطاء اذا
 استووا في الحاجة وان كان بعضهم افضل في دينه وقال انما اسلموا الله واجورهم على الله وانما
 هذه الدنيا بلاغ وروى عنه انه قال استوي فيهم ايمانهم يعني ان حاجتهم الى الدنيا واحدة
 فاعطيهم لذلك لا لسابقة والفضيلة في الدين فان أجرهم بقي على الله فاذا استووا في الحاجة

الدنيوية سوى بينهم في العطاء ويروي أن عمر في آخر عمره قال لان عشت الى قابل لا جعلن الناس بيانا واحدا أي مائة واحدة أي صنفا واحدا وتفضيله كان بالاسباب الاربعة التي ذكرها الرجل وبلاؤه وهو الذي يجتهد في قتال الاعداء والرجل وغناؤه وهو الذي يغني عن المسلمين في مصالحهم لولاية امورهم ومعلمهم وامثال هؤلاء والرجل وسابقته وهو من كان من السابقين الا وبن فانه كان يفضاهم في العطاء على غيرهم والرجل وفاقه فانه كان يقدم الفقراء على الاغنياء وهذا ظاهر فانه مع وجود المحتاجين كيف يحرم بعضهم ويعطى لغنى لا حاجة له ولا منفعة به لاسيما اذا ضاقت اموال بيت المال عن اعطاء كل المسلمين غنيهم وفقيرهم فكيف يجوز ان يعطى الغنى الذي ليس فيه نفع عام ويحرم الفقير المحتاج بل الفقير النافع وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه أعطى من أموال بني النضير وكانت للمهاجرين الفتييرهم ولم يعط الا انصار منها شيئا لغناهم الا انه أعطى بعض الانصار لفقره وفي السنن ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا أتاه مال أعطى الأهل قسامين والعزب قسما فيفضل المناهل على المتمزب لانه محتاج الى نفقة نفسه ونفقة امرأته والحديث رواه ابو داود وابو حاتم في صحيحه والامام احمد في رواية ابي طالب وقال حديث حسن ولفظه عن عوف بن مالك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا أتاه النى قسمه من يومه فاعطى الأهل حظين واعطى العزب حظا وحديث عمر رواه احمد وابو داود ولفظه ابي داود عن مالك بن اوس بن الحدثان قال ذكر عمر يوما النى فقال ما انا باحق بهذا النى منكم وما أحد منا باحق به من اجسد الا انا على منازلنا من كتاب الله الرجل وقدمه والرجل وبلاؤه والرجل وغناؤه والرجل وحاجته ولفظه احمد قال كان عمر يحلف على ايمان ثلاث والله ما أحد أحق بهذا المال من أحد وما أنا أحق به من أحد والله ما من المسلمين أحد الا وله في هذا المال نصيب الا عبدا مملوكا ولكننا على منازلنا من كتاب الله فالرجل وبلاؤه في الاسلام والرجل وقدمه والرجل وغناؤه في الاسلام والرجل وحاجته والله لئن بقيت لهم لا وتين الراعى بجبل صنعاء حفظه في هذا المال وهو يرعى مكانه فهذا كلام عمر الذي يذكر فيه بان لكل مسلم حقا يذكر فيه تدبهم اهل الحاجات ولا يختلف اثنان من المسلمين انه لا يجوز ان يعطى الاغنياء الذين لا منفعة لهم ويحرم الفقراء فان هذا معناه لقوله تعالى كيلا يكون دولة بين الاغنياء منكم فاذا جعل النى تداولا بين الاغنياء فهذا الذي حرمه

الله ورسوله وهذه الآية في نفس الامر وأما نقل الناقل مذهب مالك بأن في المدونة وجزية
 حاكم اهل الذمة وخراج الارضين ما كان منها عنوة أو صلحا فهو عند مالك جزية والجزية
 عنده في قال ويعطى هذا النى اهل كل بلدة افتتحوها عنوة أو صلحا عليها فيقسم عليهم
 ويفضل بعض الناس على بعض من النى ويبدأ باهل الحاجة حتى يغتوا منه ولا يخرج الى غيرهم
 الا ان ينزل بقوم حاجة فينقل اليهم بعد أن يعطى أهله منه ما يغنيهم عن الاجتهاد وقال أيضا
 قال مالك وأما جزية الارض فما أدري كيف كان يصنع فيها الا ان عمر قد اقر الارض فلم
 يقسمها بين الذين افتتحوها وارى لمن ينزل ذلك به ان يكشف عنه من يرضاه فان وجد عالما
 يستفتيه والا اجتهد هو ومن بحضرته رأسا وأما احياء الموات فجائز بدون اذن الامام في
 مذهب الشافعي واحمد وابي يوسف ومحمد واشترط أبو حنيفة ان يكون باذن الامام وقال
 مالك ان كان بعيدا عن العمران بحيث لا تباح الناس فيه لم يحتج الى اذنه وان كان مما قرب من
 العمران ويباح الناس فيه افتقر الى اذنه لكن ان كان الاحياء في أرض الخراج فهل يملك
 بالاحياء ولا خراج عليه أو يكون بيده وعليه الخراج على قولين للعلماء هما روايتان عن أحمد
 وأما من قتل أو مات من المقاتلة فانه ترزق امرأته واولاده الصغار وفي مذهب احمد والشافعي
 في أحد قوليه وغيرهما فينفق على امرأته حتى تزوج وعلى ابنته الصغيرة حتى تزوج وعلى
 ابنه الصغير حتى يبلغ ثم يجعل من المقاتلة ان كان يصلح للقتال والا ان كان من أهل الحاجة
 والذين يعطون من الصدقة وفاضل النى والمصالح اعطى له من ذلك والا فلا

(١٨) ﴿مسئلة﴾ في رجل له حق في بيت المال اما لمنفعة في الجهاد أو ولايته فاحيل
 ببعض حقه على بعض المظالم فقلت له لا تستخرج انت هذا ولا تمن على استخراجك فان
 ذلك ظلم لكن اطالب حقاك من المال المحصل عندهم وان كان مجموعا من هذه الجهة وغيرها
 لان ما اجتمع في بيت المال ولم يرد الى اصحابه فصرفه في مصالح اصحابه والمسلمين اولى من
 صرفه فيما لا ينفع اصحابه أو فيما يضره وقد كتبت نظير هذه المسئلة في غير هذا الموضع وأيضا
 فانه يصير مختلطاً فلا يبق محكوماً بتحريمه بعينه مع كون الصرف الى مثل هذا واجبا على
 المسلمين فان الولاة يظلمون تارة في استخراج الاموال وتارة في صرفها فلا يحمل اعانتهم على
 الظلم في الاستخراج ولا أخذ الانساب ما لا يستحقه وأما ما يسوغ فيه الاجتهاد من

الاستخراج والصرف فلمسائل الاجتهاد واما ما لا يسوغ فيه اجتهاد من الاخذ والاعطاء فلا يعاونون لكن اذا كان المصروف اليه مستحقا بمقدار المأخوذ جاز أخذه من كل مال يجوز صرفه كالل مال المجهول مال الكه اذا وجب صرفه فان امتنعوا من اعادته الى مستحقه فهل الاولى اقراره بايدى الظلمة أو السعى في صرفه في مصالح أصحابه والمسلمين اذا كان الساعى في ذلك ممن يكره اصل اخذه ولم يعن على اخذه بل سعى في منع اخذه فهذه مسألة حسنة ينبغي التفطن لها والا دخل الانسان في فعل المحرمات أو في ترك الواجبات فان الاعانة على الظلم من فعل المحرمات واذا لم تمكن الواجبات الا بالصرف المذكور كان تركه من ترك الواجبات واذا لم يمكن الا اقراره بيد الظلم أو صرفه في المصالح كان النهى عن صرفه في المصالح اعانة على زيادة الظلم التي هي اقراره بيد الظالم فكما يجب ازالة الظلم يجب تقليله عند العجز عن ازالته بالكلية فهذا أصل عظيم والله اعلم واصل آخر وهو أن الشبهات ينبغي صرفها في الابعاد عن المنفعة فالأبعد كما أمر النبي صلى الله عليه وسلم في كسب الحجام بأن يطعمه الرقيق والناضح فالأقرب ما دخل في الطعام والشراب ونحوه ثم ما ولى الظاهر من اللباس ثم ما ستر مع الانفصال من البناء ثم ما عرض من الركوب ونحوه فهكذا ترتيب الارتفاع بالزرف وكذلك اصحابنا يعاونون *

(١٩) ﴿مسئلة﴾ في قوم ارساوا قوا في مصالح لهم ويعطونهم نفقة فهل يحل لهم أكل ذلك واسدانة تمام نفقتهم ومخالطتهم

﴿الجواب﴾ اذا اعطاهم الذين بعثوهم ما ينفقونه جاز ذلك وعليهم تمام نفقتهم ما داموا في حوائجهم ويجوز مخالطتهم *

باب اللقطات وغير ذلك

(٢٠) ﴿مسئلة﴾ في رجل وجد افضلة وعرف بها بعض الناس بينه وبينه سرا اياها ولها عنده مدة سنين فما الحكم فيها

﴿الجواب﴾ الحمد لله لا بل لا مثل هذا الموضع بل سأل ان يعرفوا انهم بها ظاهرا لكن على وجه محمل بان يقول من ضاع لا نفقة او نحو ذلك والله اعلم

(٢١) ﴿مسئلة﴾ في احتياج الفقراء مع عرب فاء فطسوا الطريق على الناس واخذوا اقسامهم

فهربوا وتركوا جواهرهم والقماش فهل يحل أخذ الجواهر التي للحرامية والقماش الذي سرقوه أم لا
 ﴿ الجواب ﴾ الحمد لله ما أخذوه من مال الحجاج فانه يجب رده اليهم ان امكن فان هذا
 كاللقطة يعرف سنة فان جاء صاحبها فذاك والا فلا خذها ان ينفقها بشرط ضمانها ولو ايس من
 وجود صاحبها فانه يتصدق به ويصرف في مصالح المسلمين وكذلك كل مال لا يعرف مالكة
 من المنصوب والمواري والودائع وما اخذ من الحرامية من اموال الناس او ما هو منبوذ
 من اموال الناس فان هذا كله يتصدق به ويصرف في مصالح المسلمين *

(٢٢) ﴿ مسألة ﴾ في سفينة غرقت في البحر ثم انها انحدرت وهي معلومة الى بعض البلاد
 وقد كان فيها جرار زيت حار ثم ان اهل القرية تماونوا على المركب حتى أخرجوها الى البر
 وقلبوها فطنى الزيت على وجه الماء وبقي راتجامع الماء ثم ان اهل القرية جاؤا الى البحر فوجدوا
 الزيت على الماء فجمع كل واحد ما قدر عليه والمركب قريبة منهم فهذا الزيت المجموع حلال
 ام حرام * ومركب رمان غرقت وجميع ما فيها انحدر في البحر فبقى كل أحد يجمع من ذلك ولم
 يعرف له صاحب فهل هو مما لا يعرف صاحبه حلال أم حرام

﴿ الجواب ﴾ الذين جمعوا الزيت على وجه الماء قد خلصوا مال المعصوم من التلف ولهم
 اجرة المثل والزيت لصاحبه * واما كون الزيت لصاحبه فلا أعلم فيه نزاعا الا نزاعا قليلا فانه
 يروى عن الحسن بانه قال هو لمن خلصه وأما وجوب اجرة المثل لمن خلصه فهذا فيه قولان
 للعلماء اصحهما وجوب الاجرة وهو منصوص أحمد وغيره لان هذا المخلص متبرع واصحاب
 القول يقولون ان خلصوه لله تعالى فاجرهم على الله تعالى وان خلصوه لاجل العوض فلم العوض
 لان ذلك لو لم يفعل لافضى الى هلاك الاموال لان الناس لا يخلصونها من الهالك اذا عرفوا
 انهم لا فائدة لهم في ذلك والصحابة قد قالوا فيمن اشترى اموال المسلمين من الكفار أنه ياخذها
 ممن اشتراه بالثمن لانه هو الذي خلصه بذلك الثمن ولان هذا المال كان مستهلكا لو لا اخذ
 هذا وتخليصه عمل مباح ليس هو عاصيا فيه فيكون المال اذا حصل بعمل هذا والاصل لهذا
 فيكون مشتركا بينهما لكن لا تجب الشركة على الممين فيجب اجرة المثل ولان مثل هذا ما ذون
 فيه من جهة العرف فان عادة الناس انهم يطلبون من يخلص لهم هذا بالاجرة والاجارة تثبت
 بالعرف والمادة كمن دخل الى حمام أو ركب في سفينة بغير مشاركة وكمن دفع طعاما الى طباط

وغسل بغير مشاركة ونظائر ذلك متعددة ولو كان المال حيوانا فخلصه من ماله كما ورد به الاثر لان الحيوان له حرمة في نفسه بخلاف المناع فان حرمة حرمة صاحبه فهناك تخلصه لحق الحيوان وهو بالماله كما قد يئأس صاحبه بخلاف المناع فان صاحبه يقول له خلص كان يجوز لك من حين ان ادعه او الحق فيه لى فاذا لم تعطني حقى لم آذن لك في تخلصه واما الرمان اذا لم يعرف صاحبه فهو كاللقطة واللقطة ان رجبى وجود صاحبها عرفت حولا وان كانوا لا يرجون وجود صاحبه ففي تمرينه قولان لكن نلى القولين لهم ان يأكلوا الرمان أو يبيعوه ويحفظوا ثمنه ثم يعرفوه بعد ذلك والله اعلم

(٢٣) (مسئلة) في حكم من وجد لقطه

(الجواب) يعرف سنة قريبا من المكان الذى وجدها فيه فان لم يجد صاحبها بعد سنة فله ان يتصرف فيها وله ان يتصدق بها

(٢٤) (مسئلة) في رجل لقي لقيه في وسط فلاة وقد أنشد عليها الى حيث دخل الى بلده فهل هي حلال أم لا

(الجواب) يعرفها سنة قريبا من المكان الذى وجدها فيه فان لم يجد بعد سنة صاحبها فله أن يتصرف فيها وله أن يتصدق بها والله اعلم

(٢٥) (مسئلة) جاء التتار وجفل الناس من بين أيديهم وخلفوا دوابا واثانا من النحاس وغيره وضعه مسام وطالت مسدته ولم يظهر له صاحب ولا منشئ وهو يستعمل الدواب والمتاع فما يصنع

(الجواب) يجوز له أن يستعمله ويجوز له ان يتصدق به على من ينتفع به والله اعلم

(٢٦) (مسئلة) فيمن وجد طفلا ومعه شيء من المال ثم ربا حتى بلغ من العمر شهرين فجاء رجل آخر لترضه امرأته لله فلما كبر الطفل ادعت المرأة انه ابنها وانها ربه في حضن أبيه فهل يقبل قولها وهل يجب عليها ان تمطى الرجل الثانى ما أنفق عليه ويلزم الرجل الاول ما وجد مع ابنه

(الجواب) اذا كان الطفل مجهول النسب وادعت انه ابنها قبل قولها في ذلك ويصرف من المال الذى وجد معه في نفقه مدة فقامه عند الملقط والله اعلم

(٢٧) ﴿مسئلة﴾ في رجل وجد فرسا لرجل من المسلمين مع أناس من العرب فأخذ الفرس منهم ثم ان الفرس مرض بحيث انه لم يقدر على المشي فهل لا اخذ ببيع الفرس لصاحبها أم لا
 ﴿الجواب﴾ الحمد لله نعم يجوز بل يجب في هذه الحال ان يبيعه الذي استنقذه لصاحبه وان لم يكن وكله في البيع وقد نص الائمة على هذه المسئلة ونظائرهما ويحفظ الثمن والله أعلم

كتاب الوصايا

(٢٨) ﴿مسئلة﴾ في رجل أوصى زوجته عند موته انها لا توهب شيئا من مناع الدنيا لمن يقرأ القرآن ويهدي له وقد ادعى ان في صدره قرآنا يكفيه ولم تكن زوجته تعلم بانه كان يحفظ القرآن فهل أصاب فيما أوصى وقد قصدت الزوجة الموصي اليها انها تعطى شيئا ان يستحقه يستعين به على سبيل الهدية ويقرأ جزءا من القرآن ويهديه لبيتها فهل يفسح لها في ذلك
 ﴿الجواب﴾ الحمد لله تنفذ وصيته فان اعطاء أجرة لمن يقرأ القرآن ويهديه للمبت بدعة لم ينقل عن أحد من الساف وانما تكلم العلماء فيمن يقرأ لله ويهدي ثمنه وفيمن يعطي أجرة على تعليم القرآن وجوه * فاما الاستئجار على القراءة واهدائها فهذا لم ينقل عن أحد من الائمة ولا اذن في ذلك فان القراءة اذا كانت باجرة كانت معاوضة فلا يكون فيها أجر ولا يصل الى الميت شيء وانما يصل اليه العمل الصالح والاستئجار على مجرد السلاوة لم يقل به أحد من الائمة وانما تكلموا في الاستئجار على التعليم لكن هذه المرأة اذا أرادت نفع زوجها فلتصدق عنه بما تريد الاستئجار به فان الصدقة تصل الى الميت باتفاق الائمة وينفعه الله بها وان تصدقت بذلك على قوم من قراء القرآن الفقراء ليستغنوا بذلك عن قراءتهم حصل من الاجر بقدر ما أعينوا على القراءة وينفع الله الميت بذلك والله أعلم

(٢٩) ﴿مسئلة﴾ في أيتام تحت يد وصي ولهم أخ من أم وقد باع الوصي حصنه على اخوته وذكر ان الملك كان واقفا ولم تعلم الايتام ببيعه لما باعه الوصي منه اليهم فهل يجوز البيع أم لا
 ﴿الجواب﴾ بيع العقار ليس للوصي انفسه يفعل الا لاجل حاجة أو مصلحة راجحة يذنه واذا ذكر انه باعه للاستخدام لم يكن له ان يشتريه لليتم الآخر لان في ذلك ضررا لليتم الآخر ان كان صادقا وضررا للاول ان كان كاذبا

(٣٠) ﴿مسئلة﴾ في نصراني توفي وخلف تركة وأوصى وصية وظهرت عليه ديون بمساطر وغير مساطر فهل للوصي ان يعطى أرباب الديون بغير ثبوت على يد حاكم
 ﴿الجواب﴾ اذا كان الميت ممن يكتب ما عليه للناس في دفتر ونحوه أوله كاتب يكتب بأذنه ما عليه ونحوه فانه يرجع في ذلك الى الكتاب الذي بخطه أو خط وكيله فما كان مكتوبا وليس عليه علامة الوفاء كان بمنزلة اقرار الميت به فالخط في مثل ذلك كاللفظ واقرار الوكيل فيما وكل فيه بلفظه أو خطه المعتبر مقبول ولكن على صاحب الدين اليمين بالاستحقاق أو نفى البراءة كما لو ثبت الدين باقرار لفظي وأما اعطاء المدعى ما يدعيه بمجرد قوله الذي لا فرق فيه بين دعواه ودعوى غيره فلا يجوز والله أعلم

(٣١) ﴿مسئلة﴾ في رجل له جارية وله منها أولاد خمسة وأودع عند انسان دراهم وقال له ان أناءت تعطيه الدراهم ثم انه مات فاخذت من الوصي بعض الدراهم ثم ان أولادها طلبوها الى الحاكم وطلبوا منها الدراهم فاعطتهم اياها واعترفت انها أخذتها من الوصي ثم انهم طالبوا الوصي بمجمل المال واذعوا ان الذي اقرت به انه منه لم يكن منه الا كان به ان أكرهوها على ذلك فالقول
 المرأة انه من المبلغ أم لا

﴿الجواب﴾ القول قول المستودع الموصى اليه في قدر المال مع يمينه والقول قوله الى المرأة ما دفع اذا صدقته على ذلك والقول قول كل منهما مع يمينه انه ليس عنده ^{النحاس} ذلك والوصية لام الولد وصية صحيحة اذا كانت تخرج من الثلث ولهذا المرأة ان ^{الدواب} ثلث الدواب لها به اذا كان دون الثلث فان أنكر الوارث الوصية فلها عليه اليمين وان شهد ^{بها} وحلفت مع شاهدها حكم لها بذلك واذا خرج المال عن يد الوصي وشهد لها قبلت به والله أعلم
 واذا كانت كتبت أولا ما عند الوصي لتأخذ منه ما وصى لها به كان ذلك عذرا لها في شهرين ^{بها} وان لم يتم لها بذلك بينة فان من علم انه يستحق مالا في باطن ذلك وأخذه كان متأولا في ^{بها} ضمن
 مع اختلاف العلماء في مسائل هذا الباب والله أعلم

(٣٢) ﴿مسئلة﴾ في امرأة وصت لطفلة تحت نظر أبيها بمبلغ من ثلث مالها وتوفت الموصية وقبل للطفلة والدها الوصية المذكورة بمسار فأتاها وادعى لها عند الحاكم بما وصت الموصية وقامت البينة بوفاتها وعليها بما نسب اليها من الايصاء وعلى والدها بقبول الوصية

لا بلته وتوقف الحاكم عن الحكم للطفلة بما ثبت لها عنده بالبيضة لتعذر حلفها لصغر سنها فهل يحلف والدها أو يوقف الحكم الى البلوغ ويحلفها أم لا

﴿الجواب﴾ الحمد لله لا يحلف والدها لانه غير مستحق ولا يوقف الحكم الى بلوغها وحلفها بل يحكم لها بذلك بلا نزاع بين العلماء ما لم يثبت معارض بل أبلغ من هذا لو ثبت لصبي أو مجنون حق على غائب عنه من دين ثمن مبيع أو بدل قرض أو ارش جنائية أو غير ذلك مما لو كان مستحقا بالغاً عاقلاً يحلف على عدم البراء أو الاستيفاء في أحد قولي العلماء ويحكم به للصبي والمجنون ولا يحلف وليه كما قد نص عليه العلماء ولهذا لو ادعى مدع على صبي أو مجنون جنائية أو حقاً لم يحكم له ولا يحلف الصبي والمجنون وإن كان البالغ المافل لا يقول الا بيمين ولها نظائر هذا فيما يشرع فيه اليمين بالاتفاق أو على أحد قولي العلماء فكيف بالوصية التي لم يذكر العلماء تحليف الموصى له فيها وإنما أخذ به بعض الناس والوصية تكون للحمل باتفاق العلماء ويستحقها إذا ولد حياً ولم يقل مسلم انها تؤخر الى حين بلوغه ولا يحلف والله أعلم

(٣٢) ﴿مسئلة﴾ في وصي على أيتام بوكالة شرعية ولا إتمام دار فباعها وكيل الوصي من قبل أن ينظرها وقبض الثمن ثم زيد فيها فهل له أن يقبل الزيادة أم لا

﴿الجواب﴾ ان كان الوكيل باعها بثمن المثل وقد رؤيت له صحح البيع وإن لم تره ففيه نزاع وإن باعها بدون ثمن المثل فقد فرط في الوصية ويرجع عليه بما فرط فيه أو يفسخ البيع إذا لم يبذل له تمام المثل والله اعلم

(٣٣) ﴿مسئلة﴾ في رجل توفي وله مال كثير وله ولد صغير وأوصى في حال مرضه أن يساع فرسه الفلاني ويمطى ثمنه كله لمن يحج عنه حجة الاسلام ويصمت بتسعة مائة درهم فأراد الحاكم ان يسأنا جراً انساناً اجنبياً ليحج بهذا المقدار فجاء رجل غيره فقال انا احج باربع مائة فهل يجوز ذلك أو يتعين ما أوصى به

﴿الجواب﴾ الحمد لله بل يجب اخراج جميع ما أوصى به ان كان يخرج من ثلثه وإن كان لا يخرج من ثلثه لم يجب على الورثة اخراج ما زاد على الثلث الا ان يكون واجباً عليه بحيث لا يحصل حجة الاسلام والله أعلم

(٣٤) ﴿مسئلة﴾ في رجل مات وخلف ستة أولاد ذكور أو ابن ابن وبنت ابن ووصى

لابن ابنه بمثل نصيب اولاده وابنت ابنه بثلاث ما بقي من الثلث بعد ان كان يعطي ابن ابنه نصيبه فكم يكون نصيب كل واحد من اولاده

﴿الجواب﴾ الحمد لله ظاهر مذهب الشافعي واحمد وابي حنيفة ان هذه المسئلة تصح من ستين لكل ابن ثمانية والموصى له بمثل نصيب ابن ثمانية ولصاحب الوصية بثلاث ما بقي بعد الثلث اربعة فاذا اخذت الثلاث وعشرون اعطيت صاحب النصف منه ثمانية ويكون الباقي بعد الثلث اثني عشر ثلث ذلك اربعة ولها طرق يعمل بها وجواب هذه المسئلة معروف في كتب العلم

(٣٥) ﴿مسئلة﴾ في وصي تحت يده مال لا يتسام فهل يجوز ان يخرج من ماله حصصة ومن ماله حصصة وينفقه عليهم وعليه

﴿الجواب﴾ ينفق على اليتيم بالمعروف واذا كان خلط طعامه بطعام الرجل اصاح لليتيم فعل ذلك كما قال تعالى (ويستألفونك عن اليتامى قل اصلاح لهم خير وان تخالطوهم فاحذروهم والله يعلم المفسد من المصلح) فان الصحابة كانوا لما تواعد الله على من يأكل مال اليتيم بالمذاب العظيم يميزون طعام اليتيم عن طعامهم فيفسد فساءوا عن ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فانزل الله هذه الاية (٣٦) ﴿مسئلة﴾ في امرأة ماتت ولم يكن لها وارث سوى ابن اخت لام وقد اوصت بصدقة اكثر من الثلث فهل للوصي ان ينفذ ذلك ويعطي ما بقي لابن اختها

﴿الجواب﴾ يعطي الموصى له الثلث وما زاد عن ذلك ان أجاز له الوارث جاز والا بطل وابن الاخت يرث المال كله عند من يقول بتوريث ذوي الارحام وهو الوارث في هذه المسئلة عندهم وهو مذهب جمهور السلف وابي حنيفة واحمد وطوائف من أصحاب الشافعي وهو قول في مذهب مالك اذا فسد بيت المال والله أعلم

(٣٧) ﴿مسئلة﴾ في رجل خاف اولاده واوصى لاخته كل يوم بدرهم فاعطيت ذلك حتى نفذ المال ولم يبق من التركة الا عقاره فله كل سنة مائة درهم فهل تعطى ذلك او درهما كما اوصى لها ﴿الجواب﴾ الحمد لله اذا لم يكن ما بقي متسما لان تعدلي منه كل يوم درهما ويبقى للورثة درهم فلا تعطى الا ما سبق منه للورثة الا ان زاد على مقدار الثلث شيء الا باجازه الورثة المستحقين اذا كان الخبير بالغاً رشيداً اهلاً للتبرع وان لم يكن الخبير كذلك او لم يجز لم يعط شيئاً

ولو لم يخاف الميت الا المقار فانها تعطي من مغله اقل الامرين من الدرهم الموصى به أو ثلث المغل فان كان المغل اقل من ثلاثة دراهم كل يوم لم يعط الا ثلث ذلك فلو كان درهما اعطي ثلث درهم فقط او اخذت زيادة على مقدار ثلث المغل استرجع منها ذلك وليس في ذلك نزاع بين العلماء والله اعلم

(٣٨) ﴿مسئلة﴾ في رجل أوصى لرجلين على ولده ثم انهما اجتهدا في ثبوت الوصية فهل لهما ان ياخذوا من مال اليتيم ما غرموا على ثبوتها

﴿الجواب﴾ اذا كانا متبرعين بالوصية فافترقا على اثباتهما بالمعروف فهو من مال اليتيم والله اعلم

(٣٩) ﴿مسئلة﴾ في رجل أوصى لاولاده بسهام مختلفة واشهد عليه عند وفاته بذلك

فهل تنفذ هذه الوصية أم لا

﴿الجواب﴾ الحمد لله رب العالمين لا يجوز للمريض تخصيص بعض اولاده بعطية منجزة ولا وصية بعد الموت ولا ان يقر له بشيء في ذمته واذا فعل ذلك لم يحز تنفيذه بدون اجازة بقية الورثة وهذا كله باتفاق المسلمين ولا يجوز لاحد من الشهود ان يشهد على ذلك شهادة يمين بها على الظلم وهذا التخصيص من الكبار الموجهة للنار حتى قد روى اهل السنن ما يدل على الوعيد الشديد لمن فعل ذلك لانه كالمسبب في الشحناء وعدم الاتحاد بين ذريته لاسيما في حقه فانه يتسبب في عقوقه وعدم بره

(٤٠) ﴿مسئلة﴾ في رجل أوصى في مرضه المتصل بموته بان يباع شراب في حانوت

القطار وقيمته مائة وخمسون درهما ويضاف ذلك الى ثلاثمائة درهم من ماله وان يشتري بذلك عنار ويحمل وفقا على مصالح مسجدا لاهله ومؤذنه وزيته وكتب ذلك قبل مرضه

﴿الجواب﴾ الحمد لله رب العالمين اذا أوصى ان يباع شيء معين من ماله من عقار أو منقول ويضم الى ثمنه شيء اخر قدره من ماله ويصرف ذلك في وقف شرعي جاز واذا كان

ذلك يخرج من الثلث اخرج وان لم ترض الورثة وما أعطاه للورثة في مرض موته ان أعطى أحدا منهم زيادة على قدر ميراثه لم يحز الا باجازه الورثة وان أعطى كل انسان شيئا معيناً

بقدر حقه أو بعض حقه ففيه قولان للعلماء في مذهب احمد وغيره أحدهما ذلك وهو مذهب الشافعي والثاني ليس له ذلك وهو مذهب أبي حنيفة واذا قيل ان له ذلك بحسب ميراثه فانه فان عطية

المريض في مرض الموت المخوف بمنزلة وصيته بعد موته في مثل ذلك باتفاق الاثمة والله أعلم
(٤١) ﴿مسئلة﴾ في رجل أوصى لاولاده الذكور بتخصيص ملك دون الاناث وأثبتته
على يد الحاكم قبل وفاته فهل يجوز ذلك

﴿الجواب﴾ لا يجوز ان يخص بعض اولاده دون بعض في وصيته ولا مرض موته
باتفاق العلماء ولا يجوز له على أصح قول العلماء ان يخص بعضهم بالمطية في صحته أيضا بل عليه
ان يعدل بينهم ويرد الفضل كما أمر النبي صلى الله عليه وسلم بشير بن سعيد حيث قال له اردده
فرده وقال اني لا أشهد على جور وقال له على سبيل التهديد اشهد على هذا غيري ولا يجوز
للولد الذي فضل ان يأخذ الفضل بل عليه ان يرد ذلك في حياة الظالم الجائر وبعد موته كما يرد
في حياته في أصح قول العلماء

(٤٢) ﴿مسئلة﴾ فيمن وصى أو وقف على جيرانه فما الحكم

﴿الجواب﴾ اذا لم يعرف مقصود الواقف والوصى لا بقرينة لفظية ولا عرفية ولا كان
له عرف في مسمى الجيران رجع في ذلك الى المسمى الشرعي وهو أربعمون دارا من كل جانب
لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال الجيران أربعمون من هاهنا وهاهنا وهاهنا والذي
نفسى بيده لا يدخل الجنة من لا يأمن جاره بوائفه والله أعلم

(٤٣) ﴿مسئلة﴾ في الوصي ونحوه اذا كان بعض مال الوصي مشركا بينه وبين الموصي
عليه وللموصي فيه نصيب وباع الشركاء أنصباهم أو اكثروه للوصي واحتاج الولي ان يبيع
نصيب اليتيم أو يكره معهم فهل يجوز له الشراء

﴿الجواب﴾ يجوز له الشراء لان الشركاء غير متهمين في بيع نصيبهم ولان الشركاء اذا
عينوا الوصي تمين عن غيره في نصيب اليتيم دخل ضرورة ويشهد له المعنى قال الله تعالى (وان
تخالطوهم فاخوانكم والله يعلم المفسد من المصالح)

(٤٤) ﴿مسئلة﴾ في وصي نزل عن وصيته عند الحاكم وسلم المال الى الحاكم وطالب منه
ان يأذن له في محضر ليس له فهل يجب ذلك على الحاكم

﴿الجواب﴾ اذا كان مخناجا الى ذلك لدفع الضرر عن نفسه فعلى الحاكم اجابته الى ذلك فان
المقصود بالحكم اوصول الحقوق الى مستحقها ودفع العدوان وهو يعود الى الامر بالمعروف

والنهي عن المنكر والالزام بذلك والله أعلم

(٤٥) ﴿مسئلة﴾ في رجل جليل القدر له تملقات كثيرة مع الناس واوصى بامور بخاء رجل الى وصيه في حياة الموصي وقال يا فلان جئتك في حياة فلان الموصى بمال في عنده كذا وكذا فذكر الوصى ذلك للموصى فقال الموصى من ادعى بعدموتي على شيئا خلفه واعطه بلا بينة فهل يجوز أو يجب على الوصي فعل ذلك مع يمين المدعي

﴿الجواب﴾ نعم يجب على الوصي تسليم ما ادعاه هذا المدعي اذا حلف عليه وسواء كان يخرج من الثلث او لا اما اذا كان يخرج من الثلث كان اسوأ الاحوال كما يكون هذا الموصي متبرعا بهذا الاعطاء ولو وصى لمعين اذا فعل فعلا أو وصى لمطلق بوصوف فكل من الوصيتين جائز باتفاق الاثمة فانهم لا ينازعون في جواز الوصية بالمجهول ولم ينازعوا في جواز الاقرار بالمجهول ولهذا لا يقع شبهة لاحد في انه اذا خرج من الثلث وجب تسليمه وانما قد تقع الشبهة فيما اذا لم يخرج من الثلث والصواب المقطوع به انه يجب تسليم ذلك من رأس المال لان الدين مقدم على الوصايا فان هذا الكلام مفهومه رد اليمين على المدعي والامر بتسليم ما حلف عليه اسكن رد اليمين هل هو كالاقرار أو كالبينة فيه للعلماء قولان فاذا قيل هو كالاقرار صار هذا اقرار لهذا المدعي غاية انه اقر بوصوف أو بمجهول وكل من هذين اقرار يصح باتفاق العلماء مع أن هذا الشخص المدين ليس الاقرار له اقرارا بمجهول فانه هو سبب اللفظ العام وسبب اللفظ العام مراد فيه قطعا كانه قال هذا الشخص المدين ان حلف على ما ادعاه فاعطوه اياه ومثل هذه الصفة جائزة باتفاق العلماء واجب تنفيذها وان قيل ان الرد كالبينة صار حلف المدعي مع نكول المدعي عليه بينة وبصير المدعي قد افام بينة على ما ادعاه ومثل هذا يجب تسليم ما ادعاه اليه بلا رب هذا على أصل من لا يقضى برد اليمين على المدعي كمالك والشافعي واحد القولين في مذهب الامام احمد واما عند من يقضى بالنكول كابي حنيفة واحمد في اشهر الروايتين عنه فالامر عنده اوكد فانه اذا رضي الخصمان بخلف المدعي كان جائزا عندهم وكان من النكول أيضا فالرجل الذي قد علم ان بينه وبين الناس سماعات متعددة منها ما هو بغير بينة وملكه حقوق قد لا يعلم اربابها ولا مقدارها لا تكون مثل هذه الصفة منه تبرعا بل تكون وصية بواجب والوصية بواجب لا دمي تكون من رأس المال بانفاق المسلمين وذلك

انه اذا علم ان عليه حقا وشك في ادائه لم يكن له ان يحلف بل اذا حلف المدعي عليه وأعطاه فقد فعل الواجب فاذا كان عليه حق لا يعلم عين صاحبه كان عليه أن يفعل ما تبرأ به ذمته فان ما لا يتم الواجب الا به فهو واجب كمن نسي صلاة من يوم لا يعلم عينها وكمن عليه دين لاحد رجلين لا يعلم عين المستحق فاذا قال من حلف منكما فهو له ونحو ذلك فقد أدى الواجب وأيضا فانه اذا ادعى عليه باصر لا يعلم بثبوته ولا انتفاءه لم يكن له ان يحلف على نفيه يمين بت لان ذلك حلف على ما لا يعلم بل عليه أن يفعل ما يغلب على ظنه واذا اخبره من يصدقه باصر بنى عليه واذا رد اليمين على المدعي عند اشتباه الحال عليه فقد فعل ما يجب عليه فانه لو نهاهم عن اعطائه قد يكون ظلما مانعا المستحق وان أمر باعطاء كل مدع أفضى الى ان يدعي الانسان بما لا يستحقه وذلك تبرع فاذا أمر بتخليفه واعطائه فقد فعل ما يجب عليه حيث بنى الأمر على ما يغلب على ظنه ان تبرأ ذمته منه فان كان قد فعل الواجب اخرج ذلك من رأس المال

(٤٦) ﴿مسئلة﴾ في امرأه توفيت وخلفت ابوها وعمها اخا بها سفيقة وجدها وكان أبوها قد رشدها قبل ان يزوجه ثم انما أوصت في مرض ونها زوجها بالنصف ولعمها بالنصف الآخر ولم توص لابيها وجدها بشيء فهل نصح هذه الوصية

﴿الجواب﴾ أما الوصية لعم صحيحة لكن لا ينفذ فيما زاد على الثلث الا باجازة الورثة والوصية للزوج لا ينفذ شيء منها الا باجازة الورثة واذا لم تجز الورثة بما زاد على الثلث كان للزوج نصف الباقي بعد هذه الوصية التي هي الثلث وللجدة السدس وللأب الباقي وهو الثلث

(٤٧) ﴿مسئلة﴾ في وصي على أولاد أخيه ونوفى وخلف أولادا وضموأ أيديهم على موجود والدهم فهل يلزم أولاد الوصي المتوفي الخروج عن ذلك والدعوي عليهم

﴿الجواب﴾ اذا عرف ان مال اليتامى كان مختلطا بمال الرجل فانه ينظر كم خرج من مال اليتامى نفقة وغيرها ويطلب الباقي وما أشبه ذلك رجع به الى العرف المطرد

(٤٨) ﴿مسئلة﴾ في رجل توفي صاحب له في الجهاد فجمع تركته في مدة ثلاث سنين بعد تعب فهل يجب له على ذلك أجرة

﴿الجواب﴾ ان كان وصيا فله أقل الامر من أجره مثله أو كفايته وان كان مكرها على هذا العمل فله أجرة مثله وان عمل متبرعا فلا شيء له من الاجرة بل أجره على الله وان

عمل ما يجب تغيير متبرع في وجوب أجره نزاع والا ظهر الوجوب
(٤٩) (مسئلة) في امرأة أوصت قبل موتها بخمسة أيام بأشياء من حج وقراءة وصدقة
فهل تنفذ الوصية

(الجواب) إذا أوصت بأن يخرج من ثلث المال ما بصرف في قربة لله وطاعته وجب
تنفيذ وصيتها وإن كان في مرض الموت وأما إن كان الموصي به أكثر من الثلث كان الزائد
موقوفاً فإن أجازته الورثة جاز والا بطل وإن وصت بشيء في غير طاعة الله لم تنفذ وصيتها
(٥٠) (مسئلة) في وصي نحت بدم أيتام أطفال ووالدتهم حامل فهل تعطى الأطفال
نفقة والذي يخدم الأطفال والوالدة إذا أخذت صداقها فهل يجوز أن تأكل الأطفال
ووالدتهم ومن يخدمهم جميع المال

(الجواب) أما الزوجة فتعطى قبل وضع الحمل وأما سائر الورثة فإن أخرت وسمة التركة
إلى حين الوضع فينفق على البنات بالمعروف ولا بأس أن يخلط المهر بمال الأم ويكون خبرهم
جميعاً وطبخهم جميعاً إذا كان ذلك مصلحة للبنات فإن الصحابة سألوا رسول الله صلى الله عليه
عن ذلك فانزل الله تعالى (وبسألو نك عن البنات هل اصلاح لهم خير وان تخالطوهم فآخو انكم
والله يعلم المفسد من المصالح) وأما الحمل فإن أخرت فلا كلام وإن عجلت أخر له نصيب ذكر احتياطاً
وهل تستحق الزوجة نفقة لأجل الحمل الذي في بطنها وسكنى على ثلاثة أقوال للعلماء أحدها
لأن نفقة لها ولا سكنى وهو مذهب أبي حنيفة وأحمد في إحدى الروايتين والشافعي في قول
(والثاني) لها النفقة والسكنى وهو إحدى الروايتين عن أحمد ومول طائفة (والثالث) لها السكنى
دون النفقة كما نقل عن مالك والشافعي في قول

(٥١) (مسئلة) في مسجد لرجل وعاليه رفق والوقف عليه حكر وأوصى قبل وفاته
أن يخرج من الثلث ويشتري الحكر الذي للوقف فمذر به شتره لأن الحكر وقف وله ورثة
وهم ضعفاء الحال وقد وافقهم الوصي على شيء من الثلث لعمارة المسجد فهل إذا تأخر من الثلث
شيء للأيتام ينماق في ذمة الوصي

(الجواب) بل على الوصي أن يخرج جميع الثلث كما أوصاه الميت ولا بدع للورثة شيئاً ثم
إن أمكن شراء الأرض التي عنها الموصى اشتراها ووقفها والا اشترى مكاناً آخر ووقف على الجهة

التي وصي بها الموصي كما ذكره العلماء فيما اذا قال يعموا غلامي من زيد وتصدقوا بشئني فامتنع
فلان من شرائه فانه يباع من غيره ويتصدق بشئني فالوصية بشراء معين والتصدق به لوقف
كالوصية ببيع معين والتصدق بشئني لان الموصي له هنا جهة الصدقة والوقف وهي باقية والتعيين
اذا فات قام بدله مقامه كما لو اتلف الوقف متلف او لو اتلف الموصي به متلف فان بدلها يتقوم
مقامها في ذلك فيفرق بين الموصي به والموقوف وبين بدل الموصي له والموقوف عليه فانه لو
وصي لزيد لم يكن لغيره ولو وصي أن يعق عبده المعين أو أنذر عتق عبدا معين فأت المعين
لم يقيم غيره مقامه وتنازع الفقهاء اذا وصي أن يحج عنه فلان بكذا فامتنع ذلك المعين من الحج
وكان الحج تطوعا فهل يحج عنه أم لا على قولين هما وجهان في مذهب احمد وغيره لان الحج
مقصود في نفسه ويقع المعين مقصودا فن الفقهاء من غاب جانب التعيين ومنهم من قال بل الحج
مقصود أيضا كما ان الصدقة والوقف مقصود وتعيين الحج كتعيين الموقوف والمتصدق به فاذا
فات التعيين اقيم بدله كما يقام في الصدقة والوقف

(٥٢) ﴿مسئلة﴾ في وصي قضى ديننا عن الموصي بغير ثبوت عند الحاكم وعوض عن
النائب بدون قيمة المثل فهل للورثة فسخ ذلك

﴿الجواب﴾ ليس للموصي ان يقضي ما يدعي من الدين الا بمسند شرعي بل ولا بمجرد
دعوى من المدعي فانه ضامن له ولا يجوز له التعويض الا بقيمة المثل وما عوضه بدون القيمة
بما لا يتعابن الناس به فاما ان يضمن ما نقص من حق الورثة واما ان يفسخ التعويض ويوفي
الغرم حقه والمستند الشرعي متعدد مثل اقرار الميت أو اقرار من يقبل اقراره عليه مثل وكيله
اذا أقر بما وكله فيه ويدخل في ذلك ديوان الامير واستاذ داره مثل شاهد يخلف معه المدعي
ومثل خط الميت الذي يعلم انه خطه وغير ذلك

(٥٣) ﴿مسئلة﴾ في رجل وصي على مال يتيم وقد قارض فيه مدة ثلاث سنين وقد ربح
فيه فائدة من وجه حل فهل يحل للموصي ان يأخذ من الفائدة شيئا أو هي لليتيم خاصة

﴿الجواب﴾ الربح كله لليتيم لكن ان كان الوصي فقهيرا وقد عمل في المال فله أن يأخذ
اقل الامرين من اجرة مثله أو كفايته فلا يأخذ فوق اجرة عمله وان كانت الاجرة اكثر
من كفايته لم يأخذ أكثر منها

(٥٤) ﴿مسئلة﴾ فيمن ولي على مال يتامى وهو قاصر فما الحكم في ولايته واجرته
 ﴿الجواب﴾ لا يجوز ان يولى على مال اليتامى الا من كان قويا خيرا بما ولى عليه أمينا
 عليه والواجب اذا لم يكن الولي بهذه الصفة ان يستبدل به من يصلح ولا يستحق الاجرة المسماة
 اسكن اذا عمل لليتامى عملا يستحق اجرة مثله كالعمل في سائر المقود الفاسدة

(٥٥) ﴿مسئلة﴾ فيمن عنده يتيم وله مال تحت يده وقد رفع كلفة اليتيم عن ماله وينفق
 عليه من عنده فهل له ان يتصرف في ماله بتجارة او شراء عقار مما يزيد المال وينمي به نيران الحاكم
 ﴿الجواب﴾ نعم يجوز له ذلك بل ينبغي له ولا يفتقر الى اذن الحاكم ان كان وصيا وان
 كان غير وصي وكان الناظر في اموال اليتامى الحاكم العالم العادل يحفظه ويأمر فيه بالمصلحة
 وجب استئذانه في ذلك وان كان في استئذانه اضاءة المال مثل ان يكون الحاكم او نائبه فاسقا
 أو جاهلا أو عاجزا أو لا يحفظ مال اليتامى يحفظه المستولي عليه وعمل فيه المصلحة من غير
 استئذان الحاكم

(٥٦) ﴿مسئلة﴾ فيمن دفع مال يتيم الى عامل يشتري به ثمرة مضاربة ومعه آخر اميناعابه
 وله النصف ولكل منهما الربع خسر المال وانفرد العامل بالعمل لتعذر الآخر وكانت الشركة
 بعد تاخير الثمرة وافق بعضهم بفسادها وان على العامل وولى اليتيم ضمان ما صرف من ماله
 ﴿الجواب﴾ هذه الشركة في صحتها خلاف والاظهر صحتها وسواء كانت صحيحة أو فاسدة
 فان كان ولى اليتيم فرط فيما فعله ضمن واما اذا فعل ما ظاهره المصلحة فلا ضمان عليه لجناية
 من عامله وأما العامل فان خان او فرط فعليه الضمان والا فلا ضمان عليه ولو كان العقد فاسدا
 كان المضمن بالعقد الصحيح يضمن بالفساد وما لا يضمن بالعقد الصحيح لا يضمن بالعقد
 الفاسد وعلى كل منهما اليمين في نفى الجناية والتفريط

(٥٧) ﴿مسئلة﴾ في ضمان بساتين بدمشق وان الجيش المنصور لما كسر المدو وقدم الى
 دمشق ونزل في البساتين رعى زرعهم وغلالهم فاستهلك الفلال بسبب ذلك فهل لهم
 الاجاحة في ذلك

﴿الجواب﴾ اتلاف الجيش الذي لا يمكن تضمينه هو من الآفات السماوية كالجراد واذا
 تلف الزرع بأفقه سماوية قبل تمكن الآخر من حصاده فهل توضع فيه الجائحة كما توضع في

التمر المشتري على قولين للعلماء أصحهما وأشبههما بالكتاب والسنة والعدل وضع الجائحة
(٥٨) ﴿مسئلة﴾ في ضمان بساتين وانهم لما سمعوا بقدوم العدو المخدول دخلوا الى المدينة
وغلقت أبواب المدينة ولم يبق لهم سبيل الى البساتين ونهب زرعهم وغلقتهم استرسلت فهل
لهم الاجاحة في ذلك

﴿الجواب﴾ الخوف العام الذي يمنع من الانتفاع هو من الآفات السماوية واذا تلفت
الزروع بأفة سماوية فهل نوضع الجائحة فيه كما نوضع في الثمرة كما نص النبي صلى الله عليه وسلم
في الحديث الصحيح الذي رواه مسلم حيث قال النبي صلى الله عليه وسلم اذا بعت أخاك ثمرة
فأصابها جائحة فلا يحل لك ان تأخذ من مال أخيك شيئاً بم يأخذ أحدكم مال أخيه بغير حق
اختلفوا في الزرع اذا نال قبل تمكن المستأجر من حصاده هل نوضع فيه الجائحة على قولين
أشبههما بالمنصوص والاصول انها نوضع والله أعلم

(٥٩) ﴿مسئلة﴾ في مضارب رفته صاحب المال الى الحاك وطالب منه جمع المال وحكم
عليه الحاك بذلك فدفع اليه البعض وطالب منه الانظار بالباقي فانظره وضمن على وجهه فسافر
المضارب عن البلد مدة فهل تبطل الشركة برفعه الى الحاك وحكم الحاك عليه بدفع المبالغ
وانظاره وهل يضمن في ذمته

﴿الجواب﴾ نعم تنفسخ الشركة بمطالبة المذكورة ويضمن المال في ذمته بالسفر المذكور
بتأخير التسليم مع الامكان عن وقت وجوبه

(٦٠) ﴿مسئلة﴾ في شراء الجفان لعصير الزيت أو للوقيد اولهما

﴿الجواب﴾ بيع الزيت جائز وان لم يعلم مقدار زيتته كما يجوز بيع حب القطن والزيتون
ونحوهما من المنعصرات والمبيعات مجازفة وسواء اشتراه للعصير أو للوقيد لكن لا يجوز
للعاصر ان ينس صاحبه واذا كان قد اشترط ان تكون الجفنة اجرة لرب المعصرة بحيث قد
تواطأ عليه العاصر على أن يبقى فيها زيتا له كان هذا غشاً حراماً وحرم شراءه للزيت



كتاب الفرائض وغير ذلك

(٦١) ﴿مسئلة﴾ في رجل له أولاد وكسب جارية وأولدها فولدت ذكرًا فعتقها وتزوجت ورزقت أولادًا فتوفي الشخص شخص ابنه الذي من الجارية دارًا وقد توفي فهل يخص أخوته من أمه شيء مع أخوته الذين من أبيه

﴿الجواب﴾ للأم السدس ولا أخوته من الأم الثلث والباقي لأخوته من أبيه المذكور مثل حظ الأثنين والله أعلم

(٦٢) ﴿مسئلة﴾ في رجلين أخوة لأب وكانت أم أحدهما أم ولد تزوجت بأبسان ورزقت منه اثنين وكان ابن الأم المذكورة تزوج ورزق ولدا ومات وخلف ولده فورث أباه ثم مات الولد وكان قد مات أخوه من أبيه في حياته وخلف ابنا فلما مات الولد خلف أخوه اثنين وهم أخوة أبيه من أمه وخلف ابن عم من أبيه فما الذي يخص أخوة أبيه وما الذي يخص ابن عمه ﴿الجواب﴾ الحمد لله الميراث جميعه لابن عمه من الأب وأما أخوة أبيه من الأم فلا ميراث لهما وهذا باتفاق المسلمين لكن كان ينبغي للميت أن يوصي لقرابته الذين لا يرثونه فإذا لم يوص فينبغي إذا حضروا القسمة أن يعطوا منه كمال تعالى وإذا حضر القسمة أولى القربى واليتامى والمساكين فازرقوهم منه وقولوا لهم قولا مبرورا

(٦٣) ﴿مسئلة﴾ في امرأة توفيت وخلفت بنتين وزوجا والدة وثلاث أخوات ورجال واختا

﴿الجواب﴾ تقسم تركتها على ثلاثة عشر سهما للبنتين ثمانية أسهم وللزوج ثلاثة أسهم وللأم سهمان ولا شيء للأخوة وإذا وصت لوارث لم يحز إلا بأجزة الورثة وإن كانت وصت لغير وارث بالثلث فما دونه بعد ذلك والله أعلم

(٦٤) ﴿مسئلة﴾ في امرأة توفيت وخلفت زوجها وابنتين ووالدها واثنين أشقاء فهل ترث الأخوات

﴿الجواب﴾ يفرض للزوج الربع وللأم السدس وللبنتين الثلثان أصلا من اثني عشر وتمول إلى ثلاثة عشر وأما الأخوات فلا شيء لهن مع البنات لأن الأخوات مع البنات ممتنع

ولم يفضل للمصبة شيء هذا مذهب الائمة الاربعة

(٦٥) ﴿مسئلة﴾ في رجل كانت له بنت عم وابن عم فتوفيت بنت العم وترك بنتا ثم توفي ابن العم المذكور وترك ولدين فبقي الولدان وبنت بنت العم المتوفية ثم توفيت البنت وترك اولاد عم فمن يستحق الميراث اولاد ابن العم من الام أم اولاد عمها

﴿الجواب﴾ مذهب الامام احمد وغيره ممن يقول بالتنزيل كما نقل نحو ذلك عن الصحابة والتابعين وهو قول الجمهور فتنزىل كل واحد من ذوي الارحام منزلة من ادلى به قريبا كان أو بعيدا ولا يعتبر القرب الى الوارث ثم اتحدت الجهة فان اولاد العم لهم ثلثا المال واولاد ابن عم الام ثلث المال فان اولئك ينتهي امرهم الى الام واذا وجد ام مع أب او مع جد كان للام الثلث والباقي له والله أعلم

(٦٦) ﴿مسئلة﴾ في امرأة توفيت وخلفت زوجا وبنا واماً واختا من ام

﴿الجواب﴾ هذه الفريضة تقسم على احد عشر سهما للبنت ستة اسهم وللزوج ثلاثة اسهم وللأم سهمان ولا شيء للاخت فانها نسقط بالبنت باتفاق الائمة كلهم وهذا على قول من يقول بالرد كقول أبي حنيفة وأحمد ومن لا يقول بالرد كمالك والشافعي فيقسم عندهم اثني عشر سهما للبنت ستة اسهم والزوج ثلاثة وللأم سهمان والباقي لبيت المال

(٦٧) ﴿مسئلة﴾ في رجل توفي وخلف ابنتين وبنتين وزوجة وابن أخ فتوفي الابنان واخذت الزوجة ما خصها وتزوجت باجنبي وبقي نصيب الذكرين ما قسم وان الزوجة حبات من الزوج الجديد فاراد بقية الورثة قسمة الموجود فنعم البقية الى حيث تلد الزوجة فهل يكون لها اذا ولدت مشاركة في الموجود

﴿الجواب﴾ الحمد لله الميت الاول لزوجته الثمن والباقي لبنيه وبناته للذكر مثل حظ الانثيين ولا شيء لابن الاخ فيكون للزوجة ثلاثة فرايط ولكل ابن سبعة فرايط وللبنتين سبعة فرايط ثم الابن الاول لما مات خلف أخاه واختين وأمه والاخ الثاني خلف اختيه وأمه وابن عمه والحمل ان كان موجودا عند موت أحدهما ورث منه لانه اخوه من امه وبنبغي لزوجة المرأة ان يكف عن وطئها من حين موت هذا وهذا كما أمر بذلك علي بن أبي طالب رضي الله عنه فانه اذا لم يطئها وولده علم انه كان موجودا وقت الموت واذا وطئها وتأخر الحمل

اشتبه لكن من أراد من الورثة أن يعطى حقه اعطى الثلثين ووقف للحمل نصيب وهو الثالث والله أعلم

(٦٨) ﴿مسئلة﴾ في رجل تزوج امرأة وأعطاهما المهر وكتب عليه صداقة الف دينار وشرطوا عليه أننا ما نأخذ منك شيئاً الا عندنا هذه عادة وسمة والآ ن توفي الزوج وطلبت المرأة كتبها من الورثة على التمام والسكالم

﴿الجواب﴾ اذا كانت الصورة على ما ذكر لم يجز لها ان تطالب الا ما اتفقا عليه وأما ما ذكر على الوجه المذكور فلا يحل لها المطالبة به بل يجب لها ما اتفقا عليه

(٦٩) ﴿مسئلة﴾ في رجل توفي وله عم شقيق وله أخت من أبيه فما الميراث

﴿الجواب﴾ للاخت النصف والباقي للعم وذلك باتفاق المسلمين

(٧٠) ﴿مسئلة﴾ ما بال قوم غدوا قدمات ميتهم فاصبحوا يقسمون المال والحالا

فقات امرأة من غير عترتهم الا أخبركم أعجوبة مثلاً

في البطن منى جنين دام يشكرهم فآخروا القسم حتى تعرفوا الحالا

فان يكن ذكر الم يعطى خردلة وان يكن غيره أنى فقد فضلا

بالنصف حقاً يقينا ليس ينكره من كان يعرف فرض الله لازلا

انى ذكرت لكم أمرى بلا كذب فلا أقول لكم جهلاً ولا مثلاً

﴿الجواب﴾ زوج وأم واثان من ولد الأم وحمل من الاب والمرأة الحامل ليست أم

الميت بل هى زوجة أبيها فلزوج النصف وللأم السدس ولولد الأم الثلث فان كان الحمل ذكراً

فهو أخ من أب فلا شئ له باتفاق العلماء وان كان الحمل انثى فهو أخت من أب فيفرض لها

النصف وهو فاضل عن السهام فاضلها من سنة وتقول الى تسعة وأما ان كان الحمل من أم الميت

فمكنا الجواب في أحد قولى العلماء من الصحابة ومن بعدهم وهو مذهب أبى حنيفة وأحمد

في المشهور عنه وعلى القول الآخر ان كان الحمل ذكراً يشارك ولد الأم كواحد منهم ولا يسقط

وهو مذهب مالك والشافعى وأحمد في رواية عنه

(٧١) ﴿مسئلة﴾ فيمن ترك ابنتين وعمه أخاً أبيه من أمه فما الحكم

﴿الجواب﴾ اذا مات الميت وترك بنتيه وأخاه من أمه فلا شئ لآخيه لآمه باتفاق الأئمة

بل للبنتين الثلتان والباقي للمصبة ان كان له عصابة والا فمردود على البنتين أو لبيت المال
(٧٢) ﴿مسئلة﴾ في امرأة مزوجة ولزوجها ثلاث شهور وهو في مرض مزمن فطلب منها
شرايا فباطأت عليه فنهر منها وقال لها أنت طالق ثلاثة وهي مقيمة عنده تخدمه وبعد عشرين
يوما توفي الزوج فهل يقع الطلاق وهل اذا حاف على حكم هذه الصورة يحث وهل للوارث
ان يمنعها الارث

﴿الجواب﴾ أما الطلاق فانه يقع ان كان عاقلا مختارا لكن ترثه عند جمهور أئمة الاسلام
وهو مذهب مالك وأحمد وأبي حنيفة والشافعي في القول القديم كما قضى به عثمان ابن عفان في
امرأة عبد الرحمن بن عوف فانه طلقها في مرض موته فورثها منه عثمان وعليها ان تمتد أبعد
الاجلين من عدة الطلاق أو عدة الوفاة وأما ان كان عقله قد زال فلا طلاق عليه

(٧٣) ﴿مسئلة﴾ في رجل مات وترك زوجة واختا لابويه وثلاث بنات أخ لابويه فهل
لبنات الأخ معهن شيء وما يخص كل واحد منهن

﴿الجواب﴾ للزوجة الربع وللأخت للابوين النصف ولا شيء لبنات الأخ والربع الثاني
ان كان هناك عصابة فهو للمصبة والا فهو مردود على الأخت على أحد قولي العلماء وعلى
الآخر هو لبيت المال

(٧٤) ﴿مسئلة﴾ في امرأة ماتت وخلفت أولادا منهم أربعة أشقاء ذكر واحد وثلاث
بنات وولد واحد أخوهم من أمهم الجملة خمسة وزوج لم يكن له منها ولد وانها أقرت في مرضها
المتصل بالموت لأولادها الأشقاء بان لهم في ذمتها ألف درهم وقصدت بذلك احرام ولدها
الذكر وزوجها من الارث

﴿الجواب﴾ اذا كانت كاذبة في هذا الاقرار فهي عاصية لله ورسوله باتفاق المسالين بل
هي من أهل الكبائر الداخلة في الوعيد فان الجور في الوصية من الكبائر ومن قطع ميراثا
قطع الله ميراثه من الجنة وقد قال تعالى (تلك حدود الله ومن يطع الله ورسوله يدخله جنات
تجري من تحتها الانهار خالدين فيها وذلك الفوز العظيم ومن يعص الله ورسوله ويتم حدوده
يدخله ناراً خالدا فيها وله عذاب مهين) وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم (ان العبد ليعمل ستين
سنة بطاعة الله ثم يجور في وصيته فيختم له بسوء فيدخل النار وان العبد ليعمل ستين سنة

بمعصية الله ثم يختم له بخير فيعدل في وصيته فيدخل الجنة) ثم قرأ هذه الآية تلك حدود الله ومن أعانها على هذا الكذب والظلم فهو شريكهم فيه من كاتب ومشير وغير ذلك فكل هؤلاء متعاونون على الاثم والعدوان ومن لقنهم الاقرار بالكذب من الشهود فهو فاسق مردود الشهادة وأما ان كانت صادقة فهي محسنة في ذلك مطيعة لله ولرسوله ومن أعانها على ذلك لإجل الله تعالى وأما في ظاهر الحكم فاكثر العلماء لا يقبلون هذا الاقرار كإبي حنيفة ومالك وأحمد وغيرهم لان التهمة فيه ظاهرة ولان حقوق الورثة تعلق بمال الميت بالمرض فصار محجورا عليه في حقهم ليس له ان يتبرع لاحدهم بالاجماع ومن العلماء من يقبل الاقرار كالشافعي بناء على حسن الظن بالمسلم وانه عند الموت لا يكذب ولا يظلم والواجب على من عرف حقيقة الامر في هذه القصة ونحوها ان يماونوا على البر والتقوي لا يماونون على الاثم والعدوان وينبغي التكشف عن مثل هذه القضية فان وجد شواهد خلاف هذا الاقرار عمل به وان ظهر شواهد لديه أبطل فشواهد الصديق مثل أن يعرف انه كان لاب هؤلاء الاربعة مال نحو هذا المقربه وشواهد الكذب بينات يعلم من بعضها أنها تريد حرمان ابنها وزوجها من الميراث فان ظهر شواهد أحد الجانبين يرجح ذلك الجانب والله أعلم

(٧٥) ﴿مسئلة﴾ في رجل توفي الى رحمة الله وخلف أخاه واخنا شقيقين وابنتين وزوجة
 ﴿الجواب﴾ الزوجة الثمن وللبنتين الثلثان والباقي وهو خمس قراريط بين الاخ والاخت
 الاثنا فيحصل للزوجة ثلاثة قراريط ولكل بنت ثمانية قراريط والاخ ثلاث قراريط وثلاث
 والاخت قيراط وثلثان

(٧٦) ﴿مسئلة﴾ في امرأة ماتت وخلفت زوجا واما واخنا شقيقة واخت الأب وأخا واخت الأم
 ﴿الجواب﴾ المسئلة على عشرة أسهم أصلها من ستة وتمول الى عشرة وتسمى ذات
 الفروخ لكثرة عولها الزوج النصف والأم السدس سهم وللشقيقة ثلاثة والاخت من
 الاب السدس تكملة الثمين ولولدى الام الثلث سهمان فالمجموع عشرة أسهم وهذا باتفاق
 الأئمة الاربعة

(٧٧) ﴿مسئلة﴾ في امرأة ماتت ولم يكن لها وارث سوى ابن اخت لام وقد أوصت
 بصدقة أكثر من الثلث فهل للوصي ان ينفذ ذلك ويعطي ما بقي لابن اختها

﴿الجواب﴾ يعطى الموصى له الثلث وما زاد عن ذلك ان أجاز له الوارث جاز والا بطل وابن الاخت يرث المال كله عند من يقول بميراث ذوي الارحام وهو الوارث في هذه المسئلة عندهم وهو مذهب جمهور السلف وأبي حنيفة وأحمد وطوائف من أصحاب الشافعي وقول في مذهب مالك اذا فسد بيت المال والله أعلم

(٧٨) ﴿مسئلة﴾ . في رجل مات وخلف بنتا وله أولاد أخ من أبيه وهم صغار وله ابن عم راجل وله بنت عم وله أخ من امه وليس هو من أولاد عمه فن يأخذ المال ومن يكون ولي البنت ﴿الجواب﴾ أما الميراث فنصفه للبنت ونصفه لابناء الاخ وأما حضنة الجارية فهي لبنت العم دون العم من الام ودون ابن العم الذي ليس بمحرم وله الولاية على المال الذي لليتيمة لوصي أو نوابه

(٧٩) ﴿مسئلة﴾ في امرأة ماتت وخلفت زوجا وابن اخت

﴿الجواب﴾ للزوج النصف وأما ابن الاخت ففي الاقوال له الباقي وهو قول أبي حنيفة وأصحابه وأحمد في المشهور عنه وطائفة من أصحاب الشافعي وفي القول الثاني الباقي لبيت المال وهو قول كثير من أصحاب الشافعي وأحمد في إحدى الرواية وأصل هذه المسئلة تنازع العلماء في ذوي الارحام لذين لا فرض لهم ولا تعصيب فمذهب مالك والشافعي وأحمد في رواية ان من لا وارث له بفرض ولا تعصيب يكون ماله لبيت مال المسلمين ومذهب اكثر السلف وأبي حنيفة والثوري وإسحاق وأحمد في المشهور عنه يكون الباقي لذوي الارحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله ولقول النبي صلى الله عليه وسلم ان المال وارث من لا وارث له يرث ماله ويفك عنانه

(٨٠) ﴿مسئلة﴾ فيمن أشهد على نفسه وهو في صحة من عقله وبدنه ان وارثي هذا لم يرثي غيره فهل يجوز ذلك ولمن يكون الارث بعده

﴿الجواب﴾ هذه الشهادة لا تقبل بل ان كان وارثا في الشرع ورثه شاء أم أبي وان لم يكن وارثا في الشرع لم يرث وليس لاحد ان يتعدى حدود الله ولا يغير دين الله ولو فعل ذلك كرها كان فاسقا من أهل الكبائر كما قال النبي صلى الله عليه وسلم من قطع ميراثا قطع الله ميراثه من الجنة

(٨١) ﴿ مسألة ﴾ في رجل توفي وخلف اخاله اختا شقيقتين وبنيتين وزوجة وخلف موجودا وكان الاخ المذكور غائبا فما تكون القسمة

﴿ الجواب ﴾ للزوجة الثمن وللبنيتين الثلثان والاخوة خمس قراريط بين الاخ والاخت اثلاثا فتحصل للزوجة ثلاثة قراريط ولكل بنت ثمانية قراريط وللأخ ثلاثة قراريط وللأخت قيراطان وثلثان

(٨٢) ﴿ مسألة ﴾ في رجل زوج ابنته وكتب الصداق عليه ثم ان الزوج مرض بعد ذلك فحين قوي عليه المرض فقبل موته بثلاثة أيام طلق الزوجة لينمها من الميراث فهل يقع هذا الطلاق وما الذي يجب لها في تركته

﴿ الجواب ﴾ هذه المطلقة ان كانت مطلقة طلاقا رجعيا ومات زوجها وهي في المدة ورثته باتفاق المسلمين وان كان الطلاق بائنا كالمطلقة ثلاثا ورثته أيضا عند جماهير أئمة الاسلام وبه قضى أمير المؤمنين عثمان بن عفان رضي الله عنه لما طلق عبد الرحمن بن عوف زوجته بنت الاصبع الكلبيّة طلقها ثلاثا في مرض موته فشاور عثمان الصحابة فاشاروا على انها ترث منه ولم يعرف عن احد من الصحابة في ذلك خلاف وانما ظهر الخلاف في خلافة ابن الزبير فانه قال لو كنت انا لم اورثها وابن الزبير قد انعقد الاجماع قبل ان يصير من أهل الاجتهاد والى ذلك ذهب أئمة التابعين ومن بعدهم وهو مذهب أهل العراق كالثوري وأبي حنيفة وأصحابه ومذهب أهل المدينة بكالك وأصحابه ومذهب فقهاء الحديث كاحمد بن حنبل وأمثاله وهو القول القديم للشافعي وفي الجديد وافق ابن الزبير لان الطلاق واقع بحيث لو ماتت هي لم يرثها هو بالاتفاق فكذلك لا ترثه هي ولا انها حرمت عليه بالطلاق فلا يحل له وطؤها ولا الاستمتاع بها فتكون أجنبية فلا ترث والجمهور قالوا ان المريض مرض الموت قد تعاق الورثة بما له من حين المرض وصار محجورا عليه بالنسبة اليهم فلا يتصرف في مرض موته من التبرعات الا ما يتصرفه بعد موته فليس له في مرض الموت ان يحرم بعض الورثة ميراثه ويخص بعضهم بالارث كما ليس له ذلك بعد الموت وليس له ان يتبرع لاجنبي بما زاد على الثلث في مرض موته كما لا يملك ذلك بعد الموت وفي الحديث من قطع ميراثا قطع الله ميراثه من الجنة واذا كان كذلك فليس له بعد المرض ان يقطع حقها من الارث لا بطلاق ولا غيره وان وقع الطلاق بالنسبة له اذله ان يقطع

نفسه منها ولا يقطع حقها منه وعلى هذا القول ففي وجوب العدة نزاع هل تعتمد عدة الطلاق او عدة الوفاة او اطولهما على ثلاثة افعال اظهرها انها تعتمد أبعد الاجلين وكذلك هل يكمل لها المهر قولان اظهرهما انه يكمل لها المهر أيضا فانه من حقوقها التي تستقر كما تستحق الارث

(٨٣) ﴿مسئلة﴾ في رجل خص بعض الاولاد على بعض

﴿الجواب﴾ ليس له في حال مرضه أن يخص أحدا منهم بأكثر من قدر ميراثه باتفاق المسلمين واذا فعل ذلك فلتأثر الورثة رده واخذ حقوقهم بل لو فعل ذلك في صحته لم يحز ذلك في أصح قولي العلماء بل عليه أن يرده كما أمر النبي صلى الله عليه وسلم وعليه أن يرده حيا وميتا ويرده المخصص بعد موته

(٨٤) ﴿مسئلة﴾ في رجل له خالة ماتت وخلفت موجودا ولم يكن لها وارث فهل يرثها ابن اختها

﴿الجواب﴾ هذا في أحد قولي العلماء هو الوارث وفي الآخر بيت المال الشرعي

(٨٥) ﴿مسئلة﴾ في امرأة وصت وصاياها في حال مرضها ولزوجها ولاخيهما بشي ثم

بعد مدة طويلة وضمت ولدا ذكرا وبعد ذلك توفيت فهل يبطل حكم الوصية

﴿الجواب﴾ اما ما زاد على ثلث التركة فهو للوارث والولد اليتيم لا يتبرع بشي من ماله فلما

الزوج الوارث فالوصية له باطلة لانه وارث واما الاخ فالوصية له صحيحة لانه عند الولد ليس بوارث وان كان عند الوصية وارثا فينظر ما وصت به للاخ والناس فان وسعه الثلث والا قسم بينهم على قدر وصاياها

(٨٦) ﴿مسئلة﴾ في امرأة ماتت ولها زوج وجدة واخوة اشقاء وابن فبايستحق لكل

واحد من الميراث

﴿الجواب﴾ للزوج الربع والجدة السدس وللابن الباقي ولاشي للاخوة باتفاق الأئمة

(٨٧) ﴿مسئلة﴾ في امرأة ماتت ولها أب وأم وزوج وهي رشيدة وقد أخذ أبوها القماش

ولم يعط الورثة شيئا

﴿الجواب﴾ لا يقبل منه ذلك بل ما كان في يدها من المال فهو لها ينتقل الى ورثتها وان

كان هو اشتراه وجوزها به على الوجه المعتاد في الجاهز فهو تملك لها فلا يس له الرجوع بعد موتها

(٨٨) ﴿مسئلة﴾ في امرأة ماتت وخلفت زوجا وأبوين وقد احتاط الاب على التركة وذكر

انها غير رشيدة فهل للزوج ميراث منها

﴿ الجواب ﴾ ما خلفته هذه المرأة فلزوجها نصفه ولا يها الثالث والباقي للام وهو السدس في مذهب الاثمة الاربعة سواء كانت رشيدة أو غير رشيدة

(٨٩) ﴿ مسألة ﴾ في رجل اعطى لزوجته من صداقها جارية فاعتقها ثم بعد مدة وطئ الجارية فولدت ابنا وولدت زوجته بنتا وتوفي فهل يرث الابن الذي من الجارية مع بنت زوجته

﴿ الجواب ﴾ اذا كان قد وطئ الجارية الممتعة بنير نكاح وهو يعلم ان الوطء حرام فولده ولد زنا لا يرث هذا الواطئ ولا يرثه الواطئ في مذهب الاثمة الاربعة والله اعلم

(٩٠) ﴿ مسألة ﴾ في رجل خلف زوجة وثلاثة أولاد ذكور منها ثم مات أحدهم وخلف أمه واخويه ثم مات الآخر وخلف أمه واخاه ثم مات الثالث وخلف أمه وابنائه فما يحصل للام من تركته

﴿ الجواب ﴾ للزوجة من تركه الميت الاول الثمن والباقي للاخوة الذين هم اولاد الميت ثم الاخ الاول لامه سدس تركته والباقي لاختيه والاخ الثاني لامه ثلث تركته والباقي لاختيه والاخ الثالث لامه سدس التركة والباقي لابنه

(٩١) ﴿ مسألة ﴾ في امرأة ماتت عن أبوين وزوج وأربعة أولاد ذكور وانثى فقال الزوج لجماعة شهود اشهدوا على ان نصيبى وهو ستة لابوى زوجتى واولادها المذكورين بالفريضة الشرعية فما خص كل واحد منهم

﴿ الجواب ﴾ اذا كان قد ملكه نصيبه الذى هو ستة اسهم لسائر الورثة على الفريضة الشرعية والباقي ثمانية عشر سهما للأبوين ثمانية اسهم واولاده عشرة اسهم فتد تلك الستة على هذه الثمانية عشر سهما ويقسم الجميع بينهم على ثمانية عشر سهما كما يرد الفاضل عن ذوى السهام بينهم عند من يقول بالرد فان نصيب الوارث جملة لهم بمنزلة النصيب المردود بينهم

(٩٢) ﴿ مسألة ﴾ في رجل مات والدته وخلفته ووالده وكريمته ثم ماتت كريمةته فاراد والده ان يزوجه فقال ما ازوجك حتى تملكى ما ورثته عن والدتك فما لك ذلك وتصديق عليه بالربع بشهود ثم بعد ذلك مرض والده مرضا غيب عقله فرجع فيما تصديق به على ولده ووقفها على زوجته وولده وابنته ولم يذكر ولده وانتسخ كتاب الوقف مرتين فهل له ان يخصص أولاده

ويخرج ولده من جميع ارث والدته

﴿الجواب﴾ ان كان الاب قد أعطى ابنه شيئاً عوضاً عما أخذته له فليس له ان يرجع بذلك بلا نزاع بين العلماء وأما ان كان تصدق به عليه صدقة لله ففي رجوعه عليه قولان للعلماء أحدهما لا يرجع والثاني يرجع عند مالك والشافعي وأحمد ومتى رجع وعقله غائب أو وقف وعقله غائب أو عقد عقداً لم يصح رجوعه ولا وقفه اذا كان مغيباً عقله بمرض بلا نزاع بين العلماء (٩٣) ﴿مسئلة﴾ في امرأة ماتت عن زوج وأب وأم وولدين أنثى وذو كرم بمسد وفاها توفي والدها وترك أباه وأخته وجدته وجدته

﴿للجواب﴾ للزوج الربع وللأبوين السدسان وهو الثلث والباقي للولدين أثلاثاً ثم ماتركة الاب فاجدته سدسه ولا ييه الباقي ولا شيء لاخته ولا جده بل كلاهما يسقط بالاب (٩٤) ﴿مسئلة﴾ في امرأة توفي زوجها وخلف أولاداً

﴿الجواب﴾ للزوجة الصداق والباقي في ذمته حكمها فيه حكم سائر الفرعاء وما بقي بعد الدين والوصية النافذة ان كان هناك وصية فلها ثمنه مع الاولاد (٩٥) ﴿مسئلة﴾ في امرأة ماتت وخلفت من الورثة بنتاً وأخاً من أمها وابن عم فما يخص كل واحد

﴿الجواب﴾ للبنت النصف ولابن العم الباقي ولا شيء للاخ من الام لكن اذا حضر القسمة فينبغي أن يرضخ له والبنت تسقط الاخ من الام في مذهب الأئمة الأربعة والله أعلم (٩٦) ﴿مسئلة﴾ في رجل خلف شيئاً من الدنيا وتقاسمه أولاده وأعطوا أمهم كتباً بها وثمنها وبعد قليل وجد الاولاد مع أمهم شيئاً يجيء ثلث الورثة فقالوا من أين لك هذا المال فقالت لما كان أبوك مريضاً طلبت منه شيئاً فاعطاني ثلث ماله فآخذوا المال من أمهم وقالوا ما أعطاني أبونا شيئاً فهل يجب رد المال اليها

﴿الجواب﴾ ما أعطي المريض في مرض الموت لوارثه فانه لا ينفذ الا باجازه الورثة فما أعطاه المريض لامرأته فهو كسائر ماله الا أن يجيز ذلك باقي الورثة وينبغي للاولاد أن يقرروا أمهم ويجيزوا ذلك لها لكن لا يجبرون على ذلك بل تقسم جميع التركة قال النبي صلى الله عليه وسلم لا وصية لوارث

(٩٧) **مسئلة** في امرأة ماتت وخلفت زوجا وبنتا وأما وأختا من أم فما يستحق كل واحد منهم

الجواب هذه الفريضة تقسم على احد عشر للبنت ستة اسهم وللزوج ثلاثة أسهم وللأم سهمان ولا شيء للاخت من الأم فانها تسقط بالبنت باتفاق الائمة كلهم وهذا على قول من يقول بالرد كابي حنيفة وأحمد ومن لا يقول بالرد كمالك والشافعي فيقسم عندهم على اني عشر سهمما للبنت ستة وللزوج ثلاثة وللأم سهمان والسهم الثاني لبيت المال

كتاب النكاح وشروطه

(٩٨) **مسئلة** في شروط النكاح من شرط انه لا يتزوج على الزوجة ولا يتسرى ولا يخرجها من دارها أو من بلدها فاذا شرطت على الزوج قبل العقد وانقضا عليها وخلا العقد عن ذكرها هل تكون صحيحة لازمة يجب العمل بها كالمقارنة أولا

الجواب الحمد لله نعم تكون صحيحة لازمة اذا لم يطلها حتى لو قارنت عقد العقد هذا ظاهر مذهب الامام ابي حنيفة والامام مالك وغيرهما في جميع العقود وهو وجه في مذهب الشافعي يخرج من مسئلة صداق السر والعلاية وهكذا بطرده مالك وأحمد في المبارات فان النية المتقدمة عندهما كالمقارنة وفي مذهب أحمد قول ثان ان الشروط المتقدمة لا تؤثر فيه قول ثالث وهو الفرق بين الشرط الذي يحل العقد غير مقصود كالنواطيء على ان البيع ناجحة لا حقيقة له وبين الشرط الذي لا يخرج به عن انه يكون مقصودا كاشتراط الخيار ونحوه وأما غاية نصوص احمد وقدماء أصحابه ومحققي المناشرين على أن الشروط والمواطات التي تجري بين المتعاقدين قبل العقد اذا لم يفسخاها حتى عقدا العقد فان العقد يقع مفيدا بها وعلى هذا جواب أحمد في مسائل الحيل في البيع والاجارة والرهن والقرض وغير ذلك وهذا كثير موجود في كلامه وكلام أصحابه تضيق الفتوى عن تديد اعيان المسائل وكثير فيها مشهور عند من له ادنى خبرة باصول أحمد ونصوصه لا يخفى عليه ذلك وقد قررنا دلائل ذلك من الكتاب والسنة واجماع السلف واصول الشريعة في مسئلة التحليل ومن تأمل العقود التي كانت تجري بين النبي صلى الله عليه وسلم وغيره مثل عقد البيعة التي كانت بينه وبين الانصار لبلدة العقبة وعقد

الهدنة الذي كان بينه وبين قريش عام الحديبية وغير ذلك علم أنهم اتفقوا على الشروط ثم عقدوا العقد بلفظ مطلق وكذلك عامة نصوص الكتاب والسنة في الأمر بالوفاء بالعقود والعهود والشروط والنهي عن الغدر والثلاث تتناول ذلك تناولا واحداً فإن أهل اللغة والعرف متفقون على التسمية والمعاني الشرعية توافق ذلك

(٩٩) ﴿مسئلة﴾ في امرأة تزوجت ثم بان أنه كان لها زوج ففرق الحاكم بينهما فهل لها مهر وهل هو المسمى أو مهر المثل

﴿الجواب﴾ إذا علمت أنها من زوجة ولم تستشعر لاموته ولا طلاقه فهذه زانية مطاوعة لامهر لها وإذا اعتقدت موته أو طلاقه فهو وطؤ شبهة بنكاح فاسد فلها المهر وظاهر مذهب أحمد ومالك أن لها المسمى وعن أحمد رواية أخرى كقول الشافعي أن لها مهر المثل والله أعلم (١٠٠) ﴿مسئلة﴾ في رجل له بنت وهي دون البلوغ فزوجوها في غيبة أبيها ولم يكن لها ولي وجعلوا أن أباهما توفي وهو حي وشهدوا أن خالها أخوها فهل يصح العقد أم لا

﴿الجواب﴾ إذا شهدوا أن خالها أخوها فهذه شهادة زور ولا يصير الخال ولياً بذلك بل هذه قد تزوجت بغير ولي فيكون نكاحها باطلاً عند أكثر العلماء والفقهاء كالشافعي وأحمد وغيرهما والاب أن يجمده ومن شهد أن خالها أخوها وإن أباهما مات فهو شاهد زور يجب تنزيهه وبغض الخال وإن كان دخل بها فلها المهر ويجوز أن يزوجه الأب في عدة النكاح الفاسد عند أكثر العلماء كابن حنيفة والشافعي وأحمد في المشهور عنه والله أعلم

(١٠١) ﴿مسئلة﴾ في بنية دين البلوغ وحضر من يرغب في تزويجها فهل يجوز للحاكم أن يزوجه أم لا

﴿الجواب﴾ الحمد لله إذا كان الخاطب لها كفؤاً جاز تزويجها في أصح قولى العلماء وهو مذهب أبي حنيفة وأحمد في المشهور عنه ثم منهم من يقول تزوج بلا أمرها ولها الخيار إذا بلغت كذهب أبي حنيفة ورواية عن أحمد ومنهم من يقول إذا بلغت تسع سنين زوجت بأذنها ولا خيار لها إذا بلغت وهو ظاهر مذهب أحمد لقول النبي صلى الله عليه وسلم لا تنكح اليتيمة حتى تستأذن فإن سكنت فقد أذنت وإن أبت فلا جواز عليها رواه أبو داود والنسائي وغيرهما وتزويج اليتيمة ثابت بالكتاب والسنة قال تعالى (يستفتونك في النساء قل الله يفتيكم فيهن وما

يتلى عليكم في الكتاب في يتامى النساء الاتي لا تؤتونهن ما كتب لهن وترغبون ان تنكحوهن والمستضعفين من الولدان) وقد ثبت في الصحيح عن عائشة رضي الله عنها انها نزلت في اليتيمة التي يرغب وايها ان ينكحها اذا كان لها مال ولا ينكحها اذا لم يكن لها مال فنهوا عن نكاحهن حتى يقسطوا لهن في الصداق فقد اذن الله للولي ان ينكح اليتيمة اذا اصدقها صداق المثل والله اعلم (١٠٢) ﴿مسئلة﴾ في يتيمة حضر من يرغب في تزويجها ولها املاك فهل يجوز للوصي

ان يبيع من عقارها شيئا ويصرف ثمنه في جهاز وقاش لها وحلى يصلح لمثلها ام لا
﴿الجواب﴾ نعم للولي ان يبيع من عقارها ما يجزها به ويجهزها بالجهاز المعروف والحلى المعروف (١٠٣) ﴿مسئلة﴾ في رجل له جارية وقد عتقها وتزوج بها ومات ثم خطبها من يصلح

فهل لاولاد سيدها ان يزوجوها

﴿الجواب﴾ الحمد لله اذا خطبها من يصلح لها فليأولاد سيدها ان يزوجوها فان امتنعوا من ذلك زوجها الحاكم او عصبة المعتق ان كان له عصبة غير اولاده لكن من العلماء من يقدم الحاكم اذا عضل الولي الاقرب وهو مذهب الشافعي وأحمد في رواية ومنهم من يقدم العصبة كابي حنيفة في المشهور عنه فاذا لم يكن له عصبة زوج الحاكم باتفاق العلماء ولو امتنع العصبة كلهم زوج الحاكم بالاتفاق واذا اذن العصبة للحاكم جاز باتفاق العلماء

(١٠٤) ﴿مسئلة﴾ في رجل تزوج بكرا فوجدها مستحاضة لا ينقطع دمها من بيت امها وانهم غمروه فهل له فسخ النكاح ويرجع على من غمروه بالصداق وهل يجب على امها وابيها عين اذا أنكروا أم لا وهل يكون له وطؤها ام لا

﴿الجواب﴾ هذا عيب يثبت به فسخ النكاح في أظهر الوجهين في مذهب أحمد وغيره لوجهين أحدهما ان هذا مما لا يمكن الوطء معه الا بضرر بخافه واذى يحصل له والثاني ان وطء المستحاضة عند أحمد في المشهور عنه لا يجوز الا بضرورة وما يمنع الوطء حسا كاستداد الفرج أو طبعها كالجنون والجذام يثبت الفسخ عند مالك والشافعي وأحمد كما جاء عن عمر وأما ما يمنع كمال الوطء كالنجاسة في الفرج ففيه نزاع مشهور والمستحاضة أشد من غيرها واذا فسخ قبل الدخول فلا مهر عليه وان فسخ بعده فيل ان الصداق يستقر بمثل هذه الخلوة وان كان قد وطأها فانه يرجع بالمهر على من غمروه وقيل لا يستقر فلا شيء عليه وله أن يخلف من ادعى

الغرور عليه أنه لم يفره ووطؤ المستحاضة فيه نزاع مشهور وقيل يجوز وطؤها كقول الشافعي وغيره وقيل لا يجوز الا لضرورة وهو مذهب احمد في المشهور عنه وله الخيار ما لم يصدر عنه ما يدل على الرضا بقول أو فعل فان وطأها بعد ذلك فلا خيار له الا ان يدعى الجهل فهل له الخيار فيه نزاع مشهور والظاهر ثبوت الفسخ والله أعلم

(١٠٥) ﴿مسئلة﴾ في رجل زوج ابنة اخيه من ابنه والزوج فاسق لا يصلي ونخوفوها حتى أذنت في النكاح وقالوا ان لم تأذني والا زوجكي الشرع بنير اختيارك وهو الآن ياخذ مالها ويمنع من يدخل عليها لكشف حالها كلها وغيرها

﴿الجواب﴾ الحمد لله ليس للعم ولا غيره من الاولياء ان يزوج موليته بنير كفاء اذا لم تكن راضية بذلك باتفاق الأئمة واذا فعل ذلك استحق العقوبة الشرعية التي تردعه وامثاله عن مثل ذلك بل لو رضيت هي بنير كفؤ كان لولي آخر غير المزوج ان يفسخ النكاح وليس للعم ان يكره المرأة البالغة على النكاح بكفؤ فكيف اذا اكرهها على الزوج بنير كفؤ بل لا يزوجه الا بمن ترضاه باتفاق المسلمين واذا قال لها ان لم تأذني والا زوجك الشرع بنير اختيارك فاذنت بذلك لم يصح هذا الاذن ولا النكاح المرتب عليه فان الشرع لا يمكن غير الاب والجد من اجبار الكبيرة باتفاق الأئمة وانما تنازع العلماء في الاب والجد في الكبيرة وفي الصغيرة مطلقا واذا تزوجه بنكاح صحيح كان عليه ان يقوم بما يجب لها ولا يتعدى عليها في نفسها ولا مالها وما أخذه من ذلك ضمنه وليس له ان يمنع من يكشف حالها اذا اشتكت بل اما ان يمكن من يدخل عليها ويكشف كلاما وغيرها واما ان يسكن بجنب جيران من أهل الصدق والدين يكشفون حالها والله اعلم

(١٠٦) ﴿مسئلة﴾ في بنت يتيمة وقد طلبها رجل وكيل على جهات المدينة وزوج امها كاره في الوكيل فهل يجوز ان يزوجه امها واخوها بلا اذن منها ام لا

﴿الجواب﴾ الحمد لله المرأة البالغ لا يزوجه غير الاب والجد بنير اذنها باتفاق الأئمة بل وكذلك لا يزوجه الا بالاب الا باذنها في أحد قول العلماء بل في أصحهما وهو مذهب أبي حنيفة وأحمد في أحد الروايتين كما قال النبي صلى الله عليه وسلم لا تشكح البكر حتى تستأذن ولا البنت حتى تستأمر قالوا يا رسول الله فان البكر تستحى قال اذنها صماتها وفي لفظ يسئأذنها أبوها واذنها

صحتها واما العم والايخ فلا يزوجهما بغير اذنها باتفاق العلماء واذا رضيت رجلا وكان كفؤا لها وجب على وليها كالاخ ثم العم ان يزوجهما به فان عضها وامتنع من تزويجها زوجها الولي الابعد منه والحاكم بغير اذنه باتفاق العلماء فليس للولي ان يجبرها على نكاح من لا ترضاه ولا يعرضها عن نكاح من ترضاه اذا كان كفؤا باتفاق الاثمة وانما يجبرها ويعرضها أهل الجاهلية والظلم الذين يزوجهون نساءهم لمن يختارونه لغرض لا لمصلحة المرأة ويكرهونها على ذلك أو يخجلونها حتى تفعل ويعرضونها عن نكاح من يكون كفؤا لها لعداوة أو غرض وهذا كله من عمل الجاهلية والظلم والعدوان وهو مما حرمه الله ورسوله واتفق المسلمون على تحريمه وأوجب الله على اولياء النساء ان ينظروا في مصلحة المرأة لافي اهوائهم كسائر الاولياء والوكلاء فمن تصرف لغيره فانه يقصد مصلحة من تصرف له لا يقصد هواه فان هذا من الامانة التي امر الله ان تؤدى الي اهلها فقال ان الله يأمركم ان تؤدوا الامانات الي اهلها واذا حكمتم بين الناس ان تحكموا بالعدل وهذا من النصيحة الواجبة وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم الدين النصيحة الدين النصيحة قالوا لمن يارسول الله قال لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم والله اعلم

(١٠٧) ﴿مسئلة﴾ في رجل تزوج امرأة بولاية اجنبى ووليها في مسافة القصير معتقدا ان الاجنبى المذكور حاكم عليها ودخل بها واستولدها ثم طلقها ثلاثا ثم أراد ردها قبل ان تنكح زوجا غيره فهل له ذلك لبطلان النكاح الاول بغير ولى ام لا وهل يترتب اسقاط الحد ووجوب المهر ويلحق النسب والاحصان

﴿الجواب﴾ لا يجب في هذا النكاح حد اذا اعتقد صحته بل يلحق به النسب ويجب فيه المهر ولا يحصل الاحصان بالنكاح الفاسد وبقع الطلاق في النكاح المختلف فيه اذا اعتقد صحته واذا تبين ان المزوج ليس له ولاية بحال ففارقها الزوج حين علم ذلك فطلقها ثلاثا لم يقع طلاق والحال هذه وله ان يزوجهما من غير ان تنكح زوجا غيره والله أعلم

(١٠٨) ﴿مسئلة﴾ في رجل كان له سرية بكتاب ثم توفي الى رحمة الله وله ابن وقد تزوج سرية جده المذكور فهل يحل ذلك

﴿الجواب﴾ لا يجوز له تزويج سرية جده التي كان يوطأها باتفاق المسلمين واذا تزوجهما

فرق بينهما ولا يحل إبقائه معها وإن استحل ذلك استناب ثلاثا فلن تاب والا قتل
(١٠٩) ﴿مسئله﴾ في رجل تزوج يتيمة وشهدت أمها ببلوغها فكشفت في صبيته أربع
سنين ثم بان منه بالثلاث ثم شهدت اخواتها ونساء آخر أنها ما بانن الا بعد دخول الزوج
بها بتسعة أيام وشهدت أمها بهذه الصورة والام ماتت والزوج يريد المراجعة

﴿الجواب﴾ الحمد لله لا يحل للزوج ان تزوجها اذا طلقها الا ناعده جمهور العلماء فان مذهب
أبي حنيفة واحمد في المشهور عنه ان نكاح هذه صحيح وان كان قبل البلوغ ومذهب مالك
واحمد في المشهور ان الطلاق يقع في النكاح الفاسد المختلف فيه ومثل هذه المسائل يقبح فانها
من أهل البغي فانهم لا يتكلمون في صحة النكاح حين كان ياطأها ويستمتع بها حتى اذا طلقت
ثلاثا أخذوا يسمعون فيما يبطل النكاح حتى لا يقال ان الطلاق وقع وهذا من المضادة لله في
أمره فانه حين كان الوطؤ حراما لم يتحرر ولم يسأل فلما حرمه الله أخذ يسأل عما يباح به الوطؤ
ومثل هذا يقع في المحرم باجماع المسلمين وهو فاسق لان مثل هذه المرأة إما ان يكون نكاحها
الاول صحيحا وإما ان لا يكون فان كان صحيحا فالطلاق الثلاث واقع والوطؤ قبل نكاح زوج
غيره حرام وان كان النكاح الاول باطلا كان الوطؤ فيه حراما وهذا الزوج لم يقب من ذلك
الوطيء وانما سأل حين طلق ثلاثا يقع به الطلاق فكان سؤا لهم عما به يحرم الوطؤ الاول
لاجل استحلال الوطء الثاني وهذه المضادة لله ورسوله والسعي في الارض بالفساد فان كان
هذا الرجل طلقها ثلاثا فليتيق الله وليجتنبها وليحفظ حدود الله فان من يتعد حدود الله فقد
ظلم نفسه والله أعلم

(١١٠) ﴿مسئله﴾ في امرأة لها أب واخ ووكيل ايها في النكاح وغيره حاضر فذهبت
الى الشهود وغيرت اسمها واسم ايها وادعت ان لها مطلقا يريد تجديد النكاح واحضرت
رجلا اجنبيا وذكر انه اخوها فكشفت الشهود كتابها على ذلك ثم ظهر ما فعلته وثبت ذلك
بمجلس الحكم فهل يعزر على ذلك وهل يجب تمزيق المعرفين والذي ادعى انه اخوها والذي
عرف الشهود بما ذكر وهل يختص التميز بالحاكم أو يعزرونهم ولى الامر من محتسب وغيره
﴿الجواب﴾ الحمد لله يعزر تمزيقها بغيرها ولو عزرها ولى الامر مرات كان ذلك حسنا كما
كان عمر بن الخطاب يكرر التعزير في الفعل اذا اشتمل على انواع من المحرمات فكان يعزر

في اليوم الاول مائة وفي الثاني مائة وفي الثالث مائة يفرق التعزير لئلا يفضي الى فساد بعض الاعضاء وذلك ان هذه ادعت الى غير أبيها واستخففت اخاها وهذا من الكبر فقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من ادعى الى غير أبيه أو تولى غير مواليه فعليه لعنة الله والملائكة والناس اجمعين لا يقبل الله منه صرفا ولا عدلا بل قد ثبت في الصحيح عن سماعة وأبي بكرة انهما سمعا النبي صلى الله عليه وسلم يقول من ادعى الى غير أبيه فالجدة عليه حرام وثبت ما هو ابلغ من ذلك في الصحيح عن أبي ذر عن النبي صلى الله عليه وسلم يقول ليس منا من ادعى الى غير أبيه وهو يعلم الا كفر ومن ادعى ما ليس له فليس منا وليتوب مقلعه من النار ومن رمى رجلا بالكفر أو قال عدو الله وليس كذلك الا جار عليه وهذا تنقيط عظيم يقتضي أن يعاقب على ذلك عقوبة عظيمة يستحق فيها مائة سوط ونحو ذلك وأيضا فانها لبست على الشهود وأوقعتهم في العقود الباطلة ونكحت نكاحا باطلا فان جمهور العلماء يقولون النكاح بغير ولي باطل يعزرون من يفعل ذلك اقتداء بعمر بن الخطاب رضي الله عنه وهذا مذهب الشافعي وغيره بل طائفة منهم يقيمون الحد في ذلك بالرجم وغيره ومن جوز النكاح بلا ولي مطلقا أو في المدينة فلم يجوز على هذا الوجه من دعوي النسب الكاذب واقامة الولي الباطل فكان عقوبة هذه منفقا عليها بين المسلمين وتعاقب أيضا على كذبها وكذلك الدعوى انه كان زوجها وطلقها وبعاق الزوج أيضا وكذلك الذي ادعى انه أخوها يعاقب على هذين الرابتين وأما المرفون بهم يعاقبون على شهادة الزور بالنسب لها والتزويج والتطليق وعدم ولي حاضر وينبغي ان يبالغ في عقوبة هؤلاء فان الفقهاء قد نصوا على ان شاهد الزور يسود وجهه بما نقل عن عمر ابن الخطاب رضي الله عنه انه كان يسود وجهه اشارة الى سواد وجهه بالكذب وانه كان يركبه دابة مقلوبا الى خلف اشارة الى انه قلب الحديث ويطلق به حتى يشهره بين الناس انه شاهد زور وتعزير هؤلاء ليس يختص بالحاكم بل يعزره الحاكم والمحاسب وغيرهما من ولاية الامور القادرين على ذلك ويتمين ذلك في مثل هذه الحال التي ظهر فيها فساد كثير في النساء وشهادة الزور كثيرة فان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الناس اذا رأوا المنكر فلم يغيروه أوشك ان يعمهم الله بعقاب منه والله أعلم

(١١١) (مسئلة) في رجل تزوج بامرأة من مدة سنة ولم يدخل بها وطلقها قبل الاصابة

فهل يجوز له ان يدخل بالام بعد طلاق البنت

﴿الجواب﴾ لا يجوز تزويج أم امراته وان لم يدخل بها والله أعلم

(١١٢) ﴿مسئلة﴾ في رجل تزوج بكرا بولاية أبيها ولم يستأذن حين العقد وكان قد تم العقد عليها لزوج قبله وطلقت قبل الدخول بغير اصابة ثم دخل بها الزوج الثاني فوجدها بنتا فكتم ذلك وحملت الزوجة منه واستقر الحال بينهما فلما علم الزوج انها لم تستأذن العقد عليها سأل عن ذلك قيل له ان العقد مفسوخ لكونها بنتا ولم تستأذن فهل يكون العقد مفسوخا والوطؤ شبهة ويلزم تجديد العقد أم لا

﴿الجواب﴾ اما اذا كانت ثيبا من زوج وهي بالغ فلهذا لا تنكح الا باذنها باتفاق الائمة ولكن اذا زوجت بغير اذنها ثم أجازت العقد جاز ذلك في مذهب أبي حنيفة ومالك والامام احمد في احدى الروايتين ولم يحز في مذهب الشافعي واحمد في رواية اخرى وان كانت ثيبا من زنا فهي كالثيب من النكاح في مذهب الشافعي واحمد وصاحب أبي حنيفة وفيه قول آخر انها كالبكر وهو مذهب أبي حنيفة نفسه ومالك وان كانت البكارة زالت بوثبة أو باصبع أو نحو ذلك فهي كالبكر عند الائمة الاربعة واذا كانت بكرا فالبكر يجبرها ابوها على النكاح وان كانت بالغة في مذهب مالك والشافعي واحمد في احدى الروايتين وفي الاخرى وهي مذهب أبي حنيفة وغيره ان الاب لا يجبرها اذا كانت بالغا وهذا أصح ما دل عليه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وشواهد الاصول فقد تبين في هذه المسئلة ان أكثر العلماء يقولون اذا اختارت هي العقد جاز والا يحتاج الى استئذان وقد يقال هو الاقوى هنا لاسيما والاب انما عقد معتقدا انها بكروا انه لا يحتاج الى استئذانها فاذا كانت في الباطن بخلاف ذلك كان معذورا فاذا اختارت هي النكاح لم يكن هذا بمنزلة تصرف الفضولي ووقف العقد على الاجازة فيه نزاع مشهور بين العلماء والظاهر فيه التفصيل بين بعضها وبعض كما هو مبسوط في غير هذا الموضع

(١١٣) ﴿مسئلة﴾ في امرأة خلاها اخوها في مكان توفي عدة زوجها فلما انقضت العدة هربت الى بلد مسيرة يوم وتزوجت بغير اذن أخيها ولم يكن لها ولي غيره فهل يصح العقد أم لا

﴿الجواب﴾ اذا لم يكن أخوها عاضلا لها وكان أهلا للولاية لم يصح نكاحها بدون اذنه والحال هذه والله أعلم

(١١٤) ﴿مسئلة﴾ في رجل تزوج بنتا وهي يتيمة وعقد عقدها الشافعي ولم تدرك الا بعد العقد بشهرين فهل يجوز عقد نكاحها

﴿الجواب﴾ البنت التي لم تبلغ لا يجزى بها على تزويجها غير الاب والجد والاخ والم والسلطان الذي هو الحاكم أو نواب الحاكم في العقود للفقهاء في ذلك ثلاثة افعال احدها ان لا يجوز وهو قول الشافعي ومالك والامام احمد في رواية والثاني يجوز النكاح بلا اذنها ولها الخيار اذا بلغت وهو مذهب أبي حنيفة ورواية عن أحمد والثالث أنها تزوج باذنها ولا خيار لها اذا بلغت وهذا هو المشهور من مذهب أحمد فهذه التي لم تبلغ يجوز نكاحها في مذهب أبي حنيفة وأحمد وغيرهما ولو زوجها حاكم يري ذلك فهل يكون تزويجه حكما لا يمكن نقضه أو يقتصر الى حاكم يحكم بصحة ذلك على وجهين في مذهب الشافعي وأحمد وغيرهما اصحها الاول لكن الحاكم الزوج هنا شافعي فان قلد قول من يصحح هذا النكاح وراعى سائر شروطه وكان ممن له ذلك جاز وان كان قد أقدم على ما يمتنع تحريمه كان فعله غير جائز وان كان قد ظن أنها بالنسبة فزوجها فكانت غير بالغ لم يكن في الحقيقة قد زوجها ولا يكون النكاح صحيحا والله اعلم

(١١٥) ﴿مسئلة﴾ جديتي امه وابي جديده وانا عمه له وهو خالي

افتنا يا امام يرحمك الله ويكفيك حادثات الليالي

﴿الجواب﴾ رجل تزوج ابنة ام بنت راقى البنت بالنكاح الحلال

فانت منه بنت قالت الشعراء وقالت لابن هاتيك خالي

رجل تزوج امرأة وتزوج ابنة بامها ولد له بنت ولا بنة ابن فبنته هي المخاطبة بالشعر فبنتها ام امها هي ام ابن الابن زوجة الابن وأبوها جد ابن ابنة وهي عمته اخت ابيه من الاب وهو خالها أخو امها من الام والله أعلم

(١١٦) ﴿مسئلة﴾ في رجل تزوج بامرأة وشرطت عليه ان لا يتزوج غيرها ولا ينقلها

من منزلها وان تكون عند امها فدخل على ذلك فهل يلزمه الوفاء واذا خالف هذه الشروط فهل الزوجة الفسخ أم لا

﴿الجواب﴾ نعم تصح هذه الشروط وما في معناها في مذهب الامام أحمد وغيره من

الصحابه والتابعين كعمر بن الخطاب وعمر بن العاص وشريح القاضي والاوزاعي واسحق
ومذهب مالك اذا شرط لها اذا تزوج عليها أو تسرى ان يكون أمرها بيدها أو رأيها ونحو
ذلك صرح هذا الشرط أيضا ومالك المتأثر الفرقة به وهو في المعنى نحو مذهب احمد وذلك
لما خرجاه في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ان أحق الشروط ان توفوا به
ما استحلنم به الفروج وقال عمر بن الخطاب مقاطع الحقوق عند الشروط فجعل النبي الله عليه
وسلم ما تستحل به الفروج التي هي من الشروط احق بالوفاء من غيرها وهذا نص مثل هذه
الشروط ليس هناك شرط يوفي به بالاجماع غير الصداق والكلام في هذه الشروط معروف
وأما شرط مقام ولدها عندها ونفقة عليه فهذا مثل الزيادة في الصداق والصداق يحتل من
الجهالة فيه من النصوص عن أحمد ومذهب أبي حنيفة ومالك ما لا يحنل في الثمن والاجرة
اذ يصح مهر المثل فكل جهالة تنقص عن جهالة المثل تكون احق بالجواز لاسيما وه مثل هذا
يجوز في الاجارة ونحوها ومذهب احمد وغيره له ان يسأجر الاجير بطامه وكسوته ويرجع
في ذلك الى العرف وكذلك استراط النفقة على ولدها يرجع فيه الى العرف بطريق الاولى
ومتى لم يقبل الشروط فتزوج أو تسرى فلها فسخ النكاح لكن في توقف ذلك على الحاكم
نزاع لسكونه صار مجتهدا فيه كخيار العنة والعيوب اذ فيه خلاف او يقال لا يحتاج الى اجتهاد
في ثبوته وان وقع نزاع في الفسخ به كخيار المتعة ثبت في مواضع الخلاف عند القائلين بالاحكام
حاكم مثل ان يفسخ على التراخي فان هذا فيه خلاف واصل ذلك ان يوقف الفسخ على الاجتهاد
في ثبوت الحكم أيضا والان الفروج يحتاط لها فتباط بامر حاكم بخلاف الفسخ في البيع
والا قوي ان الفسخ المختلف فيه لا يقتدر الى حكم لكن ان رفع الى حاكم يرى امضاء امضاءه
وان رأى ابطاله ابطاله والله اعلم

(١١٧) **مسئلة** في رجل وجد صغيرة فرباها فلما بلغت زوجها الحاكم له ورزق منها
اولاد ثم وجد لها أخ بعد ذلك فهل هذا النكاح صحيح

الجواب اذا كان لها أخ غائب غيبة منقطعة لم يكن يعرف حينئذ لها أخ لكونها
ضاعت من أهلها حين صغرها الى ما بعد النكاح لم يعطل النكاح المذكور والله أعلم

(١١٨) **مسئلة** في صغيرة دون البلوغ مات أبوها هل يجوز للحاكم او نائبه ان

يزوجها ام لا وهل ثبت لها الخيار اذا بان ان لا

﴿الجواب﴾ اذا بلغت تسع سنين فانه يزوجها الاولياء من العصباء والحكام ونائبه في ظاهر مذهب احمد وهو مذهب ابي حنيفة وغيرهما كما دل على ذلك الكتاب والسنة في مثل قوله تعالى (يسئلتونك في النساء قل الله يفتيكم فيهن وما بتلى عليكم في الكتاب في يتامى النساء اللاتي لا تؤتوهن ما كتب لهن وترغبون أن تنكحوهن) واخرجنا في الصحيحين عن عروة ابن الزبير انه سأل عائشة عن قول الله عز وجل (وان خفتم أن لا تقسطوا في اليتامى فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع) قالت يا ابن أخي هذه اليتيمة في حجر ولها تشاركه في ماله فيعجبها مالها وجمالها فيريد ولها ان يتزوجها من غير ان تقسط في صداقها فيعطيهما مثل ما يعطيا غيره فنهوا ان ينكحوهن الا ان يقسطوا لهن ويبلغوا من على سنتين في الصداق وأمروا ان ينكحوا ما طاب لهم من النساء سواهن قال عروة قالت عائشة ثم ان الناس اسئفتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم بهذه الآية فيهن فانزل الله عز وجل (يسئلتونك في النساء قل الله يفتيكم فيهن) الآية قالت عائشة والذي ذكر الله انه بتلى عليكم في الكتاب الآية الاولى التي قالها الله عز وجل وان خفتم أن لا تقسطوا في اليتامى فانكحوا ما طاب لكم من النساء قالت عائشة وقول الله عز وجل في الآية الاخرى وترغبون أن تنكحوهن رغبة أحدكم عن قيمته التي تكون في حجبته تكون قليلة المال والحال وفي لفظ آخر اذا كانت ذات مال وجمال رغبتوا في نكاحها في الحال الصداق واذا كانت مرغوبة عنها في قلة المال والجمال رغبتوا عنها وأخذوا غيرها من النساء قال فكما يتركونها حتى يرغبوا عنها فليس لهم ان ينكحوها اذا رغبتوا فيها الا ان يقسطوا لها ويعطوها حقا من الصداق فهذا يبين ان الله اذن لهم ان يزوجوا اليتامى من النساء اذا فرضوا لهن صداق مثلهن ولم يأذن لهم في تزويجهن بدون صداق المثل لانها ليست من أهل التبرع ودلائل ذلك متعددة ثم الجمهور الذين جوزوا نكاحها لهم قولان أحدهما وهو قول أبي حنيفة وأحمد في إحدى الروايتين انها تزوج بدون اذنها ولها الخيار اذا بلغت والثاني وهو المشهور في مذهب أحمد وغيره انها لا تزوج الا باذنها ولا خيار لها اذا بلغت وهذا هو الصحيح الذي دلت عليه السنة كما روى أبو هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تستأمر اليتيمة في نفسها فان سكنت فهو اذنها وان أبى فلا جواز عليها

رواه احمد وأبو داود والترمذي والنسائي وعن أبي موسى الأشعري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال تستأمر اليتيمة في نفسها فان سكنت فقد اذنت وان ابت فلا جواز عليها فهذه السنة نص في القول الثالث الذي هو اعدل الاقوال انها تزوج خلافا لمن قال انها لا تزوج حتى تبلغ فلا تصير يتيمة والكتاب والسنة صريح في دخول اليتيمة قبل البلوغ في ذلك اذ البالغة التي لها أمر في مالها يجوز لها ان ترضى بدون صداق المثل ولان ذلك مدلول اللفظ وحقيقته ولان ما بعد البلوغ وان سمي صاحبه يتيما مجازا فغايبته ان يكون داخلا في العموم واما ان يكون المراد باليتيمة البالغة دون التي لم تبلغ فهذا لا يسوغ حمل اللفظ عليه بحال والله اعلم

(١١٩) ﴿مسئلة﴾ في تزويج المماليك بالجوار من غير عتق اذا كانوا لملك واحد ومن يعتقد طرفي النكاح في الطرفين لهما ولأولادهم وهل لاسيد ان يتسرى بهن

﴿الجواب﴾ تزويج المماليك بالامراء جائز سواء كانوا لملك واحد أو لملكين مع بقائهم على الرق وهذا مما اتفق عليه ائمة المسلمين والذي بزوج الامة سيدها أو وكيله وأما المملوك فهو يقبل النكاح لنفسه اذا كان كبيرا او يقبل له وكيله ان كان صغيرا فسيده يقبل له فاذا كان الزوجان له قال بحضرة شاهدين زوجت مملوكي فلانا بامتي فلانة وينعقد النكاح بذلك وأما العبد البالغ فهل لسيده ان يزوجه بغير أمره ويكرهه على ذلك فيه قولان للامراء احدهما لا يجوز وهو مذهب الشافعي وأحمد والثاني يجبره وهو مذهب ابي حنيفة ومالك والامة والمملوك الصغير يزوجهما بغير اذنهما بالاتفاق وأما الاولاد فهم تبع لأمهم في الحرية والرق وهم تبع لابيهم في النسب والولاء باتفاق المسلمين فمن كان سيد الام كان اولادها له سواء ولدوا من زوج أو من زنا كما ان البهائم من الخيل والابل والحير اذا ذكرها على انثاها كان الاولاد للمالك الام ولو كانت الام معتقة أو حرة الاصل والاب مملوكا كان الاولاد احرارا واما النسب فانهم ينتسبون الى ابيهم واذا كان الاب عتيقا والام عتيقة كانوا منتسبين الى موالى الاب وان كان الاب مملوكا انتسبوا الى موالى الام فان عتق الاب بعد ذلك انجر الولاء من موالى الام الى موالى الاب وهذا مذهب الائمة الاربعة ومن كان مملوكا لملك اولادها وكان له ان يتسرى بالبنات من اولاده اياه اذا لم يكن يستمتع بالام فانه يستمتع ببناتها فان استمتع بالام فلا يجوز ان يستمتع ببناتها والله أعلم

(١٢٠) 《مسئلة》 في رجل حث من زوجته فشكحت غيره ليحلها الاول فهل هذا النكاح صحيح أم لا

《الجواب》 قد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لعن الله المحلل والمحلل له وعنه انه قال الا انبئكم بالنيس المستمار قالوا بلى يا رسول الله قال هو المحلل لعن الله المحلل والمحلل له واتفق على تحريم ذلك اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم والتابعون لهم باحسان مثل عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وعلي بن أبي طالب وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن عباس وعبد الله ابن عمر وغيرهم حتى قال بعضهم لا يزالا زانيين وان مكثا عشرين سنة اذا علم الله من قلبه انه يريد ان يحلها له وقال بعضهم لا نكاح الا نكاح رغبة لا نكاح دلسة وقال بعضهم من يخادع الله يخدعه وقال بعضهم كنا نعدّها على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم سفاحا وقد اتفق ائمة الفتوى كلهم على انه اذا شرط التحليل في العقد كان باطلا وبعضهم لم يجعل للشرط المتقدم ولا العرف المطرد تأثيرا وجعل العقد مع ذلك كالنكاح المعروف نكاح الرغبة وأما الصحابة والتابعون وأكثر ائمة الفتيا فلا فرق عندهم بين هذا العرف واللفظ وهذا مذهب اهل المدينة واهل الحديث وغيرهما والله أعلم

(١٢١) 《مسئلة》 في السبد الصغير اذا استحلّت به النساء وهو دون الباوغ هل يكون ذلك زوجا وهو لا يدري الجماع

《الجواب》 ثبت في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم انه لعن آكل الربا ووكله وشاهديه وكتابه ولعن الله المحلل والمحلل له قال الترمذي حديث صحيح وثبت اجماع الصحابة على ذلك كعمر وعثمان وعلي وابن مسعود وابن عباس وغيرهم حتى قال عمر لا اوتي بمحلل ولا محلل له الا رجتهما وقال عثمان لا نكاح الا نكاح رغبة لا نكاح دلسة وسئل ابن عباس عن من طلق امرأته مائة طلقة فقال بانت منه ثلاث وسائرهما اتخذها آيات الله هزوا فقال له السائل ارايت ان تزوجتها وهو لا يعلم لأجلها ثم اطلقها فقال له ابن عباس من يخادع الله يخدعه وسئل عن ذلك فقال لا يزالان زانيين وان مكثا عشرين سنة اذا علم الله من قلبه انه يريد ان يحلها له وقد بسطنا الكلام في هذه المسئلة في كتاب بيان الدليل على بطلان التحليل وهذا العمري اذا كان المحلل كبيرا يطأها ويذوق عسلها وتذوق عسلته فاما العبد الذي لا وطن فيه اوفيه ولا يمد

وطئه وطئاً كمن لا ينتشر ذكره فهذا لا نزاع بين الأئمة في أن هذا لا يحلها ونكاح المحلل مما يعير به النصارى المسلمين حتى يقولوا أن المسلمين قال لهم نبينهم إذا طلق أحدكم امرأته لم تحل له حتى تزني ونبينا صلى الله عليه وسلم بري من ذلك هو وأصحابه والتابعون لهم بإحسان وجمهور أئمة المسلمين والله أعلم

(١٢٢) ﴿مسئلة﴾ في إمام عدل طلق امرأته وبقيت عنده في بيته حتى استحللت تحليل

أهل مصر وتزوجها

﴿الجواب﴾ إذا تزوجها الرجل بنية أنه إذا وطئها طلقها ليحيا الزوجها الأول أو توطأ على ذلك قبل العقد أو شرطاه في صلب العقد لفظاً أو عرفاً فهذا وأنواعه نكاح التحليل الذي اتفقت على بطلانه وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لمن الله المحلل والمحلل له

(١٢٣) ﴿مسئلة﴾ في رجل شرط على امرأته بالشهود أن لا يسكنها في منزل أبيه فكانت مدة السكنى منفردة وهو عاجز عن ذلك فهل يجب عليه ذلك وهل لها أن تفسخ النكاح إذا أراد إبطال الشرط وهل يجب عليه أن يمكن أمها أو أختها من الدخول عليها والمبيت عندها أم لا

﴿الجواب﴾ لا يجب عليه ما هو عاجز عنه لا سيما إذا شرطت الرضا بذلك بل كان قادراً على مسكن آخر لم يكن لها عند كثير من أهل العلم كلاك وأحد القولين في مذهب أحمد وغيرهما غير ما شرط لها فكيف إذا كان عاجزاً وليس لها أن تفسخ النكاح عند هؤلاء وإن كان قادراً فاما إذا كان ذلك للسكنى وبصالح السكنى الفقير وهو عاجز عن غيره فليس لها أن تفسخ إلا نزاع بين الفقهاء وليس عليه أن يمكن من الدخول إلى منزله لا أمها ولا أختها إذا كان معاشراً لها بالمعروف والله أعلم

(١٢٤) ﴿مسئلة﴾ في رجل شريف زوج ابنته وهي بكر بالغ لرجل غير شريف مغربي معروف بين الناس بالصالح برضا ابنته وأذن لها ولم يشهد عليها الأب بالرضا فهل يكون ذلك قابلاً في العقد أم لا مع استمرار الزوجة بالرضا وذلك قبل الدخول وبمده وقدم قاذح فاشهدت الزوجة أن الرضا والأذن صدرتا منها فهل يحتاج في ذلك تجديد العقد

﴿الجواب﴾ لا يفتقر صحة النكاح إلى الإشهاد على أذن المرأة قبل النكاح في المذاهب

الأربعة إلا وجهها ضعيفا في مذهب الشافعي واحمد بل قال اذا قال الولي اذنت لي جاز عقد
النكاح والشهادة على الولي والزوج ثم المرأة بعد ذلك ان انكرت فالنكاح ثابت بهذا مذهب
الشافعي واحمد في المشهور عنه وأما مذهب ابى حنيفة ومالك واحمد في راية عنه اذا لم تأذن
حتى عقد النكاح جاز وتسمى مسئلة وقف العقود وكذلك العبد اذا تزوج بدون اذن مواليه
فهو على هذا النزاع وأما الكفاءة في النسب فالنسب معتبر عند مالك وأما عند أبى حنيفة
والشافعي وأحمد في احدي الروايتين عنه فهي حق للزوجة والابوين فاذا رضوا بدون كفؤ
جاز وعند أحمد هي حق لله فلا يصح النكاح مع فراقها والله اعلم

(١٢٥) ﴿مسئلة﴾ في المرأة التي يعتبر اذنها في الزواج شرعا هل يشترط الاشهاد عليها
بافئها لولها ام لا واذا قال الولي انها اذنت لي في تزويجها من هذا الشخص فهل للمنفذ ان
ان يعتقد بمجرد قول الولي ام قولها وكيفية الحكم في هذه المسئلة بين العلماء

﴿الجواب﴾ الحمد لله الاشهاد على اذنها ليس شرطا في صحة العقد عند جماهير العلماء وإنما
فيه خلاف شاذ في مذهب الشافعي واحمد فان ذلك شرط والمشهور في المنهيين كقول الجمهور
ان ذلك لا يشترط فلو قال الولي اذنت لي في العقد فمقد العقد وشهد الشهود على العقد ثم
صدقته الزوجة على الاذن كان النكاح ثابتا صحيحا باطنا وظاهرا وان أنكرت الاذن كان القول
قولها مع يمينها ولم يثبت النكاح ودعواه الاذن عليها كما لو ادعى النكاح بعد موت الشهود
ونحو ذلك والذي ينبغي لشهود النكاح ان يشهدوا على اذن الزوجة قبل العقد لوجوه ثلاثة
(احدها) ان ذلك عقد متفق على صحته ومهما أمكن ان يكون العقد متفقا على صحته فلا ينبغي
ان يعدل عنه الى ما فيه خلاف وان كان مرجوحا إلا لمعارض راجح (الوجه الثاني) ان
ذلك معونة على تحصيل مقصود العقد وأمان من جعوده لاسيما في مثل المكان والزمان الذي
يكثرفيه جحد النساء وكذبهن فان ترك الاشهاد عليها كثيرا ما يفضى الى خلاف ذلك ثم انه
يفضى الى ان تكون زوجة في الباطن دون الظاهر وفي ذلك مفسد متعددة (الوجه الثالث)
ان الولي قد يكون كاذبا في دعوى الاستئذان وان يحتمل بذلك على ان يشهد انه قد
زوجها وان يظن الجمهور ان النكاح يصح بدون ذلك اذا كان عند العامة انها اذا زوجت
عند الحاكم صارت زوجة فيفضى الى مهرها وجعلها زوجة بدون رضاها وأما المنفذ

الذي هو نائب الحاكم اذا كان هو المزوج لها بطريق الولاية عليها لا بطريق الوكالة للولي فلا يزوجها حتى يعلم انها قد اذنت وذلك بخلاف ما اذا كان شاهدا على العقد وان زوجها الولي بدون اذنها فهو نكاح الفضولي وهو موقوف على اذنها عند ابي حنيفة ومالك وهو باطل مردود عند الشافعي وأحمد في المشهور عنه

(١٢٦) ﴿مسئلة﴾ في مريض تزوج في مرضه فهل يصح العقد

﴿الجواب﴾ نكاح المريض صحيح ترث المرأة في قول جماهير علماء المسلمين من الصحابة والتابعين ولا تستحق الا مهر المثل لا تستحق الزيادة على ذلك بالاتفاق

(١٢٧) ﴿مسئلة﴾ في رجل خطب امرأة حرة لها ولي غير الحاكم فجاء بشهود وهو يعلم فسق الشهود امكن لو شهدوا عند الحاكم قبلهم فهل يصح نكاح المرأة بشهادتهم واذا صح هل يكره *

﴿الجواب﴾ نعم يصح النكاح والحال هذه وان المدالة المشرطة في شاهدي النكاح انما هي ان يكونا مستورين غير ظاهري الفسق واذا كانا في الباطن فاسقين وذلك غير ظاهري بل ظاهريهما الستر ان عقد النكاح بهما في اصح قولي العلماء في مذهب أحمد والشافعي وغيرهما اذ لو اعتبر في شاهدي النكاح ان يكونا معدين عند الحاكم لما صح نكاح اكثر الناس الا بذلك وقد علم ان الناس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان وعلي كانوا بمقدون الا نكحة بمحضر من بعضهم وان لم يكن الحاضرون معدين عند اولى الامر ومن الفقهاء من قال بشرط ان يكونا برزى المدالة فهو لا شهود الحكماء معدون عندهم وان كان فيهم من هو فاسق في نفس الامر فلي التقديرين ينقد النكاح بشهادتهم وان كانوا في الباطن فساقا والله اعلم

(١٢٨) ﴿مسئلة﴾ في رجل ركض بسير البلاد في كل مدينة شهر او شهرين ويهزل عنها ويخاف ان يقع في المعصية فهل له ان يتزوج في مدة اقامته في تلك البلدة واذا سافر طلقها واعطاها حقها اولا وهل يصح النكاح اولا

﴿الجواب﴾ له ان يتزوج امكن ينكح نكاحا مطلقا لا يشترط فيه نوبة بحيث يكون ان شاء امسكها وان شاء طلقها وان نوى طلاقها حتما عند انقضاء سفره كره في مثل ذلك

وفي صحة النكاح نزاع ولونوى انه اذا سافر واعجبه امسكها والاطلقها جاز ذلك فاما ان يشترط التوقيت فهذا نكاح المتعة الذي اتفق الاثمة الاربعة وغيرهم على تحريمه وان كان طائفة يرخصون فيه اما مطلقا واما للمضطر كما قد كان ذلك في صدر الاسلام فالصواب ان ذلك منسوخ كما ثبت في الصحيح ان النبي صلى الله عليه وسلم بعده ان رخص لهم في المتعة عام الفتح قال ان الله قد حرم المتعة الى يوم القيامة والقرآن قد حرم ان يطأ الرجل الا زوجة او مملوكة بقوله (والذين هم لفروجهم حافظون الا على ازواجهم او ما ملكت ايماهم فانهم غير ملومين فمن ابتغى وراء ذلك فلوا انك هم المادون) وهذه المستمتع بها ليست من الازواج ولا ما ملكت اليمين فان الله قد جعل للازواج احكاما من الميراث والاعتداد بعد الوفاة باربعة اشهر وعشر وعدة الطلاق ثلاثة قروء ونحو ذلك من الاحكام التي لا تثبت في حق المستمتع بها فلو كانت زوجة لثبت في حقها هذه الاحكام ولهذا قال من قال من السلف ان هذه الاحكام نسخت للمتعة وبسط هذا طويلا وليس هذا موضعه واذا اشترط الاجل قبل العقد فهو كالشرط المقارن في اصبح قولي العلماء وكذلك في نكاح المحلل واما اذا نوى الزوج الاجل ولم يظهره للمرأة فهذا فيه نزاع يرخص فيه أبو حنيفة والشافعي ويكرهه مالك وأحمد وغيرهما كما انه لو نوى التحليل كان ذلك مما اتفق الصحابة على النهي عنه وجعلوه من نكاح المحلل لكن نكاح المحلل شر من نكاح المتعة فان نكاح المحلل لم يبيح قط اذا ليس مقصود المحلل ان ينكح وانما مقصوده ان يهيئها الى المطلق قبله فهو يثبت العقد ليزيله وهذا لا يكون مشروعاً بحال بخلاف المستمتع فان له غرضاً في الاستمتاع لكن التأجيل يحل بمقصود النكاح من المودة والرحمة والسكن ويجعل الزوجة بمنزلة المسنأجرة فلها ان كان النية في نكاح المتعة اخف من النية في نكاح المحلل وهو يتردد بين كراهة التحريم وكراهة التزويج واما العزل فقد حرره طائفة من العلماء لكن مذهب الاثمة الاربعة انه يجوز بأذن المرأة والله اعلم

(١٢٩) (مسئلة) في رجل جمع في نكاح واحد بين خالة رجل وابنة اخ له من الابوين فهل يجوز الجمع بينهما ام لا

(الجواب) الجمع بين هذه المرأة وبين الاخرى من الجمع بين المرأة وبين خالة أبيها فان أباهما اذا كان اخا لهذا الآخر من أمه او امه وأبيه كانت خالة هذا خالة هذا بخلاف ما اذا كان

اخاه من ابيه فقط فانه لا تكون خالة احدهما خالة الآخر بل تكون عمته والجمع بين المرأة وخالة ابيها وخالة امها أو عمه أيتها أو عمه أمها كالجمع بين المرأة وعمتها وخالتها عند أئمة المسلمين وذلك حرام باتفاقهم واذا تزوج احدهما بهد الأخرى كان نكاح الثانية باطلا لا يحتاج الى طلاق ولا يجب بعهده مهر ولا ميراث ولا يحل له الدخول بها وان دخل بها فارقها كما تفارق الأجنبية فان اراد نكاح الثانية فارق الاولى فاذا انقضت عدها تزوج الثانية فان تزوجها في عدة طلاق رجعي لم يصح العقد الثاني باتفاق الأئمة وان كان الطلاق بائنا لم يجز في مذهب ابي حنيفة واحمد وجاز في مذهب مالك والشافعي فاذا طلقها مطلقا او طلقتين بلا عوض كان الطلاق رجعيا ولم يصح نكاح الثانية حتى تنقضي عدة الاولى باتفاق الأئمة فان تزوجها لم يجز ان يدخل بها فان دخل بها في هذا النكاح الفاسد وجب عليه ان يعتزلها فانها أجنبية ولا يمهده عليها حتى تنقضي عدة الاولى المطلقة باتفاق الأئمة وهل له ان يتزوج هذه الموطوءة بالنكاح الفاسد في عدها منه فيه قولان للعلماء احدهما يجوز وهو مذهب ابي حنيفة والشافعي والثاني لا يجوز وهو مذهب مالك وفي مذهب احمد القولان

(١٣٠) ﴿مسئلة﴾ في رجل له جارية تزني فهل يحل له وطئها
 ﴿الجواب﴾ اذا كانت تزني نائس له ان يطأها حتى تبيض ويستبرئها من الزنا فان الزاني لا ينكح الا زانية أو مشركة عقدا ووطئا ودني ووطئا مع كونها زانية كان ديوتا والله أعلم
 (١٣١) ﴿مسئلة﴾ في رجل له جارية تائبة وتصل وتصوم فاي شيء يلزم سيدها اذا لم يجامعها
 ﴿الجواب﴾ اذا كانت محتابة الى النكاح فليعتقها اما بان يطأها واما بان يزوجه لمن يطأها ولا يجوز ان يطأها الا زوج او سيدها

(١٣٢) ﴿مسئلة﴾ في رجل له جارية معتوقة وقد طأها منه رجل ليتزوجها خاف بالطلاق ما اعطيك ايها فهل يلزمه الطلاق اذا وكل رجلا في زواجها لذلك الرجل
 ﴿الجواب﴾ متى فعل المحلوف عليه بنفسه او وكيله حنث لكن اذا كان الخاطب كفوا فله ان يزوجه الولي الا بعد مثل ابنه أو أخته او أخيه او تزوجه الحاكم باذنها ودون اذن المعتق فانه عاضل ولا يحتاج الى اذنه ولا حنث عليه اذا زوجت على هذا الوجه
 (١٣٣) ﴿مسئلة﴾ في رجل ينكح زوجته في دبرها

﴿الجواب﴾ وطؤ المرأة في دبرها حرام بالكتاب والسنة وهو قول جماهير السلف والخلف بل هو اللوطية الصغرى وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال إن الله لا يستحي من الحق لا تأتوا النساء في أدبارهن وقد قال تعالى نسائكم حرث لكم فأتوا حرثكم أنى شئتم والحرث هو موضع الرلد فإن الحرث محل الفرس والزرع وكانت اليهود تقول إذا أتى الرجل امرأته من دبرها جاء الولد أسول فأنزل الله هذه الآية وأباح الرجل أن يأتي امرأته من جميع جهاتها لكن في الفرج خاصة ومتى وطأها في الدبر وطأ وعته عزرا جميعا فإن لم ينتهيا وإلا فرق بينهما كما يفرق بين الرجل الفاجر ومن ينجس به والله اعلم

(١٣٤) ﴿مسئلة﴾ في الاماء الكتابيات ما الدليل على وطنهن بملك اليمين من الكتاب والسنة والاجماع والاعتبار وعلى تحريم الاماء المجوسيات افقونا مأجورين

﴿الجواب﴾ الحمد لله رب العالمين وطء الاماء الكتابيات بملك اليمين اقوى من وطنهن بملك النكاح عند عوام أهل العلم من الأئمة الاربعة وغيرهم ولم يذكر عن أحد من السلف تحريم ذلك كما نقل عن بعضهم المنع من نكاح الكتابيات وإن كان ابن المنذر قد قال لم يصح عن أحد من الاوائل انه حرم نكاحهن ولكن التحريم هو قول الشيعة ولكن في كراهة نكاحهن مع عدم الحاجة نزاع والكرهية مروفة في مذهب مالك والشافعي وأحمد وكذلك كراهة وطئ الاماء فيه نزاع روي عن الحسن انه كرهه والكرهية في ذلك مبنية على كراهة الزوج واما التحريم فلا يعرف عن أحد بل قد تنازع العلماء في جواز تزويج الامة الكتابية جوزه أبو حنيفة واصحابه وحرمه مالك والشافعي والليث والاوزاعي وعن أحمد روايتان اشهرهما كالثاني فإن الله سبحانه انما اباح نكاح المحصنات من أهل الكتاب بقوله تعالى (والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم) الآية فاباح المحصنات منهم وقال في آية الاماء (ومن لم يستطع منكم طولا ان ينكح المحصنات المؤمنات فما ملكت ايمانكم من فتيانكم المؤمنات والله اعلم بايمانكم بعضكم من بعض) فانما اباح الائمة المؤمنات وليس هذا موضع بسط هذه المسئلة واما الامة المجوسية فالكلام فيها ينبغي على اصليين (احدهما) ان نكاح المجوسيات لا يجوز كما لا يجوز نكاح الوثنيات وهذا مذهب الأئمة الاربعة وذكره الامام أحمد عن خمسة من الصحابة في ذهابهم ونسائهم وجعل الخلاف في ذلك من جنس خلاف اهل البدع والاصل (الثاني) ان من لا يجوز

نكاحهن لا يجوز وطئهن بملك اليمين كالوثنيات وهو مذهب مالك والشافعي وأحمد وغيرهم
 وحكى عن أبي ثور أنه قال يباح وطؤ الاماء بملك اليمين على أى دين كن واظن هذا يذكر عن
 بعض المتقدمين فقد تبين ان في وطئ الامة الوثنية نزاعا وأما الامة الكتابية فليس في وطئها
 مع اباحة الزوج بهن نزاع بل في الزوج بها خلاف مشهور وهذا كله مما بين ان القول بجواز
 الزوج بهن مع المنع من التسري بهن لم يقله احد ولا يقوله فقيهه وحينئذ فنقول الدليل على
 انه لا يحرم التسري بهن وجوه أحدها ان الاصل الحل ولم يقم على تحريمهن دليل من نص ولا
 اجماع ولا قياس فبقى حل وطئهن على الاصل وذلك ان ما يستدل به من ينازع في حل نكاحهن
 كقوله ولا تتكفوا المشركات وقوله ولا تمسكوا بعصم الكوافر انما يتناول النكاح لا يتناول
 الوطء بملك اليمين ومعلوم انه ليس في السنة ولا في القياس ما يوجب تحريمهن فيبقى الحل على
 الاصل (الثاني) ان قوله تعالى (والذين هم لفروجهم حافظون الا على ازواجهم او ما ملكت
 أيماهم فانهم غير ملومين) يقتضي عموم جواز الوطء بملك اليمين مطلقا الا ما استثناه الدليل
 حتى ان عثمان وغيره من الصحابة جعلوا مثل هذا النص متناولا للجمع بين الاختين حين
 قالوا احلتهما آية وحرمتهما آية فاذا كانوا قد جمعا عاما في صورة حرم فيها النكاح فلان يكون
 عاما في صورة لا يحرم فيها النكاح اولى واخرى الثالث ان يقال قد اجمع العلماء على حل ذلك
 كما ذكرناه ولم يقل احد من المسلمين انه يجوز نكاحهن ويحرم التسري بهن بل قد قيل يحل
 الوطء في ملك اليمين حيث يحرم الوطء في النكاح وقيل يجوز الزوج بهن فعلم ان الامة
 مجمع على التسري بها ولم يكن أرجح من حل النكاح ولم يكن دونه فلو حرم التسري دون النكاح
 كان خلاف الاجماع (الرابع) ان يقال ان حل نكاحهن يقتضي حل التسري بهن من طريق الاولى
 والاخرى وذلك ان كل من جاز وطؤها بالنكاح جاز وطؤها بملك اليمين بالانزاع وأما العكس
 فقد تنازع فيه وذلك لان ملك اليمين أوسع لا يقتصر فيه على عدد والنكاح يقتصر فيه على
 عدد وما حرم فيه الجمع بالنكاح قد تنوع في تحريم الجمع فيه بملك اليمين وله ان يستمتع بملك
 اليمين مطلقا من غير اعتبار قسم ولا استئذان في عزل ونحو ذلك مما حجب عليه فيه لحق الزوجة
 وملك النكاح نوع رق وملك اليمين رق تام وأباح الله للمسلمين ان يتزوجوا اهل الكتاب
 ولا يتزوج اهل الكتاب نساءهم لان النكاح نوع رق كما قال عمر النكاح رق فليُنظر احدهم

عند من يرق كريمة وقال زيد بن ثابت الزوج سيد في كتاب الله وقرأ قوله تعالى والنيا سيدة
لدى الباب وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم اتقوا الله في النساء فانهن عوان عندكم فجوز للمسلم
ان يسترق هذه الكافرة ولم يجوز للكافر ان يسترق هذه المسلمة لان الاسلام يعلم ولا يعلم
عليه كما يجوز للمسلم ان يملك الكافر ولم يجوز للكافر ان يملك المسلم فاذا جواز وطئهن من ملك
تام اولى وأخرى يوضح ذلك ان المانع اما الكفر واما الرق وهذا الكفر ليس بمانع والرق
ليس مانعا من الوطئ بالملك وانما يصلح ان يكون مانعا من الزوج فاذا كان المقتضي للوطئ
قائما والمانع منتفيا جاز الوطئ فهذا الوجه مشتمل على قياس التمثيل وعلى قياس الاولي ويخرج
منه وجه رابع يجعل قياس التمثيل فيقال الرق مقتضى لجواز وطئ المملوكة كما نبه النص على
هذه الملة كقوله أو ما ملكت أيمانكم وانما يمنع الوطئ بسبب موجب التحريم بان تكون محرمة
بالرضاع أو بالزنا أو بالشرك ونحو ذلك وهذا ليس فيها ما يصلح للمنع الا كونها كتابية
وهذا ليس بمانع فاذا كان المقتضي للحل قائما والمانع المذكور لا يصلح ان يكون معارضا وجب
العمل بالمقتضى السالم عن المعارض المقاوم وهذه الوجوه بعد تمام تصورها توجب القطع بالحل
﴿الوجه الخامس﴾ ان من تدبر سير الصحابة والسلف على عهد النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة
وجد آثارا كثيرة تبين انهم لم يكونوا يجعلون ذلك مانعا بل هذه كانت سنة النبي صلى الله
عليه وسلم وسنة خلفائه مثل الذي كانت له أم ولد وكانت تسب النبي صلى الله عليه وسلم فقام
يقتلها وقد روي حديثها أبو داود وغيره وهذه لم تكن مسامة لسن هذه القصة قد يقال انه
لا حجة فيها لانها كانت في أوائل مقدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة ولم يكن حينئذ يحرم
نكاح المشركات وانما ثبت التحريم بعد الحديبية لما انزل الله تعالى ولا تمسكوا بعصم الكوافر
وطلق عمر امرأته كانت بمكة وأما الآية التي في البقرة فلا يعلم تاريخ نزولها وفي البقرة ما
نزل متأخرا كآيات الزنا وفيها ما نزل متقدما كآيات الصيام ومثل ما روى ان النبي صلى الله
عليه وسلم لما اراد غزوة تبوك قال للحبر بن قيس هل لك في نساء بني الاصر فقال ائذن لي
ولا تقتني ومثل فتحة خيبر وقسمه الرقيق ولم ينه الساميين عن وطئهن حتى يسلمن كما أمرهم
بالاستبراء بل من يبيع وطأ الوثنيات بملك اليمين قد يستدل بما جرى يوم أوطاس من قوله
لا توطأ حامل حتى تضع ولا غير ذات حمل حتى تستبرأ بحيضة على جواز وطئ الوثنيات

بملك اليمين وفي هذا كلام ليس هذا موضعه والصحابة لما فتحوا البلاد لم يكونوا يمتنعون عن وطئ النصرانيات *

(فصل) واما المجوسية فقد ذكرنا ان الكلام فيها مبني على اصلين احدهما ان المجوس لا تحمل ذبايحهم ولا تنكح نسائهم والدليل على هذا وجود احدها ان يقال ليسوا من أهل الكتاب ومن لم يكن من أهل الكتاب لم يحل طعامه ولا نسائه اما المقدمة الاولى ففيها نزاع شاذ فالدليل عليها انه سبحانه قال (وهذا كتاب انزلناه مبارك فاتبعوه واتقوا لعلكم ترحمون ان تقولوا انما انزل الكتاب على طائفتين من قبلنا وان كنا عن دراستهم لغافلين) فتبين انه انزل القرآن كراهة ان يقولوا ذلك ومنعنا لان يقولوا ذلك ودفعنا لان يقولوا ذلك فلو كان قد انزل على اكثر من طائفتين لكان هذا القول كذبا فلا يحتاج الى مانع من قوله وأيضا فانه قال (ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئين والنصارى والمجوس والذين أشركوا ان الله يفصل بينهم يوم القيامة) فذكر الملل الست وذكر انه يفصل بينهم يوم القيامة ولما ذكر الملل التي فيها سعيد قال (ان الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى والصابئين من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحا) في موضعين فلم يذكر المجوس ولا المشركين فلو كان في هاتين الملتين سعيد في الآخرة كما في الصابئين واليهود والنصارى لذكرهم فلو كان لهم كتاب لكانوا قبل النسخ والتبديل على هدى وكانوا يدخلون الجنة اذا عملوا بشريعتهم كما كان اليهود والنصارى قبل النسخ والتبديل فلما لم يذكر المجوس في هؤلاء علم انه ليس لهم كتاب بل ذكر الصابئين دونهم مع ان الصابئين ليس لهم كتاب الا ان يدخلوا في دين احد من أهل الكتابين وهو دليل على ان المجوس أبعد عن الكتاب منهم وأيضا في المسند والترمذي وغيرهما من كتب الحديث والتفسير والمغازي الحديث المشهور لما اقتتلت فارس والروم وانتصرت الفرس ففرح بذلك المشركون لانهم من جنسهم ليس لهم كتاب واستبشر بذلك أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم لكون النصراني أقرب اليهم لان لهم كتابا وانزل الله تعالى (الم غابت الروم في ادنى الارض وهم من بعد غلبهم سيفعلون في بضع سنين) الآية وهذا يبين ان المجوس لم يكونوا عند النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه لهم كتاب وايضا في حديث الحسن بن محمد بن الحنفية وغيره من التابعين ان النبي صلى الله عليه وسلم أخذ الجزية من المجوس وقال سنوا بهم سنة أهل الكتاب

غيرنا حتى نسأهم ولا آكلي ذبائحهم وهذا مرسل وعن خمسة من الصحابة توافقه ولم يعرف عنهم خلاف وأما حذيفة فذكر أحمد أنه تزوج يهودية وقد عمل بهذا المرسل عوام أهل العلم والمرسل في أحد قولي العلماء حجة كذهب أبي حنيفة ومالك وأحمد في إحدى الروايتين عنه وفي الآخر هو حجة إذا عضده قول جمهور أهل العلم وظاهر القرآن أو أرسل من وجه آخر وهذا قول الشافعي فمثل هذا المرسل حجة باتفاق العلماء وهذا المرسل نص في خصوص المسئلة غير محتاج إلى أن ينسب إلى المقدمتين فإن قيل روى عن علي أنه كان لهم كتاب فرفع قيل هذا الحديث قد ضعفه أحمد وغيره وإن صح فإنه إنما يدل على أنه كان لهم كتاب فرفع لأنه الآن بأيديهم كتاب وحينئذ فلا يصح أن يدخلوا في لفظ أهل الكتاب إذ ليس بأيديهم كتاب لا مبدل ولا غير مبدل ولا منسوخ ولا غير منسوخ ولكن إذا كان لهم كتاب ثم رفع بقي لهم شبهة كتاب وهذا القدر يؤثر في حقن دماءهم بالجزية إذا قيدت بأهل الكتاب وأما الفروج والذبائح فلها مخصوص بأهل الكتاب وقول النبي صلى الله عليه وسلم سنوا بهم سنة أهل الكتاب دليل على أنهم ليسوا من أهل الكتاب وإنما أمر أن يسن بهم سنتهم في أخذ الجزية خاصة كما فعل ذلك الصحابة فانهم لم يفهموا من هذا اللفظ إلا هذا الحكم وقد روي مقيدا غيرنا حتى نسأهم ولا آكلي ذبائحهم فن يجوز أخذ الجزية من أهل الأوثان قاس عليهم غيرهم في الجزية ومن خصهم بذلك قال إن لهم شبهة كتاب بخلاف غيرهم والدماء تعصم بالشبهات ولا تحل الفروج والذبائح بالشبهات ولهذا لما تنازع علي وابن عباس في ذبائح بني تغلب قال علي إنهم لم يتمسكوا من النصرانية إلا بشرب الخمر وقرأ ابن عباس قوله تعالى ومن يتولهم منهم فعلي رضي الله عنه منع من ذبائحهم مع عصمة دماهم وهو الذي روي حديث كتاب المجوس فلم أن التشبه بأهل الكتاب في بعض الأمور يقتضي حقن الدماء دون الذبائح والنساء (١٣٥) ﴿مسئلة﴾ في رجل زني بأمرأة في حال شوبيتها وقد رأى معها في هذه الأيام بنتا

وهو يطلب التزوج بها ولم يعلم هل منه أو من غيره وهو متوقف في تزويجها

﴿الجواب﴾ الحمد لله لا يحل له التزوج بها عند أكثر العلماء فإن بنت التي زني بها من غيره لا يحل التزوج بها عند أبي حنيفة ومالك وأحمد في أحد الروايتين وأما بنته من الزنا فإعطاها من ذلك وإذا اشتبهت عليه بغيرها جرمها عليه

(١٣٦) ﴿مسئلة﴾ في بنت بالغ وقد خطبت لقرابة لها فابت وقال اهلها للماقد اعقد وأبوها حاضر فهل يجوز تزويجها

﴿الجواب﴾ اما ان كان الزوج ليس كفوا لها فلا تجبر على نكاحه بل اريب واما ان كان كفواً فلما لماء فيها قولان مشهوران لكن الاظهر في الكتاب والسنة والاعتبار انها لا تجبر كما قال النبي صلى الله عليه وسلم لا تنكح البكر حتي يستأذنها أبوها واذنها صاتها والله اعلم
(١٣٧) ﴿مسئلة﴾ في رجل فرشى تزوج بجمارية مملوكة فاولدها ولدا هل يكون الولد حرا ام يكون عبدا مملوكا

﴿الجواب﴾ الحمد لله رب العالمين اذا تزوج الرجل المرأة وعلم انها مملوكة فان ولده منها مملوك لسيدتها باتفاق الأئمة فان الولد يتبع ابيه في النسب والولاء ويتبع امه في الحرية والرق فان كان الولد ممن يسترق جنسه بالاتفاق فهو رقيق بالاتفاق وان كان ممن تنازع الفقهاء في رقه وقع النزاع في رقه كالعرب والصحيح انه يجوز استرقاق العرب والعجم لما ثبت في الصحيحين عن أبي هريرة رضي الله عنه قال لا زال احب بنى تميم بعد ثلاث سمتهن من رسول الله صلى الله عليه وسلم يقولن فيهم سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول هم اشد اتي على الدجال وجاءت صدقاتهم فقال النبي صلى الله عليه وسلم هذه صدقات قومنا قال وكانت سبية منهم عند عائشة فقال النبي صلى الله عليه وسلم اعتقها فانها من ولد اسماعيل وفي لفظ لمسلم ثلاث سمتهن من رسول الله صلى الله عليه وسلم في بني تميم لا زال احب من بعد ما كان على عائشة محرر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اعتق من هؤلاء وجاءت صدقاتهم فقال هذه صدقات قومي وقال هم اشد الناس قتلا في الملاحم وفي الصحيحين واللفظ لمسلم عن أبي ايوب الانصاري عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من قال لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شئ قدير عشر مرات كان كن اعتق اربعة انفس من ولد اسماعيل ففي هذا الحديث ان بني اسماعيل يعتقون فدل على ثبوت الرق عليهم كما امر عائشة ان تعتق عن المحرر الذي كان عليها من بني اسماعيل وفيه من بني تميم لانهم من ولد اسماعيل وفي صحيح البخاري عن مروان بن الحكم والمسور بن مخرمة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قام سينا وجاءه وفد هو اذن مسلمين فسألوه ان يرد اليهم اموالهم وسيبهم فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم معي من ترون واحب الحديث

الى اصدقه فاختاروا احدي الطائفتين اما المال واما السبي وقد كنت استأيت بهم وكان
انتظرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بضع عشرة ليلة حين قفل من الطائف فلما تبين لهم
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم غير راد اليهم الا احدي الطائفتين قالوا فانا نختار سبينا فقام
رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسلمين واثني على الله بما هو امله ثم قال اما بعد فان اخوانكم
قد جاؤنا تائبين واني رأيت ان ارد اليهم سبيهم فمن احب منكم ان يطيب بذلك فليفعل ومن
احب منكم ان يكون على حفظه حتى نعطيهِ من أول ما ينفي الله علينا فليفعل فقال الناس طيبنا
ذلك يا رسول الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انا لا ندرى من اذن في ذلك ممن لم
ياذن فارجعوا حتى يرفع الينا عرفاؤكم امركم فرجع الناس فكلهم عرفاؤهم ثم رجعوا الي رسول
الله صلى الله عليه وسلم فأخبروه انهم قد طيبوا واذنوا في هذا الحديث الصحيح انه سبي نساء
هو اذن وهم عرب وقسمهم بين الغنمين فصاروا رقيقا لهم ثم بعد ذلك طلب اخذهم منهم اما
تبرعا واما ماموضة وقد جاء في الحديث انه اعتقهم كما في حديث عمر لما اعتكف وبلغه ان النبي
صلى الله عليه وسلم اعتق السبي فاعتق جارية كانت عنده والمسلمون كانوا يطؤون ذلك السبي
بملك اليمين كما في سبي أوطاس وهو من سبي هو اذن فان النبي صلى الله عليه وسلم قال فيه
لا توطأ حامل حتى تضع ولا غير ذات حمل حتى تستبرأ بحيضة وفي السند للإمام أحمد عن عائشة
رضي الله عنها قالت قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم سبايا بني المصطلق وقعت جويرية بنت
الحارث لثابت ابن قيس بن شماس أبا لابن عم له كاتبته على نفسها وكانت امرأة حارة ملاحية
فأتت رسول الله صلى الله عليه وسلم وقالت يا رسول الله انا جويرية بنت الحرث بن أبي ضار سيد
قومه وقد أصابني من البلاء ما لم يخف عليك وجنتك استعينك على كتابتي فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم هل لك في خير من ذلك قالت وما هو يا رسول الله قال اقضى كتابتك واتزوجك
قالت نعم يا رسول الله قال قد فعلت قالت وخرج الخبر الى الناس ان رسول الله صلى الله عليه
وسلم تزوج جويرية بنت الحرث فارسلوا ما بأيديهم قالت فقد عتق بتزوجه اياها مائة أهل بيت
من بني المصطلق وما أعلم امرأة كانت اعظم بركة على قومها منها وهذه الاحاديث ونحوها
مشهور بل متواتر ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يسبي العرب وكذلك خلفاؤه بعده كما
قال الائمة وغيرهم سبي النبي صلى الله عليه وسلم العرب وسبي ابو بكر بني ناحية وكان يطارد

العرب بذلك الاسترقاق وقد قال الله لهم (والمحصنات من النساء الا ما ملكت ايمانكم كتاب الله عايكم) وفي حديث ابي سعيد وغيره انها نزلت في المسيبات اباح الله لهم وطأها بملك اليمين واذا سبيت واسترقت بدون زوجها جاز وطؤها بالارباب وانما فيه خلاف شاذ في مذهب احمد وحكي الخلاف في مذهب مالك قال ابن المنذر اجمع كل من يحفظ عنه من أهل العلم على أن المرأة اذا وقعت في ملك ولها زوج مقيم بدار الحرب ان نكاح زوجها قد انفسخ وحل للمالكها وطؤها بعد الاستبراء وأما اذا سبيت مع زوجها ففيه نزاع بين أهل العلم ومعلوم ان عامة السبي الذي كان يسببه النبي صلى الله عليه وسلم كان في الحرب وقد قاتل أهل الكتاب فانه خرج لقتال النصارى عام تبوك ولم يجر بينهم قتال وقد بعث اليهم السرية التي امر عليها زيد ثم جعفر ثم عبد الله ابن رواحة ومع هذا فكان في النصارى العرب والروم وكذلك قاتل اليهود بنحير والنضير وقينقاع وكان في يهود العرب وبنى اسرائيل وكذلك يهود اليمن كان فيهم العرب وبنو اسرائيل وأيضا فسبب الاسترقاق هو الكفر بشرط الحرب فالحر المسلم لا يسترق بحال والمعاهد لا يسترق والكفر مع المحاربة موجود في كل كافر بخلاف استرقاقه كما يجوز قتاله فكل ما اباح قتل المقاتلة اباح سبي الذرية وهذا حكم عام في العرب والمجسم وهذا مذهب مالك والشافعي في الجديد من قوله وأحمد وأما ابو حنيفة فلا يجوز استرقاق العرب كما لا يجوز ضرب الجزية عليهم لان العرب اختصوا بشرف النسب لكون النبي صلى الله عليه وسلم منهم واختص كفارهم بفرض عداوته فبما ذلك مانعا من قبول الجزية كما ان المرتد لا تؤخذ منه الجزية للتخليط ولما حصل له من الشرف بالاسلام السابق واحتج بما روي عن عمر انه قال ليس على عربي ملك والذين نازعوه لهم قولان في جواز استرقاق من لا تقبل منه الجزية هما روايتان عن أحمد أحدهما أن الاسترقاق كاخذ الجزية فمن لم تؤخذ منه الجزية لا يسترق وهذا مذهب ابي حنيفة وغيره وهو اختيار الخرق والقاضي وغيرهما من أصحاب احمد وهو قول الاصطخري من أصحاب الشافعي وعند ابي حنيفة تقبل الجزية من كل كافر الا من مشركي العرب وهو رواية عن أحمد فعلى هذا لا يجوز استرقاق مشركي العرب لكون الجزية لا تؤخذ منهم ويجوز استرقاق مشركي المجسم وهو قول الشافعي بناء على قوله ان العرب لا يسترقون والرواية الاخرى عن أحمد ان الجزية لا تقبل الا من أهل الكتاب والمجوس كذهب الشافعي فعلى هذا القول في مذهب

احمد لا يجوز استرقاق احد من المشركين لادن العرب ولا من غيرهم كاختيار الخرق والقاضي وغيرهما وهذا القولان في مذهب احمد لا يمنع فيه الرق لاجل النسب لكن لاجل الدين فاذا سبي عربية فاسلمت استرقا وان لم تسلم اجبرها على الاسلام وعلى هذا يمحون ما كان النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة يفعلونه من استرقاق العرب وأما الرقيق الوثني فلا يجوز اقراره عندهم برق كما يجوز بجزية وهذا كما ان الصحابة سبوا العربيات والوثنيات ووطئوهم وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم لا توطأ حامل حتى تضع ولا غير ذات حمل حتى تستبرأ بحيضة ثم الائمة الاربعة متفقون على ان الوطأ انما كان بعد الاسلام وان وطأ الوثنية لا يجوز كما لا يجوز تزويجها (والقول الثاني) انه يجوز استرقاق من لا تؤخذ منهم الجزية من أهل الاوثان وهو مذهب الشافعي واحمد في الرواية الاخرى بناء على ان الصحابة استرقوهم ولم نعلم انهم اجبروهم على الاسلام ولانه لا يجوز فعلهم فلا بد من استرقاقهم والرق فيه من الغل ما ليس في اسند الجزية وقد تبين مما ذكرناه ان الصحيح جواز استرقاق العرب وأما الاثر المذكور عن عمر اذا كان صحيحا صريحا في محل النزاع فقد خالفه ابو بكر وعلي فاتهم سبوا العرب ويحتمل ان يكون قول عمر محمولا على ان العرب اسلموا قبل ان يسترق رجالهم فلا يضرب عليهم رق كما ان قريشا اسلموا كلهم فلم يضرب عليهم رق لاجل اسلامهم لا لاجل النسب ولم يتمكن الصحابة من سبي نساء قريش كما تمكنوا من سبي نساء طوائف من العرب ولهذا لم يسترق منهم أحد ولم يحفظ عن النبي صلى الله عليه وسلم في النهي عن سبيهم شيء وأما اذا تزوج العربي مملوكة فنكاح الحر للمملوكة لا يجوز الا بشرطين خوف العنت وعدم الدلول الى نكاح حرة في مذهب مالك والشافعي واحمد وعلموا ذلك بان تزوجه يفضي الى استرقاق ولده فلا يجوز للحر العربي ولا المعجمي ان يتزوج مملوكة الا لضرورة واذا تزوجها للضرورة كان ولده مملوكا وأما ابو حنيفة فالمانع عنده ان تكون تحنه حرة وهو يفرق في الاسترقاق بين المري وغيره وأما اذا وطئ الأمة بزنا فان ولدها مملوك لسيدها بالاتفاق وان كان أبوه عربيا لان النسب غير لاحق وأما اذا وطئها بنكاح وهو يعتقد حرة او استبرأها فوطئها بطنها مملوكة فله حر سواء كان عربيا أو عجميا وهذا يحمي المهرور فولد المهرور من النكاح أو البيع حر لا اعتقاده انه وطئ زوجة حرة أو مملوكة وعليه الفداء لسيد الأمة كما قضت بذلك الصحابة لانه فوت سيد الأمة

ملكهم فكان عليه الضمان وفي ذلك تفرع ونزاع ليس هذا موضعه والله اعلم
(١٣٨) (مسئلة) في قوله تعالى ولا تنكحوا المشركات وقد أباح العلماء التزويج
بالنصرانية واليهودية فهل هما من المشركين أم لا

(الجواب) الحمد لله نكاح الكفاية جائز بالآية التي في المائدة قال تعالى (وطعام الذين أوتوا
الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم والمحصنات من المؤمنات والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب
من قبلكم) وهذا مذهب جماهير السلف والخلف من الائمة الاربعة وغيرهم وقد روى عن ابن
عمر انه كره نكاح النصرانية وقال لا أعلم شركا أعظم ممن تقول ان ربها عيسى بن مريم وهو
اليوم مذهب طائفة من أهل البدع وقد احتجوا بالآية التي في سورة البقرة وبقوله ولا تمسكوا
بعضكم البعض والكتاب من آية البقرة من ثلاثة أوجه (أحدها) أن أهل الكتاب لم يدخلوا
في المشركين فجعل أهل الكتاب غير المشركين بدليل قوله (ان الذين آمنوا والذين هادوا
والصابئين والنصارى والمجوس والذين أشركوا) فان قيل فقد وصفهم بالشرك بقوله (اتخذوا
أحبابهم وربانهم أربابا من دون الله والمسيح بن مريم وأمروا ألا يعبدوا إلها سوا واحدا لا
إله الا هو سبحانه عما يشركون) قيل أهل الكتاب ليس في أصل دينهم شرك فان الله إنما بعث
الرسول بالتوحيد فكل من آمن بالرسول والكتب لم يكن في أصل دينهم شرك ولكن النصراني
ابتدعوا الشرك كما قال (سبحانه وتعالى عما يشركون) بحيث وصفهم بأنهم أشركوا فلاجل ما ابتدعوه
من الشرك الذي لم يأمر الله به وجب تمييزهم عن المشركين لأن أصل دينهم اتباع الكتب المنزلة
التي جاءت بالتوحيد لا بالشرك فاذا قيل أهل الكتاب لم يكونوا من هذه الجهة مشركين فان
الكتاب الذي اضيفوا اليه لا شرك فيه كما اذا قيل المسلمون وامة محمد لم يكن فيهم من هذه
الجهة لا اتحاد ولا رفض ولا تكذيب بالقدر ولا غير ذلك من البدع وان كان بعض الداخلين
في الامة قد ابتدع هذه البدع لكن امة محمد صلى الله عليه وسلم لا تجتمع على ضلالة فلا يزال
فيها من هو متبع لشريعة التوحيد بخلاف أهل الكتاب ولم يخبر الله عز وجل عن أهل الكتاب
انهم مشركون بالاسم بل قال عما يشركون بالفعل وآية البقرة قال فيها المشركين والمشركات
بالاسم والاسم أوكد من الفعل (الوجه الثاني) ان يقال ان شهادتهم لفظ المشركين في
سورة البقرة كما وصفهم بالشرك فهذا متوجه بان يفرق بين دلالة اللفظ مفردا ومقرونا

فاذا افردوا دخل فيهم أهل الكتاب واذا قرنوا أهل الكتاب لم يدخلوا فيهم كما قيل مثل هذا في اسم الفقير والمسكين ونحو ذلك فعلى هذا يقال آية البقرة عامة وتلك خاصة والخاص يقدم على العام (الوجه الثالث) أن يقال آية المائدة ناسخة لآية البقرة لأن المائدة نزلت بعد البقرة باتفاق العلماء وقد جاء في الحديث المائدة من آخر القرآن نزولا فاحلوا حلالها وحرموا حرامها والآية المتأخرة تنسخ الآية المتقدمة اذا تعارضتا وأما قوله ولا تمسكوا بمعصم الكوافر فانها نزلت بعد صلح الحديبية لما هاجر من مكة الى المدينة وانزل الله سورة الممتحنة وأمر بامتحان المهاجرين وهو خطاب لمن كان في عصمته كافرة واللام لتعريف المعصم والكوافر المهودات هن المشركات مع أن الكفار قد يميزوا من أهل الكتاب أيضا في بعض المواضع لقوله (ألم تر الى الذين أوتوا نصيبا من الكتاب يؤمنون بالجبت والطاغوت ويقولون للذين كفروا هؤلاء اهدى من الذين آمنوا سبيلا) فان أصل دينهم هو الايمان ولكن هم كفروا مبتدعين للكفر كما قال تعالى (ان الذين يكفرون بالله ورسله ويريدون ان يفرقوا بين الله ورسله ويقولون نؤمن ببعض ونكفر ببعض ويريدون ان يتخذوا بين ذلك سبيلا اولئك هم الكافرون حقا واعتدنا للكافرين عذابا مهينا)

باب من النكاح

(١٣٩) (مسئلة) في رجل تكلم بكلمة الكفر وحكم بكفره ثم بعد ذلك حلف بالطلاق من امرأته ثلاثا فاذا رجع الى الاسلام هل يجوز له ان يجدد النكاح من غير تحليل ام لا

(الجواب) الحمد لله اذا ارتد ولم يعد الى الاسلام حتى انقضت عدة امرأته فانها تبين منه عند الأئمة الاربعة واذا طلقها بعد ذلك فقد طلق أجنبية فلا يقع بها الطلاق فاذا عاد الى الاسلام فله ان يتزوجها وان طلقها في زمن المدة قبل ان يعود الى الاسلام فهذا فيه قولان للعلماء احدهما ان البينونة تحصل بنفس الردة وهو مذهب ابي حنيفة ومالك في المشهور عنه واحمد في احدى الروايتين عنه فعلى هذا يكون الطلاق بعد هذا طلاق الاجنبية فلا يقع (الثاني) ان النكاح لا يزول حتى تنقضي المدة فان أسلم قبل انقضاء المدة فهما على نكاحهما وهذا مذهب الشافعي وأحمد في الرواية الاخرى عنه فعلى هذا اذا كان الطلاق في المدة وعاد الى

الاسلام قبل انقضاء العدة تبين انه طالق زوجته فيقع الطلاق وان كان لم يعد الى الاسلام حتى انقضت العدة تبين انه طالق اجنبية فلا يقع به الطلاق والله أعلم

(١٤٠) ﴿مسئلة﴾ في رجل تزوج باسرة فظهر مجذوما فهل لها فسخ النكاح
 ﴿الجواب﴾ الحمد لله اذا ظهر ان الزوج مجذوما فللمرأة فسخ النكاح بغير اختيار
 الزوج والله أعلم

(١٤١) ﴿مسئلة﴾ في رجل تزوج امرأة مصابة على صداق خمسة دنانير كل سنة
 نصف دينار وقد دخل عليها وأصابها فهل يصح النكاح أم لا وهل اذا رزق بينهما ولد
 يرث أم لا وهل عليهما الحد أم لا

﴿الجواب﴾ الحمد لله اذا تزوجها بلا ولي ولا شهود وكما النكاح فهذا نكاح باطل باتفاق
 الاثثة بل الذي عليه العلماء انه لا نكاح الا بولي وأي امرأة تزوجت بغير اذن وليها فنكاحها باطل
 فنكاحها باطل فنكاحها باطل وكلا مذهبين اللفظيين ماثور في السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم
 وقال غير واحد من السلف لا نكاح إلا بشاهدين وهذا مذهب ابي حنيفة والشافعي وأحمد
 ومالك يوجب اعلان النكاح ونكاح السر هو من جنس نكاح البغايا وقد قال الله تعالى
 محصنات غير مسافحات ولا متخذات أخدان فنكاح السر من جنس ذوات الاخدان وقال
 تعالى وانكحوا الايامي منكم وقال تعالى ولا تنكحوا المشركين حتى يؤمنوا فخطاب الرجال
 بتزويج النساء ولهذا قال من قال من السلف ان المرأة لا تنكح نفسها ان البغى هي التي تنكح
 نفسها لكن ان اعتقد هذا نكاحا جائزا كان الوطؤ فيه وطأ شبهة يلحق الولد فيه ويرث اباه
 وأما العقوبة فانهما يستحقان العقوبة على مثل هذا المقد

(١٤٢) ﴿مسئلة﴾ هل تصح مسئلة ابن سريج ام لا فان قلنا لا تصح فن قلده فيها وعمل
 فيها فلما علم بطلانها استغفر الله من ذلك

﴿الجواب﴾ الحمد لله رب العالمين هذه المسئلة محدثة في الاسلام ولم يفت بها أحد من
 الصحابة ولا التابعين ولا أحد من الاثثة الاربعة وانما أتت بها طائفة من المتأخرين وانكر ذلك
 عليهم جماعة علماء المساهين ومن قلدها شخصاً ثم تاب فقد عفا الله عما سلف ولا يفارق امرأته
 وان كان قد تزوج فيها اذا كان متأولاً والله أعلم

(١٤٣) ﴿مسئلة﴾ هل تصح مسئلة العبد ام لا .

﴿الجواب﴾ الحمد لله تزويج المرأة المطلقة بمبد يطأها ثم تباح الزوجة هي من صور التحليل وقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لعن الله المحلل والمحلل له

(١٤٤) ﴿مسئلة﴾ في رجل له زوجة وامه ماتريد الزوجة فطالق الزوجة ثم قال كل امرأة اتزوجها من هذه المدينة التي داخل السور لامرأته ولا غيرها فان راجع امرأته أو تزوج غيرها من المدينة يكون العقد صحيحا

﴿الجواب﴾ بل يتزوج ان شاء من المدينة وان شاء من غيرها ويكون العقد صحيحا

(١٤٥) ﴿مسئلة﴾ في قوم يتزوج هذا اخت هذا وهذا اخت هذا او ابنته وكلما انفق هذا انفق هذا واذا كسا هذا كسا هذا وكذلك في جميع الاشياء وفي الارضاء والغضب اذا رضى هذا رضى هذا واذا اغضبها هذا اغضبها الا آخر فهل يحل ذلك

﴿الجواب﴾ يجب على كل من الزوجين ان يترك زوجته بمعروف أو يسرحها باحسان ولا يحل له ان يساق ذلك على فعل الزوج الا آخر فان المرأة لها حق على زوجها وحقة لا يستقط بظلم أبيها وأخيها قال الله تعالى ﴿ولا تزر وازرة وزر اخرى﴾ فاذا كان احدهما يظلم زوجته وجب اقامة الحق عليه ولم يحل للآخر ان يظلم زوجته لكونها بنتا للاول واذا كان كل منهما يظلم زوجته لاجل ظلم الآخر فيستحق كل منهما العقوبة وكان لزوجة كل منهما أن تطالب حقة من زوجها ولو شرط هذا في النكاح لكان هذا شرطا باطلا من جنس نكاح الشغار وهو أن يزوج الرجل أخته أو ابنته على أن يزوجه الآخر بنته أو أخته فكيف اذا زوجه على انه ان أنصفها أنصف الآخر وان ظلمها ظلم الآخر زوجته فان هذا محرم باجماع المسلمين ومن فعل ذلك استحق العقوبة التي تزجره عن مثل ذلك

(١٤٦) ﴿مسئلة﴾ في رجل وكل ذميا في قبول نكاح امرأة مسلمة هل يصح النكاح

﴿الجواب﴾ الحمد لله رب العالمين هذه المسئلة فيها نزاع فان الوكيل في قبول النكاح لا بد ان يكون ممن يصح منه قبوله النكاح لنفسه في الجملة فلو وكل امرأة او مجنونا او صبيا غير مميز لم يجز ولكن اذا كان الوكيل ممن يصح منه قبول النكاح باذن وليه ولا يصح منه القبول بدون اذن وليه فوكل في ذلك مثل ان يوكل عبدا في قبول النكاح بالا اذن سيده أو يوكل سفيا

محجورا عليه بدون اذن وليه أو يوكل صبييا مميزا بدون وليه فهذا فيه قولان للعلماء في مذهب
 احمد وغيره وان كان يصح منه قبول النكاح بغير اذن لكن في الصورة الممينة لا يجوز لما منع فيه
 مثل ان يوكل في نكاح الامة من لا يجوز له تزوجها صحت الوكالة وأما توكل الذي في قبول
 النكاح له فهو يشبه تزويج الذي ابنته الذمية من مسلم ولو تزوجها من ذمي جاز ولكن اذا زوجها
 من مسلم ففيها قولان في مذهب احمد وغيره قيل يجوز وقيل لا يجوز بل يوكل مسلما وقيل
 لا تزوجها الا الحاكم باذنه وكونه ولما في تزويج المسلم مثل كونه وكيل في تزويج المسلمة ومن
 قال ان ذلك كله جائز قال ان الملك في النكاح يحصل الزوج لا الوكيل باتفاق العلماء بخلاف
 الملك في غيره فان الفقهاء تنازعوا في ذلك فذهب الشافعي وأحمد وغيرهما ان حقوق العقد
 تتعاق بالموكل والملك يحصل له فلو وكل مسلم ذميا في شراء نحر لم يجز وابو حنيفة يخالف في
 ذلك واذا كان الملك يحصل للزوج وهو الموكل للمسلم فهو وكيل الذي بمنزلة توكله في تزويج
 المرأة بعض محارمها كخالها فانه يجوز نكاحه في قبول نكاح الاموكل وان كان لا يجوز له تزوجها
 كذلك الذي اذا توكل في نكاح مسلم وان كان لا يجوز له تزوج المسلمة لكن الاحوط ان لا
 يفعل ذلك لما فيه من النزاع ولان النكاح فيه شوب العبادات ويستحب عقده في المساجد وقد
 جاء في الآثار من شهد املاك مسلم فكأنما شهد فتحا في سبيل الله ولهذا وجب في احد
 القولين في مذهب احمد وغيره ان يعقد بالعربية كالأذكار المشروعة واذا كان كذلك لم ينبغي
 ان يكون الكافر متوليا لنكاح مسلم ولكن لا يظهر مع ذلك ان العقد باطل فانه ليس على
 بطلانه دليل شرعي والكافر يصح منه النكاح وليس هو من أهل العبادات والله اعلم

(١٤٧) ﴿مسئلة﴾ في امرأة تزوجت برجل ففرب وتركها من مدة ست سنين ولم
 يترك عندها نفقة ثم بعد ذلك تزوجت رجلا ودخل بها فلما اطالع الحاكم عليها فسخ العقد بينهما
 فهل يلزم الزوج الصداق أم لا

﴿الجواب﴾ ان كان نكاح الاول فسخ لعذر النفقة من جهة الزوج وانقضت عدتها ثم
 تزوجت الثاني فنكاحه صحيح وان كانت تزوجت الثاني قبل فسخ نكاح الاول فنكاحه باطل
 وان كان الزوج والزوجة علما ان نكاح الاول باق وانه يحرم عليهما النكاح فهما يجب اقامة
 الحسد عليهما وان جهل الزوج نكاح الاول أو نفاه أو جهل تحريم نكاحه قبل الفسخ فنكاحه

نكاح شبهة يجب عليه فيه الصداق ويلحق فيه النسب ولا حد فيه وان كانت غرته المرأة أو وليها
فاخبره أنها خلية عن الأزواج فله ان يرجع بالصداق الذي اداه على من غره في أصح قولى العلماء
(١٤٨) ﴿مسئلة﴾ في رجل تزوج وشرطوا عليه في العقد ان كل امرأة يتزوج بها
تكون طالقاً وكل جارية يتسرى بها تعتق عليه ثم انه تزوج وتسرى فما الحكم في المذاهب الاربعة
﴿الجواب﴾ هذا الشرط غير لازم في مذهب الامام الشافعى ولازم له في مذهب أبي
حنيفة متى تزوج وقع به الطلاق ومتى تسرى عنت عليه الامة وكذلك مذهب مالك واما مذهب
احمد فلا يقع به الطلاق ولا العتاق لكن اذا تزوج وتسرى كان الامر بيدها ان شاءت أقامت
معه وان شاءت فارقت له قوله صلى الله عليه وسلم ان احق الشروط ان يوفى به ما استحلتم به
الفروج ولان رجلاً زوج امرأة بشرط ان لا يتزوج عليها فرفع ذلك الى عمر فقال مقاطع
الحقوق عند الشروط فالاقوال في هذه المسئلة ثلاث (أحدها) يقع به الطلاق والعتاق (والثاني)
لا يقع به ولا تملك امرأته فراقه (والثالث) وهو اعدل الاقوال انه لا يقع به طلاق ولا عتاق لكن
لامراته ما شرط لها فان شاءت ان تقيم معه وان شاءت ان تفارقه وهذا أوسط الاقوال

(١٤٩) ﴿مسئلة﴾ في رجل تزوج بامرأة ولم يدخل بها ولا اصحابها فولدت بعد شهرين
فهل يصح النكاح وهل يلزمه الصداق ام لا

﴿الجواب﴾ الحمد لله لا يلحق به الولد باتفاق المسلمين وكذلك لا يستقر عليه المهر باتفاق
المسلمين لكن للعلماء في العقد قولان أصحهما ان العقد باطل كذهب مالك وأحمد وغيرهما وحينئذ
فيجب التفريق بينهما ولا مهر عليه ولا نصف مهر ولا متعة كسائر العقود الفاسدة اذا حصلت
الفرقة فيها قبل الدخول لكن ينبغي ان يفرق بينهما كما يرى فساد العقد لقطع النزاع
والقول الثاني ان العقد صحيح ثم لا يحل له الوطؤ حتى نضع كقول أبي حنيفة وقيل يجوز له
الوطؤ قبل الوضع كقول الشافعى فعلى هذين القولين اذا طلقها قبل الدخول فعليه نصف
المهر لكن هذا النزاع اذا كانت حاملاً من وطئ شبهة أو سيد أو زوج فان النكاح باطل باتفاق
المسلمين ولا مهر عليه اذا فارق قبل الدخول واما الحامل من الزنا فلا كلام في صحة نكاحها
والنزاع فيما اذا كان نكاحها طائماً واما اذا نكحها مكرها فان النكاح باطل في مذهب الشافعى
وأحمد وغيرهما

(١٥٠) ﴿مسئلة﴾ في رجل خطب على خطبة رجل آخر فهل يجوز ذلك

﴿الجواب﴾ الحمد لله ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا يحل للرجل أن يخطب على خطبة أخيه ولا يسلم على سوم أخيه ولهذا اتفق الأئمة الاربعة في النصوص عنهم وغيرهم من الأئمة على تحريم ذلك وإنما تنازعوا في صحة نكاح الثاني على قولين أحدهما انه باطل كقول مالك وأحمد في أحدي الروايتين والآخر انه صحيح كقول أبي حنيفة والشافعي وأحمد في الرواية الأخرى بناء على ان المحرم هو متقدم على العقد وهو الخطبة ومن أبطله قال ان ذلك تحريم للعقد بطريق الاول ولا نزاع بينهم في ان فاعل ذلك عاص لله ورسوله وان نازع في ذلك بعض اصحابهم والاصرار على المصيبة مع العلم بها قدح في دين الرجل وعدالته وولايته على المسلمين

(١٥١) ﴿مسئلة﴾ في مملوك في الرق والمبودية تزوج باسراة من المسلمين ثم بعد ذلك ظهرت عبوديته وكان قد اعترف انه حر وان له خير ان يحرر نفسه فادعوا عليه بالكتاب وحقوق الزوجية واقترض من زوجته شيئاً فهل يازمه شيء اولاً

﴿الجواب﴾ الحمد لله تزوج العبد بغير اذن سيده اذا لم يحزه السيد باطل باضاف المسلمين وفي السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ايما عبد تزوج بغير اذن مولاه فهو عاهر لكن اذا اجازه السيد بعد العقد صحح في مذهب أبي حنيفة ومالك وأحمد في أحدي الروايتين ولم يصح في مذهب الشافعي وأحمد في الرواية الأخرى واذا طلب النكاح فملى السيد ان يزوجه لقول الله تعالى (وانكحوا الايامي منكم والمسلمين من عبادكم واهائكم ان يكونوا فقراء يغنهم الله من فضله) واذا غر المرأة وذكر انه حر وتزوجها ودخل بها وجب المهر لها بلا نزاع لكن هل يجب المسمى كقول مالك في رواية أو هو المثل كقول أبي حنيفة والشافعي وأحمد في رواية أو يجب الحسن كاحمد في رواية ثالثة هذا فيه نزاع بين العلماء وقد يتناق هذا الواجب برقبته كقول أحمد في المشهور عنه والشافعي في قول وأظنه قول أبي حنيفة أو يتعاق ذلك بذمة العبد قد يتبع به اذا اعتق كقول الشافعي في الجاهل وقول أبي يوسف ومحمد وغيرهما والاول اظهر فان قوله لهم انه نبيس عليهم وكذب عليهم ثم دخوله عليها بهذا الكذب عدوان منه عليهم والأئمة متفقون على ان المملوك لو تعدى على احد فأنف ماله أو جرحه أو قتله كانت جناية متعاقبة

برقبته لا تجب في ذمة السيد بل يقال للسيد ان شئت ان تفك مما وكلت من هذه الجناية وان شئت ان تسلمه حتى تستوفي هذه الجناية من رقبته واذا اراد ان يقتله فعليه اقل الامرين من قدر الجناية أو قيمة العبد في مذهب الشافعي وأحمد في المشهور عنه وغيرهما وعبد مالك وأحمد في رواية يفديه بارش الجناية بالنار ما بلغ فيه العبد ظالم معتد جار على هؤلاء فتتعلق جنايته برقبته وكذلك ما اقتضاه من مال الزوجة مع قوله انه حر فهو عتوان عليهم فيطلق برقبته في اصح قولى العلماء والله اعلم

(١٥٢) (مسئلة) في رجل زوج ابنته لشخص ولم يعلم ما هو عليه فاقام في صحبة الزوجة سنين فعلم الولي والزوجة ما الزوج عليه من النجس والفساد وشرب الخمر والكذب والايان الخائنة فبانت الزوجة منه بالثلاث فهل يجوز للولي الاقدام على تزويجه ام لا ثم ان الولي استنوب الزوج مرارا عديدة ونكث ولم يرجع فهل يحل تزويجها له

(الجواب) اذا كان مصرا على الفسق فانه لا ينبغي للولي تزويجها له كما قال بعض الساف من زوج كريمته من فاجر فقد قطع رحما لكن ان علم انه تاب فانزوج به اذا كان كفوا لها وهي راضية به وأما نكاح التمثيل فقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لمن الله المحلل والمحلل له ولا تجبر المرأة على نكاح التمثيل بأشاف العلماء

(١٥٣) (مسئلة) في امرأة تزوجت برجل فلما دخل رأت بجسمه برصا فهل لها ان تفسخ عليه النكاح

(الجواب) اذا ظهر باحد الزوجين جنون أو جذام أو برص فلا يفسخ النكاح لكن اذا رضي بعد ظهور الميب فلا يفسخ له واذا فسخت فليس لها ان تأخذ شيئا من جهازها وان فسخت قبل الدخول سقط مهرها وان فسخت بعده لم يسقط

(١٥٤) (مسئلة) في رجل تزوج امرأة على انها بكر فبانت ثيبا فهل له فسخ النكاح ويرجع على من غره أم لا

(الجواب) له فسخ النكاح وله ان يطالب بارش الصداق وهو تفاوت ما بين مهر البكر والثيب فينقص بنسبته من المسمى واذا فسخ قبل الدخول سقط عنه المهر والله اعلم

(١٥٥) **مسئلة** في رجل متزوج بامرأة وسافر عنها سنة كاملة ولم يترك عندها شيئا ولا لها شيء تنفقه عليها وهلك من الجوع فحضر من يخطبها ودخل بها وحملت منه فعلم الحاكم ان الزوج الاول موجود ففرق بينهما ووضع الحمل من الزوج الثاني والزوج الثاني ينفق عليها الى ان صار عمر المولود اربع سنين ولم يحضر الزوج الاول ولا عرف له مكان فهل لها ان تراجع الزوج الثاني أو تنتظر الاول

الجواب اذا تمذرت النفقة من جهته فلها فسخ النكاح فاذا انقضت عدتها تزوجت بغيره والفسخ للحاكم فاذا فسخت هي نفسها لتمذرت فسخ الحاكم أو غيره ففيه نزاع واما اذا لم يفسخ الحاكم بل شهد لها انه قد مات وتزوجت لاجل ذلك ولم يمت الزوج فالنكاح باطل ليكن اذا اعتقد الزوج الثاني انه صحيح لظنه موت الزوج الاول وانفساخ النكاح أو نحو ذلك فانه يلحق به النسب وعليه المهر ولا حسد عليه ليكن تمذره حتى تنقضي عدتها منه ثم بعد ذلك يفسخ نكاح الاول ان أمكن وتزوج لمن شاءت

(١٥٦) **مسئلة** في رجل تزوج بامرأة ومعه بنت وتوفيت الزوجة وبقيت البنت عنده وبها وقد تعرض بعض الجند لاخذها فهل يجوز ذلك

الجواب ليس للجند عليها ولاية بمجرد ذلك فاذا لم يكن لها من يستحق الحضانة بالنسب فن كان اصلاح لها حضنها وزوج امها محرم لها وأما الجند فليس محرما لها فاذا كان يحضنها حضانة تصالحهم لم تنقل من عنده الى أجنبي لا يحل له النظر اليها والخلوة بها

(١٥٧) **مسئلة** في رجل تزوج معتقة رجل وطلقها وتزوجت باخر وطلقها ثم حضرت الى البلد الذي فيه الزوج الاول فاراد ردها ولم يكن معها براءة تخاف ان يطلب منه براءة فحضر عند قاضي البلد وادعى انها جاريته واولدها وانه يريد عتقها ويكتب لها كتابا فهل يصح هذا العقد أم لا

الجواب اذا زوجها القاضي بحكم انه وليها وكانت خلية من الموانع الشرعية ولم يكن لها ولي اولى من الحاكم صح النكاح وان ظن القاضي انها عتيقة وكانت حرة الاصل فهذا الظن لا يقدح في صحة النكاح وهذا ظاهر على اصل الشافعي فان الزوج عنده لا يكون وليا وأما من يقول ان المعتقة يكون زوجها المعتق وليها والقاضي نائبه فهذا اذا زوج الحاكم هذه

النيابة ولم يكن قبولها من جهتها ولكن من كونها حرة الاصل فهذا فيه نظر والله اعلم

باب الولاء

(١٥٨) ﴿مسئلة﴾ في رجل خاف ولدا ذكر او ابنتين غير مرشدين وان البنت الواحدة تزوجت بزواج ووكلت زوجها في قبض مائستهحقه من ارض والدها والتصرف فيه فهل للاخ المذكور الولاء عليها وهل يطلب الزوج بما قبضه وما صرفه لمصلحة اليتيمة

﴿الجواب﴾ الاخ الولاية من جهة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر فاذا فعلت في مالا يحل لها نهاها عن ذلك ومنعها وأما الحجر عليها ان كانت سفينة فلوصيها ان كان لها وصي الحجر عليها والا فالحاكم يحجر عليها ولا يخفى ان يرفع أمرها الى الحاكم

(١٥٩) ﴿مسئلة﴾ في رجل اسلم هل يبقى له ولاية على أولاده السكتانيين

﴿الجواب﴾ لا ولاية له عليهم في النكاح كالا ولاية له عليهم في الميراث فلا يزوج المسلم الكافرة سواء كانت بنته أو غيرها ولا يرث كافر مسلما ولا مسلم كافرا وهذا مذهب الاثنية الاربعة وأصحابهم من الساف والخلف لكن المسلم اذا كان الكالامة زوجها بحكم الملك وكذلك اذا كان ولي امر زوجها بحكم الولاية وأما بالفراية والمثاق فلا يزوجها اذ ليس في ذلك الاخلاف شاذ عن بعض اصحاب مالك في النصراي يزوج ابنته كما نقل عن بعض السلف انه يرثها وهما قولان شاذان وقد اتفق المسلمون على ان الكافر لا يرث المسلم ولا يتزوج الكافر المسلمة والله سبحانه قد قطع الولاية في كتابه بين المؤمنين والكافرين وأوجب البراءة بينهم من الطرفين واثبت الولاية بين المؤمنين فقد قال تعالى ﴿قد كانت لكم اسوة حسنة في ابراهيم والذين معه اذ قالوا القومهم انا براء منكم ومما تعبدون من دون الله كفرنا بكم وبدا بيننا وبينكم العداوة والبغضاء حتى تؤمنوا بالله وحده﴾ وقال تعالى ﴿لا تجد قوما يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله ولو كانوا آباءهم او ابنائهم او اخوانهم او عشيرتهم اولئك كتب في قلوبهم الايمان وايدهم بروح منه﴾ وقال تعالى ﴿يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا اليهود والنصارى أولياء بعضهم أولياء بعض ومن يتولهم منهم فانه منهم ان الله لا يهدي القوم الظالمين﴾ الى قوله انما وليكم الله ورسوله والذين آمنوا الى قوله فان حزب الله هم الغالبون والله تعالى انما اثبت الولاية بين اولى الارحام بشرط الايمان كما قال تعالى وأولوا

الارحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله من المؤمنين والمهاجرين وقال تعالى (ان الذين آمنوا وهاجروا وجاهدوا بآمالهم وانفسهم في سبيل الله والذين آووا ونصروا اولئك بعضهم اولياء بعض) الى قوله (والذين كفروا بعضهم اولياء بعض) الى قوله (والذين آمنوا من بعد وهاجروا وجاهدوا معكم فاولئك منكم وأولوا الارحام بعضهم أولى ببعض)

(١٦٠) ﴿مسئلة﴾ في رجل توفي وخلف مسئولة له ثم بعد ذلك توفيت المسئولة وخلفت ولدا ذكرا وبنتين فهل للبنات ولاء مع الذكر وهل يرثن منه شيئاً
 ﴿الجواب﴾ هذا فيه روايتان عن احمد اجمعهما وهو قول ابي حنيفة ومالك والشافعي ان الولاء يختص بالذكور والثانية ان الولاء مشترك بين البنين والبنات للذكر مثل حظ الانثيين والله أعلم

(١٦١) ﴿مسئلة﴾ في رجل خطب امرأة ولها ولد والعقد السكبي فطلب العاقد الولد فمعه قدر حضوره وجيء بغيره وأجاب العاقد في تزويجها فهل يصح العقد
 ﴿الجواب﴾ لا يصح هذا العقد وذلك لان الولد وليها واذا كان حاضرا غير ممنوع لم زوج الا باذنه فأما ان غاب غيبة بعيدة انتقلت الولاية الى الاب بعد او الحاكم ولو زوجها شافعي معتقدا ان الولد لا ولاية له كان من مسائل الاجتهاد لكن الذي زوجها مالك يعتقده ان لا زوجها الا ولدها فاذا لبس عليه وزوجها من يعتقده ولدها ولم يكن هذا الحاكم قد زوجها بولايته ولا زوجت بولاية ولي من نسب أو ولاء فنكون منكوبة بدون اذن ولي اصلها وهذا النكاح باطل عند الجمهور كما وردت به النصوص

(١٦٢) ﴿مسئلة﴾ في رجل تزوج امرأة بولاية أجنبي ووليها في مسافة دون القصر معتقدا ان الاجنبي حاكم ودخل بها واسود لها ثم طلقها ثلاثا ثم أراد ردها قبل ان تنكح زوجا غيره فهل له ذلك لبطال النكاح الاول بغير اسقاط الحد ووجوب المهر ويلحق النسب ويحصل به الاحصان
 ﴿الجواب﴾ لا يجب في هذا النكاح حد اذا اعتقد صحته بل يلحق به النسب ويجب فيه المهر ولا يحصل الاحصان بالنكاح الفاسد ويقع الطلاق في النكاح المختلف فيه اذا اعتقد صحته واذا تبين ان الزوج ليس له ولاية بحال فتأوقعا الزوج حين علم فطلقها ثلاثا لم يقع طلاق والحال هذه وله ان يزوجه من غير ان تنكح زوجا غيره

(١٦٣) ﴿مسئلة﴾ في رجل له عبد وقد حبس نصفه وقصد الزواج فهل له ان يتزوج ام لا
 (الجواب) نعم له التزوج على اصل من يجبر السيد على تزويجه كمنهـب احمد والشافعي
 على احد قوله فان تزويجه كالانفاق عليه اذا كان محتاجا الى ذلك وقد قال تعالى (وانكحوا
 الايامي منكم والصالحين من عبادكم وإمائكم فامر بتزويج العبيد والاماء كما أمر بتزويج الايامي
 وتزويج الامة اذا طلبت النكاح من كفوء واجب بانفاق العلاء والذي يأذن له في النكاح مالاك
 نصفه أو وكيله وناظر النصيب المحبس

(١٦٤) ﴿مسئلة﴾ في رجل عازب ونفسه تنوق الى الزواج غير انه يخاف ان يتكاف
 من المرأة مالا يقدر عليه وقد عاهد الله أن لا يسأل أحدا شيئا فيه منة لنفسه وهو كثير
 التطلع الى الزواج فهل يأثم بترك الزواج ام لا

(الجواب) قد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال يامشر الشباب من
 استطاع منكم الباءة فليتزوج فانه أغض للبصر وأحصن للفرج ومن لم يستطع فعليه بالصوم
 فانه له وجاء واستطاعة النكاح هو القدرة على المؤنة ليس هو القدرة على الوطى فان الحديث
 انما هو خطاب للقادر على فعل الوطى ولهذا أمر من لم يستطع ان يصوم فانه وجاء ومن لا مال
 له هل يستحب ان يتزوج فيه نزاع في مذهب الامام احمد وغيره وقد قال
 تعالى (وايستعفف الذين لا يجدون نكاحا حتى يغنيهم الله من فضله) وأما الرجل الصالح فهو القائم
 بما يجب عليه من حقوق الله وحقوق عباده

(١٦٥) ﴿مسئلة﴾ في رجل تزوج امرأة وقعدت معه أياما وجاء أناس ادعوا انها
 في المملكة وأخذوها من بيته ونهبوه ولم يكن حاضرا فهل يجوز أخذها وهي حامل
 (الجواب) الحمد لله اذا لم يبين للزوج انها أمة بل تزوجها نكاحا مطلقا كما جرت به العادة
 وظن انها حرة أو قيل له انها حرة فهو مغرور وولده منها حر لا رقب واما النكاح فباطل اذا لم
 يجزه السيد باتفاق المسلمين وان أجازاه السيد صح في مذهب أبي حنيفة ومالك وأحمد في إحدى
 الروايتين ولم يصح في مذهب الشافعي وأحمد في الرواية الاخرى بل يحتاج الى نكاح جديد
 واما ان ظهرت حاملا من غير الزوج فالنكاح باطل بلا ريب ولا صداق عليه اذا لم يدخل بها
 وليس لهم أن يأخذوا شيئا من ماله بل كل ما أخذ من ماله رد اليه

(١٦٦) ﴿مسألة﴾ عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تنكح الايم حتى تستأمر ولا تنكح البكر حتى تستأذن قالوا يا رسول الله كيف اذنها قال ان تسكت وتتفق عليه وعن ابن عباس رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الايم أحق بنفسها من وليها والبكر تستأذن في نفسها وأذنها صلتها وفي رواية البكر يستأذن أبوها في نفسها وصمتها اقرارها رواه مسلم في صحيحه وعن عائشة رضي الله عنها قالت سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الجارية ينكحها أهلها أتستأمر أم لا فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم تستأمر قالت عائشة فقلت له فانها تستحي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فذلك اذنها اذا هي سكت وعن خنساء ابنة حذاف ان أباه زوجها وهي بنت فكرهت ذلك فانت رسول الله صلى الله عليه وسلم فرد نكاحه رواه البخاري قال شيخ الاسلام رحمه الله فالمرأة لا ينبغي لاحد ان يزوجه الا باذنها كما امر النبي صلى الله عليه وسلم فان كرهت ذلك لم تجبر على النكاح الا الصغيرة البكر فان أباه يزوجه ولا اذن لها والبالغ الثيب فلا يجوز تزويجها بغير اذنها لا للاب ولا لغيره باجماع المسلمين وكذلك البكر البالغة ليس لغير الاب والجد تزويجها بدون اذن باجماع المسلمين فاما الاب والجد فينبغي لهما استئذانها واختلف العلماء في استئذانها هل هو واجب أو مستحب والصحيح انه واجب ويجب على ولي المرأة ان يتق الله فيمن يزوجه به وينظر في الزوج هل هو كفؤ أو غير كفؤ فانه انما يزوجه لمصلحتها لا لمصلحته وليس له ان يزوجه بزوج ناقص لغرض له مثل ان يتزوج مولى ذلك الزوج بدلها فيكون من جنس الشغار الذي نهى عنه النبي صلى الله عليه وسلم أو يزوجه بأقوام يخالفهم على انراض له فاسدة أو يزوجه لرجل لمال ببذله له وقد خطبها من هو اصالح لها من ذلك الزوج فيقدم الخاطب الذي برطله على الخاطب الكفؤ الذي لم يبرطله وأصل ذلك ان تصرف الولى في بضع وليته كتصرفه في مالها فكما لا يتصرف في مالها الا بما هو اصالح كذلك لا يتصرف في بضعها الا بما هو اصالح لها الا ان الاب له من التبسط في مال ولده ما ليس لغيره كما قال النبي صلى الله عليه وسلم انت ومالك لا يملك بخلاف غير الاب

(١٦٧) ﴿مسألة﴾ في رجل تزوج بالغة من جدها أبي ايها وما رشدها ولا ماله وصية من ايها فلما دنت وفاة جدها أوصى على البنت رجلا اجنبيا فهل للجد المذكور على الزوجة

ولاية بعد ان اصابها الزوج وهل له ان يوصى عليها

﴿الجواب﴾ اما اذا كانت رشيدة فلا ولاية عليها لا للجد ولا غيره باتفاق الاثمة وان كانت ممن يستحق الحجز عليها ففيه للعلماء قولان أحدهما ان الجدة له ولاية وهذا مذهب أبي حنيفة والثاني لا ولاية له وهو مذهب مالك وأحمد في المشهور عنه واذا تزوجت الجارية ومضت عليها سنة واولدها امكن ان تكون رشيدة باتفاق العلماء

(١٦٨) ﴿مسئلة﴾ في رجل تحت حجر والده وقد تزوج بغير اذن والده وشهد المعروفون ان والده مات وهو حي فهل يصح المقتد أم لا وهل يجب على الولد اذا تزوج بغير اذن والده حق أم لا

﴿الجواب﴾ ان كان سفيفاً محجوراً عليه لا يصح نكاحه بدون اذن أبيه ويفرق بينهما واذا فرق بينهما قبل الدخول فلا شيء عليه وان كان رشيداً صح نكاحه وان لم يأذن له أبوه واذا تنازع الزوجان هل نكح وهو رشيد أو وهو سفيف فالقول قول مدعى صحة النكاح

(١٦٩) ﴿مسئلة﴾ في رجل طلب منه رجل بنته لنفسه قال ما ازوجك بقي حتى تزوج بنتك لاخى فهل يصح هذا التزويج

﴿الجواب﴾ ليس للولى ذلك قيل اذا طالب الكفو بنته وجب عليه تزويجها ولا يحل منعها لحظ نفسه وعليه ان يزوجه ممن يكون اصالح لها وينظر في مصالحتها لاني مصالحة نفسه كما ينظر ولى اليتيم في ماله واذا تشارطا انه لا يزوجه ابنته حتى يزوجه اخته كان هذا نكاحاً فاسداً ولو سمي مع ذلك صداق آخر « هذا هو الماثور عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (١٧٠) ﴿مسئلة﴾ فيمن برطل ولى امرأة يزوجه اياه فزوجه ثم صالح صاحب المال عنه فهل على المرأة من ذلك برك

﴿الجواب﴾ آثم فيما فعل واما النكاح فصحيح ولا شيء على المرأة من ذلك (١٧١) ﴿مسئلة﴾ ما قولكم في العمل السريجية وهي أن يقول الرجل لامرأته اذا طلقتهك فانت طالق قبله ثلاثاً وهذه المسئلة تسمى مسئلة ابن سريج

﴿الجواب﴾ هذه المسئلة السريجية لم يفت بها أحد من سالف الامة ولا ائمتها لا من الصحابة ولا التابعين ولا ائمة المذاهب المتبوعين كابي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد ولا اصحابهم الذين

أدركوهم كإبي يوسف ومحمد والمزني والبويطي وابن القاسم وابن وهب وإبراهيم الحزبي وإبي بكر الأثرم وإبي داود وغيرهم لم يفت أحد منهم بهذه المسئلة وإنما افترى بها طائفة من الفقهاء بعد هؤلاء وأنكر ذلك عليهم جمهور الأمة كاصحاب إبي حنيفة ومالك وأحمد وكثير من اصحاب الشافعي وكان الغزالي يقول بها ثم رجع عنها وبين فسادها وقد علم من دين المسلمين أن نكاح المسلمين لا يكون كنكاح النصارى والدور الذي توهموه فيها باطل فانهم ظنوا أنه إذا وقع المنجز وقع المعلق وهو إنما يقع لو كان التعليق صحيحا والتعليق باطل لأنه اشتمل على محال في الشريعة وهو وقوع طائفة مسبوقه بثلاث فإن ذلك محال في الشريعة والتسريح يتضمن لهذا المحال في الشريعة فيكون باطلا وإذا كان قد حلف بالطلاق معتقدا أنه لا يحنث ثم تبين له فيما بعد أنه لا يجوز فليمسك امرأته ولا طلاق عليه فيما مضى ويتوب في المستقبل والحاصل أنه لو قال الرجل لامرأته إن طالقك فأنت طالق قبله ثلاثا فطلقها وقع المنجز على الراجح ولا يقع معه المعلق لأنه لو وقع المعلق وهو الطلاق الثلاث لم يقع المنجز لأنه زائد على عدم الطلاق وإذا لم يقع المنجز لم يقع المعلق وقيل لا يقع شيء لأن وقوع المنجز يقتضي وقوع المعلق ووقوع المعلق يقتضي عدم وقوع المنجز وهذا القيل لا يجوز تقليده وابن سريج يرى ما نسب إليه فيها قاله الشيخ عز الدين

(١٧٢) ﴿مسئلة﴾ في رجل تجوز عتيقة بعض بنات الملوكة الذين يشترون الرقيق من مالهم ومال المسلمين بغير إذن معتقها فهل يكون العقد صحيحا أم لا

﴿الجواب﴾ أما إذا أعتقها من مالها اعتقا شرعيا فالولاية لها باتفاق العلماء وهي التي ترها ثم أقرب عصباتها من بعدها وأما تزويج هذه العتيقة بدون إذن المعلقة فهذا فيه قولان مشهوران للعلماء فإن من لا يشترط إذن الولي كإبي حنيفة ومالك في إحدى الروايتين يقول بأن هذا النكاح يصح عنده لکن من يشترط إذن الولي كالشافعي وأحمد لهم قولان في هذه المسئلة وهي روايتان عن أحمد أحدهما أنها لا تزوج إلا باذن المعلقة فإنها عصبتها وعلى هذا فهل للمرأة نفسها أن تزوجها على قولين هما روايتان عن أحمد والثاني أن تزويجها لا يفتقر إلى إذن المعلقة لأنها لا تكون ولاية لنفسها فلا تكون ولاية لغيرها ولأنه لا يجوز تزويجها عندهم فلا يفتقر إلى إذنها فملى هذا يزوج هذه المعلقة من يزوج معتقها باذن العتيقة مثل أخ المعلقة ونحوه إن كان من أهل ولاية

النكاح وان لم يكن اهلا وزوجها الحاكم جاز والا فلا وان كانوا اهلا عند ابي حنيفة فالولا لهم والحاكم يزوجهما

(١٧٣) ﴿مسئلة﴾ في رجل خطب امرأة فاتفقوا على النكاح من غير عقد وأعطى اباها لاجل ذلك شيئا فماتت قبل العقد هل له أن يرجع بما اعطى

﴿الجواب﴾ اذا كانوا قد وفوا له بما اتفقوا عليه ولم يمنموه من نكاحها حتى ماتت فلا شيء عليهم وليس له ان يسترجع ما اعطاهم كما انه لو كان قد تزوجهما استجفت جميع الصداق وذلك لانه انما بذل لهم ذلك ليمكنوه من نكاحها وقد فعلوا ذلك وهذا غاية الممكن

(١٧٤) ﴿مسئلة﴾ في هذا التحليل الذي ينم له الناس اليوم اذا وقع على هذا الوجه الذي يفعونه من الاستحقاق والاشهاد وغير ذلك من سائر الحيل المروفة هل هو صحيح أم لا واذا قلد من قال به هل يفرق بين اعتقاد واعتقاد وهل الاولى امساك المرأة أم لا

﴿الجواب﴾ التحليل الذي يتواطئون فيه مع الزوج لفظا أو عرفا على أن يطلق المرأة أو ينوى الزوج ذلك محرم لعن النبي صلى الله عليه وسلم فاعله في احاديث متعددة وسماه التيس المستعار وقال لعن الله المحلل والمحلل له وكذلك مثل عمر وعثمان وعلي وابن عمر وغيرهم لهم بذلك آثار مشهورة يصرحون فيها بأن من قصد التحليل بقلبه فهو محلل وان لم يشترطه في العقد وسموه سفاحا ولا يحل لمطلقها الاول بمثل هذا العقد ولا يحل للزوج المحلل امساكها بهذا التحليل بل يجب عليه فراقها لکن اذا كان قد تبين باجتهاد او تقليد جواز ذلك فتحللت وتزوجها بعد ذلك ثم تبين له تحريم ذلك فلا قوى انه لا يجب عليه فراقها بل يمتنع من ذلك في المستقبل وقد عفا الله في الماضي عما سلف

(١٧٥) ﴿مسئلة﴾ في رجل خطب ابنة رجل من العدول واتفق معه على المهر منه عاجل ومنه آجل واوصل الى والدها الممجل من مدة اربع سنين وهو يواصلهم بالنفقة ولم يكن بينهم مكتابة ثم بعد هذا جاء رجل فخطبها وزاد عليه في المهر ومنع الزوج الاول

﴿الجواب﴾ لا يحل للرجل ان يخطب على خطبة اخيه اذا اجيب الى النكاح وركنوا اليه باتفاق الائمة كما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا يحل للرجل ان يخطب على خطبة أخيه وتجب عقوبة من فعل ذلك واعان عليه عقوبة تمنهم وامثالهم عن ذلك وهل

يكون نكاح الثاني صحيحاً أو فاسداً فيه قولان للعلماء في مذهب مالك وأحمد وغيرهما
 (١٧٦) ﴿مسئلة﴾ في رجل تزوج بامرأة وفي ظاهر الحال انه حر فقامت في صحبتها
 احدى عشر سنة ثم طلقها ولم يردّها وطالبته بحقوقها فقال انا مملوك يجب الحجز علي فهل يلزمه
 القيام بحق الزوجة على حكم الشرع الشريف في المذاهب الاربعة

﴿الجواب﴾ حق الزوجة ثابت لها المطالبة به لوجهين احدهما ان مجرد دعواه الرق لا
 يسقط حقها والحال ما ذكر فان الاصل في الناس الحرية واذا ادعى انه مملوك بلا بينة ولم يعرف
 خلاف ذلك ففي قبول قوله ثلاثة أقوال للعلماء في مذهب احمد وغيره احدها يقبل فيما عليه
 دون ماله على غيره كذهب ابي حنيفة والشافعي وأحمد في قول لهما ﴿والثاني﴾ لا يقبل بحال
 كقول من قال ذلك من المالكية وهو احدى الروايتين عن احمد ﴿والثالث﴾ يقبل قوله مطلقاً
 وهو قول الشافعي ورواية عن أحمد فاذا كان مع دعوى المدعي لرقه لا يقبل اقراره بما يسقط
 حقها عند جمهور ائمة الاسلام فكيف بمجرد دعواه الرق وكيف وله خير واقطاع وهو منتسب
 وقد ادعى الحرية حتى زوج بها ﴿الوجه الثاني﴾ انه لو قدر انه كذب ولبس عليها وادعى الحرية
 حتى تزوج بها ودخل فهذا قد جنى بكذبه وتليدسه والرقى اذا جنى تعلقت جنايته برقبته
 فلها ان تطلب حقها من رقبته الا ان يختار سيده ان يفديه باداء حقها فله ذلك

(١٧٧) ﴿مسئلة﴾ في الرافضي ومن يقول لا تلزمه الصلوات الخمس هل يصح نكاحه
 من الرجال والنساء فان تاب من الرفض ولزم الصلاة حيناً ثم عاد لما كان عليه هل يقر على ما
 كان عليه من النكاح

﴿الجواب﴾ لا يجوز لاحد ان ينكح موليته رافضياً ولا من يترك الصلاة ومتى زوجوه
 على انه سني فصلى الخمس ثم ظهر انه رافضي لا يصلى او عاد الى الرفض وترك الصلاة فانهم
 يفسخون النكاح

(١٧٨) ﴿مسئلة﴾ في رجل مالكي المذهب حصل له نكاح بينه وبين والد زوجته فحضر
 قدام القاضي فقال الزوج لو اشد الزوجة ان أبرأني ابتلت أوقعت عليها الطلاق فقال والدها انا
 أبرأتك فحضر الزوج ووالد الزوجة قدام بعض الفقهاء فابراه والدها بغير حضورها وبغير
 اذنها فهل يقع الطلاق أم لا

﴿الجواب﴾ الحمد لله اصل هذه المسئلة فيه نزاع بين العلماء فذهب ابي حنيفة والشافعي
 واحمد في المنصوص المعروف عنهم انه ليس للاب ان يخالع على شيء من مال ابنته سواء كانت
 محجورا عليها او لم تكن لان ذلك تبرع بما لها فلا يملكه كما لا يملك اسقاط سائر ديونها ومذهب
 مالك يجوز له ان يخالع عن ابنته الصغيرة بكر ا كانت أو ثيباً لكونه يلي مالها وروى عنه ان له
 ان يخالع عن ابنته البكر مطلقاً لكونه يجبرها على النكاح وروى عنه يخالع عن ابنته مطلقاً كما
 يجوز له ان يزوجه بدون مهر المثل للمصاحبة وقد سرح بعض أصحاب الشافعي وجهافى مذهبه
 انه يجوز في حق البكر الصغيرة ان يخالعها بالابراء من نصف مهرها اذا قلنا ان الذي بيده عقدة
 النكاح هو الولي وخطأه بعضهم لانه انما يملك الابراء بعد الطلاق لانه اذا ملك اسقاط حقها
 بعد الطلاق لغير فائدة فجواز ذلك لمنفعتها وهو يخالعها من الزوج أولى ولهمنا يجوز عندهم كلهم
 ان يخالعها الزوج بشيء من ماله وكذلك لها ان تخالعها بما لها اذا ضمن ذلك الزوج فاذا جاز له ان
 يخالعها ولم يبق عليها ضرر الا اسقاط نصف صداقها ومذهب مالك يخرج على اصول احمد من
 وجوه منها ان للاب أن يطلق ويخالع امرأة ابنه الطفل في احدى الروايتين كما ذهب اليه
 طوائف من السلف ومالك يجوز الخلع دون الطلاق لان في الخلع معاوضة واحمد يقول له
 التطليق عليه لانه قد يكون ذلك مصالحة له لتخليصه من حقوق المرأة وضررها وكذلك لا فرق
 في اسقاط حقوقه بين المال وغير المال وأيضا فانه يجوز في احدى الروايتين للحكم في الشقاق
 ان يخلع المرأة بشيء من مالها بدون اذنها ويطلق على الزوج بدون اذنه كمذهب مالك وغيره
 وكذلك يجوز للاب ان يزوجه المرأة بدون مهر المثل وعنده في احدى الروايتين ان الاب بيده
 عقدة النكاح وله ان يسقط نصف الصداق ومذهبه ان الاب ان يملك لنفسه من مال ولده
 مالا يضر بالولد حتى لو زوجها واشترط لنفسه بمض الصداق جاز له ذلك واذا كان له من
 التصرف في المال والتملك هذا التصرف لم يبق الا طلبة لفرقتها وذلك يملكه باجماع المسلمين
 ويجوز عنده للاب ان يعتق بمض رقبة المولى عليه للمصاحبة فقد يقال الاظهر ان المرأة ان كانت
 تحت حجب الاب له ان يخالع بما لها فان الخلع معاوضة واقتداء لنفسها من الزوج فيملكه الاب
 كما يملك غيره من المعاوضات وكما يملك اقتداءها من الاسر وليس له ان يفعل ذلك الا اذا كان
 مصلحة لها وقد يقال قد لا يكون مصلحتها في الطلاق ولكن الزوج يملك ان يطلقها وهو لا يتقدر

على منعه فاذا بذل له العوض من غيرها لم يمكنها منه من البذل فاما اسقاط مهرها وحققها الذي تستحقه بالنكاح فقد يكون عليها في ذلك ضرر والاب قد يكون غرضه باختلاعها خطئه لا لمصلحتها وهو لا يملك اسقاط حقها بمجرد حفظه بالاتفاق فعلى قول من يصحح الابرأ يقع الابرأ والطلاق وعلى قول من لا يجوز ابراءه ان ضمنه وقع الطلاق بسلا نزاع وكان على الاب الزوج مثل الصداق عند أبي حنيفة ومالك وأحمد والشافعي في القديم وعنده في الجديد انما عليه مهر المثل واما ان لم يضمنه ان علق الطلاق بالابرأ فقال له ان أبرأتني فهي طالق فالمنصوص عن أحمد انه يقع الطلاق اذا اعتقد الزوج انه تبرأ ويرجع على الاب بقدر الصداق لانه غره وهو احدي الروايتين في مذهب أبي حنيفة وفي الاخرى لا يقع شيء وهو قول الشافعي وهو قول في مذهب أحمد لانه لم يبرأ في نفس الامر والاولون قالوا وجد الابرأ وامكن ان يجعل الاب ضاهنا بهذا الابرأ وأما ان طلقها طلاقا لم يعلقه على الابرأ فانه يقع لكن عند أحمد يضمن للزوج الصداق لانه غره وعند الشافعي لا يضمن له شيئا لانه لم يلزم له شيئا والله أعلم

(١٧٩) ﴿مسئلة﴾ في ثيب بالغ لم يكن وليها الا الحاكم فزوجها الحاكم لعدم الاولياء ثم خالها الزوج وبراءته من الصداق بنير اذن الحاكم فهل تصح المخالعة والابرأ
 ﴿الجواب﴾ اذا كانت أهلا للتبرع جاز خلعها وبراءها بدون اذن الحاكم

(١٨٠) ﴿مسئلة﴾ في رجل زوج ابنته لرجل واراد الزوج السفر الى بلاده فقال له وكيله الاب في قبول النكاح لا تسافر اما ان تعطى الحال من الصداق وتنقل بالزوجة أو ترضى الاب فسافر ولم يجب الى ذلك وهو غائب عن الزوجة المذكورة مدة سنة ولم يصل منه نفقة فهل لو ولد الزوجة ان يطلب فسخ النكاح

﴿الجواب﴾ نعم اذا عرضت المرأة عليه فبذل له تسليمها وهي ممن يوطؤ مثلها وجب عليه النفقة بذلك فاذا تعذرت النفقة من جهته كان للزوجة المطالبة بالفسخ اذا كانت محجورا عليها على وجهين

(١٨١) ﴿مسئلة﴾ في رجل متزوج بخالة انسان وله بنت فتزوج بها فجمع بين خالته وأبنته فهل يصح

﴿الجواب﴾ لا يجوز ان يتزوج خالة رجل وبنته بان يجمع بينهما فان النبي صلى الله

عليه وسلم نهى أن يجمع بين المرأة وعمتها وبين المرأة وخالتها وهذا متفق عليه بين الأئمة الأربعة وهم متفقون على أن هذا الحديث يتناول خالة الأب وخالة الأم والجدة ويتناول عمه كل من الأبوين أيضا فليس له أن يجمع بين المرأة وخالة أبيها ولا خالة أمها عند الأئمة الأربعة (١٨٢) **مسئلة** في امرأة لها أخوان أطفال دون البلوغ ولها خال جفاء رجل يتزوج بها فادعى خلفا أنه أخوها ووكل في عقدتها على الزوج فهل يكون العقد باطلا أو صحيحا **الجواب** الخال لا يكون شقيقا فإن كان كاذبا فيما ادعاه من الأخوة لم يصح نكاحه بل يزوجها وليها فإن لم يكن لها ولي من النسب زوجها الحاكم

(١٨٣) **مسئلة** في رجل اعتقد مسئلة الدور المسندة لابن سريج ثم حلف بالطلاق على شيء لا يفعله ثم فعله ثم رجع عن المسئلة وراجع زوجته ثم بعد ذلك حلف على شيء بالطلاق الثلاث أن لا يفعله ثم خالع وفعل ثم بعد ذلك قال لزوجته أنت طالق فهل يقع عليه الطلاق الثلاث أم يستعمل المسئلة الأولى المشار إليها

الجواب المسئلة السريحية باطلة في الاسلام محدثة لم يفت بها احد من الصحابة والتابعين ولا تابعيهم وإنما ذكرها طائفة من الفقهاء بعد المسئلة الثالثة وانكر ذلك عليهم جمهور فقهاء المسلمين وهو الصواب فإن ما قاله اولئك يظهر فساد من وجوه منها انه قد علم بالاضطرار من دين الاسلام أن الله أباح الطلاق كما أباح النكاح وإن دين المسلمين يخالف لدين النصارى الذين لا يبيحون الطلاق فلو كان في دين المسلمين ما يمنع معه الطلاق لصار دين المسلمين مثل دين النصارى وشبهة هؤلاء أنهم قالوا إذا قال لامرأته إذا وقع عليك طلاقى فانت طالق قبله ثلاثا ثم طلقها بعد ذلك طلاقا منجزا لزم أن يقع المعلق ولو وقع المعلق لم يقع المنجز فكأن وقوعه يستلزم عدم وقوعه فلا يقع وهذا خطأ فإن قولهم لو وقع المنجز لو وقع المعلق إنما يصح لو كان التعليق صحيحا فاما إذا كان التعليق باطلا لم يلزم وقوع التعليق والتعليق باطل لانه مضمونه وقوع طلاقه مسبوق بثلاث ووقوع طلاقه مسبوق بثلاث باطل في دين المسلمين ومضمونه أيضا إذا وقع عليك طلاقى لم يقع عليك طلاقى وهذا جمع بين النقيضين فإنه إذا لم يقع الشرط لم يقع الجزاء وإذا وقع الشرط لزم الوقوع فلو قيل لا يقع مع ذلك لزم أن يقع ولا يقع وهذا جمع بين النقيضين وأيضا فالطلاق إذا وقع لم يرتفع به وقوعه فلما كان كلام المطلق يتضمن محالا في الشريعة وهو وقوع طلاقه

مسبوقة بثلاث ومحالا في العتد وهو الجمع بين وقوع الطلاق وعدم وقوعه وكان القائل بالتسريح مخالفا للعقل والدين لـكن اذا اعتقد الخالف صحة هذا اليمين باجتهاد أو تقليد وطاق بعد ذلك معتقدا أنه لا يقع به الطلاق لم يقع به الطلاق لانه لم يقصد التكلم بما يعتقده طلاقا فصار كما لو تكلم المجبى بلفظ الطلاق وهو لا يفهمه بل وكذلك لو خاطب من يظنها أجنبية بالطلاق فتبين أنها امرأته فإنه لا يقع به على الصحيح ولو تبين له فساد التسريح بعد ذلك وأنه يقع المنجز لم يكن ظهور الحق له فيما بعد موجبا لوقوع الطلاق عليه وكذلك ان احتاط فراجع امرأته خوفا ان يكون الطلاق وقع به أو معتقدا وقوع الطلاق به لم يقع ولو أقر بعد ما تبين له فساد التسريح أن الطلاق وقع لم يقع بهذا الاقرار شيء ولو اعتقد وقوع الطلاق فراجع امرأته ثم فعل المحلوف عليه معتقدا أنه قد حنث فيه مرة فلا يحنث فيه مرة ثانية لم يقع به فهذا الفعل شيء واليمين التي حلف بها أنه لا يفعل ذلك الشيء باقية فان كان سبب اليمين باقيا فهي باقية وأن زال سبب اليمين فله فعل المحلوف عليه بناء على ذلك ولم يحنث وكذلك لو تزوجها ثم فعل المحلوف عليه معتقدا أن البيونة حصيات واقطع حكم اليمين الاولى لم يحنث لاعتقاده زوال اليمين كما لا يحنث الجاهل بان ما فعله هو المحلوف عليه في أصح قولي العلماء وأما قوله لزوجه بعد ذلك أنت طالق فإنه تقع هذه الطلقة واذا اعتقد أنه بهذه الطلقة قد كملت ثلاثا وأقر أنه طلقها ثلاثا لم يقع بهذا الاعتقاد شيء ولا بهذا الاقرار

(١٨٤) ﴿مسئلة﴾ في بنت زالت بكارتها بمكرهه ولم يعقد عليها عقد قط وطلبها من يتزوجها فذكر له ذلك فرضي قبل يصح العقد بما ذكر اذا شهدت المعروفون أنها بنت لتسهيل الامر في ذلك

﴿الجواب﴾ اذا شهدوا أنها ما زوجت كانوا صادقين ولم يكن في ذلك تلبيس على الزوج لعله بالحال وينبغي استنطاقها بالادب فان العلماء متنازعون هل أذنبا اذا زالت بكارتها بالزنا الصمت أو النطق والاول مذهب الشافعي وأحمد كصاحبي أبي حنيفة وعند أبي حنيفة ومالك أذنبا الصمت كالتى لم تزل عذرتها

(١٨٥) ﴿مسئلة﴾ في رجل أملك على بنت وله مدة سنين ينتق عليها ودفع لهم وعزم على الدخول فوجد والدها قد زوجها غيره

﴿ الجواب ﴾ قد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال المسلم أخو المسلم لا يَحِلُّ للمسلم أن يخطب على خطبة أخيه ولا يستام على سوم أخيه ولا يبيع على بيع أخيه فالرجل إذا خطب امرأة وركن إليه من إليه نكاحها كلاب المحبر فإنه لا يحل لغيره أن يخطبها فكيف إذا كانوا قد ركنوا إليه وأشهدوا بالاملاك المتقدم للمقد وقبضوا منه الهدايا وطالت المدة فإن هؤلاء فعلوا محرماً يستحقون العقوبة عليه بلا ريب لكن العقد الثاني هل يقع صحيحاً أو باطلاً فيه قولان للعلماء أحدهما وهو أحد القولين في مذهب مالك وأحمد أن عقد الثاني باطل فينزع منه ويرد إلى الأول والثاني أن النكاح صحيح وهو مذهب أبي حنيفة والشافعي فيعاقب من فعل المحرم ويرد إلى الأول جميع ما أخذ منه والقول الأول أشبه بما في الكتاب والسنة

(١٨٦) ﴿ مسألة ﴾ في رجل جرى منه كلام في زوجته وهي حامل فقال إن جاءت زوجتي بينت فهي طالق ثم أنه قبل الولادة جرى بينهم كلام فنزل عن طاقته ثم أنها بعد ذلك وضعت بنتاً فهل يقع على الزوج الطلاق أم لا

﴿ الجواب ﴾ إن كان قد أبانها بالطاقة بأن تكون الطلقة بموضع أو ودعها حتى تنقضي عدتها فهذا فيه قولان مشهوران للعلماء وفيها قولان للشافعي أحدهما يقع وهو رواية مخرجة في مذهب أحمد وإن كان لم ينهها بل راجع في العدة فإن النكاح باق فإن وجدت الصفة المعلق بها وقع الطلاق

(١٨٧) ﴿ مسألة ﴾ في بنت يتيمة ولها من العمر عشر سنين ولم يكن لها أحد وهي مضطرة إلى من يكفلها فهل يجوز لأحد أن يتزوجها باذنها أم لا

﴿ الجواب ﴾ هذه يجوز تزويجها بكفو لها عند أكثر السلف والفقهاء وهو مذهب أبي حنيفة وأحمد في ظاهر مذهبه وغيرهما وقد دل على ذلك الكتاب والسنة كقوله تعالى (يسنفونك في النساء قل الله يفتيكم فيهن وما يتلى عليكم في الكتاب في بتامى النساء) الآية وقد أخرجنا تفسير هذه الآية في الصحيحين عن عائشة وهو دليل في اليتيمة وزوجها من يمدل عليها في المهر لكن تنازع هؤلاء هل تزوج باذنها أولاً فذهب أبو حنيفة أنها تزوج بغير اذنها ولها الخيار إذا بلغت وهي رواية عن أحمد وظاهر مذهب أحمد أنها تزوج بغير اذنها إذا بلغت تسع سنين ولا خيار لها إذا بلغت لما في السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال اليتيمة تستأذن في

نفسها فان سكنت فقد أذنت وإن أبت فلا جواز عليها وفي لفظ لا تنكح اليتيمة حتي تستأذن
فان سكنت فقد أذنت وان أبت فلا جواز عليها

باب النهي

﴿ عن مخالطة المجذوم وغيره ﴾

(١٨٨) ﴿مسئلة﴾ في رجل مبلي سكن في دار بين قوم اصحاء فقال بعضهم لا يمكننا
مجاورتك ولا ينبغي ان تجاور الاصحاء فهل يجوز اخراجه

﴿الجواب﴾ نعم لهم أن ينعوه من السكن بين الاصحاء فان النبي صلى الله عليه وسلم قال
لا يورد ممرض على مصح فنهى صاحب الابل المراض ان يوردها على صاحب الابل الصحاح
مع قوله لا عدوى ولا طيرة وكذلك روى انه لما قدم مجزوم ليبيائه أرسل اليه بالبيعة ولم
يأذن له في دخول المدينة

باب الايلاء

(١٨٩) ﴿مسئلة﴾ في رجل حلف من زوجته بالطلاق انه ما يطأها لست شهور ولم يكن
بقي لها غير طاعة ونيه أن لا يطأها حتي تنقضي المدة فاذا انقضت المدد ماذا يفعل

﴿الجواب﴾ اذا انقضت المدة فله وطؤها ولا شيء عليه اذا لم تطالبه بالوطي عند انقضاء
اربعة أشهر هذا مذهب مالك واحمد والشافعي والجمهور وهو يسمى موليا

كتاب الطلاق وغير ذلك

(١٩٠) ﴿مسئلة﴾ في رجل طلق زوجته طلاق رجعية فلما حضر عند الشهود قال له بعضهم
قل طلقها على درهم فقال ذلك فلما فعل قالوا له قد ملكت نفسها فلا ترجع اليك الا برضاها فاذا
وقع المنع هل يسقط حقها مع غرضه بذلك أم لا

﴿الجواب﴾ الحمد لله اذا كان قد طلقها طلاق رجعية ثم ان الشاهد قد لقنه ان يقول طلقها
على درهم فقال ذلك معتقدا انه يقر بذلك الطلاق الاول لا ينشئ طلاقا آخر لم يقع به غير

الطلاق الاول ويكون رجعيا لا بائنا واذا ادعى عليه انه قال ذلك (القول الثاني) انشاء لطلاق آخر ثان وقال انما قلته اقرارا بالطلاق الاول وليس ممن يعلم ان الطلاق بالعوض يمينها فالقول قوله مع يمينه لاسيما وقرينة الحال تصدقه فان المادة جارية بانه اذا طلقها ثم حضر عند الشهود فانما حضر ليشهد عليه بما وقع من الطلاق

(١٩١) «مسئلة» في رجل تزوج بامرأة وابها فاسق ياكل الحرام ويشرب الخمر والشهود أيضاً كذلك وقد وقع به الطلاق الثلاث فهل له بذلك الرخصة في رجعتها

«الجواب» اذا طلقها ثلاثا وقع به الطلاق ومن أخذ ينظر بعد الطلاق في صفة العقد ولم ينظر في صفته قبل ذلك فهو من المتعمدين لحدود الله فانه يريد ان يستحل محارم الله قبل الطلاق وبعده والطلاق في النكاح الماسد المختلف فيه عند مالك واحمد وغيرهما من الائمة والنكاح بولاية الفاسق يصح عند جماهير الائمة والله اعلم

(١٩٢) «مسئلة» في رجل طلق زوجته الطلاق الثلاث قبل ان يدخل بها وهي بكر فهل له سبيل في مراجعتها

«الجواب» الحمد لله الطلاق ثلاثا قبل الدخول وبعد الدخول سواء في ثبوت التحريم بذلك عند الائمة الاربعة

(١٩٣) «مسئلة» في رجل نوى ان يطلق زوجته اذا حاضت ولم يتلفظ بطلاق فلما أن حاضت علم أنها طلقت بمجرد النية فقال للشهود ان طلاق زوجتي قالوا متى طلقها قال اول أمس بناء على ظنه فلما مضى حيضتان غير الحيضة التي ظن أنها طلقت فيها زوجها الشهود برجل آخر ثم مكثت عنده وطلقها ثم وقت عدتها ثم أراد الزوج الاول ردها فهل هي حلال له بالنكاح الاول أم يجب عقد جديد

«الجواب» الحمد لله أما اذا نوى أنه سيطلقها اذا حاضت فان هذا لا يقع به طلاق باتفاق العلماء بل لا بد أن يطلقها بعد ذلك فاذا لم يطلقها بعد ذلك لم يقع طلاق واذا اعتقد أن تلك النية طلاق فافرائه طلقها بتلك النية لم يقع بهذا الاقرار في الباطن ولكن يوآخذ به في الحكم واذا لم يقع به شيء فهي باقية على زوجيته في الباطن والله أعلم

(١٩٤) «مسئلة» في رجل له زوجة طلبت منه الطلاق وطلقها وقال ما بقيت أعود اليها

ابدا فوجده صاحبه فقال ما أصدقك على هذا الا إن قلت كلما تزوجت هذه كانت طالقا على مذهب مالك ولم يري الاحكام الشرعية فهل له ان يردها

﴿الجواب﴾ الحمد لله أما إن قصد كلما تزوجتها برجمة أو عقيد جديد وهو ظاهر كلامه فتى ارجعها قبل انقضاء العدة طلقت ثانية ثم ان ارجعها طلقت ثالثة وان تركها حتي تنقضي عدتها بانته منه فاذا تزوجها بعد ذلك فمن قال ان تعليق الطلاق بالنكاح يقع في مثل هذا كابي حنيفة ومالك وأحمد في رواية قال إن هذه اذا تزوجها يقع بها الطلاق وأما من لم يقل بذلك كالشافعي وأحمد في المشهور عنه فهذه لما علق طلاقها كانت رجعية والرجعية كالزوجة في مثل هذا لكن تحلل البيونة هل يقطع حكم الصفة ظاهر مذهب أحمد أنه لا يقع وقد نص على الفرق في تعليق الطلاق على النكاح بين أن يكون في عدة أو لا يكون فعلى مذهبه يقع الطلاق بها اذا تزوجها وهو أحد قولي الشافعي وعلى قوله الآخر الذي يقول فيه أن البيونة تقطع حكم الصفة وهو رواية عن أحمد فان قوله اذا تزوجها كقوله اذا دخلت الدار واذا بانته انحلت هذه اليمين فيجوز له أن يتزوجها ولا يقع به طلاق وهو الذي يرجحه كثير من اصحاب (الشافعي) وأما قوله على مذهب مالك فانه التزام منه لمذهب بيته وذلك لا يلزم بل له أن يقلد مذهب الشافعي وان كان الطلاق باثنا بموضع والتعليق بعد هذا في العدة وغيره تعليق باجنبية فلا يقع به شيء اذا تزوجها في مذهب الشافعي

(١٩٥) ﴿مسئلة﴾ في رجل طلق زوجته طلقة واحدة قبل الدخول بها في مرضه الذي مات فيه فهل يكون ذلك طلاق الفار ويعامل بنقيض قصده وثرته الزوجة وتستكمل جميع صداقها عليه أم لا ترث وتأخذ نصف الصداق والحالة هذه

﴿الجواب﴾ الحمد لله رب العالمين هذه المسئلة مبنية على مسئلة المطلق بعد الدخول في مرض الموت والذي عليه جمهور السلف والخلف تورثها كما قضى بذلك عثمان بن عفان رضي الله عنه لامرأة عبد الرحمن بن عوف ماض بنت الاصبع وقد كان طلقها في مرضه وهذا مذهب مالك وأحمد وأبي حنيفة والشافعي في القديم ثم على هذا هل ترث بعد انقضاء العدة والمطلقة قبل الدخول على قولين للعلماء اصحهما انها ترث أيضا وهو مذهب مالك وأحمد في المشهور عنه وقول للشافعي لانه قد روى ان عثمان ورثها بعد انقضاء العدة ولان هذه انما ورثت

لتعلق حقها بالتركة لما مرض مرض الموت وصار محجورا عليه في حقها وحق سائر الورثة بحيث لا يملك التبرع لو ارث ولا يملكه اغير وارث بزيادة على الثلث كما لا يملك ذلك بعد الموت فلما كان تصرفه في مرض موته بالنسبة الى الورثة كمتصرفه بعد الموت لا يملك قطع ارثها فكذلك لا يملك بعد مرضه وهذا هو طلاق الفار المشهور بهذا الاسم عند العلماء وهو القول الصحيح الذي افتى به

(١٩٦) (مسئلة) في رجل له زوجة فخاف أبوها أنه ما يخلهم امعه وضربها وقال لها أبوها ابريه فأبرأته وطلقها طلاقا ثم ادعت انها لم نبره الا خوفا من أبيها فهل تقع على الزوجة الطلاق أم لا (الجواب) الحمد لله ان كانت أبرأته مكرهة بنير حق لم يصح الابراء ولم يقع الطلاق المعلق به وان كانت تحت حجر الاب وقد رأى الاب ان ذلك مصلحة لها فان ذلك جائز في أحد قولي العلماء كما في مذهب مالك وقول في مذهب أحمد

(١٩٧) (مسئلة) في رجل تزوج بامرأة وجاء منها ولد واوصاه الشهود او غيرهم انه اذا دخل على زوجته أن يقول لها اذا طلقتك فانت طالق قبل طلاقك ثلاثا فهل يجوز ذلك المقدم أم لا

(الجواب) الحمد لله النكاح صحيح لا يحتاج الى استئناف والتبريح الذي لا ينكح به لا يفسد النكاح باتفاق العلماء لكنه ان طلقها بعد ذلك وقع به الطلاق عند جماهير أهل العلم من أصحاب مالك وأحمد وأبي حنيفة وكثير من اصحاب الشافعي او اكثرهم

(١٩٨) (مسئلة) في رجل حنق من زوجته فقال أنت طالق ثلاثا فالت له زوجته فل الساعة قال الساعة ونوى الاستثناء

(الجواب) اذا كان اعتقاده انه اذا قال الطلاق يلزمه ان شاء الله أنه لا يقع به الطلاق ومقصوده تخويفها بهذا الكلام لا يقع الطلاق لم يقع الطلاق فان كان قد قال في هذه الساعة ان شاء الله فان مذهب أبي حنيفة والشافعي ان الطلاق المعلق بالمشيئة لا يقع ومذهب مالك وأحمد يقع كما روى عن ابن عباس لكن هذا لما كان مقصوده واعتقاده انه لا يقع صار الكلام عنده كلاما لا يقع به طلاق فلم يقصد التكلم بالطلاق واذا قصد التكلم بكلام لا يعتقد أنه يقع به الطلاق مثل الوتكم العجمي بلفظ وهو لا يفهم معناه وطلاق المازل وقع لأن قصد

المتكلم الطلاق وان لم يقصد ايقاعه وهذا لم يقصد لا هذا ولا هذا وهو يشبه ما لوراي امرأة
فقال انت طالق يظنها اجنبية فبانت امرأته فانه لا يقع به طلاق على الصحيح والله اعلم
(١٩٩) **مسئلة** في رجل اكره على الطلاق

الجواب اذا اكره بغير حق على الطلاق لم يقع به عند جماهير العلماء كمالك والشافعي
واحمد وغيرهم وهو المأثور عن اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كعمر بن الخطاب وغيره
واذا كان حين الطلاق قد احاط به افوام يعرفون بانهم يعادونه أو يضربونه ولا يمكنه اد ذلك
ان يدفعهم عن نفسه وادعى انهم اكرهوه على الطلاق قبل قوله فان كان الشهود بالطلاق
يشهدون بذلك وادعى الاكراه قبل قوله وفي تحليفه نزاع

(٢٠٠) **مسئلة** في رجل تزوج بامرأتين احدهما مسلمة والاخرى كنيانية ثم قال
احداكما طالق ومات قبل البيان فلهن تسكون التركة من بعده وأيهما تعتمد عدة الطلاق

الجواب هذه المسئلة فيها تفصيل ونزاع بين العلماء فمنهم من فرق بين ان يطلق مسلمة
وينساها أو يجهل عنها وبين ان يطلق مبهمه ويموت قبل تعيينها بتعيينه أو يعرفه ثم منهم من
يقول يقع الطلاق بالجمع كقول مالك ومنهم من يقول لا يقع الا بواحدة كقول الثلاثة واذا
قدر تعيينها ولم تعين فهل تقسم التركة بين المطلقة وغيرها كما يقوله ابو حنيفة أو يوقف الامر
حتى يصطاحا كما يقول الشافعي أو يقرع بين المطلقة وغيرها كما يقوله احمد وغيره من فقهاء
الحديث على ثلاثة اقوال والقرعة بعد الموت هي قرعة على المال فلهذا قال بها من لم ير القرعة
في المطلقات والصحيح في هذه المسئلة سواء كانت المطلقة مبهمه أو مجرولة ان يقرع بين الزوجتين
فاذا خرجت القرعة على المسلمة لم ترث هي ولا الذمية شيئاً اما هي فلانها مطلقة واما الذمية
فان الكافر لا يرث المسلم وان خرجت القرعة على الذمية ورثت المسلمة ميراث زوجة كاملة
هذا اذا كان الطلاق طلاقاً محرماً للميراث مثل ان يبينها في حال صحته فاما ان كان الطلاق رجعيًا
في الصحة والمرض ومات قبل انقضاء العدة فهذه زوجته ترث وعليها عدة الوفاة باتفاق الأئمة
وتنقض بذلك عدتها عند جمهورهم كمالك والشافعي وابي حنيفة وهو قول احمد في احدى الروايتين
والمشهور عنه انها تند أطول الاجلين من مدة الوفاة والطلاق وان كان الطلاق بائناً في مرض
الموت فان جمهور العلماء على ان البائنة في مرض الموت ترث اذا كان طلاقاً طلاقاً يقصد

حرماتها الميراث هذا قول مالك وهو يرثها وإن انقضت عدتها وتزوجت وهو مذهب أبي حنيفة وهو يرثها ما دامت في العدة وهو المشهور عنه ما لم تزوج وللشافعي ثلاثة أقوال كذلك لكن قوله الجديد أنها لا ترث وأما إذا لم يترثهم بقصد حرمانها فلا كثرون على أنها لا ترث فعلى هذا لا ترث هذه المرأة لأن مثل هذا الطلاق الذي لم يعين فيه لا يظهر فيه قصد الحرمان ومن ورثها مطلقا كآحمد في إحدى الروايتين فالحكم عنده كذلك وإذا ورنث المبتوتة فقبل تعدد إبعده الاجلين وهو ظاهر مذهب أحمد وقول أبي حنيفة ومحمد وقيل تعدد عدة الطلاق فقط وهو قول مالك والشافعي المشهور عنه ورواية عن أحمد وقول للشافعي وأما صورة أنها لم تتبين المطلقة فأحدهما وجبت عليها عدة الوفاة والآخرى عدة الطلاق وكل منهما وجبت عليه إحدى العديتين فاشتبه الواجب بغيره فهذا كان لا يظهر هنا وجوب العديتين على كل منهما لأن الذمة لا تبرأ من أداء الواجب إلا بذلك

(٢٠١) ﴿مسئلة﴾ في رجل قال كل شيء أملاكه على حرام فهل تحرم امرأته وأمته عليه أم لا

﴿الجواب﴾ أما غير الزوجة فعليه كفارة يمين وأما الزوجة فللعلماء فيها نزاع هل تطلق أو تجب عليه كفارة ظاهر فذهب مالك هو طلاق ومذهب أبي حنيفة والشافعي في أظهر قولييه عليه كفارة يمين ومذهب أحمد عليه كفارة ظاهر إلا أن ينوي غير ذلك فعبه نزاع والصحيح أنه لا يقع به طلاق

(٢٠٢) ﴿مسئلة﴾ في رجل تخاصم مع زوجته فأراد أن يقول هي طالق طلفة واحدة فسبق لسانه فقال ثلاثة ولم يكن ذلك نيته فما الحكم

﴿الجواب﴾ الحمد لله إذا سبق لسانه بالثلاث من غير قصد وإنما قصد واحدة لم يقع به إلا واحدة بل لو أراد أن يقول ظاهر فسبق لسانه بطالق لم يقع به الطلاق فيما بينه وبين الله والله أعلم

(٢٠٣) ﴿مسئلة﴾ إذا حلف الرجل بالطلاق فقال الطلاق يلزمني لأفعلن كذا أولا ففعله أو الطلاق لازم لي لأفعلنه أو أن لم أفعله فالطلاق يلزمني أو لازم لي ونحو هذه العبارات التي تتضمن التزام الطلاق في يمينه ثم حنث في يمينه فهل يقع به الطلاق فيه قولان لعلماء المسلمين في المذاهب الأربعة وغيرها من مذاهب علماء المسلمين أحدهما أنه لا يقع الطلاق وهذا منصوص

عن أبي حنيفة نفسه وهو قول طائفة من أصحاب الشافعي كالقفال وأبي سعيد المتولي صاحب التتمة وبه يفتي ويقضى في هذه الأزمنة المتأخرة طائفة من أصحاب أبي حنيفة والشافعي وغيرهم من أهل السنة والشيعة في بلاد الشرق والجزيرة والعراق وخراسان والحجاز واليمن وغيرها وهو قول داود وأصحابه كابن حزم وغيره كانوا يفتون ويقضون في بلاد فارس والعراق والشام ومصر وبلاد المغرب إلى اليوم فاتهم خلق عظيم وفيهم فضاة ومفتون عدد كثير وهو قول طائفة من السلف كطاوس وغير طاوس وبه يفتي كثير من علماء المغرب في هذه الأزمنة المتأخرة من المالكية وغيرهم وكان بعض شيوخ مصر يفتي بذلك وقد دل كلام الإمام أحمد بن حنبل المنصوص عنه وأصول مذهبه في غير موضع ولو حلف بالثلاث فقال الطلاق يلزمه ثلاثا لا فمأن كذا فكان طائفة من السلف والخلف من أصحاب مالك وأحمد بن حنبل وداود وغيرهم يفتون بأنه لا يقع به الثلاث لكن منهم من يوقع به واحدة وهذا منقول عن طائفة من الصحابة والتابعين وغيرهم في التنجيز فضلا عن التعليق واليمين وهذا قول من اتبعهم على ذلك من أصحاب مالك وأحمد وداود في التنجيز والتعليق والخلف ومن السلف طائفة من اتبعهم فرؤوا في ذلك بين المدخول بها وغير المدخول بها والذين لم يوقعوا طلاقا بمن قال الطلاق يلزمه لا فمأن كذا منهم من لا يوقع به طلاقا ولا يأمره بكفارة ومنهم من يأمره بكفارة وبكل من التوالين افتى كثير من العلماء وقد بسطت أقوال العلماء في هذه المسائل والفاظهم ومن تقل ذلك عنهم والكتب الموجودة ذلك فيها والأدلة على هذه الأقوال في مواضع أخر تبلغ عدة مجلدات وهذا بخلاف الذي ذكرته في مذهب أبي حنيفة والشافعي وهو فيما إذا حلف بصيغة الزوم مثل قوله الطلاق يلزمه ونحو ذلك وهذا النزاع في المذهبين سواء كان منجزا أو معلقا بشرط أو محلوقا به ففي المذهبين هل ذلك صريح أو كناية أو لا صريح ولا كناية فلا يقع به الطلاق وإن نواه ثلاثة أقوال وفي مذهب أحمد قولان هل ذلك صريح أو كناية وأما الخلف بالطلاق أو التعليق الذي يقصد به الخلف فالنزاع فيه من غيرهم بغير هذه الصيغة فمن قال إن من افتى بأن الطلاق لا يقع في مثل هذه الصورة خالف الإجماع وخالف كل قول في المذهب الأربعة فقد اخطأ واقتضى العلم له به وفد. قال الله تعالى ولا تقف ما ليس لك به علم بل اجمع الأمة الأربعة وتابعهم وسائر الأمة متابهم على أنه من قضى بأنه لا يقع الطلاق في مثل هذه الصورة

لم يجوز نقض حكمه ومن ائتم به ممن هو من اهل الفتيا ساغ له ذلك ولم يجوز الانكار عليه باتفاق الائمة الاربعة وغيرهم من ائمة المسلمين ولا على من قلده ولو قضى او ائتم بقول سائغ يخرج عن اقوال الائمة الاربعة في مسائل الايمان والطلاق وغيرها مما ثبت فيه النزاع بين علماء المسلمين ولم يخالف كتابا ولا سنة ولا معنى ذلك بل كان الناضى به والمفتي به يستدل عليه بالادلة الشرعية كالاستدلال بالكتاب والسنة فان هذا يسوغ له ان يحكم به ويفتي به ولا يجوز باتفاق الائمة الاربعة نقض حكمه اذا حكم ولا منعه من الحكم به ولا من الفتيا به ولا منع احد من تقليده ومن قال انه يسوغ المنع من ذلك فقد خالف اجماع الائمة الاربعة بل خالف اجماع المسلمين مع مخالفته لله والرسول فان الله تعالى يقول في كتابه (يا ايها الذين آمنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول وأولى الامر منكم فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلا) فامر الله المؤمنين بالرد فيما تنازعوا فيه الى الله والرسول وهو الرد الى الكتاب والسنة فن قال انه ليس لاحد ان يرد ما تنازعوا فيه الى الكتاب والسنة بل على المسلمين اتباع قولنا دون القول الآخر من غير ان يقيم دليلا شرعيا كالاستدلال بالكتاب والسنة على صحة قوله فقد خالف الكتاب والسنة واجماع المسلمين وتجب استتابة مثل هذا وعقوبته كما يعاقب أمثاله فاذا كانت المسئلة مما تنازع فيه علماء المسلمين وتمسك باحد القولين لم يحتج على قوله بالادلة الشرعية كالكتاب والسنة وليس مع صاحب القول الآخر من الادلة الشرعية ما يبطل به قوله لم يكن لهذا الذي ليس معه حجة تدل على صحة قوله أن يمنع ذلك الذي يحتج بالادلة الشرعية باجماع المسلمين بل يجوز ان يمنع المسلمون من القول الموافق للكتاب والسنة وواجب على الناس اتباع القول الذي ينقضه بلا حجة شرعية توجب عليهم اتباع هذا القول وتحرم عليهم اتباع ذلك القول فانه قد انسلخ من الدين تجب استتابة وعقوبته كأمثاله وغايته أن يكون جاهلا فيعذر بالجهل اولا حتى يتبين له اقوال أهل العلم ودلائل الكتاب والسنة فان اصر بعد ذلك على مشاقة الرسول من بعد ما تبين له الهدى واتبع غير سبيل المؤمنين فانه يستتاب فان تاب ولا يقتل وكل عمن من ايمان المسلمين غير اليقين بالله عز وجل مثل الخائف بالطلاق والعناق والظهار والحرام والخالف بالحج والمشى والصدقة والصيام وغير ذلك فلاما فيها نزاع معروف عند العلماء سواء

حلف بصيغة القسم فقال الحرام يلزمني أو العتق يلزمني لا فلعن كذا أو حلف بصيغة العتق فقال
 أن فعلت كذا فعلى الحرام ونسائي طوالق أو ففيمدى احرار او مالى صدقة وعلى المشى الى بيت
 الله تعالى واتفقت الائمة الاربعة وسائر ائمة المسلمين على أنه يسوغ للقاضي أن يقضى في هذه
 المسائل جميعها بأنه اذا حث لا يلزمه ما حلف به بل إما أن لا يجب عليه شيء وإما أن تجزئه الكفارة
 ويسوغ للمفتي أن يقضى بذلك وما زال في المسلمين من يفتي بذلك من حين حدث الحلف
 بها وإلى هذه الازمنة منهم من يفتي بالكفارة فيها ومنهم يفتي بأنه لا كفارة فيها ولا لزوم المحلوف
 به كما أن منهم من يفتي بلزوم المحلوف به وهذه الأقوال الثلاثة في الامة من يفتي بها بالحلف
 بالطلاق والعتاق والحرام والنذر واما اذا حلف بالخلقوات كالكمبة والملائكة فانه لا كفارة في هذا
 باتفاق المسلمين فالإيمان ثلاثة أقسام أما الحلف بالله فقيه الكفارة بالاتفاق واما الحلف بالخلقوات
 فلا كفارة فيه بالاتفاق إلا الحلف بالنبي صلى الله عليه وسلم قولان في مذهب احمد والجمهور
 انه لا كفارة فيه وقد عدي بعض اصحاب ذلك الى جميع النبيين وجاهير العلماء من اصحاب
 احمد وغيرهم على خلاف ذلك واما ما عقد من الايمان بالله تعالى وهو هذه الايمان فلي المسلمين
 فيها ثلاثة أقوال وان كان من الناس من ادعي الاجماع في بعضها فهذا كما ان كثيرا من مسائل
 النزاع يدعى فيها الاجماع من لم يعلم النزاع ومقصوده اني لا اعلم نزاعا فمن علم النزاع واثبتته كان
 مثبتا عالما وهو قسيم على النافي الذي لا يعلمه باتفاق المسلمين واذا كانت المسئلة مسئلة نزاع في
 المسالف والخلاف ولم يكن مع من الزم الحالف الطلاق او غيره نص كتاب ولا سنة ولا اجماع
 كان القول بنفي لزومه سائنا باتفاق الائمة الاربعة وسائر ائمة المسلمين بل هم متفقون على انه
 ليس لاحد ان يمنع قاضيا يصلح للقضاء ان يقضى بذلك ولا يمنع مفتيا يصلح للفتيا ان يفتي
 بذلك بل هم يسرعون الفتيا والقضاء في اقوال ضميعة لوجود الخلاف فيها فكيف يمنعون مثل
 هذا القول الذي دل عليه الكتاب والسنة والقياس الصحيح الشرعي والقول به ثابت عن
 المسالف والخلاف بل الصحابة الذين هم خير هذه الامة ثبت عنهم انهم افتوا في الحلف بالعتق
 الذي هو احب الى الله تعالى من الطلاق انه لا يلزم الحالف به بل يجزئه كفارة يمين فكيف
 يكون قولهم في الطلاق الذي هو ابغض الحلال الى الله وهل يظن بالصحابة رضوان الله
 عليهم انهم يقولون فيمن حلف بما يحبه الله من الطاعات كالصلاة والصيام والصدقة والحج

انه لا يلزمه ان يفعل هذه الطاعات بل يجزيه كفارة يمين ويقولون فيما لا يحبه الله بل يفضيه
انه يلزم من حلف به وقد اتفق المسلمون على انه من حلف بالكفر والاسلام انه لا يلزمه كفر
ولا اسلام فلو قال المسلم ان فعلت كذا فانا يهودي وفعله لم يصير يهوديا بالاتفاق وهل يلزمه كفارة
يمين على قولين احدهما يلزمه وهو مذهب ابي حنيفة واحمد في المشهور عنه والثاني لا يلزمه وهو
قول مالك والشافعي ورواية عن احمد وذهب بعض اصحاب ابي حنيفة الى انه اذا اعتقد انه يصير
كافرا اذا حنث وحلف به فانه يكفر قالوا لانه مختار لا يكفر قالوا لا يكفر لان قصده ان
لا يلزمه الكفر فابغضه له حلف به وهكذا كل من حلف بطلاق او غيره انما يقصد بيمينه انه
لا يلزمه لفرط بغضه له وبهذا فرق الجمهور بين نذر التبرر ونذر اللجاج والغضب قالوا لان الاول
قصده وجود الشرط والجزاء بخلاف الثاني فاذا قال ان شفني الله مريضني فعلى عتق رقبة او فبدي
حر لزمه ذلك بالاتفاق واما اذا قال ان فعلت كذا فعلى عتق رقبة او فبدي حر وقصده ان لا يفعله
فهذا موضع النزاع هل يلزمه العتق في الصورتين او لا يلزمه في الصورتين او يجزيه كفارة
يمين او يجزيه الكفارة في تعليق الوجوب دون تعليق الوقوع وهذه الاقوال الثلاثة في الطلاق
ولو قال اليهودي ان فعلت كذا فانا مسلم وفعله لم يصير مسلما بالاتفاق لان الحالف حلف بما يلزمه
وقوعه وهكذا اذا قال المسلم ان فعلت كذا فانسائي طواق وعبيدي احرار وانا يهودي هو يكره
ان يطلق نسائه ويمتق عبيده ويفارق دينه مع ان المنصوص عن الائمة الاربعة وقوع العتق ومعلوم
ان سبعة من الصحابة مثل ابن عمر وابن عباس وابي هريرة وعائشة وام سلمة وحفصة وزينب
وربة النبي صلى الله عليه وسلم اجل من اربعة من علماء المسلمين فاذا قالوا هم وائمة التابعين انه لا يلزمه
العتق المحلوف به بل يجزيه كفارة يمين كان هذا القول مع دلالة الكتاب والسنة انما يدل على هذا القول
فكيف يسوغ لمن هو من اهل العلم والايمان ان يلزم امة محمد صلى الله عليه وسلم بالقول المرجوح
في الكتاب والسنة والاقيسة الصحيحة الشرعية مع ما لهم من مصلحة دينهم ودنياهم فان في ذلك
من صيانة انفسهم وحرهم واموالهم واعراضهم وصالح ذات بينهم وصلة ارحامهم واجتماعهم على
طاعة الله ورسوله واستغنائهم عن معصية الله ورسوله ما يوجب ترجيحه لمن لا يكون عارفا بدلالة
الكتاب والسنة فكيف بمن كان عارفا بدلالة الكتاب والسنة فان القائل بوقوع الطلاق ليس منه
من الحجة ما يقاوم قول من نفي وقوع الطلاق واجتهاد من اجتهاد في اقامة دليل نرى سالم

عن المعارض المقاوم على وقوع الطلاق على الحالف لمعجز عن ذلك كما عجز عن تحديد ذلك فهل يسوغ لاحد ان يامر بما يخالف اجماع المسلمين ويخرج عن سبيل المؤمنين فان القول الذي ذهب اليه بعض العلماء وهو لم يعارض نصا ولا اجماعا ولا ما في معنى ذلك ويقدم عليه الدليل الشرعي من الكتاب والسنة والقياس الصحيح ليس لاحد المنع من الفتيا به والقضاء به وان لم يظهر رجحانه فكيف اذا ظهر رجحانه بالكتاب والسنة وبين ما لله فيه من المنة فان الله تعالى يقول (قد فرض الله لكم تحلة ايمانكم) وقال في كتابه (ذلك كفارة ايمانكم اذا حلقتهم) وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من حلف على يمين فرأى غيرها خيرا منها فليكنفر عن يمينه وايات الذي هو خير وهذا مروى عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجوه كثيرة وفي مسلم من حديث ابي هريرة وعدي بن حاتم وابي موسى الاشعري وفي الصحيحين ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لعبد الرحمن ابن سمرة اذا حلقت على يمين فرايت غيرها خيرا منها الا اتيت الذي هو خير وتحملتها وفي الصحيحين عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لان يلج أحدكم يمينه في أهله اتم له من أن يعطي الكفارة التي فرض الله وقال البخاري من استلج في أهله فهو اعظم اثما فقله صلى الله عليه وسلم يلج من اللجاج ولهذا سميت هذه الايمان نذرا للجاج والغضب والفاظ التي ينكلم بها الناس في الطلاق ثلاثة انواع صيغة التنجيز والارسال كقوله انت طالق او مطلقة فهذا يقع به الطلاق باتفاق المسلمين (الثاني) صيغة قسم كقوله الطلاق يلزمي لا فمان كذا او لا أفعل كذا فهذا يمين باتفاق أهل اللغة واتفاق طوائف الفقهاء واتفاق العامة واتفاق أهل الارض (والثالث) صيغة تعليق كقوله ان فعلت كذا فامراتي طالق فهذه ان كان قصده به اليمين وهو الذي يكره وقوع الطلاق مطلقا كما يكره الانتقال عن دينه اذا قال ان فعلت كذا فانا يهودي أو يقول اليهودي ان فعلت كذا فانا مسلم فهو يمين حكمه حكم الاول الذي هو بصيغة القسم باتفاق الفقهاء فان اليمين هي ما تضمنت حضا أو منعاً أو نصديقا أو تكديبا بالتزام ما يكره الحالف وقوعه عند المخالفة فالحالف لا يكون حالفا الا اذا كره وقوع الجزاء عند الشرط فان كان يريد وقوع الجزاء عند الشرط لم يكن حالفا سواء كان يريد الشرط وحده ولا يكره الجزاء عند وقوعه او كان يريد الجزاء عند وقوعه غير مريد له او كان مريدا لهما فاما اذا كان كارها للشرط وكارها للجزاء مطلقا يكره وقوعه وانما التزمه عند وقوع الشرط ليمنع نفسه

أو غيره التزامه من الشرط أو ليحض بذلك فهذا يمين وإن قصد إيقاع الطلاق عند وجود الجزء
كقوله إن أعطيتني ألفاً فانت طالق وإذا طهرت فانت طالق وإذا زينت فانت طالق وقصده
إيقاع الطلاق عند الفاحشة لا مجرد الحلف عليها فهذا ليس بيمين ولا كفارة في هذا عند أحد
من الفقهاء فيما علمناه بل يقع به الطلاق إذا وجد الشرط عند السلف وجمهور الفقهاء فاليمين
التي يقصد بها الحض أو المنع أو التصديق أو التكذيب بالتزامه عند المخالفة ما يكره وقوعه سواء
كانت بصيغة القسم أو بصيغة الجزاء يمين عند جميع الخلق من العرب وغيرهم فإن كون الكلام
يميناً مثل كونه أمراً ونهياً وخبراً وهذا المعنى ثابت عند جميع الناس العرب وغيرهم وإنما تنوع
اللغات في الالفاظ لا في المعاني بل ما كان معناه يميناً أو أمراً أو نهياً عند المعجم فكذلك معناه
يمين أو أمر أو نهى عند العرب وهذا أيضاً يمين الصحابة رضوان الله عليهم وهو يمين في
العرف العام ويمين عند الفقهاء كلهم وإذا كان يميناً فليس في الكتاب والسنة لليمين إلا حكامان أما
أن تكون اليمين منمقّدة محترمة ففيها الكفارة وأما أن لا تكون منمقّدة محترمة كالحلف بالمخوفات
مثل الكعبة والملائكة وغير ذلك فهذا لا كفارة فيه بالاتفاق فاما يمين منمقّدة محترمة غير
مكفرة فهذا حكم ليس في كتاب الله ولا في سنة رسوله صلى الله عليه وسلم ولا يقوم دليل
شرعي سالم عن المعارض المقاوم فإن كانت هذه اليمين من إيمان المسلمين فقد دخلت في قوله
تعالى للمسلمين (قد فرض الله لكم تحلة إيمانكم) وإن لم تكن من إيمانهم بل كانت من الحلف
بالمخوفات فلا يجب بالحث لا كفارة ولا غيرها فتكون مهذرة فهذا ونحوه من دلالة الكتاب
والسنة والاعتبار يبين أن الالتزام بوقوع الطلاق للحالف في يمينه حكم يخالف الكتاب والسنة
وحسب القول الآخر أن يكون مما يسوغ الاجتهاد فاه أن يقال أنه لم يجب على المسلمين كلهم
العمل بهذا القول ويحرم عليهم العمل بذلك القول فهذا لا يقوله أحد من علماء المسلمين بعد
أن يعرف ما بين المسلمين من النزاع والأدلة ومن قال بالقول المرجوح وخفي عليه القول
الراجح كان حسبه أن يكون قوله سائلاً لا يمنع من الحكم به والفتيا به أما الزام المسلمين بهذا
القول ومنعهم من القول الذي دل عليه الكتاب والسنة فهذا خلاف أمر الله ورسوله وعباده
المؤمنين من الأئمة الأربعة وغيرهم فمن منع الحكم والفتيا بعدم وقوع الطلاق أو تقليد من نفى
بذلك فقد خالف كتاب الله وسنة رسوله واجماع المسلمين ولا يفعل ذلك إلا من لم يكن عنده

علم فهذا حسبه ان يعذر لا يجب اتباعه ومعاذ متبع لهواه لا يقبل الحق اذا ظهر له ولا يصني لمن يقوله ليعرف ما قال بل يتبع هواه بغير هدى من الله ومن اضل ممن اتبع هواه بغير هدى من الله فانه اما مقلد واما مجتهد فالمقلد لا ينكر القول الذي يخالف متبوعه انكار من يقول هو باطل فانه لا يعلم انه باطل فضلا عن ان يحرم القول به ويوجب القول بقول سلفه والمجتهد ينظر وينظر وهو مع ظهور قوله له يسوغ قول منازعيه الذي ساغ فيه الاجتهاد وهو الم يظهر انه خالف نصا ولا اجماعا فن خرج عن حد التقليد الصانع والاجتهاد كان فيه شبه من الدين واذا قيل لهم اتبعوا ما انزل الله قالوا بل نتبع ما آلفينا عليه آباءنا وكان ممن اتبع هواه بغير هدى من الله والله اعلم *

(٢٠٤) ﴿مسئلة﴾ فيمن طلق امرأته ثلاثا وافتاه مفتت بانه لم يقع الطلاق فقلده الزوج ووطئ زوجته بعد ذلك واثبت منه بولد فقيل أنه ولد زنا

﴿الجواب﴾ من قال ذلك فهو في غاية الجهل والضلالة والمشاقة لله ورسوله فان المسلمين متفقون على ان كل نكاح اعتقه الزوج انه نكاح سائغ اذا وطئ فيه فانه يلحقه فيه ولده ويتوارثان باتفاق المسلمين وان كان ذلك النكاح باطلا في نفس الامر باتفاق المسلمين سواء كان النكاح كافرا او مسلما واليهودي اذا تزوج بنت اخيه كان ولده منها يلحقه نسبه ويرثه باتفاق المسلمين وان كان هذا النكاح باطلا باتفاق المسلمين ومن استحله كان كافرا يجب استنابته وكذلك المسلم الجاهل لو تزوج امرأة في عدتها كما يفعل جهال الاعراب ووطأها يعتقدونها زوجة كان ولده منها يلحقه نسبه ويرثه باتفاق المسلمين ومثل هذا كثير فان ثبوت النسب لا يقتصر الى صحة النكاح في نفس الامر بل الولد للفراش كما قال النبي صلى الله عليه وسلم الولد للفراش وللعاهر الحجر فن طلق امرأته ثلاثا ووطأها يعتقد انه لم يقع به الطلاق اما لجهله واما لقنوى مفتي منتهى قلده الزوج واما لغير ذلك فانه يلحقه النسب ويتوارثان بالاتفاق بل ولا تحسب العدة الا من حين ترك وطأها فان كان بطأها يعتقد انها زوجته فهي فراش له فلا تعتد منه حتى تترك الفراش ومن نكح امرأة نكاحا فاسدا متفقاً على فساده او مختلفا في فساده او ملكها ملكا فاسدا متفقاً على فساده او مختلفا في فساده او وطأها يعتقدونها زوجته الحرة أو أمته المملوكة فان ولده منها يلحقه نسبه ويتوارثان باتفاق المسلمين والولد أيضا يكون حرا وان كانت الوطوءة مملوكة للغير في نفس

الامر ووطئت بدون اذن سيدها لكن لما كان الواطي مغرورا بها وزوج بها وقيل هي حرة أو بيعت فاشتراها يمتددها ملكا للبائع فانما وطئ من يمتددها زوجته الحرة أو أمتة المملوكة فولده منها حر لا اعتقاده وان كان اعتقاده مخطئا وبهذا قضى الخلفاء الراشدون واتفق عليه أئمة المسلمين فيؤلاء الذين وطئوا وجاءهم اولاد كانوا قد وطئوا في نكاح فاسد متفق على فسادهم وكان الطلاق وقع بهم باتفاق المسلمين وهم وطئوا يمتددون ان النكاح باق لا فناء من افتاهم أو غير ذلك كان نسب الاولاد بهم لاحقا ولم يكونوا اولاد رنا بل يتوارثون باتفاق المسلمين وهذا في المجمع على فسادهم فكيف في المخالف في فسادهم وان كان القول الذي وطئ به قولاً ضعيفاً كن وطئ في نكاح المتعة أو نكاح المرأة نفسها بلا ولي ولا شهود فان هذا اذا وطئ فيه يمتدده نكاحاً لحقه فيه النسب فكيف نكاح مخالف فيه وقد ظهرت حجة القول بصحته بالكتاب والسنة والقياس وظهر ضعف القول الذي يناقضه وعجز أهله عن نصرته بعد البحث التام لانتفاء الحجة الشرعية فمن قال ان هذا السكاح أو مثله يكون فيه الولد لا يلحقه نسبه ولا يتوارثان هو وأبوه الواطي لانه مخالف لاجماع المسلمين منسوخ من رتبة الدين فان كان جاهلاً عُرِّف وبين له ان رسول الله صلى الله عليه وسلم وخلفاءه الراشدين وسائر أئمة الدين الحقوا اولاد اهل الجاهلية بآبائهم وان كانت محرمة بالاجماع ولم يشترطوا في حقوق النسب أن يكون النكاح جائزاً في شرع المسلمين فان أصر على مشاقة الرسول من بعد ما تبين له الهدى واتبع غير سبيل المؤمنين فانه يستتاب فان تاب ولاقتل فقد ظهر ان من انكر الفتيا بانه لا يقع الطلاق وادعي الاجماع على وقوعه أو قال إن الولد ولد زنا هو المخالف لاجماع المسلمين مخالف لكتاب الله وسنة رسول رب العالمين وان المفتي بذلك أو القاضي بذلك لا يسوغ له باجماع المسلمين وليس لاحد المنع من الفتيا بقوله ولا القضاء بذلك ولا الحكم بالفسخ من ذلك باتفاق المسلمين والاحكام باطلة باجماع المسلمين والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم

(٢٠٥) ﴿مسئلة﴾ في رجل مسك ومنرب وسجنوه وأغصبوه على طلاق زوجته فطلقها

طالقة واحدة وراحت وهي حامله منه

﴿الجواب﴾ الحمد لله هذا الطلاق لا يقع وأما نكاحها وهي حامل من الزوج الاول فهو

نكاح باطل باجماع المسلمين ولو كان الطلاق قد وقع فكيف اذا لم يكن قد وقع ويبرز من
اكرهه على الطلاق ومن تولى هذا النكاح المحرم الباطل ويجب التفريق بينهما حتى تقضى
المدة من الاول بالوضع والمدة من الثاني فيها خلاف ان كان يعلم ان النكاح محرم فالصحيح
انه لا بد من ذلك واما ان كان يعتقد صحة النكاح فلا بد ان تعتد من وطئ الثاني

(٢٠٦) (مسئلة) في رجل قال لزوجته وهو ساكن بها في غير منزل سكنها ان قدمت
عندكم فانت طالق وان سكنت عندكم فانت طالق ثم قال ايضا انت على حرام ثم انتقل
بنفسه ومتاعه دون زوجته الى مكان آخر وعادت زوجته الى مكانها الاول فان عاد وقعد عند
زوجته يقع عليه طلاق واحدة ام طلقان وهل السكن هو القعود او بينهما عموم وخصوص
واذا لم ينو بالحرام الطلاق هل يقع عليه كما لو نوي وهل اذا كان مذهب تزول به هذه الصورة
مخالفا لمذهبه هل يجوز له التقليد أم لا

(الجواب) الحمد لله اما قوله ان قدمت عندكم وان سكنت عندكم فان كان نية الخالف
بالقعود اذا انقضى سبب تلك الحال بنزلة من دعى الى غداء خلف انه لا يتقدم فان سبب
اليمين انه اراد بذلك الغداء الممين ولهذا كان الصحيح انه لا يحنث بغداء غير ذلك وهكذا اذا
كان قد زار هو وامراته فوما فرأى من الاحوال ما كره ان يقيم تلك المرأة عندهم خلف انه
لا يقيم ولا يسكن وقصد على تلك الحال او كان سبب اليمين يدل على ذلك واما ان كان قد نوي
العموم بحيث قصد انه لا يقعد عندهم ولا يسكنهم بحال فانه لا يحنث بالقعود وان اطلق اليمين
فيه نزاع مشهور بين العلماء وحيث يحنث بالقعود فانه اذا كان القعود الذي قصده هو السكنى
لم يحنث باكثر من طلاق الا ان يقصد أكثر من ذلك كما لو كرر اليمين بالله على فعل واحد لم
يلزمه الا كفارة واحدة على الصحيح وان كان القعود داخلا في ضمن السكنى كما هو ظاهر
اللفظ المطلق فهذه المسئلة تدخل الصفات كما لو قال ان أكلت تفاحة واحدة فقد قيل تقع
طلقان لوجود الصفتين وقيل لا يقع الا طلاق واحدة وهو أقوى فان المفهوم من هذا
الكلام انك طالق سواء أكلت تفاحة كاملة أو نصفها وكذلك اذا قال ان قدمت فالتعود
لفظ مشترك يراد به السكنى مشتملا على القعود ويكون اولا حلف انه لا يقعد ثم حلف على ما
عم من ذلك وهو السكنى فاذا سكن كان الاول بمعنى الثاني فلا يقع أكثر من طلاق اذ قيل

بوقوع الطلاق عليه على أقوى القولين وأما قوله أنت علي حرام فإن حلف أن لا يفعل شيئا ففعله فعليه كفارة يمين وإن لم يحلف بل حرمها تحريما فهذا عليه كفارةظهار ولا يقع به طلاق في صورتين وهذا قول جمهور أهل العلم من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وأئمة المسلمين يقولون إن الحرام لا يقع به طلاق إذا لم ينو كما روي ذلك عن أبي بكر وعمر وعثمان وهو مذهب أبي حنيفة والشافعي وأحمد بن حنبل وغيرهم وإن كان من متأخري أتباع بعض الأئمة من زعم أن هذا اللفظ قد صار بحكم العرف صريحا في الطلاق فهذا ليس من قول هؤلاء الأئمة المتبوعين وقد كانوا في أول الإسلام يرون لفظ الظهار صريحا في الطلاق وهو قوله أنت علي كظهر أبي حتى نظاهر أوس بن الصامت من أمر أنه المجادلة التي ثبت حكمها فيما أنزل الله (قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها وتشتكي إلى الله) وافتاها النبي صلى الله عليه وسلم أولا بالطلاق حتى نسخ الله ذلك وجعل الظهار موجبا للكفارة ولو نوى به الطلاق والحرام نظير الظهار لأن ذلك أشبهه لها بالحرمة وهذا نطق بالتحريم وكلاهما منكر من القول وزور فقد دل كتاب الله على أن تحريم الحلال يمين بقوله لم تحرم ما أحل الله لك إلى قوله قد فرض الله لكم تحلة إيمانكم مع أن هذا ليس موضع بسط ذلك وأما تقليد المستفتي للمفتي فالذي عليه الأئمة الأربعة وسائر أئمة العلم أنه ليس على أحد ولا شرع له التزام قول شخص معين في كل ما يوجب ويحرمه ويبيحه إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم لكن منهم من يقول على المستفتي أن يقلد الأهل والأرواح ممن يمكنه استفتاؤه ومنهم من يقول بل يخير بين المفتين إذا كان له نوع تمييز فقد قيل يتبع أي القوانين أرجح عنده بحسب تمييزه فإن هذا أولى من التخيير المطلق وقيل لا يجتهد إلا إذا صار من أهل الاجتهاد والاول أشبه فاذا ترجح عند المستفتي أحد القولين أما لرجحان دليله بحسب تمييزه وأما لكون قائله أعلم وأورع فله ذلك وإن خالف قوله المذهب

(٢٠٧) {مسئلة} في رجل تخاصم هو وامرأته وانجرح منها فقال الطلاق بازمي منك ثلاثا ان قلت طلقني طلقتك فسكتت ثم قالت لامها اي شيء يقول قالت امها يقول كذا قولي له طلقني ثم قالت المرأة طلقني فهل يقع عليه طلاق بواحدة أم بثلاث أو لا يقع
{الجواب} الحمد لله إذا لم ينو بقوله إذا قلت طلقني طلقتك أنه بطلتها في المجلس بل يظلمها

عند الشهود وأما إذا لم ينسو شيئاً لم يحنث إذا افترقا عن غير طلاق لكن يطلقها بعد ذلك الطلاق الذي قصد يمينه وأما إذا لم يقصدان يطلقها ثلاثاً ولا اثنين اجزأ أن يطلقها طلاقاً واحدة هذا إن كان مقصوده اجابة سؤالها مطلقاً وأما إن قصد اجابة سؤالها إذا كانت طالبة للطلاق فإذا رجعت وقالت لا أريد الطلاق لم يكن عليه شيء إذا لم يطلقها والله أعلم

(٢٠٨) ﴿مسئلة﴾ في رجل مستزوج لامرأتين فاخترت احدها من الطلاق فحلف بالطلاق من الاثنين أنه يطلقها ولا يوكل عنه في طلاقها ثم حدث عرس لها فسكحت عليه فحلف بالطلاق لاتروحي فقالت نزلي طلاقاً فان نزها طلاقاً يقع عليه الطلاق الثلاث

﴿الجواب﴾ الحمد لله رب العالمين متى طلقها الطلاق الذي حلف أنه لا يفعله وقع به الطلاق الذي حلف عليه وحنث أيضاً في الطلاق الذي حلف به والله أعلم

(٢٠٩) ﴿مسئلة﴾ في رجل متزوج وله أولاد ووالدته تكره الزوجة وتشير عليه بطلاقها هل يجوز له طلاقها

﴿الجواب﴾ لا يحل له أن يطلقها لقول أمه بل عليه أن يبرأه وليس تطلق امرأته من برها والله أعلم

(٢١٠) ﴿مسئلة﴾ في رجل قال لامرأته هذا ابن زوجك لا يدخل لي بيها فقالت فانه ابني ربيته فلما اشتكاه لايه قال للزوج ان أبرأتك امرأتك تطلقها قال نعم فأتى بها فقال لها الزوج ان أبرأتني من كتابك ومن الحجة التي لك علي فانت طالق قالت نعم وانفصلا وطاع الزوج الى بيت جيرانه فقال هي طالق ثلاثاً ونزل الى الشهود فسألوه كم طلقت قال ثلاثاً علي ما صدر منه فهل يقع عليه الطلاق الثلاث

﴿الجواب﴾ الحمد لله إذا كان أبرأها على ما دل عليه سياق الكلام ليس مطلقاً بل بشرط ان يطلقها بانت منه ولم يقع بها بعد هذا طلاق والشرط المتقدم على المقدم كالشرط المقارن والشرط العرفي كاللفظي وقول هذا الذي من جهتها له ان جاءت زوجتك وأبرأتك تطلقها وقوله اشتراط عليه انه يطلقها إذا أبرأته ومجيبه بها بعد ذلك وقوله أنت ان أبرأتني قالت نعم متنزل على ذلك الا وهو انه إذا أبرأته يطلقها بحيث لو قالت أبرأته وانتهى لم يصح الا براء فان هذا ايجاب وقبول في العرف لما تقدم من الشروط ودلالة الحال والتقدير أبرأتك بشرط ان تطلقني

(٢١١) ﴿مسئلة﴾ في رجل قال لصهره ان جئت لي بكتابي وبرايتي منه فبنتك طالق ثلاثا فجاء له بكتاب غير كتابه فقطعه الزوج ولم يعلم هل هو كتابه ام لا فقال ابو الزوجة اشهدوا عليه ان بنتي تحت حجري واشهدوا على اني ابرأته من كتابها ولم يعين ما في الكتاب ثم انه مكث ساعة وجاء ابو الزوجة بحضور الشهود وقال له اي شئ قلت يا زوج فقال الزوج اشهدوا على ان بنت هذا طالق ثلاثا ثم ان الزوج ادعى ان هذا الطلاق الصريح بناء على ان البراء الاول صحيح فهل يقع ام لا

﴿الجواب﴾ الجواب قوله الاول معلق على البراء فان لم يبره لم يقع الطلاق واما قوله الثاني فهو اقرار منه بناء على ان الاول قد وقع فان كان الاول لم يقع فانه لم يقع بالثاني شئ

(٢١٢) ﴿مسئلة﴾ في رجل تخاصم مع زوجته وهي معه بملقة واحدة فقالت له طلقني فقال ان ابرأني فانت طالق فقالت ابرأك الله مما يدعي النساء على الرجال فقال لها انت طالق وظن انه تبرأ من الحقوق وهو شافعي المذهب

﴿الجواب﴾ نعم هو برىء مما تدعي النساء على الرجال اذا كانت رشيدة

(٢١٣) ﴿مسئلة﴾ في رجل تزوج امرأة واقامت في صحبتها خمسة عشر يوما ثم طلقها الطلاق البائن وتزوجت بعده بزوجة اخرى بعد اخبارها بانقضاء العدة من الاول ثم طلقها الزوج الثاني بعد مدة ثم بعد مدة ست سنين جاءت بانبت وادعت انها من الزوج الاول فهل تصح دعواها وتلزم الزوج الاول والحالة هذه

﴿الجواب﴾ لا يلحق هذا الولد به بمجرد دعواها والحالة هذه باتفاق الائمة بل لو ادعت انها ولدته في حال يلحق به نسبه اذا ولدته وكانت مطلقة وانكر هو ان تكون ولدته لم يقبل قولها في دعوى الولادة بلانزاع حتى تقيم بينة بذلك ويكفي امرأة واحدة عند ابى حنيفة واحمد في المشهور عنه وعند مالك واحمد في الرواية الاخرى الى اربع نسوة ويكفي يمينه انه لا يعلم انها ولدته واما ان كان الزوجية قائمة ففيها قولان في مذهب احمد يقبل قولها كذهب الشافعي والثاني لا يقبل قولها كذهب مالك واما اذا انقضت عدتها ومضي لها اكثر الحمل ثم ادعت وجود حمل من الزوج الاول فهذه لا يقبل قولها بلانزاع بل لو اخبرت بانقضاء عدتها ثم اتت بولد ستة اشهر فصاعدا ولدون مدة الحمل فهل يلحقه على قولين مشهورين لاهل العلم مذهب ابى حنيفة واحمد انه

يلحقه وهذا اختيار ابن سريج من اصحاب الشافعي لكن المشهور من مذهب الشافعي والله ان لا يلحقه وهذا النزاع اذا لم تزوج فاذا تزوجت بعد اخبارها بانقضاء عدتها ثم اتت بولد لسته اشهر فان هذا لا يلحق نسبه بالاول قولا واحدا فاذا عرف مذهب الائمة في هذين الاصلين فكيف يلحقه نسب بدعواها بعد ست سنين ولو قالت ولدته من قبل ان يطلقني لا يقبل قولها ايضا بل القول قوله مع يمينه انها لم تلد على فراشه ولو قالت هي وضعت هذا الحمل قبل ان تزوج بالثاني وانكر الزوج الاول ذلك فالقول قوله ايضا انها لم تضعه قبل تزوجها بالثاني لاسيما مع تاخر دعواها الى ان تزوجت الثاني فان هذا مما يدل على كذبها في دعواها لاسيما على اصل مالك في تاخر الدعوى بغير عذر في هذه المسائل ونحوها

باب عشرة النساء والخلع والايلاء وغير ذلك

(٢١٤) ﴿مسئلة﴾ في امرأة مبغضة تزوجها طلبت الانحلاع منه وقالت له ان لم تفارقني والا قتلت نفسي فاكرهه الولي على الفرقة وتزوجت غيره وقد طلبها الاول وقال انه فارقتها مكرها وهي لا تريد الا الثاني

﴿الجواب﴾ ان كان الزوج الاول اكرهه على الفرقة بحق مثل ان يكون مقصرا في واجباتها او مقصرا لها بغير حق من قول او فعل كانت الفرقة صحيحة والنكاح الثاني صحيحا وهي زوجة الثاني وان كان اكره بالضرب او الحبس وهو محسن لعشرتها حتى فارقتها لم تقع الفرقة بل اذا أبغضته وهو محسن اليها فانه يطلب منه الفرقة من غير ان يلزم بذلك فان فعل والا امرت المرأة بالصبر عليه اذا لم يكن ما يبيح الفسخ

(٢١٥) ﴿مسئلة﴾ ما هو الخلع الذي جاء به الكتاب والسنة

﴿الجواب﴾ الخلع الذي جاء به الكتاب والسنة ان تكون المرأة كارهة للزوج تريد فراقه فتمطيه المصداق او بمضيه فداء نفسها كما يفترق الاسير واما اذا كان كل منهما مريدا لصاحبه فهذا الخلع محدث في الاسلام

(٢١٦) ﴿مسئلة﴾ في رجل له زوجة نسوم النهار وتقوم الليل وكلما دعاها الرجل الى فراشه تاتي عليه وتقدم صلاة الليل وصيام النهار على طاعة الزوج فهل يجوز ذلك ام لا

﴿الجواب﴾ لا يحل لها ذلك باتفاق المسلمين بل يجب عليها ان تطيعه اذا طلبها الى الفراش وذلك فرض واجب عليها واما قيام الليل وصيام النهار فتطوع فكيف تقدم مؤمنة للنافلة على الفريضة حتى قال النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الذي رواه البخاري ومسلم عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يحل لامرأة ان تصوم وزوجها شاهد الا باذنه ولا تاذن في بيته الا باذنه ورواه ابو داود وابن ماجه وغيرهما ولفظهم لا تصوم امرأة وزوجها شاهد يوما من غير رمضان الا باذنه فاذا كان النبي صلى الله عليه وسلم قد حرم على المرأة ان تصوم تطوعا اذا كان زوجها شاهدا الا باذنه فتمنع بالصوم بمحض ما يجب له عليها فكيف يكون حالها اذا طلبها فامتنعت وفي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم اذا دعا الرجل المرأة الى فراشه فابت لمنتها الملائكة حتى تصبح وفي لفظ الا كان الذي في السماء ساخطا عليها حتى تصبح وقد قال الله تعالى (فالصالحات فئات حافظات للنجيب بما حفظ الله) فالمرأة الصالحة هي التي تكون قائمة اى مداومة على طاعة زوجها في امتنعت عن اجابته الى الفراش كانت عاصية ناشزة وكان ذلك يبيح له ضربها كما قال تعالى (واللاتي يخافون نشوزهن فمظوهن واهجروهن في المضاجع واضربوهن فان اطعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلا) وليس على المرأة بعد حق الله ورسوله اوجب من حق الزوج حتى قال النبي صلى الله عليه وسلم لو كنت آمر الا احد ان يسجد لاحد لامرأت المرأة ان تسجد لزوجها لعظم حقه سايبها وعنه صلى الله عليه وسلم ان النساء فان له ان الرجال يجاهدون ويتصدقون ويفعانون ونحن لا نفعل ذلك فقال حسن فعمل احدا كن بعد ذلك أي ان المرأة اذا احسنت معاشرته بعلمها كان ذلك موجبا لرضاء الله واكرامه لها من غير ان تعمل ما يختص بالرجال والله اعلم

(٢١٧) ﴿مسئلة﴾ في رجل تزوج امرأة من مدة احد عشر سنة واحسنت العشرة

معه وفي هذا الزمان تآبى العشرة معه وتناشزه فما يجب عليها

﴿الجواب﴾ لا يحل لها ان تنشز عليه ولا تمنعه نفسها فقد قال النبي صلى الله عليه وسلم ما من رجل يدعو امرأته الى فراشه فتآبى عليه الا كان الذي في السماء ساخطا عليها حتى تصبح فاذا اصرت على النشوز فله ان يضربها واذا كانت المرأة لا تقوم بما يجب للرجل عليها فليس عليه ان يطلقها ويعطيها الصداق بل هي التي تقدمي نفسها منه فتبذل صداقها ليفارقها كما امر

النبي صلى الله عليه وسلم لامرأة ثابت بن قيس بن شماس ان تعطي صداقها ليفارقها واذا كان معسرا بالصداق لم تجز مطالبته باجماع المسلمين

(٢١٨) ﴿مسئلة﴾ في رجل خاصم زوجته وضربها فقالت له طلقني فقال انت على حرام فهل تحرم عليه ام لا وما يجب عليه اذا منعه من نفسها اذا طلبها

﴿الجواب﴾ الحمد لله لا يحل لها النشوز عنه ولا تمنع نفسها منه بل اذا امتنعت منه واصررت على ذلك فله ان يضربها ضربا غير مبرح ولا تستحق نفقة ولا قسما واما قوله انت على حرام ففيه قولان للعلماء قيل عليه كفارة الظهار اذا امكنه من نفسها وقيل لا شيء عليه ولا خلاف بين العلماء انه يجب عليها ان تمكنه والله اعلم

(٢١٩) ﴿مسئلة﴾ في رجل له امرأة كساها كسوة مثمرة مثل مصاغ وحلى وقلائد وما اسببه ذلك خارجا عن كسوة القيمة وطلبت منه المخالعة وعليه مال كثير مستحق لها عليه وطالب رحله منها ليستعين به على حقها او على غير حقها فانكرته ويعلم انها تخاف وتأخذ الذي ذكره عندها والتمن يلزمه ولم يكن له بينة عليها

﴿الجواب﴾ ان كان قد أعطاها ذلك الزائد عن الواجب على وجه التملك لها فقد ملكته وليس له اذا طلقها هو ابتداء ان يطالبها بذلك لكن ان كانت هي الكارهة لصحبته وارادت الاختلاع منه فلعطه ما أعطاها من ذلك ومن الصداق الذي ساقه اليها والباقي في ذمته ليخلفها كما مضت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في امرأة ثابت بن قيس بن شماس حيث امرها برد ما أعطاها وان كان قد أعطاها لتتجمل به كما يركبها دابته ويخدمها غلامه ونحو ذلك لا على وجه التملك للمعين فهو باق على ملكه فله أن يرجع فيه متى شاء سواء طلقها أو لم يطلقها وان تنازعا هل أعطاها على وجه التملك أو على وجه الاباحة ولم يكن هناك عرف يقضي به فالقول قوله مع يمينه انه لم يملكها ذلك وان تنازعا هل أعطاها شيئا أولم يعطها ولم يكن حجة يقضي له بها لا شاهد واحد ولا اقرار ولا غير ذلك فالقول قولها مع يمينها انه لم يعطها

(٢٢٠) ﴿مسئلة﴾ في رجل قالت له زوجته طلقني وأنا أبرأتك من جميع حقوقي عليك وأخذ البنت بكفالتها ويكون لها عليه مائة درهم كل يوم سدس درهم وشهد العدول بذلك فطلقها على ذلك بحكم الابرأ أو الكفالة فهل لها أن تطالبه بفرض البنت بعد ذلك أم لا

﴿الجواب﴾ إذا خالها على أن تبرئه من حقوقها وتأخذ الولد بكفالاته ولا تطالبه بنفقة
صبح ذلك عند جماهير العلماء كمالك وأحمد في المشهور من مذهبه وغيرهما فإنه عند الجمهور يصح
الخلع بالمعصوم الذي ينتظر وجوده كما تحمل أمها وشجرها وأما نفقة حماتها ورضاع ولدها ونفقة
فقد انعقد سبب وجوده وجوازه وكذلك إذا قالت له طلقني وأنا أبرأتك من حقوقي وأنا
أخذ الولد بكفالاته وأنا أبرأتك من نفقته ونحو ذلك مما يدل على المقصود وإذا خالها بينهما على
ذلك من يرى صحة مثل هذا الخلع كالحاكم المالكي لم يجز أن يبرئه من نفقته وإن رآه فاسدا ولا
يجوز له أن يفرض له عليه بعد هذا نفقة للولد فإن فعل الحاكم الأول كذلك حكم في أصح قولي
العلماء والحاكم متى عقد عقدا ساع فيه الاجتهاد أو فسخ فسحا جاز فيه الاجتهاد لم يكن
لغيره نفقته

(٢٢١) ﴿مسئلة﴾ في امرأة تزوجت وخرجت عن حكم والديها فأيها أفضل برها
لوالديها أو مطاوعة زوجها

﴿الجواب﴾ الحمد لله رب العالمين المرأة إذا تزوجت كان زوجها أملك بها من أبيها وطاعة
زوجها عليها أوجب قال الله تعالى (فالصالحات قانتان حافظات للغيب بما حفظ الله) وفي
الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال الدنيا متاع وخير متاعها المرأة الصالحة إذا نظرت
إليها سرتك وإذا أمرتها أطاعتك وإذا غبت عنها حفظتك في نفسها وماله وفي صحيح ابن
أبي حاتم عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا صلت المرأة خمسها وصامت
شهرها وحصنت فرجها وأطاعت بعلها دخلت من أي أبواب الجنة شاءت وفي الترمذي
عن أم سلمة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إيا امرأة ماتت وزوجها راض عنها دخلت
الجنة وقال الترمذي حديث حسن وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لو كنت
امراة لأحد أن يسجد لأحد لامرت المرأة أن تسجد لزوجها أخرجه الترمذي وقال حديث
حسن وأخرجه أبو داود ولفظه لامرت النساء أن يسجدن لأزواجهن لما جمل الله لهم عليهم
من الحقوق وفي المسند عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يصالح لبشر أن يسجد لبشر
ولو صالح لبشر أن يسجد لبشر لامرت المرأة أن تسجد لزوجها من عظم حقه عليها والذي
نفسى بيده لو كان من قدمه إلى مفرق رأسه قرحة تجري بالقيح والصدید ثم استقبلته فاحسسته

ما أدت حقه وفي المسند وسنن ابن ماجه عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لو أمرت
 احدا ان يسجد لاحد لامرت المرأة ان تسجد لزوجها ولو ان رجلا امر امرأته ان تنقل من
 جبل احمر الى جبل اسود ومن جبل اسود الى جبل احمر لسكان لها ان تفعل اي لكان حقه ان تفعل
 وكذلك في المسند وسنن ابن ماجه وصحيح ابن حبان عن عبد الله بن ابي اوفى قال لما قدم معاذ من الشام
 سجد للنبي صلى الله عليه وسلم فقال ما هذا يا معاذ قال آتيت الشام فوجدتهم يسجدون لساقتهم
 وبطارقهم فوددت في نفسي ان تفعل ذلك بك يا رسول الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 لا تفعلوا ذلك فاني لو كنت امرا احدا ان يسجد لغير الله لامرت المرأة ان تسجد لزوجها والذي
 نفس محمد بيده لا تؤدي المرأة حق ربها حتى تؤدي حق زوجها ولو سألها نفسها وهي على قتب
 لم تمنعه وعن طلق بن علي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ايما رجل دعا زوجته لحاجته فلتاته
 ولو كانت على التنور رواء ابو حاتم في صحيحه والترمذي وقال حديث حسن وفي الصحيح عن ابي
 هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا دعا الرجل امرأته الى فراشه فابت ان تجي فبات
 غضبانا عليها لعنتها الملائكة حتى تصبح والا حاديت في ذلك كثيرة عن النبي صلى الله عليه
 وسلم وقال زيد بن ثابت الزوج سيد في كتاب الله وقراء قوله تعالى والفيما سيدها لدى الباب
 وقال عمر بن الخطاب النكاح رق فلي نظر احدكم عند من يرق كريمته وفي الترمذي وغيره
 عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال استوصوا بالنساء خيرا فانما هن عندكم عوان فالمرأة عند
 زوجها تشبه الرقيق والاسير فليس لها ان تخرج من منزله الا باذنه سواء امرها ابوها او امها
 او غير ابويها باتفاق الاثمة واذا اراد الرجل ان ينتقل بها الى مكان آخر مع قيامه بما يجب عليه
 وحفظ حدود الله فيها ونهاها ابوها عن طاعته في ذلك فعلمها ان تطيع زوجها دون ابويها
 فان الابوين هما ظالمان لبس لهما ان ينهيها عن طاعة مثل هذا الزوج وليس لهما ان تطيع امها
 فيما تامرهما به من الاختلاع منه او مضاجرته حتى يطاعها مثل ان تطالبه من النفقة والكسوة
 والصداق بما تطالبه ليجالها فلا يحل لهما ان تطيع واحدا من ابويها في طلاقه اذا كان منقيا لله فيها
 في السنن الاربعة وصحيح ابن ابي حاتم عن ثوبان قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ايما
 امرأة سالت زوجها الطلاق من غير ما باس فحرام عليهما راحة الجنة وفي حديث آخر المختلعات
 والمتبرعات من المناقعات واما اذا امرها ابوها او احدهما بما فيه طاعة لله مثل المحافظة على

الصاوات وصدق الحديث واداء الامانة ونهوها عن تبذير مالها واضاعته ونحو ذلك مما امرها الله ورسوله او نهاها الله ورسوله عنه فعليها ان تطيعهما في ذلك ولو كان الامر من غير ابويها فكيف اذا كان من ابويها واذا نهاها الزوج عما امر الله او امرها بما نهى الله عنه لم يكن لها ان تطيعه في ذلك فان النبي صلى الله عليه وسلم قال انه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق بل المالك لو امر مماوكة بما فيه معصية لله لم يجز له أن يطيعه في معصيته فكيف يجوز أن تطيع المرأة زوجها أو أحد أبويها في معصية فان التمسير كله في طاعة الله ورسوله والشركاء في معصية الله ورسوله

(٢٢٢) ﴿مسئلة﴾ في رجل تزوج بامرأتين واحدهما يحبها ويكسوها ويطعمها ويجتمع بها أكثر من صاحبته

﴿الجواب﴾ الحمد لله يجب عليه العدل بين الزوجتين باتفاق المسلمين وفي السنن الاربعة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من كانت له امرأتان قال الى احدهما دون الاخرى جاء يوم القيامة وأحد شديده مائل فعليه أن يعدل في القسم فاذا بات عندها ليلة أو ليلتين أو ثلاثا بات عند الاخرى بقدر ذلك ولا يفضل احدهما في القسم لكن ان كان يحبها أكثر ويطأها أكثر فهذا لا حرج عليه فيه وفيه انزل الله تعالى (ولن تستطيعوا ان تعدلوا بين النساء ولو حرصتم) أى في الحب والجماع وفي السنن الاربعة عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقسم فيعدل فيقول هذا قسمي فيما أملك فلا نأني فيما تملك ولا أملك يعني القلب وأما العدل في النفقة والكسوة فهو السنة أيضا اقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم فانه كان يعدل بين أزواجه في النفقة كما كان يعدل في القسمة مع تنازع الناس في القسم هل كان واجبا عليه أو مستحباً له وتنازعوا في العدل في النفقة هل هو واجب أو مستحب ووجوبه أقوى وأشبه بالكتاب والسنة وهل العدل مأمور به مادامت زوجة فان أراد أن يطلق احدهما فله ذلك فان اصطاح هو والتي يريد طلاقها على أن تقيم عنده بلا قسم وهي راضية بذلك جاز كما قال تعالى (وان امرأة خافت من بعلها نشوزا أو اعراضا فلا جناح عليهما ان يصلحا بينهما صلحا والصلح خير) وفي الصحيح عن عائشة قالت انزلت هذه الآية في المرأة تكون عند الرجل فتطول صحبتها فيريد طلاقها فتقول لا تطلقني وامسكني وأنت في حل من يومى فنزلت هذه الآية وقد كان النبي

صلى الله عليه وسلم أراد أن يطلق سودة فوهبت يومها لعائشة فامسكها بلا فسمة وكذلك رافع
ابن خديج جرى له نحو ذلك ويقال أن الآية أنزلت فيه
(٢٢٣) ﴿مسئلة﴾ في رجل له زوجة وهي نائز تمنع نفسها فهل تسقط نفقتها وكسوتها
وما يجب عليها

﴿الجواب﴾ الحمد لله تسقط نفقتها وكسوتها إذا لم تتمكن من نفسها وله أن يضربها إذا
أصرت على الذنوز ولا يحل لها أن تمنع من ذلك إذا طالبها به بل هي ماضية لله ورسوله وفي
الصحيح إذا طلب الرجل المرأة إلى فراشه فابت عليه كان الذي في السماء ساخطا عليها حتى تصبح
(٢٢٤) ﴿مسئلة﴾ في رجل له امرأة وقد نشزت عنه في بيت أبيها من مدة ثمانية شهور
ولم ينتفع بها

﴿الجواب﴾ إذا نشزت عنه فلا نفقة لها وله أن يضربها إذا نشزت أو آذته وأعتدت عليه
(٢٢٥) ﴿مسئلة﴾ في رجل تزوج امرأة وكتب كتابها ودفع لها المال بكماله وتقي
المسقط من ذلك ولم يستحق عليه شيء وطالبها بالدخول فامتنعت ولها خالة تمنعها فهل يجبر على
الدخول ويلزم خالتها المذكورة تسليمها إليه

﴿الجواب﴾ ليس لها أن تمنع من تسليم نفسها والمال هذه باتفاق الأئمة ولا لخالتها ولا غيرها
خالتها أن يمنعها بل تميز الخالة على منعهما من فعل ما أوجب الله عليه وتجهز المرأة على تسليم
نفسها للزوج

(٢٢٦) ﴿مسئلة﴾ في قوله تعالى (واللاني يخافون نشوزهن فمظوهن وأهجر وهن في
المضاجع واضربوهن) وفي قوله تعالى (وإذا نيل الأنزوا فأنشزوا) إلى قوله تعالى والله بما
تعملون خير بين لنا شيخنا هذا النشوز من ذلك

﴿الجواب﴾ الحمد لله رب العالمين النشوز في قوله تعالى (تخافون نشوزهن فمظوهن
وأهجر وهن في المضاجع) هو أن تنشز عن زوجها فتفر عنه بحيث لا تطيعه إذا دعاها للفراش
أو تخرج من منزله بغير إذنه ونحو ذلك مما فيه امتناع عما يجب عليها من طاعته وأما النشوز
في قوله (إذا قيل أنشزوا فأنشزوا) فهو النهوض والقيام والارتفاع وأصل هذه المادة هو الارتفاع
والعلو ومنه النشز من الأمراض وهو المكان المرتفع الغليظ ومنه قوله تعالى (واذظر إلى

المظام كيف تنشرها أي ترفع بعضها الى بعض) ومن قرأ تنشرها أراد نحيبها فسعى المرأة العاصية ناشرا لما فيها من الفاظ والارتفاع عن طاعة زوجها وسمي النهوض نشورا لان القاعد يرتفع من الارض والله أعلم

(٢٢٧) ﴿مسئلة﴾ في رجل تزوج بنتا عمرها عشر سنين واشترط عليه أهلها انه يسكن عندهم ولا يتقلها عنهم ولا يدخل عليها الا بعد سنة فاخذها اليه واخلف ذلك ودخل عليها وذكر الدايات انه تقلها ثم سكن بها في مكان يضربها فيه بالضرب المبرح ثم بعد ذلك سافر بها ثم حضر بها ومنع ان يدخل اهبا عليها مع مداومته على ضربها فهل يحل ان تدوم معه على هذه الحال

﴿الجواب﴾ اذا كان الامر على ما ذكر فلا يحل اقرارها معه على هذه الحال بل اذا تمذر أن يعاشرها بالمعروف فرق بينهما وليس له ان يطأها وطئا يضربها بل اذا لم يمتنع من العدوان عليها فرق بينهما والله أعلم

(٢٢٨) ﴿مسئلة﴾ في حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال له رجل يا رسول الله ان امرأتي لا ترد كف لأمس فهل هو آترد نفسها عن أحد أو ما ترد يدها في المطاء عن أحد وهل هو الصحيح أم لا

﴿الجواب﴾ الحمد لله رب العالمين هذا الحديث قد ضعفه احمد وغيره وقد أوله بعض الناس على أنها لا ترد طالب مال لكن ظاهر الحديث وسياقه يدل على خلاف ذلك ومن الناس من اعتقد ثبوته وان النبي صلى الله عليه وسلم أمره أن يسكنها مع كونها لا تمنع الرجال وهذا مما أنكره غير واحد من الأئمة فان الله قال في كتابه العزيز (الزاني لا ينكح إلا زانية أو مشركة والزانية لا ينكحها إلا زان أو مشرك وحرم ذلك على المؤمنين) وفي سنن أبي داود وغيره ان رجلا كان له في الجاهلية قربة من البنايا يقال لها عناق وانه سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن تزوجها فانزل الله هذه الآية وقد قال سبحانه وتعالى (ومن لم يستطع منكم طولا ان ينكح المحصنات المؤمنات فما آتاكم من فنياتكم المؤمنات والله أعلم بما تاتاكم ببعضكم من بعض فانكحوهن باذن أهلهن وآتوهن أجورهن بالمعروف عصفنات غير مسافحات ولا مسفحات اخذن) فانما أباح الله نكاح الاماء في حال صيكنهن غير مسافحات ولا مسفحات أخذن

والمسابقة التي تسافح مع كل أحد والمتخذات الخدن التي يكون لها صديق واحد فاذا كان من هذه حالها لا تنكح فكيف بمن لا تريد لامس بل تسافح مع من اتفق واذا كان من هذه حالها في الإماء فكيف بالحرائر وقد قال تعالى (والمحصنات من المؤمنات والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم اذا آتيتهن اجورهن محصنين غير مسافحين ولا متخذين أخدان) فاشتراط هذه الشروط في الرجال هناك اشتراطه في النساء هناك وهذا يوافق ما ذكره في سورة النور من قوله تعالى (الزاني لا ينكح الا زانية أو مشركة والزانية لا ينكحها الا زان أو مشرك وحرم ذلك على المؤمنين) لانه من تزوج زانية بزنان مع غيره لم يكن ماؤه مصونا محفوفا فكان ماؤه مختلطا بما غيره والفرج الذي يطأه مشترك وهذا هو الزنا والمرأة اذا كان زوجها يزني بغيرها لا يميز بين الحلال والحرام كان وطؤه له من جنس وطى الزاني للمرأة التي يزني بها وان لم يطأها غيره وان من صور الزنى اتخاذ الأخدان والعلماء قد تنازعوا في جواز نكاح الزانية قبل توبتها على قولين مشهورين لكن الكتاب والسنة والاعتبار يدل على ان ذلك لا يجوز ومن تأول آية النور بالعقد وجعل ذلك منسوخا فبطلان قوله ظاهر من وجوه ثم المسلمون متفقون على ذم الديانة ومن تزوج بغيا كان ديوتا بالاتفاق وفي الحديث لا يدخل الجنة بخيل ولا كذاب ولا ديوث قال تعالى (الخبيثات للخبيثين والخبيثون للخبيثات والطيبات للطيبين والطيبون للطيبات) أى الرجال الطيبون للنساء الطيبات والرجال الخبيثون للنساء الخبيثات وكذلك في النساء فاذا كانت المرأة خبيثة كان قرينها خبيثا واذا كان قرينها خبيثا كانت خبيثة وبهذا عظم القول فيمن قذف عائشة ونحوها من امهات المؤمنين ولولا ما على الزوج في ذلك من العيب ما حصل هذا التغليظ ولهذا قال السلف ما بغت امرأة نبي قط ولو كان تزوج النبي جائزا لوجب تنزيه الانبياء عما يباح كيف وفي نساء الانبياء من هي كافرة كما في ازواج المؤمنات من هو كافر كما قال تعالى (ضرب الله مثلا للذين كفروا امرأة نوح وامرأة نوح وامرأة لوط كانتا تحت عبدين من عبادنا صالحين فخانتاهما فلم يغنيا عنهما من الله شيئا وقيل ادخلا النار مع الداخلين وضرب الله مثلا للذين آمنوا امرأة فرعون اذ قالت رب ابن لي عندك بيتا في الجنة ونجني من فرعون وعمله ونجني من القوم الظالمين) وأما البغايا فليس في الانبياء ولا الصالحين من تزوج بغيا لان البناء يفسد فراشه ولهذا أبيع للمسلم أن يتزوج الكناينة اليهودية والنصرانية اذا كان محصنا غير

مسافح ولا متخذ خدن فلم ان تزوج الكافرة قد يجوز وتزوج البني لا يجوز لان ضرر دينها لا يعمدي اليه وأما ضرر ربها فيتعمدي اليه والله أعلم

(٢٢٩) (مسئلة) في رجل له زوجة اسكنها بيت ناس مناجيس وهو يخرج بها الى الفرج والى أماكن الفساد ويعاشر مفسدين فاذا قيل له انتقل من هذا المسكن السوء فيقول انا زوجها ولى الحكم في امرائي ولى السكنى فهل له ذلك

(الجواب) الحمد لله رب العالمين ليس له أن يسكنها حيث شاء ولا يخرجها الى حيث شاء بل يسكن بها في مسكن يصالح لئلا يخرج بها عند أهل الفجور بل ليس له ان يعاشر الفجار على فجورهم ومتى فعل ذلك وجب أن يعاقب عقوبتين عقوبة على فجوره بحسب ما فعل وعقوبة على ترك صيانة زوجته واخراجها الى أه الكن الفجور فيعاقب على ذلك عقوبة تردعه وأمثاله عن مثل ذلك والله أعلم

(٢٣٠) (مسئلة) في امرأة متزوجة برجل ولها أقارب كلما أرادت زورهم أخذت الفراش وتقعده عندهم عشرة أيام وأكثر وقد قربت ولدت عندهم لم يمكن أن تجيء الى بيتها إلا بعد أيام ويبقى الزوج بردها فهل يجوز لهم ان يخلوها تله عندهم

(الجواب) لا يحل للزوجة أن تخرج من بيتها الا بأذنه ولا يحل لاحد أن يأخذها اليه ويحبسها عن زوجها سواء كان ذلك لكونها مرضعا أو لكونها قابلة أو غير ذلك من الصناعات واذا خرجت من بيت زوجها بغير اذنه كانت ناشزة عاصية لله ورسوله مستحقة للعقوبة

(٢٣١) (مسئلة) فيمن طلع الى بيته وجد عند امرأته رجلا أجنبيا فوطأها حقه وطأها ثم رجع صالحا وسمع أنها وجدت بمجنب أجنبي

(الجواب) في الحديث عنه صلى الله عليه وسلم ان الله سبحانه وتعالى لما خلق الجنة قال وعزتي وجلالي لا يدخلك بخيل ولا كذاب ولا ديوث والديوث الذي لا غيره له وفي الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ان المؤمن ينفار وان الله ينفار وغيره الله ان يأتي العبد ما حرم عليه وقد قال تعالى (الزاني لا ينكح الزانية أو مشركة والزانية لا ينكحها الا زان أو مشرك وحرم ذلك على المؤمنين) ولهذا كان الصحيح من قولي العلماء ان الزانية لا يجوز تزوجها الا بعد التوبة وكذلك اذا كانت المرأة تزني لم يكن له أن يسكنها على تلك الحال بل يفارقها والا كان ديودنا

(٢٣٢) ﴿مسئلة﴾ في رجل اتهم زوجته بفاحشة بحيث انه لم ير عندها ما ينكره الشرع الشريف الا ادعى انه ارسلها الى عرس ثم انه تجسس عليها فلم يجدها في العرس فانكرت ذلك ثم انه اتى الى اوليائها وذكر لهم الواقعة فاستدعوا بها لتقابل زوجها على ما ذكر فاستنعت خوفا من الضرب فخرجت الى بيت خالها ثم ان الزوج بعد ذلك جعل ذلك مستندا في ابطال حقها وادعى انها خرجت به ير اذنه فهل يكون ذلك مبطلا لحقها والانكار الذي أنكرته عليه يستوجب انكارا في الشرع

﴿الجواب﴾ قال الله تعالى (يا أيها الذين آمنوا لا يحل لكم ان ترثوا النساء كرها ولا تمضواهن لتنكهنوا ببعض ما آتيتهن وهن الا أن يأتيهن بفاحشة مبينة) فلا يحل للرجل ان يفضل المرأة بان يمنها ويضيق عليها حتى تمطيه بمض الصدق ولا أن يضربها لاجل ذلك لكن اذا أتت بفاحشة مبينة كان له أن يعضاها لتفتدي منه وله ان يضربها هذا فيما بين الرجل وبين الله وأما أهل المرأة فيكشفون الحق مع من هو فيمينونه عليه فان بين لهم هي التي تمدت حدود الله وأذت الزوج في فراشه فهي ظالمة متمدية فتفتد منه واذا قال انه ارسلها الى عرس ولم تذهب الى العرس فليسأل الى أين ذهبت فان ذكر أنها ذهبت الى قوم لاربية عندهم وصدقها اولئك القوم أو قلوا لم تأت إلينا والى العرس لم تذهب كان هذا رية وبهذا يقوى قول الزوج وأما الجهاز الذي جاءت به من بيت أبيها فعليه أن يرده عليها بكل حال وان اصطالحوا فالصالح خير ومتى تاب المرأة جاز لزوجها ان يسكنها ولا حرج في ذلك فان التائب من الذنب كن لا ذنب له واذا لم يتفقا على رجوعها اليه فلتبرئ من الصدق ولا يخطمها الزوج فان الخلع جائز بكتاب الله وسنة رسوله كما قال الله تعالى (فان خفتم أن لا تقيما حدود الله فلا جناح عليهما فيما افتدت به) والله أعلم

(٢٣٣) ﴿مسئلة﴾ في امرأة عجل لها زوجه نقد ولم يسعه في كتاب الصدق ثم توفي عنها فطلب الحاكم ان يحسب المعجل من الصدق المسمى في العقد لكون الما قبل لم يذكر في الصدق

﴿الجواب﴾ الحمد لله ان كانا قد اتفقا على المعجل المتقدم والما قبل المؤخر كما جرت به العادة فللزوجة أن تطلب المؤخر كله ان لم يذكر الما قبل في العقد وكذلك ان كان قد أمدى

لها كما جرت به العادة وأما إن كان قبضها من الصداق المسمى حسب على الزوجة والله أعلم
(٢٣٤) ﴿مسئلة﴾ في امرأة اغناضت عن صداقها بعد موت الزوج فباعت العوض
وقبضت الثمن ثم أقرت أنها قبضت الصداق من غير ثمن المالك فهل يبطل حق المشتري أو
يرجع عليها بالذي اعترفت أنها قبضته من غير المالك

﴿الجواب﴾ لا يبطل حق بمجرد ذلك ولله رثة أن يطلبوا منها ثمن المالك الذي اغناضت
به إذا أقرت بأن قبض صداقها قبل ذلك وكان قد أفنى طائفة بأنه يرجع عليها بالذي اعترفت
بقبضه من التركة وليس بشيء لأن هذا الإقرار انقضت بها استوفت صداقها وإنها بعد هذا
الاستيفاء له أحدثت له كما آخر فأنما فوت عليهم المنفعة لا على المشتري

(٢٣٥) ﴿مسئلة﴾ في معسر هل يفسد عليه الصداق

﴿الجواب﴾ إذا كان معسرا ففسد عليه الصداق على قدر حاله ولم يحجز حبسه لكن أكثر
العلماء يقبلون قوله في الأعسار مع يمينه وهذه مذنب الشافعي وأحمد ومنهم من لا يقبل اليمين إلا
بعد الحبس كما يقوله من يقوله من أصحاب أبي حنيفة فإذا كانت الحكومة عنده من يحكم
بمذهب الشافعي وأحمد لم يحبس

كتاب الظهار وغير ذلك

(٢٣٦) ﴿مسئلة﴾ في رجل شافعي المذهب بانت منه زوجته بالطلاق الثلاث ثم تزوجت
بعده وبانت من الزوج الثاني ثم أرادت صالح زوجها الأول لأن لها منه أولادا فقال لها أنت
لست قادرا على النفقة وعاجز عن الكسوة فبنت ذلك فقال لها كلما حللت لي حرمت علي فهل
يحرم عليه وهل يجوز ذلك

﴿الجواب﴾ الحمد لله لا تحرم عليه بذلك لكن فيها قولان أحدهما إن له أن يتزوجها ولا
شيء عليه (والثاني) عليه كفارة إما كفارة ظاهر في قول وأما كفارة بين في قول آخر وكذلك
مذهب الشافعي وأحمد وغيرهما إن له أن يتزوجها ولا يقع به ذلك لكن في ذلك كثير نزاع وإنما
يقول بوقوع الطلاق بمثل هذه من يجوز تعليق الطلاق على التكليف كالتي حنيفة ومالك بشرط
أن يرى الحرام طلاقا كقول مالك وإذا نواه كقول أبي حنيفة وأما الشافعي وأحمد فمذهبهما

لو قال كلما تزوجتك فانت طالق لم يقع به طلاق فكيف في الحرام لكن أحمد يجوز عليه في المشهور عنه تصحيح الظاهر قبل المالك بخلاف الشافعي والله أعلم

(٢٣٧) (مسئلة) في رجائين قال احدهما لصاحبه يا اخي لا تفعل هذه الامور بين يدي امرأتك فبيع عليك فقال ما هي الا مثل امي فقال لاي شيء قلت سمعت انها تحرم بهذا اللفظ ثم كرر على نفسه وقال اي والله هي عندي مثل امي هل تحرم على الزوج بهذا اللفظ

(الجواب) الحمد لله رب العالمين ان اراد بقوله انها مثل امي أنها تستر علي ولا تهتكني ولا تلوهني كما تفعل الام مع ولدها فانه يؤدب على هذا القول ولا تحرم عليه امرأته فان عمر بن الخطاب رضي الله عنه سمع رجلا يقول لامرأته يا اخي فادبه وان كان جاهلا لم يؤدب على ذلك وان استحق العقوبة على ما فعله من المنكر وقال اختك هي فلا ينبغي ان يحمل الانسان امرأته كامه وان اراد بها عندي مثل امي في الامتناع عن وطئها والاستمتاع بها ونحو ذلك مما يحرم من الام فهي مثل امي التي ليست محسلا للاستمتاع بها فهذا مظاهر يجب عليه ما يجب على المظاهر فلا يحمل له أن يطأها حتى يكفر كفارة الظهار فيعتق رقبة فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين فان لم يستطع فاطعام ستين مسكينا واذا فعل ذلك حل له ذلك باتفاق المسلمين الا ان ينوي انها محرمة علي كامي فهذا يكون مظاهرا في مذهب ابي حنيفة والشافعي واحمد وحكي في مذهب مالك نزاع في ذلك هل يقع به الثلاث أم لا والصواب المقطوع انه لا يقع به طلاق ولا يحل له الوطؤ حتى يكفر باتفاقهم ولا يقع به الطلاق بذلك والله أعلم

(٢٣٨) (مسئلة) في رجل حلق من زوجته فقال ان بقيت أنكحك انكح امي تحت ستور الكعبة هل يجوز أن يصالحها

(الجواب) الحمد لله اذا نكحها فعليه كفارة الظهار عتق رقبة مؤمنة فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين فان لم يستطع فاطعام ستين مسكينا ولا يسهرها حتى يكفر

(٢٣٩) (مسئلة) في رجل تزوج واراد الدخول الليلية الفلانية والا كانت عندي مثل امي واخى ولم تنهأ له ذلك الوقت الذي طلبها فيه فهل يقع عليه طلاق

(الجواب) لا يقع عليه طلاق في المذاهب الاربعه لكن يكون مظاهرا فاذا اراد الدخول فانه يكفر قبل ذلك والكفارة التي ذكرها الله في سورة المجادلة فيعتق رقبة مؤمنة فان لم يجد

فصيام شهرين متتابعين فإن لم يستطع فاطعام ستين مسكينا

(٢٤٠) ﴿مسئلة﴾ في رجل قال في غيظه لزوجته أنت علي حرام مثل امي

﴿الجواب﴾ هذا مظاهر من امرأته داخل في قوله (الذين يظاهرون منكم من نسائهم ما هن امهاتهم ان ان امهاتهم الا الاثني ولدنهم وانهم ليقولون منكرا من القول وزورا وان الله لعفو غفور والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا فتحرير رقبة من قبل ان يتماسا ذلكم توعظون به والله بما تعملون خبير فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين من قبل ان يتماسا فمن لم يستطع فاطعام ستين مسكينا) فهذا اذا اراد امساك زوجته ووطئها فانه لا يقربها حتى يكفر هذه الكفارة التي ذكرها الله

(٢٤١) ﴿مسئلة﴾ في رجل قالت له زوجته أنت علي حرام مثل أبي وأخي وقال لها

أنت علي حرام مثل امي وأختي فهل يجب عليه طلاق

﴿الجواب﴾ لا طلاق بذلك ولكن ان استمر على النكاح فملي كل منهما كفارة ظاهر قبل ان يجتمعا وهي عنق رقبة فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين فان لم يستطعا فاطعام ستين مسكينا

(٢٤٢) ﴿مسئلة﴾ في رجل قال لامرأة بائن عنه ان رددناك تكوني مثل امي وأختي

هل يجوز ان يردها وما الذي يجب عليه

﴿الجواب﴾ هذا في أحد قولي العلماء عليه كفارة ظاهر اذا ردها في الآخر لا شيء عليه

والاول أحوط

(٢٤٣) ﴿مسئلة﴾ في رجل قال لامرأته أنت علي مثل امي وأختي

﴿الجواب﴾ ان كان مقصوده أنت علي مثل امي وأختي في الكرامة فلا شيء عليه وان كان

مقصوده يشبهها بامه وأخته في باب النكاح فهذا ظاهر عليهم ما على المظاهر فاذا أمسكها فلا يقربها حتى يكفر كفارة ظاهر

باب العدة

(٢٤٤) ﴿مسئلة﴾ في رجل تزوج امرأة ولها عنده أربع سنين لم تحض وذكرت أن

لها أربع سنين قبل زواجها لم تحض فحصل من زوجها الطلاق الثلاث فكيف يكون تزويجها
زوج آخر وكيف تكون العدة وعمرها خمسون سنة

﴿الجواب﴾ الحمد لله هذه تعد عدة الآيسات ثلاثة أشهر في أظهر قول العلماء فانها قد عرفت أن
حيضها قد انقطع وقد عرفت انه قد انقطع انقطاعا مستمرا بخلاف المسترية التي لا تدري ما رفع
حيضها هل هو ارتفاع آيس أو ارتفاع لعارض ثم يعود كالمرض والرضاع فهذه ثلاثة أنواع فما ارتفع
لعارض كالمرض والرضاع فانها تنتظر زوال العارض بالرب ومضى ارتفاع لا تدري ما رفعه فذهب
مالك وأحمد في المنصوص عنه وقول للشافعي انها تعد عدة الآيسات بعد أن تمكث مدة الحمل كما
قضى بذلك عمرو ومذهب أبي حنيفة والشافعي في الجديد انها تمكث حتى تطعن في سن الآيس
فتعد عدة الآيسات وفي ذلك ضرر عظيم عليها فانها تمكث عشرين أو ثلاثين أو أربعين سنة
لا تزوج ومثل هذا الحرج مدفوع عن الأمة وانما اللاتي يؤسن من الحيض فانهن يعددن ثلاثة
أشهر بنص القرآن واجماع الأمة لكن العلماء يختلفون هل للآيس سن لا يكون الدم بعده
الادم آيس وهل ذلك السن خمسون أو ستون أو فيه تفصيل ومتنازعون هل يعلم الآيس
بدون السن وهذه المرأة قد طعنت في سن الآيس على أحد القولين وهو الخمسون ولها مدة
طويلة لم تحض وقد ذكرت أنها شربت ما يقطع الدم والدم يأتي بدواء وينقطع بدواء فهذه
لا ترجو عود الدم اليها فهي من الآيسات تعد عدة الآيسات والله أعلم

(٢٤٥) ﴿مسئلة﴾ في امرأة فسخ الحاكم نكاحها عقيب الولادة لما ثبت عنده من تضررها
بانقطاع نفقة زوجها وعدم تصرفه الشرعي عليها المدة التي يسوغ فيها فسخ النكاح لئلا يبعد
ثلاثة شهور من فسخ النكاح رغب فيها من يتزوجها فهل يجوز أن تعد بالشهور إذا كثرت النساء
لا يحضن مع الرضاعة أو يستمر بها الضرر إلى حيث ينقضي الرضاع ويعود اليها حيضها أم لا
﴿الجواب﴾ الحمد لله بل تبقى في العدة حتى تحيض ثلاث حيض وان تأخر ذلك إلى
انقضاء مدة الرضاع وهذا باتفاق الأئمة الأربعة وغيرهم وبذلك قضى عثمان بن عفان وعلي ابن
أبي طالب بين المهاجرين والأنصار ولم يخالفهما أحد فان أحببت المرأة أن تسترنع لابنها من
يرضعه لتحريض أو تشرب ما يحيض به فلها ذلك والله أعلم

(٢٤٦) ﴿مسئلة﴾ في امرأة فارقت زوجها وخطبها رجل في عدتها وهو ينفق عليها فهل يجوز ذلك أم لا

﴿الجواب﴾ الحمد لله لا يجوز التصريح بخطبة الممتدة ولو كانت في عدة وفاة باتفاق المسلمين فكيف اذا كانت في عدة الطلاق ومن فعل ذلك يستحق العقوبة التي تردعه وامثاله عن ذلك فيعاقب الخاطب والمخطوبة جميعا ويخرج عن التزوج بها معاقبة له بنقيض قصده والله اعلم (٢٤٧) ﴿مسئلة﴾ في رجل طلق امرأته وهي مرضعة لولده فلبثت مطلقة ثمانية أشهر ثم تزوجت برجل آخر فلبثت معه دون شهر ثم طلقها فلبثت مطلقة ثلاثة أشهر ولم تحض لا في الثمانية الاولى ولا في مدة عصمتها مع الرجل الثاني ولا في الثلاثة اشهر الاخيرة ثم تزوج بها المطلق الاول ابو الولد فهل يصح هذان العقدان أو أحدهما

﴿الجواب﴾ الحمد لله لا يصح العقد الاول ولا الثاني بل عليهما أن تكمل عدة الاول ثم تقضى عدة الثاني ثم بعد انقضاء العدتين يتزوج من شاءت منهما والله أعلم (٢٤٨) ﴿مسئلة﴾ في رجل تزوج امرأة وافامت في صحبته خمسة عشر يوما ثم طلقها الطلاق البائن وتزوج بعده بزواج آخر بعد اخبارها بانقضاء العدة من الاول ثم طلقها الزوج الثاني بعد مدة ست سنين وجاءت بابنة وادعت انها من الزوج الاول فهل يصح دعواها ويلزم الزوج الاول ولم يثبت انها ولدت البنت وهذا الزوج والمرأة مقيمان ببلد واحد وليس لهما مانع من دعوي النساء ولا طالبتة بنفقة ولا فرض

﴿الجواب﴾ الحمد لله لا يلحق هذا الولد الذي هو البنت بمجرد دعواها والحال هذه باتفاق الاثمة بن لو ادعت انها ولدت في حال يالحق به نسبه اذا ولدته وكانت مطلقة وانكر هو ان تكون ولدت لم تقبل في دعوى الولادة بلا نزاع حتى تقيم بذلك بينة ويكفي امرأة واحدة عند أبي حنيفة واحمد في المشهور عنه وعند مالك واحمد في الرواية الاخرى لا بد من امرأتين وأما الشافعي فيحتاج عنده الى اربع نسوة ويكفي يمينه انه لا يعلم انها ولدت وامان كانت الزوجية قائمة ففيها قولان في مذهب احمد احدهما لا يقبل قولها كذهب الشافعي والثاني يقبل كذهب مالك وأما اذا انقضت عدتها ومضى لها أكثر الحمل ثم ادعت وجود حمل من الزوج المطلق فهذه لا يقبل قولها بلا نزاع بل لو اخبرت بانقضاء عدتها ثم أنت بولدت ستة اشهر فصاعدا ولدون مدة الحمل فهل يالحقه على قولين مشهورين لاهل العلم ومذهب أبي حنيفة واحمد انه لا يالحقه وهذا النزاع اذا لم تزوج فاما اذا تزوجت بعد اخبارها بانقضاء عدتها ثم أنت بولد لاكثر من

سنة اشهر فان هذا لا يلحق نسبه بالاول قولاً واحداً فاذا عرفت مذهب الائمة في هذين الاصلين فيكيف يلحقه نسبه بدعواها بعد ست سنين ولو قالت ولدته ذلك الزمن قبل ان يطلقني لم يقبل قولها ايضا بل القول قوله مع يمينه انها لم تلدها على فراشه ولو قالت هي وضعت هذا الحمل قبل ان تزوج بالثاني وانكر الزوج الاول ذلك فالقول قوله أيضا انها لم تضعها قبل تزوجها بالثاني لاسيما مع تأخر دعواها الى ان تزوجت الثاني فان هذا مما يدل على كذبها في دعواها لاسيما على أصل مالك في تأخر الدعوي الممكنة بغير عذر في مسائل الحور ونحوها

(٢٤٩) ﴿مسئلة﴾ في رجل ادعت عليه مطلقة بعد ست سنين بنت وبعدها تزوجت بزواج آخر فالزمه بعض الحكماء باليمين فقال الرجل احلف ان هذه ما هي بنتي فقال الحاكم ما تخاف الا انها ما هي بنتها فامنع ان يحلف الا انها ما هي بنتي وكان معه انسان فقال للحاكم هذا ما يحل له ان يحلف انها ما هي بنت هذه المرأة فضربه الحاكم بالدرّة واحرق به نخاف الرجل فكتب عليه فرض البنت فهل يصح هذا الفرض

﴿الجواب﴾ الحمد لله عليه اليمين انها لم تلدها في العدة أو انها لم تلدها على فراشه او انها لم تلدها في بيته بحيث امكن لحوق النسب به فاما اذا تزوجت بغيره وامكن انها ولدتهامن الثاني فليس عليه اليمين انها لم تلدها واذا حلفت انها لم تلدها قبل نكاح الثاني آخرا واذا اكره على الاقرار لم يصح اقراره

(٢٥٠) ﴿مسئلة﴾ في امرأة بانت فتزوجت بعد شهر ونصف بحبيضة واحدة

﴿الجواب﴾ تفارق هذا الثاني وتتم عدة الاول بحيضتين ثم بعد ذلك تعتد من وطئ الثاني ثلاث حيضات ثم بعد ذلك يتزوجها بعقد جديد

(٢٥١) ﴿مسئلة﴾ في امرأة معتدة عدة وفاة ولم تعتد في بيتها بل تخرج في ضرورتها

الشرعية فهل يجب عليها إعادة العدة وهل تأثم بذلك

﴿الجواب﴾ العدة انقضت بمضي اربعة اشهر وعشرين حين الموت ولا تنقض العدة فان كانت خرجت لامر يحتاج اليه ولم تبت الا في منزلها فلا شيء عليها وان كانت قد خرجت لغير حاجة وباتت في غير منزلها لغير حاجة أو باتت في غير ضرورة أو تركت الاحداد فلتستغفر الله وتوب اليه من ذلك ولا اغادة عليها

(٢٥٢) ﴿مسئلة﴾ في امرأة شاب لم تبلغ سن الاياس وكانت عاقمتها ان تحيض فشربت دواء فانقطع عنها الدم واستمر انقطاعه ثم طلقها زوجها وهي على هذه الحالة فهل تكون عدتها من حين الطلاق بالشهور أو تتربص حتى تبلغ سن الاياسات

﴿الجواب﴾ الحمد لله رب العالمين ان كانت تعلم ان الدم يأتي فيما بعد فعدتها ثلاثة اشهر وان كان يمكن ان يعود الدم ويمكن أن لا يعود فانها تتربص سنة ثم تتزوج كما قضى به عمر بن الخطاب في المرأة يرتفع حيضها لا تدري ما رفته فانها تتربص سنة وهذا مذهب الجمهور كالك والشافعي ومن قال انها تدخل في سن الاياسات فهذا قول ضعيف جدا مع ما فيه من الضرر الذي لا تأتي الشريعة بمثله أو تمنع من النكاح وقت حاجتها اليه ويؤذن لها فيه حين لا تحتاج اليه (٢٥٣) ﴿مسئلة﴾ في رجل اقر عند عدول انه طاق امراته من مسدة تزيد على العدة الشرعية فهل يجوز لهم تزويجها له الآن

﴿الجواب﴾ اما ان كان المقر فاسقا أو مجبولا لم يقبل قوله في اسقاط العدة التي فيها حق الله وليس هذا اقرارا محضا على نفسه حتى يقبل من الفاسق بل فيه حق لله اذ في العدة حق لله وحق للزوج واما اذا كان عدلا غير متهم مثل ان يكون غائبا فلما حضر اخبرها انه طاق من مدة كذا وكذا فهل تعتمد من حين بلغها الخبر اذا لم تقم بذلك بينة أو من حين الطلاق كما لو قامت به بينة فيه خلاف مشهور عن أحمد وغيره والمشهور عنه هو الثاني والله أعلم (٢٥٤) ﴿مسئلة﴾ في رجل كان له زوجة وطلقها ثلاثا وله منها بنت ترضع وقد الزموه بنفقة العدة فكم تكون مدة العدة التي لا تحيض فيها لاجل الرضاعة

﴿الجواب﴾ الحمد لله اما جمهور العلماء كالك والشافعي وأحمد فمدهم لاتفقة للمدة الباق المطلقه ثلاثا وأما أبو حنيفة فيوجب لها النفقة ما دامت في العدة واذا كانت ممن تحيض فلا تزال في العدة حتى تحيض ثلاث حيض والمرضع يتأخر حيضها في الغالب وأما اجر الرضاع فلها ذلك باتفاق العلماء كما قال تعالى (فان ارضعن لكم فأتوهن اجورهن) ولا تجب النفقة الا على الموسر فاما المسر فلا نفقة عليه

(٢٥٥) ﴿مسئلة﴾ في رجل عقد العقد على انها تكون بالغاً ولم يدخل بها ولم يصحبها ثم طلقها ثلاثا ثم عقد عليها شخص آخر ولم يدخل بها ولم يصحبها ثم طلقها ثلاثا فهل يجوز للذي طلقها اولا ان يتزوج بها

﴿الجواب﴾ إذا طلقها قبل الدخول فهو كما لو طلقها بعد الدخول عند الأئمة الأربعة لا تحل له حتى تنكح زوجا غيره ويدخل بها فإذا طلقها قبل الدخول لم تحل للاول

(٢٥٦) ﴿مسئلة﴾ في رجل طلق زوجته ثلاثا ولهما ولدان وهي مقيمة عند الزوج في بيته مدة سنين ويبصرها وتبصره فهل يحل لها الأكل الذي تأكل من عنده أم لا وهل له عليها حكم ﴿الجواب﴾ المطلقة ثلاثا هي أجنبية من الرجل بمنزلة سائر الاجنبيات فليس الرجل ان يخلوها كما ليس له ان يخلو بالاجنبية وليس له ان ينظر اليها الى ما لا ينظر اليه من الاجنبية وليس له عليها حكم اصلا ولا يجوز له ان يواطئها على ان تزوج غيره ثم تطلقه وترجع اليه ولا يجوز ان يعطيها ما تنفق في ذلك فانها لو تزوجت رجلا غيره بالنكاح المعروف الذي جرت به عادة المسلمين ثم مات زوجها او طلقها ثلاثا لم يجوز لهذا الاول ان يخطبها في العدة صريحا باتفاق المسلمين كما قال تعالى (ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء أو اكنتم في انفسكم علم الله انكم ستذكروهن ولكن لا تواعدوهن سرا) ونهاه ان يعزم عقدة النكاح حتى يبلغ الكتاب أجله أي حتى تقضي العدة فاذا كان قد نهى عن هذه المواعد والعزم في العدة فكيف اذا كانت في عصمة زوجها فكيف اذا كان الرجل لم يتزوجها بعد تواعد على ان تزوجه ثم تطلقه ويتزوج بها المواعد فهذا حرام باتفاق المسلمين سواء قيل انه يصح نكاح المحلل أو قيل لا فلم يتنازعا في ان التمرح بخطبة معدة من غيره أو من زوجة غيره أو بخطبة مطلقة ثلاثا انه لا يجوز ومن فعل ذلك يستحق العقوبة في الدنيا والآخرة باتفاق الأئمة

(٢٥٧) ﴿مسئلة﴾ فيمن قال ان المرأة المطلقة اذا وطئها الرجل في الدبر تحل لزوجها هل هو صحيح أم لا

﴿الجواب﴾ هذا قول باطل يخالف لأئمة المسلمين المشهورين وغيرهم من أئمة المسلمين فان النبي صلى الله عليه وسلم قال للمطلقة ثلاثا لا حتى تذوق عسلته وذوق عسلتك وهذا نص في انه لا بد من العسيلة وهذا لا يكون بالدبر ولا يعرف في هذا خلاف وأما ما يذكر عن بعض المالكية وهم يطعنون في ان يكون هذا قولاً وما يذكر عن سعيد بن المسيب من عدم اشتراط الوطئ فذلك لم يذكر فيه وطؤ الدبر وهو قول شاذ صحت السنة بخلافه وانعقد الاجماع قبله وبعده

(٢٥٨) «مسئلة» في امرأة عزميت على الحج هي وزوجها فسات زوجها في شعبان فهل يجوز لها أن تحج .

«الجواب» ليس لها ان تسافر في العدة عن الوفاة الى الحج في مذهب الائمة الاربعة

(٢٥٩) «مسئلة» في رجل توفي وقعدت زوجته في عدته أربعين يوما فما قدرت تخالف

مرسوم السلطان ثم سافرت وحضرت الى القاهرة ولم تتزين لابطيب ولا غيره فهل يجوز خطبتها أولا

«الجواب» العدة تنقضي بعد اربعة اشهر وعشرة أيام فان كان قد بقي من هذه شيء فلتتمه في بيتها ولا تخرج ليلا ولا نهارا الا لامر ضروري وتجنب الزينة والطيب في بيتها وبناتها ولتأكل ما شاءت من حلال وتشم الفاكة وتجتمع بمن يجوز لها الاجتماع به في غير العدة لكن ان خطبها انسان لا تجيبه صريحا والله أعلم

(٢٦٠) «مسئلة» في رجل تزوج امرأة من مدة ثلاث سنين وورزق منها ولد له من العمر سنتان وذكرت انها لما تزوجت لم تحض الا حيضتين وصدقها الزوج وكان قد طلقها ثانيا على هذا العقد المذكور فهل يجوز الطلاق على هذا العقد المفسوخ

«الجواب» ان صدقها الزوج في كونها تراجعت قبل الحيضة الثالثة فالنكاح باطل وعليه ان يفارقها وعليها ان تكمل عدة الاول ثم تعتد من وطئ الثاني فان كانت حاضت الثالثة قبل ان يطأها الثاني فقد انقضت عدة الاول ثم اذا فارقها الثاني اعتدت له ثلاث حيض ثم تزوج من شئت بنكاح جديد وولده ولد حلال ياحقه نسبه وان كان قد ولد بوطني في عقد فاسد لا يعلم فساد

(٢٦١) «مسئلة» في مرضع استطبأت الحيض فتداوت لحج الحيض فأنتمت ثلاث حيض وكانت مطلقة فهل تنقضي عدتها أم لا

«الجواب» نعم اذا أتى الحيض المعروف لذلك اعتدت به كما انها لو شربت دواء قطع الحيض او باعد بينه كان ذلك طهرا وكما لو جاءت او تبت أو أتت غير ذلك من الاسباب التي تسخن طبعها وتثير الدم فحاضت بذلك والله أعلم

(٢٦٢) «مسئلة» في رجل طلق زوجته ثلاثا والزمها بوفاء العدة في مكانها فخرجت منه

قبل أن توفي المدة وطلبها الزوج ما وجدها فهل لها نفقة المدة
 ﴿الجواب﴾ لانفقة لها وليس لها ان تطالب بنفقة الماضي في مثل هذه المدة في
 المذاهب الاربعة والله أعلم

(٢٦٣) ﴿مسئلة﴾ في امرأة طلقها زوجها في الثامن والعشرين من ربيع الاول وان دم
 الحيض جاءها مرة ثم تزوجت بعد ذلك في الثالث والعشرين من جمادى الآخرة من السنة
 وادعت انها حاضت ثلاث حيض ولم تكن حاضت الا مرة فلما علم الزوج الثاني طلقها طلاقاً
 واحداً ثانياً في العشر من شعبان من السنة ثم ارادت ان تزوج بالمطلق الثاني وادعت انها
 آيسة فهل يقبل قولها وهل يجوز تزويجها

﴿الجواب﴾ الاياس لا يثبت بقول المرأة لكن هذه اذا قالت انه ارتفع لا تدري ما رفعه
 فانها تؤجل سنة فان لم تحض فيها زوجت واذا طعن في سن الاياس فلا يحتاج الى تأجيل
 وان علم ان حيضها ارتفع بمرض أو رضاع كانت في عدة حتى يزول المارض فهذه المرأة كان
 عندها عدتان عدة الاول وعدة من وطئ الثاني ونكاحه فاسد لا يحتاج الى طلاق فاذا لم تحض
 الا مرة واستمر انقطاع الدم فانها تعتمد العدتين بالشهور سنة اشهر بعد فراق الثاني اذا كانت
 آيسة واذا كانت مستربة كان سنة وثلاثة اشهر وهذا على قول من يقول ان العدتين
 لا تتداخلان كالك والشافعي واحمد وعنده ابي حنيفة تتداخل العدتان من رجائين لكن عنده
 الاياس حد بالنسبة وهذا الذي ذكرناه هو احسن قول الفقهاء واسهلها وبه قضى عمر وغيره
 واما على القول الاخر فهذه المستربة تبقى في عدة حتى تطعن في سن الاياس فتبقى على قولهم
 تمام خمسين أو مئتين سنة لا تزوج ولكن في هذا عسر وحرج في الدين وتضييع مصالح المسلمين
 (٢٦٤) ﴿مسئلة﴾ في مطلقه ادعت وحلفت انها قضت عدتها فتزوجها زوج ثاني ثم
 جفرت امرأة اخرى وزعمت انها حاضت حيضتين وصدها الزوج على ذلك

﴿الجواب﴾ اذا لم تحض الا حيضتين فالنكاح الثاني باطل باتفاق الأئمة واذا كان الزوج
 مصداقاً لها وجب ان يفرق بينهما فنكحل عدة الاول بحيضة ثم تعتمد من وطئ الثاني عدة كاملة
 ثم بعد ذلك ان شاء الثاني ان يتزوجها تزويجاً

(٢٦٥) ﴿مسئلة﴾ في رجل تزوج مصالحة وقعدت منه اياماً فطلق لها زوج آخر فحمل

الزوج والزوجة وزوجها الاول فقال لها تريدن الاول أو الثاني فقالت ما اريد الا الزوج الثاني فطلقها الاول ورسم الزوجة ان توفي عدته وتم معها الزوج فهل يصح ذلك لها أم لا
 ﴿الجواب﴾ اذا تزوجت بالثاني قبل ان توفي عدة الاول وقد فارقها الاول اما لفساد نكاحه واما لتطلبه لها واما لتفريق الحاكم بينهما فنكاحها فاسد وتستحق العقوبة هي وهو ومن زوجها بل عليها ان تتم عدة الاول ثم ان كان الثاني قد وطأها اعتدت له عدة اخرى فاذا انقضت المدة تان تزوجت حينئذ بمن شئت بالاول أو بالثاني أو غيرها

(٢٦٦) ﴿مسئلة﴾ في امرأة كانت تحيض وهي بكر فلما تزوجت ولدت ستة اولاد ولم تحض بعد ذلك ووقعت الفرقة من زوجها وهي مريض واقامت عند اهلها نصف سنة ولم تحض وجاء رجل يتزوجها غير الزوج الاول فحضروا عند قاض من القضاة فسألها عن الحيض فقالت لي مدة سنين ما حضت فقال القاضي ما يحل لك عندي زواج فزوجها حاكم آخر ولم يسألها عن الحيض فبلغ خبرها الي قاض آخر فاستحضر الزوج والزوجة فضرب الرجل مائة جلدة وقال زيت وطلاق عليه ولم يذكر الزوج الطلاق فهل يقع به طلاق

﴿الجواب﴾ ان كان قد ارتفع حيضها بمرض أو رضاع فانها تبرص حتى يزول العارض وتحيض باتفاق العلماء وان كان ارتفع حيضها لا تدري ما رفعه فهذه في أصح قولي العلماء على ما قال عمر تمكت سنة ثم تزوج وهو مذهب احمد المعروف في مذهبه وقول للشافعي وان كانت في القسم الاول فنكاحها باطل والذي فرق بينهما أصاب في ذلك واصاب في تأديب من فعل ذلك وان كانت من القسم الثاني قد زوجها حاكم لم يكن لغيره من الحكم ان يفرق بينهما ولم يقع بها طلاق فان فعل الحاكم لمثل ذلك يجوز في أصح الوجهين

(٢٦٧) ﴿مسئلة﴾ في رجل طلق زوجته ثلاثا وأوفت المدة عنده وخرجت بعد وفاء المدة تزوجت وطلقت في يومها ولم يعلم مطلقها الا ثاني يوم فهل يجوز له ان يتفق معها اذا أوفت عدتها ان يراجعها

﴿الجواب﴾ ليس له في زمن المدة من غيره ان يخطبها ولا ينفق عليها ليتزوجها واذا كان الطلاق رجعيا لم يحزله التهرىض أيضا وان كان بائنا ففي جهواز التهرىض نزاع هذا اذا كانت قد تزوجت بنكاح رغبة واما ان كانت قد تزوجت بنكاح محلل فقد لعن رسول الله صلى

الله عليه وسلم المحلل والمحلل له

(٢٦٨) ﴿مسئلة﴾ في رجل تزوج بنت بكر ثم طلقها ثلاثا ولم يصبرها فهل يجوز ان يعقد عليها عقدا ثانيا أم لا

﴿الجواب﴾ طلاق البكر ثلاثا كطلاق المتخول بها ثلاثا عند أكثر الأئمة

(٢٦٩) ﴿مسئلة﴾ في رجل طلق زوجته ثلاثا وانقضت عدتها فنعما ان تزوج الابن يختار هو وتوعدها على مخالفته فما يجب عليه

﴿الجواب﴾ ليس له ذلك بل هو بذلك عاص آثم ممتد ظالم والمرأة اذا تزوجت بكفر مؤلم يكن لوليها الاعتراض عليها بقول أو فعل بل يزوجه به فكيف مطلقها وان اعتدى عليها بقول أو عمل عوقب على ذلك عقوبة تردعه وامثاله من المتدينين عن مثل هذا

(٢٧٠) ﴿مسئلة﴾ في رجل طلق زوجته ثلاثا ثم أوفت العدة ثم تزوجت بزوجة ثان وهو المستحل فهل الاستحلال يجوز بحكم ما جري لرفاعة مع زوجته في أيام النبي صلى الله عليه وسلم أم لا ثم انها اتت لبيت الزوج الاول طالبة لبعض حقها فغلبها على نفسها ثم انها قدمت اياما وخافت فادعت انها حاضت لكي يردّها الزوج الاول فراجعها الى عصمتها بعقد شرعي واقام معها اياما فظهر عليها الحمل وعلم انها كانت كاذبة في الحيض فاعتزلها الى أن تهتدى بحكم الشرع الشريف

﴿الجواب﴾ اما اذا تزوجه زوج ليحلها لزوجها المطلق فهذا المحلل وقد صحح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لعن الله المحلل والمحلل له واما حديث رفاعة فذاك كان قد تزوجه نكاحا ثابتا لم يكن قد تزوجه ليحلها للمطلق واذا تزوجت بالمحلل ثم طلقها فعليه العدة باتفاق العلماء اذ غايتها ان تكون موطوءة في نكاح فاسد فعليه العدة منه وما كان يحل للاول وطؤها واذا وطئها فهو زان عاهر ونكاحها بالاول قبل ان تحيض ثلاثا باطل باتفاق الأئمة وعليه ان يعتزلها فاذا جاءت بولد ألحق بالمحلل فانه هو الذي وطئها في نكاح فاسد ولا يلحق اولد بالواطئ في النكاح الاول لان عدته انقضت وتزوجت به فذلك لمن وطئها وهذا يقتطع حكم الفراش بلا نزاع بين الأئمة ولا يلحق بوطئها زنا لان النبي صلى الله عليه وسلم قال الولد للفراش وللعاهر الحجر لكن ان علم المحلل ان الولد ليس منه بل من هذا الماهر فعليه ان ينفيه بالاعان فيلاعنها

أما ان ينقطع فيه نسب الولد ويحقق نسب الولد بأمه ولا يلحق بالماهر بحال
 (٢٧١) ﴿مسئلة﴾ في أمة متزوجة وسافر زوجها وباعها سيدها وشرط ان لها زوجا
 فقدمت عند الذي اشتراها اياما فادركه الموت فاعتقها فتزوجت ولم يعلم ان لها زوجا فلما جاء زوجها
 الاول من السفر اعطي سيدها الذي باعها الكتاب لزوجها الذي جاء من السفر والكتاب بمقد
 صحيح شرعي فهل يصح العقد بكتاب الاول أو الثاني

﴿الجواب﴾ ان كان زوجها نكاحا شرعيا اما على قول ابي حنيفة بصحة نكاح الحر
 بالامة وأما على قول مالك والشافعي واحمد بان يكون عادما للطول خائفا من العنت فنكاحه
 لا يبطل باعتقها بل هي زوجته بعد العتق لكن عند أبي حنيفة في رواية لها الفسخ فلها ان تفسخ
 النكاح فاذا قضت عدته تزوجت بغيره ان شئت وعند مالك والشافعي واحمد في المشهور
 عنه لا خيار لها بل هي زوجته ومتى تزوجت قبل ان يفسخ النكاح فنكاحها باطل باتفاق الامة
 واما ان كان نكاحها الاول فاسدا فانه يفرق بينهما وتزوج من شئت بعد انقضاء العدة

باب الرضاع

(٢٧٢) ﴿مسئلة﴾ ما الذي يحرم من الرضاع وما الذي لا يحرم وما دليل حديث عائشة رضي
 الله عنها انه يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب ولتبينوا جميع التحريم منه وهل للاماء فيه
 اختلاف وان كان لهم اختلاف في هو الصواب والراجع فيه وهل حكم رضاع الصبي الكبير
 الذي دون البلوغ أو الذي يباغ حكمه حكم الصغير الرضيع فان بعض النسوة يرضعن اولادهن
 خمس سنين وأكثر وأقل وهل يقع تحريم بين المرأة والرجل المتزوجين برضاع بعض قراباتهم
 لبعض وبينوه بياناً شافياً

﴿الجواب﴾ الحمد لله حديث عائشة حديث صحيح متفق على صحته وهو متفق بالقبول فان
 الامة اتفقوا على العمل به ولفظه يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب والثاني يحرم من
 الرضاع ما يحرم من الولادة وقد استثنى بعض الفقهاء المستأخرين من هذا العموم صورتين
 وبعضهم أكثر من ذلك وهذا خطأ فانه لا يحتاج ان يستثنى من الحديث شيء ونحن نبين
 ذلك فنقول اذا ارتضع الرضيع من المرأة خمس رضعات في الحولين صارت المرأة أمه وصار

زوجها الذي جاء اللبن بوطئه اياه فصار ابنا لكل منهما من الرضاعة وحينئذ فيكون جميع اولاد
 المرأة من هذا الرجل ومن غيره وجميع اولاد الرجل منها ومن غيرها اخوة له سواء ولدوا
 قبل الرضاع أو بعده باتفاق الأئمة واذا كان أولادهما اخوته كان اولاد اولادهما اولاد اخوته
 فلا يجوز للمرتضع أن يتزوج احدا من أولادهما ولا أولاد أولادهما فانهم أما اخوته واما
 اولاد اخوته وذلك يحرم من الولادة واخوة المرأة واخواتها اخواله وخالاته من الرضاع
 وابوها واما اجداده وجداته من الرضاع فلا يجوز له ان يتزوج احدا من اخواتها ولا من
 اخواتها واخوة الرجل اعمامه وعماته وابو الرجل وامهاته اجداده وجداته فلا يتزوج باعمامه
 وعماته ولا باجداده وجداته لكن يتزوج باولاد الاعمام والعمات فان جميع اقارب الرجل
 حرام عليه الا اولاد الاعمام والعمات واولاد الخال والخالات كما ذكر الله في قوله (يا أيها النبي
 انا أحللت لك ازواجك اللاتي آتيت اجورهن وما ملكت يمينك مما أفاء الله عليك وبنات عمك
 وبنات عماتك وبنات خالك وبنات خالاتك اللاتي هاجرن معك) فهؤلاء الاصناف الاربعة
 هن المباحات من الاقارب فيجوز من الرضاعة واذا كان المرتضع ابنا للمرأة وزوجها فاولاده
 اولاد اولادهما ويحرم على أولاده ما يحرم على الاولاد من النسب فهذه الجهات الثلاث
 منها تنتشر حرمة الرضاع واما اخوة المرتضع من النسب وابوه من النسب وأمه من النسب
 فهم أجنب ابيه وامه واخوته من الرضاع ليس بين هؤلاء وهؤلاء صلة ولا نسب ولا رضاع
 لان الرجل يمكن ان يكون له أخ من أبيه وأخ من امه ولا نسب بينهما بل يجوز لاخته من
 ابيه أن يتزوج اخاه من امه فكيف اذا كانت أخ من النسب واخت من الرضاع فانه يجوز
 لهذا أن يتزوج هذا ولهذا ان يتزوج بهذا وبهذا نزول الشبهة التي تعرض لبعض الناس فانه
 يجوز للمرتضع ان يتزوج أخوه من الرضاعة بامه من النسب كما يتزوج باخته من النسب ويجوز
 لاخته من النسب أن يتزوج اخته من الرضاعة وهذا لا نظير له في النسب فان أخ الرجل
 من النسب لا يتزوج بامه من النسب واخته من الرضاع ليست بنت أبيه من النسب
 ولا زريبةته فلماذا جاز أن يتزوج به فيقول من لا يحقق يحرم في النسب على أخي أن يتزوج
 ابي ولا يحرم مثل هذا في الرضاع وهذا غلط منه فان نظير المحرم من النسب ان يتزوج
 اخته وأخوه من الرضاعة بان هذا الاخ أو بامه من الرضاعة كما لو ارتضع هو وآخر من

امرأة واللبن لفحل فانه يحرم على اخته من الرضاعة ان تزوج اخاه واخته من الرضاعة
لكونهما أخوين للمرتضع ويحرم عليهما ان يتزوجا اباه وأمه من الرضاعة لكونهما ولديهما من
الرضاعة لا لكونهما أخوي ولديهما فن تدبر هذا ونحوه زالت عنه الشبهة وأما رضاع كبير فانه
لا يحرم في مذهب الائمة الاربعة بل لا يحرم الارضاع الصغير كالذي رضع في الحولين وفيمن
وضع قريبا من الحولين نزاع بين الائمة لكن مذهب الشافعي واحمد أنه لا يحرم فاما الرجل الكبير
والمرأة الكبيرة فلا يحرم احدهما على الآخر برضاع القراب مثل ان ترضع زوجته لاخته من
النسب فهذا لا يحرم عليه زوجته لما تقدم من انه يجوز له ان يتزوج بالتي هي اخته من الرضاعة لاخته
من النسب اذ ليس بينه وبينها صلة نسب ولا رضاع وانما حرمت على اخيه لانها امه من
الرضاع وليست ام نفسه من الرضاع وام المرتضع من الرضاع لا تكون اما لاخته من النسب
لانها انما ارضعت الرضيع ولم ترضع غيره نعم لو كان للرجل نسوة يطأهن وارضعت كل
واحدة طفلا لم يحز ان يتزوج احدهما الآخر ولهذا لما سئل ابن عباس عن ذلك قال اللقاح
واحد وهذا مذهب الائمة الاربعة الحديث ابي القعيس الذي في الصحيحين عن عائشة وهو
معروف وتحرم عليه ام اخيه من النسب لانها امه أو امرأة أبيه وكلاهما حرام عليه وأما أم
أخيه من الرضاعة فلم يست امه ولا امرأة أبيه لان زوجها صاحب اللبن ليس ابا لهذا الا من
النسب ولا من الرضاعة فاذا قال القائل ان النبي صلى الله عليه وسلم قال يحرم من الرضاعة
ما يحرم من النسب وام اخيه من النسب حرام فكذلك من الرضاع قلنا هذا تليس وتدليس
فان الله لم يقل حرمت عليكم امهات اخواتكم وانما قال حرمت عليكم امهاتكم وقال تعالى (ولا
تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء) فحرم على الرجل امه ومنكوحة أبيه وان لم تكن امه وهذه
تحرم من الرضاعة فلا يتزوج امه من الرضاعة واما منكوحة أبيه من الرضاع فالمشهور عند
الائمة انها تحرم لكن فيها نزاع لكونها من المحرمات بالصهر لا بالنسب والولادة وليس الكلام
هنا في تحريمها فانه اذا قيل تحرم منكوحة أبيه من الرضاعة وفيما بهموم الحديث واما ام اخيه
التي ليست اما ولا منكوحة أب فانه لا توجد في النسب فلا يجوز ان يقال تحرم من النسب
فلا يحرم نظيرها من الرضاعة فتبقى أم الأم من النسب لاخته من الرضاعة أو الأم من الرضاعة
لاخيه من النسب لا نظير لها من الولادة فلا تحرم وهذا متفق عليه بين المسلمين والله أعلم

(٢٧٣) ﴿مسئلة﴾ في امرأة اعطت لامرأة اخرى ولدا وهما في الحمام فلم تشعر المرأة التي أخذت الولد الا وثديها في فم الصبي فانزعته منه في ساعته وما علمت هل ارتضع أم لا فهل يحرم على الصبي المذكور ان يتزوج من بنات المرأة المذكورة أم لا

﴿الجواب﴾ لا يحرم على الصبي المذكور بذلك ان يتزوج واحدة من أولاده هذه المرأة

فانها ليست امه والله أعلم ولا تحرم عليه بالشك عند احد من الائمة الاربعة

(٢٧٤) ﴿مسئلة﴾ في رجل رمد فغسل عينيه بابن زوجته فهل تحرم عليه اذا حصل لبنها في بطنه ورجل يحب زوجته فلب معها فوضع من لبنها فهل تحرم عليه

﴿الجواب﴾ الحمد لله اما غسل عينيه بابن امرأته يجوز ولا تحرم بذلك عليه امرأته لوجبهين احدهما انه كبير والكبير اذا ارتضع من امرأته أو من غير امرأته لم تنتشر بذلك حرمة الرضاع عند الائمة الاربعة وجاهير العلماء لما دل على ذلك الكتاب والسنة وحديث عائشة في قصة سالم مولى ابي حذيفة مختص عندهم بذلك لاجل انهم تبناه قبل تحريم التبني الثاني ان حصول اللبن في المين لا ينشر الحرمة ولا أعلم في هذا نزاعا ولكن تنازع العلماء في السعوط وهو ما اذا دخل في انفه بعد تنازعهم بالوجور وهو ما يطرح فيه من غير رضاع واكثر العلماء على ان الوجور يحرم وهو اشهر الروايتين عن أحمد وكذلك يحرم السعوط في احدي الروايتين عنه وهو مذهب أبي حنيفة ومالك والشافعي قولان والجواب عن المسئلة الثانية ان ارتضاعه لا يحرم امرأته في مذهب الائمة الاربعة

(٢٧٥) ﴿مسئلة﴾ في امرأة أودعت بنتها عند امرأة أخيها وغابت وجاءت فقالت ارضعيني فقالت لا وحلفت على ذلك ثم ان ولد أخيها كبر وكبرت بنتها الصغيرة واختها ارضعت مع أخيه الذي يريد ان يتزوج بها فهل يجوز ذلك

﴿الجواب﴾ اذا كانت البنت لم ترضع أم الخاطب ولا الخاطب ارتضع من امها جاز أن يتزوج احدهما بالآخر وان كان آخرتها واخواتها من أم الخاطب فان هذا لا يؤثر باجماع المسلمين بل الطفل اذا ارتضع من امرأة صارت امه وزوجها صاحب اللبن اباه وصار أولادهما اخوته واخواته واما اخوة المرتضع من النسب وابوه من النسب وامه من النسب فهم أجناب يجوز لهم ان يتزوجوا اخواته كما يجوز من النسب ان يتزوج اخوت الرجل من امه باخيه من

ايه وكل هذا متفق عليه بين المسلمين بلا نزاع فيه والله أعلم

(٢٧٦) ﴿مسئلة﴾ في رجل له بنات خالة اختان ابواحدة رضعت معه والاخرى لم ترضع معه فهل يجوز له ان يتزوج التي لم ترضع معه

﴿الجواب﴾ اذا ارتضع منها خمس رضعات في الحولين صار ابنا لها وحرم عليه جميع بناتها من ولد قبل الرضاع ومن ولد بعده لانهن اخواته باتفاق العلماء ومتى ارتضعت المخطوبة من ام لم يجز لها ان تتزوج واحدا من ابني المرضعة واما اذا كان الخاطب لم يرتضع من ام المخطوبة ولا هي رضعت من امه فانه يجوز ان يتزوج احدهما بالاخر باتفاق العلماء وان كان اخوتها تراضعا والله أعلم

(٢٧٧) ﴿مسئلة﴾ في رجل خطب قرابته فقال والده هي رضعت معك ونهاه عن الزواج فلما توفي ابوه تزوج بها وكان العدول شهدوا على والدتها انها أرضعته ثم بعد ذلك انكرت وقالت ماقلت هذا القول الا لغرض فهل يحل تزويجها

﴿الجواب﴾ ان كانت الام معروفة بالصدق وذكرت انها أرضعته خمس رضعات فانه يقبل قولها في ذلك فيفرق بينهما اذا تزوجها في أصح قولي العلماء كما ثبت في صحيح البخاري ان النبي صلى الله عليه وسلم أمر عقبة بن الحرث ان يفارق امرأته لما ذكرت الامة السوداء انها أرضعته واما اذا شك في صدقها أو في عدد الرضعات فانهما تكون من الشبهات فاجتنابها اولى لا يحكم بالنفريق بينهما الا بحجة توجب ذلك واذا رجعت عن الشهادة قبل الزواج لم تحرم الزوجة لكن ان عرف انها كاذبة في رجوعها وانها رجعت لانه دخل عليها حتى كتمت الشهادة لم يحل الزواج والله أعلم

(٢٧٨) ﴿مسئلة﴾ فيمن تسلط عليه ثلاثة الزوجة والقط والنمل الزوجة ترضع من ليس ولدها وتنكد عليه حاله وفراشه بذلك والقط ياكل الفرائج والنمل يدب في الطعام فهل لهم حرق بيوتهم بالنار أم لا وهل يجوز لهم قتل القط وهل لهم منع الزوجة من ارضاعها

﴿الجواب﴾ ليس للزوجة أن ترضع غير ولدها الا باذن الزوج والقط اذا نال على ماله فله دفعه عن الوصول ولو بالقتل وله ان يرميه بمكان بعيد فان لم يمكن دفع ضرره الا بالقتل قتل وأما النمل فيدفع ضرره بغير التحريق والله أعلم

(٢٧٩) ﴿مسئلة﴾ في اختين ولهما بنات وبنين فاذا أرضع الاختان هذه بنات هذه وهذه بنات هذه فهل يحرم من على البنين أم لا

﴿الجواب﴾ اذا أرضعت المرأة الطفلة خمس رضعات في الحولين صارت بنتا لها وصار جميع أولاد المرضعة اخوة لهذه المرضعة ذكورهم واناثهم من ولد قبل الرضاع ومن ولد بعده فلا يجوز لاحد من أولاد المرضعة أن يتزوج المرضعة بل يجوز لاخت المرضعة أن يتزوجوا بأولاد المرضعة الذين لم يرتضعوا من امهم فالتحريم انما هو على المرضعة لا على اخوتها الذين لم يرتضعوا فيجوز ان يتزوج اخت اخته اذا كان هو لم يرتضع من امها وهي لم ترضع من امه واما هذه المرضعة فلا تتزوج واحدا من أولاد من أرضعتها وهذا باتفاق الائمة واصل هذا ان المرضعة نصير المرضعة امها فيحرم عليها أولادها وتصير اخوتها واخواتها اخوالها وخالاتها ويصير الرجل الذي له اللبن اباهما وأولاده من تلك المرأة وغيرها اخوتها واخوة الرجل أعمامها وعماتهما ويصير المرتضع وأولاده وأولاد أولاده أولاد المرضعة والرجل الذي در اللبن بوطئه وأما اخوة المرتضع واخواته وابوه وامه من النسب فهم أجناب لا يحرم عليهم بهذا الرضاع شيء وهذا كله باتفاق الائمة الاربعة وان كان لهم نزاع في غير ذلك

(٢٨٠) ﴿مسئلة﴾ في رجل له بنت ابن عمه ووالد البنت المذكور قد رضع بام الرجل المذكور مع أحد اخواته وذكرت ام الرجل المذكورة انه لما رضعها كان عمره أكثر من حولين فهل للرجل المذكور أن يتزوج بنت عمه

﴿الجواب﴾ ان كان الرضاع بتمام الحولين لم يحرم شيئا

(٢٨١) ﴿مسئلة﴾ في رجل ارتضع من امرأة وهو طفل صغير على بنت لها ولها اخوات أصغر منها فهل يحرم منهن احد أم لا

﴿الجواب﴾ اذا ارتضع من امرأة خمس رضعات في الحولين صار ابنا لتلك المرأة بجميع الأولاد الذين ولدوا قبل الرضاع والذين ولدوا بعده هم اخوة لهذا المرتضع باتفاق المسلمين أيضا

(٢٨٢) ﴿مسئلة﴾ في امرأة مطلقة وهي ترضع وقد آجرت لبنها ثم انقضت عدتها وتزوجت فهل للمستأجر ان يمنحها ان تدخل على زوجها خشية ان تحمل منه فيقل اللبن على الولد

﴿الجواب﴾ اما مجرد الشك فلا يمنع الزوج ما يستحقه من الوطئ لاسيما وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لقد هممت أن أنهى عن ذلك ثم ذكرت أن فارس والروم يفعلون ذلك فلا يضر أولادهم فقدم أخبر صلى الله عليه وسلم أنهم يفعلون ذلك فلا يضر الأولاد ولم ينه عنه وإذا كان كذلك لم يحز منع الزوج حقه إذا لم يكن فيه منع الحق السابق المستحق بعقد الإجارة

(٢٨٣) ﴿مسئلة﴾ في الأب إذا كان عاجزا عن اجرة الرضاع فهل له إذا امتنعت الأم عن الاسترضاع إلا باجرة أن يسترضع غيرها

﴿الجواب﴾ نعم لأنه لا يجب عليه ما لا يقدر عليه

(٢٨٤) ﴿مسئلة﴾ في رجل تزوج امرأة بعد امرأة وقد أرضع طفلا من الأولى وللأب من الثانية بنت فهل للمرتضع أن يتزوج هذه البنت وإذا تزوجها ودخل بها فهل يفرق بينهما وهل في ذلك خلاف بين الأئمة

﴿الجواب﴾ إذا أرضع الرضاع المحرم لم يحز له أن يتزوج هذه البنت في مذاهب الأئمة الأربعة بخلاف بينهم لأن اللبن النحل وقد سئل ابن عباس عن رجل له امرأتان أرضعت أحدهما طفلا والآخرى طفلة فهل يتزوج أحدهما الآخر فقال لا إلا أحدهما والاصل في ذلك حديث عائشة المتفق عليه قالت استأذن علي أفلح اخو أبي القميس وكانت قد أرضعتني امرأة أبي القميس فقالت لا أذن لك حتى أسأذن رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأله فقال انه عمك فليجع عليك فقالت فأت يا رسول الله بآبي أنت وأمي إنما أرضعتني المرأة ولم يرضني فقال انه عمك فليجع عليك يحرم من الرضاع ما يحرم من الولادة وإذا تزوجها ودخل بها فانه يفرق بينهما بلا خلاف بين الأئمة والله أعلم

(٢٨٥) ﴿مسئلة﴾ هل تقبل شهادة المرضعة أم لا

﴿الجواب﴾ ان كان الشاهد ذاعدا قبل قوله في ذلك لكن في تحليفه نزاع وقد روى عن ابن عباس رضي الله عنهما انه يخاف فان كانت كاذبة لم يحل الحول حتى يبيض ثديها

(٢٨٦) ﴿مسئلة﴾ سيوف طائل أرضع من امرأة مع ولدتها رضعة أو بعض رضعة ثم تزوجت برجل آخر فزقت منه ابنة فهل يحل للطفل المرتضع تزويج الابنة على هذه الصورة

أم لا وما دليل مالك رحمه الله وأبي حنيفة في أن المصاة الواحدة أو الرضعة الواحدة تحرم مع ما ورد من الأحاديث التي خرجها مسلم في صحيحه منها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تحرم المصاة ولا المصتان ومنها أنه صلى الله عليه وسلم قال لا تحرم الاملاجة ولا الاملاجتان ومنها أن رجلاً من بني عامر بن صعصعة قال يا رسول الله هل تحرم الرضعة الواحدة قال لا ومنها عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت كان فيما أنزل من القرآن عشر رضعات معلومات يحرم من نسخت بخمس معلومات فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهن فيما يقرر من القرآن وما حجتهم مع هذه الأحاديث الصحيحة

﴿الجواب﴾ هذه المسئلة فيها نزاع مشهور في مذهب الشافعي وأحمد في المشهور عنه لا يحرم الا خمس رضعات لحديث عائشة المذكور وحديث سالم مولى أبي حنيفة لما أمر النبي صلى الله عليه وسلم امرأة أبي حنيفة بن عتبة بن أبي ربيعة أن ترضعه خمس رضعات وهو في الصحيح أيضاً فيكون ما دون ذلك لم يحرم فيحتاج الى خمس رضعات وقيل يحرم الثلاث فصاعداً وهو (قول طائفة) منهم أبو ثور وغيره وهو رواية عن أحمد واحتجوا بما في الصحيح لا تحرم المصاة ولا المصتان ولا الاملاجة ولا الاملاجتان قالوا مفهومه ان الثلاث تحرم ولم يحتاج هؤلاء بحديث عائشة قالوا لانه لم يثبت انه قرآن الا بالتواتر وليس هذا بمتواتر فقال لهم الاولون مننا حديثان صحيحان مثبتان أحدهما يتضمن شيئين حكماً وكونه قرآناً فثبت من الحكم يثبت بالاخبار الصحيحة وأما ما فيه من كونه قرآناً فهذا لم يثبت ولم يتصور ان ذلك قرآن انما نسخ رسمه وبقي حكمه فقال اولئك هذا تناقض وقراءة شاذة عند الشافعي فان عنده أن القراءة الشاذة لا يجوز الاستدلال بها لانها لم تثبت بالتواتر كقراءة ابن مسعود فصيام ثلاثة أيام متتابعات واجابوا عن ذلك بجوابين أحدهما ان هذا فيه حديث آخر صحيح وايضا فلم يثبت انه نفي قرآناً لكن بين حكمه والثاني أن هذا الاصل لا يقول به أكثر العلماء بل مذهب أبي حنيفة بل ذكر ابن عبد البر اجماع العلماء على أن القراءة الشاذة اذا صح النقل بها عن الصحابة فانه يجوز الاستدلال بها في الاحكام (والقول الثاني) في المسئلة انه يحرم قليله وكثيره كما هو مذهب أبي حنيفة ومالك وهي رواية ضعيفة عن أحمد وهؤلاء احتجوا بظاهر قوله (وامهانكم الا لاتي أرضعنكم واخواتكم من الرضاعة) وقال اسم الرضاعة في القرآن مطلق واما

الاحاديث فمنهم من لم تبلغه ومنهم من اعتقد أنها ضعيفة ومنهم من ظن أنها تخالف ظاهر
 القرآن واعتقد أنه لا يجوز تخصيص عموم القرآن وتقييده مطلقه باخبار الآحاد فقال (الاولون) هذه
 اخبار صحيحة ثابتة عند أهل العلم بالحديث وكونها لم تبلغ بعض السلف لا يوجب ذلك ترك
 العمل بها عند من يعلم صحتها وأما القرآن فإنه يحتمل أن يقال فكما أنه قد علم بدليل آخر أن
 الرضاة مقيدة بسن مخصوص فكذلك يعلم أنها مقيدة بقدر مخصوص وهذا كما أنه علم بالسنة
 مقدار الفدية في قوله (فدية من صيام أو صدقة أو نسك) وإن كان الخبر المروى خبراً واحداً
 بل كما ثبت بالسنة أنه لا تنكح المرأة على عمتها ولا تنكح المرأة على خالتها وهو خبر واحد
 بظاهر القرآن واتفق الأمة على العمل به وكذلك فسر بالسنة المتواترة وغير المتواترة بحمل
 قوله خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكّيهم بها وفسر بالسنة المتواترة أمور من العبادات
 والكفارات والحدود ما هو مطلق من القرآن فالسنة تفسر القرآن وتبينه وتدل عليه وتبر
 عنه والتقييد بالخمس له اصول كثيرة في الشريعة فإن الاسلام بني على خمس والصلوات
 المفروضة خمس وليس فيما دون خمس صدقة والاوقاف بين النصب خمس أو عشر أو خمس
 عشرة وأنواع البر خمس كما قال تعالى (ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتاب
 والنبين) وقال في الكفر فن يكفر بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وأولو العزم
 وأمثال ذلك بقدر الرضاع المحرم ليس بغريب في اصول الشريعة والرضاع إذا حرم لكونه
 ينبت اللحم وينشّر العظم فيصير نباته به كنباته من الابوين وانما يحرم من الرضاع ما يحرم
 من الولادة ولهذا لم يحرم رضاع الكبير لانه بمنزلة الطعام والشراب والرضعة والرضعتان
 ليس لهما تأثير كما أنه قد يستقط اعتبارهما كما يستقط اعتبار ما دون نصاب السرقة حتى لا تقطع
 الايدي بشيء من التافه واعتباره في نصاب الزكاة فلا يجب فيها شيء إذا كان أقل ولا بد من
 حد فاصل فهذا هو التنبيه على ما أخذ الآية في هذه المسئلة وبسط الكلام فيها يحتاج الى
 ورقة اكبر من هذه وهي من أشهر مسائل النزاع والنزاع فيها من زمان الصحابة والصحابة
 رضي الله عنهم تنازعوا في هذه المسئلة والتابعون بعدهم واما إذا شك هل دخل اللبن في جوف
 الصبي أو لم يحصل فهنا لا يحكم بالتحريم بلا ريب وإن علم أنه حصل في فمه فإن حصول اللبن في
 الفم لا ينشر الحرمة باتفاق المسلمين

(٢٨٧) ﴿مسئلة﴾ في رجل تزوج بامرأة وولد له منها أولاد عديدة فلما كان في هذه المدة حضر من نازع الزوجة وذكر لزوجها ان هذه الزوجة التي في عصمتك شربت من ابن امك
 ﴿الجواب﴾ ان كان هذا الرجل معروفا بالصدق وهو خير بما ذكر واخبر انها رضعت من أم الزوج خمس رضعات في الحولين رجع الى قوله في ذلك والا لم يجب الرجوع وان كان قد عاين الرضاع والله أعلم

(٢٨٨) ﴿مسئلة﴾ في رجل له قرينة لم يترضع هو وابوها لكن لها اخوة صغار تراضعوا فهل يحل له ان يتزوج بها وان دخل بها وورث منها ولدا فما حكمهم وما قول العلماء فيهم
 ﴿الجواب﴾ الحمد لله اذا لم يترضع هو من امها ولم يترضع هي من امه بل اخوته رضعوا من امها واخوتها رضعوا من امه كانت حلالة باتفاق المسلمين بمنزلة اخت أخيه من أبيه فان الرضاع ينشر الحرمة الى المرتضع وذريته والى المرضعة والى زوجها الذي وطئها حتى صار لها لبن فتصير المرضعة امها وولدها قبل الرضاع وبمده اخو الرضيع ويصير الرجل أباه وولده قبل الرضاع وبمده اخو الرضيع فاما اخوة المرتضع من النسب وابوه من النسب فهم أجناب من أبويه من الرضاعة واخوته من الرضاع وهذا كله متفق عليه بين المسلمين الا انتشار الحرمة الى الرجل فان هذه تسمى مسئلة الفحل والذي ذكرناه هو مذهب الائمة الاربعة وجمهور الصحابة والتابعين وكان بعض السلف يقول ابن الفحل لا يحرم والنصوص الصحيحة هي تقرر مذهب الجماعة

(٢٨٩) ﴿مسئلة﴾ في اختين أشقاء لاحدهما بنتان والاخرى ذكر وقد ارتضعت واحدة من البنتين وهي الكبيرة مع الولد فهل يجوز له ان يتزوج بالتي لم ترضع معه
 ﴿الجواب﴾ اذا ارتضعت الواحدة من أم الصبي ولم يترضع هو من امها جازله أن يتزوج اختها باتفاق المسلمين

(٢٩٠) ﴿مسئلة﴾ في امرأة ذات بعل ولها ابن على غير ولد ولا حمل فارضعت طفلة لها دون الحولين خمس رضعات متفرقات وهي المرضعة عمه الرضيعة من النسب ثم اراد ابن بنت هذه المرضعة ان يتزوج بهذه الرضيعة فهل يحرم ذلك
 ﴿الجواب﴾ أما اذا وطئها زوج ثم بعد ذلك تاب لها ابن فهذا اللبن ينشر الحرمة فاذا

ارتضعت طفلة خمس رضعات صارت بنتها وابن بنتها ابن أختها وهي خالته سواء كان الارتضاع مع طفل أو لم يكن وأما اختها من النسب التي لم ترضع فيخل له ان يتزوج بها ولو قدر ان هذا الابن ثاب لامرأة لم تتزوج قط فهذا ينشر الحرمة في مذهب ابى حنيفة ومالك والشافعي وهي رواية عن أحمد وظاهر مذهبه انه لا ينشر الحرمة والله أعلم

(٢٩١) ﴿مسئلة﴾ في رجل ارتضع مع رجل وجاء لاحدهما بنت فهل للارتضاع ان

يتزوج بالبنت

﴿الجواب﴾ اذا ارتضع الطفل من المرأة خمس رضعات في الحولين صار ابنا لها وصار جميع اولادها اخوته الذين ولدتهم قبل الرضاعة والذين ولدتهم بعد الرضاعة والرضاعة يحرم فيها ما يحرم من الولادة بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم واتفاق الأئمة فلا يجوز لاحد ان يتزوج بنت الآخر كما لا يجوز ان يتزوج بنت أخيه من النسب باتفاق الأئمة

كتاب النفقات على الزوج وغير ذلك

(٢٩٢) ﴿مسئلة﴾ في رجل تزوج عند قوم مدة سنة ثم جرى بينهم كلام فادعوا عليه بكسوة سنة فاخذوها منه ثم ادعوا عليه بالنفقة وقالوا هي تحت الحجر وما اذا لك ان تنفق عليها فهل يجوز ذلك

﴿الجواب﴾ الحمد لله رب العالمين اذا كان الزوج تسلمها التسليم الشرعي وهو أو أبوه أو نحوهما يطعمها كما جرت به العادة لم يكن الاب ولا لها ان تدعى بالنفقة فان هذا هو الاتفاق بالمعروف الذي كان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه وسائر المسلمين في كل عصر ومصر وكذلك نص على ذلك أئمة العلماء بل من كلف الزوج ان يسلم الى ايها دراهم يشتري لها بها ما يطعمها في كل يوم فقد خرج عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم والمسلمين وان هذا قد قاله بعض الناس فكيف اذا كان قد انفق عليها باقرار الاب لها بذلك وتسليمها اليهم مع انه لا بد لها من الأكل ثم اراد ان يطالب النفقة ولا يعتد بما انفقوا عليها فان هذا باطل في الشريعة لا يحتمله اصلا ومن توهم ذلك معقدا ان النفقة حق لها كالدين فلا بد ان يقبضه الولي وهو لم ياذن فيه كان مخطئا من وجوه منها ان المقصود بالنفقة اطعامها لا حفظ المال لها

(الثاني) ان قبض الولي لها ليس فيه فائدة (الثالث) ان ذلك لا يحتاج الى اذنه فانه واجب لها بالشرع والشارع اوجب الانفاق عليها فلونهى الولي عن ذلك لم يلتفت اليه (الرابع) اقراره لها مع حاجته الى النفقة اذن عرفى ولا يقال انه لم يامن الزوج على النفقة لوجهين أحدهما ان الاثمان بها حصل بالشرع كما أوتى الزوج على بدنها والقسم لها أو غير ذلك من حقوقها فان الرجال قوامون على النساء والنساء عوان عند الرجال كما دل على ذلك الكتاب والسنة الثاني ان الاثمان المرفى كاللفظى والله اعلم

(٢٩٣) ﴿مسئلة﴾ في رجل تزوج باسراة ودخل بها وهو مستمر النفقة وهي ناشز ثم

ان والدها أخذها وسافر من غير اذن الزوج فإذا يجب عليها

﴿الجواب﴾ الحمد لله اذا سافر بها بغير اذن الزوج فانه يعزى على ذلك وتعزى الزوجة اذا كان

التخلف يمكنها ولا نفقة لها من حين سافرت والله اعلم

(٢٩٤) ﴿مسئلة﴾ في رجل ماتت زوجته وخلفت له ثلاث بنات فاعطاهم لحيه وسجته

وقال روحوا بهم الى بلدكم حتى اجي اليهم فغاب عنهم ثلاث سنين فهل على والدهم نفقة لهم وكسوتهم في هذه المدة ام لا

﴿الجواب﴾ الحمد لله انفقوا عليهم بالمعروف بنبة الرجوع به على والدهم فلم الرجوع به

عليه اذا كان ممن تلزمه نفقتهم والله اعلم

(٢٩٥) ﴿مسئلة﴾ في رجل حاف على زوجته وقال لا هجرناك ان كنت ما تصل

فامتنعت من الصلاة ولم تصل وهجر الرجل فراشها فهل لها على الزوج نفقة ام لا وماذا يجب عليها اذا تركت الصلاة

﴿الجواب﴾ الحمد لله اذا امتنعت من الصلاة فانها تستتاب فان بابت والاقلت وهجر

الرجل على ترك الصلاة من اعمال البر التي يحبها الله ورسوله ولا نفقة لها اذا امتنعت من يمكنه الا مع ترك الصلاة والله اعلم

(٢٩٦) ﴿مسئلة﴾ في رجل طلق زوجته طلقه واحدة وكانت حاملا فسقطت فهل

تسقط عنه النفقة ام لا

﴿الجواب﴾ نعم اذا القت سقطت انقضت به العدة وسقطت به النفقة وسواء كان قد نفخ

فيه الروح أم لا إذا كان قد تين فيه خلق الانسان فان لم يتين ففيه نزع
(٢٩٧) ﴿مسئلة﴾ في رجل عجز عن الكسب ولا له شيء ولا زوجة واولاد فهل يجوز
لولده المومسر ان ينفق عليه وعلى زوجته واخوته الصغار

﴿الجواب﴾ الحمد لله رب العالمين نعم على الولد المومسر ان ينفق على أبيه وزوجته أبيه وعلى
اخوته الصغار وان لم يفعل ذلك كان عافا لابييه قاطعا لرحمه مستحقا لعقوبة الله تعالى في الدنيا
والآخرة والله اعلم

(٢٩٨) ﴿مسئلة﴾ في رجل له بنت سبع سنين ولها والدة متزوجة وقد أخذها بحكم
الشرع الشريف بحيث انه ليس لها كافل غيره وقد اختارت ام المذكورة ان تأخذها من
الرجل بكفالتها الى مدة معلومة وهو يخاف ان ترجع عليه فيما بعد بالسكوة والنفقة عند
بعض المذاهب وكيف نسخها ما يكتب بينهما

﴿الجواب﴾ الحمد لله رب العالمين ما دام الولد عندها وهي تنفق عليه وقد أخذته على ان
تنفق عليه من عندها ولا ترجع على الاب لانفقة لها باتفاق الأئمة أي لا ترجع عليه بما انفقت
هذه المدة لكن لو ارادت ان تطالب بالنفقة في المستقبل فالاب ان يأخذ الولد منها أيضا فانه
لا يجمع لها بين الحضانة في هذه الحال وه طالبة الاب بالنفقة مع ما ذكرنا بالانزع لكن
لوانفقا على ذلك فهل يكون المقدم بينهما لازما هذا فيه خلاف والمشهور من مذهب أبي حنيفة
والشافعي وأحمد لا يكون لازما ومذهب مالك هو لازم واذا كان كذلك فلا ضرر للاب في
هذا الالتزام والله اعلم

(٢٩٩) ﴿مسئلة﴾ في امرأة طلقها زوجها ثلاثا وأبرأت الزوج من حقوق الزوجية
قبل علمها بالحمل فلما بان الحمل طالبت الزوج بفرض الحمل فهل يجوز لها ذلك أم لا
﴿الجواب﴾ اذا كان الامر كما ذكر لم تدخل نفقة الحمل في الإبراء وكان لها ان
تطلب نفقة الحمل ولو علمت بالحمل وأبرأته من حقوق الزوجية فقعا لم تدخل في ذلك نفقة
الحمل لانها يجب بعد زوال النكاح وهي واجبة للحمل في اظهر قولي العلماء كاجرة الرضاع
وفي الآخرة هي الزوجة من أجل الحمل فتكون من جنس نفقة الزوجات والصحيح انها
من جنس نفقة الاقارب كاجرة الرضاع اللهم الا ان يكون الإبراء بمقتضى انه لا تبني بينهما

مطالبة بعد النكاح ابدا فاذا كان الامر كذلك ومقصودهما المباراة بحيث لا يبقى للآخر مطالبة بوجه فهذا يدخل فيه البراء من نفقة الحمل

(٣٠٠) **مسئلة** في رجل له ولد وطلب منه ما يعونه

الجواب اذا كان موسرا وابوه محتاجا فعليه ان يعطيه تمام كفايته وكذلك اخوته اذا كانوا عاجزين عن الكسب فعليه ان ينفق عليهم اذا كان قادرا على ذلك ولا يه ان يأخذ من ماله ما يحتاجه بنير اذن الابن وليس للابن منه

(٣٠١) **مسئلة** في رجل عليه وقف من جده ثم على ولده وهو يتناول اجرته وله ملك زاد اجرة كثيرة وغيرها والكل ممتل وله ولد مسرول له أهل واولاد فطلب ابنه بعض الاماكن ليدولبه فلم يجبه فهل يجوز له ذلك وهل يجب على الاب ان يؤجرهم وينفق على ولده أو يجب عليه ان يبيع منهم شيئا يعطيه لولده يتكسب فيه وهل يجب عليه النفقة مع غنى الوالد واعسار الولد

الجواب نعم عليه نفقة ولده بالمسروف اذا كان الولد فقيرا عاجزا عن الكسب والوالد موسرا واذا لم يمكن الانفاق على الولد الاباجارة ما هو ممتل في عقاره وبعمارة ما يمكن عمارته منه أو يتمكن الولد من أن يؤجر ويعمر ما ينفق منه على نفسه فعلى الوالد ذلك بل من كان له عقار لا يعمره ولا يؤجره فهو سفيه مبذر لماله فينبغي ان يحجر عليه الحاكم لمصلحة نفسه لئلا يضيع ماله فاما اذا كان له ولد يتعين ذلك لاجل مصلحته ومصلحة ولده والله أعلم

(٣٠٢) **مسئلة** في رجل له ولد كبير فسافر مع كراثم امواله في البحر المالح وله آخر صراحق من ام اخرى مطلقة منه ولها أب وام والولد عندهم مقيم فاراد والده اخذه وتسفيره صحبة أخيه بنير رضا الوالدة وغير رضا الولد فهل له ذلك

الجواب يخير الولد بين أبويه فان اختار المقام عند امه وهي غير مزروجة كان عندها ولم يكن للاب تسفيره لكن يكون عند أبيه نهارا ليعلمه ويؤدبه وعند امه ليلا وان اختار ان يكون عند الاب كان عنده واذا كان عند الاب ورأي من المصلحة له تسفيره ولم يكن في ذلك ضرر على الولد فله ذلك والله أعلم

(٣٠٣) **مسئلة** في رجل له زوجة وله مسدة سبع سنين لم ينتفع بها لاجل مرضها

فهل تستحق عليه نفقة أم لا فإن لم تكن تستحق وحكم عليه حاكم فهل يجب عليه إعطاؤه أم لا
 ﴿الجواب﴾ نعم تستحق النفقة في مذهب الأئمة الأربعة
 (٣٠٤) ﴿مسئلة﴾ في رجل وطئ أجنبية وحملت منه ثم بعد ذلك تزوج بها فهل يجب
 عليه فرض الولد في تربيته أم لا

﴿الجواب﴾ الولد ولد زنا لا ياحقه نسبه عند الأئمة الأربعة ولكن لا بد أن ينفق عليه
 المسلمون فإنه يتيم من اليتامى ونفقة اليتامى على المسلمين مؤكدة والله أعلم
 (٣٠٥) ﴿مسئلة﴾ في مريض طالب من رجل أن يطببه وينفق عليه ففعل فهل للمنفق
 أن يطالب المريض بالنفقة

﴿الجواب﴾ إن كان ينفق طالبا للمرض لفظا أو عرفا فله المطالبة بالمرض والله أعلم
 (٣٠٦) ﴿مسئلة﴾ في امرأة مريضة محتاجة فهل تكون نفقتها واجبة على زوجها
 أو من صداقها

﴿الجواب﴾ المريضة المحتاجة نفقتها على زوجها واجبة من غير صداقها وأما صداقها
 المؤخر فيجوز أن تطالب به فإن أعطاها فحسن وإن امتنع لم يجبر حتى يقع بينهما فرقة بموت أو
 طلاق أو نحوه والله أعلم

(٣٠٧) ﴿مسئلة﴾ في الصدقة على المحتاجين من الأهل وغيرهم فإن كان مال الإنسان
 لا يتسع للأقارب والأباعد فإن نفقة القريب واجبة عليه فلا يطالب البعيد ما يضر بالقريب وأما
 الزكاة والكفارة فيجوز أن يعطى منها القريب الذي لا ينفق عليه والقريب أولى إذا استوت الحاجة
 (٣٠٨) ﴿مسئلة﴾ في رجل له مطلقة وله منها ولد وقد تزوجت وكفلته سته ثم سته

تزوجت وكفلته خالته وسافروا به مدة سبع سنين وقد طلبوا فرض السنين الماضية
 ﴿الجواب﴾ إذا حكم له به الحاكم لم يكن لأمه أن تغيبه عنه وإذا غيبته عنه والحالة هذه لم
 يكن لها أن تطالبه بالنفقة المفروضة ولا بما انفق عليه والحالة هذه

(٣٠٩) ﴿مسئلة﴾ في رجل له ولد وله مال والد فقير وله عائلة وزوجة غير والد الولد
 الكبير فهل يجب على ولده نفقة والده ونفقة أخوته وزوجته أم لا

﴿الجواب﴾ إذا كان الأب عاجزا عن النفقة والابن قادرا على الإنفاق عليهم فمليه الإنفاق عليهم

(٣١٠) ﴿مسئلة﴾ في رجل عاجز عن نفقة بآته وكان غائبا وهي عند أمها وجسدته تنفق عليها مع أنها موسرة وليس عليه فرض فهل لها أن ترجع بالنفقة المدة التي كان عاجزا عن النفقة فيها وهل القول قوله في اعساره إذا لم يعرف له مال أو قول المدعى وإذا كان مقيما في بلد فيها خيرته ويريد أخذ بنته معه وهو يسافر سفر نفقة فيستحق السفر بها أو تكون الحضانة لأمها ﴿الجواب﴾ أما المدة التي كان عاجزا عن النفقة فيها فلا نفقة عليه ولا رجوع لمن انفق فيها بغير إذنه بغير نزاع بين العلماء وإنما النزاع فيما إذا انفق منفق بدون إذنه مع وجوب النفقة على الأب فقيل يرجع بما انفق غير متبرع كما هو مذهب أبي حنيفة والشافعي وأحمد في قول ولا يجوز حبسه على هذه النفقة ولا على الرجوع بها حتى يثبت الوجوب بعساره وإذا اختلفا في العسار ولم يعرف له مال فالقول قوله مع يمينه وإذا كان مقيما في غير بلد الأم فالحضانة له لا للأم وإن كانت الأم أحق بالحضانة في البلد الواحد وهذا أيضا مذهب الأئمة والله أعلم

(٣١١) ﴿مسئلة﴾ في رجل متزوج بأمرأة ولها ولد من غيره وله فرض على أبيه تناوله أمه والزوج يقوم بالصبي بكفته ومؤنته مدة سنين وحين تزوج الرجل كان من الصداق خمسة دنانير حالة فشارطته على أنها لا تطالبه بها إذا كان ينفق على الولد ما دام الصبي عنده ولم تعين له كلفة ولا نفقة فهل له مطالبه أم الصبي بكفته مدة مقامه عنده

﴿الجواب﴾ إذا كان الأمر على ما ذكر ولم يوف امرأته بما شرطت له فليس له أن يطالب بما انفقه على الصبي إذا كان الاتفاق بمعروف فإنه ليس منبرعا بذلك وسواء انفق بأذن أمه أم لا (٣١٢) ﴿مسئلة﴾ في امرأة توفيت وخلفت من الورثة ولدا ذكرا وبعد ادعى على أبيه بالصداق والكسوة فهل يلزم الزوج الكسوة الماضية قبل موتها والأبن محتاج

﴿الجواب﴾ إذا كان الأمر على ما ذكر فعلى الأب أن يوفيه ما يستحقه بل لو لم يكن للأبن ميراث وكان محتاجا عاجزا عن الكسوة فعلى الأب إذا كان موسرا أن ينفق عليه وعلى زوجته وأولاده الصغار المحتاجين والعاجزين عن الكسب

(٣١٣) ﴿مسئلة﴾ في رجل له ولد وبو في ولده وخلف ولدا عمره ثمان سنين والزوجة تطالب الجدة بالفرض وبعد ذلك تزوجت وطافت ولم يعرف الجدة بها وبعد أخذ الولد وسافرت ولا يعلم الجدة بها فهل يلزم الجدة فرض أم لا

﴿الجواب﴾ اذا تزوجت الام فلا حضانة لها واذا سافرت سفر ثقلة فالحضانة للجد دونها ومن حضنته ولم تكن الحضانة لها وطالب بالنفقة لم يكن لها ذلك فانها ظالمة بالحضانة فلا تستحق المطالبة بالنفقة وان كان الجد عاجزا عن نفقة ابن ابنته لم يجب عليه نفقته

(٣١٤) ﴿مسئلة﴾ في رجل تزوج بامرأة ما انتفع بها ولا تطاوعه في أمر وتطلب منه نفقة وكسوة وقد ضيفت عليه أموره فهل تستحق عليه نفقة وكسوة

﴿الجواب﴾ اذا لم يمكنه من نفسها أخرجت من داره بغير اذنه فلا نفقة لها ولا كسوة وكذلك اذا طلب منها ان تسافر معه فلم تفعل فلا نفقة لها ولا كسوة بحيث كانت ناشزا عاصية له فيما يجب له عليها طاعته لم يجب لها نفقة ولا كسوة

(٣١٥) ﴿مسئلة﴾ هل يجوز للمامل في القراض ان ينفق على نفسه من مال القارض حضرا وسفرا واذا جاز هل يجوز ان يبسط لذئذ الأكل والتمنعات منه أم يقتصر على كفايته المعتادة

﴿الجواب﴾ الحمد لله رب العالمين ان كان بينهما شرط في النفقة جاز ذلك وكذلك ان كان هناك عرف وعادة معروفة بينهم واطاق العقد فانه يحمل على تلك العادة واما بدون ذلك فانه لا يجوز ومن العلماء من يقول له النفقة مطلقا وان لم يشترط كما يقوله أبو حنيفة ومالك والشافعي في قول والمشهور ان لا نفقة بحال ولو شرطها وحيث كانت له النفقة فليس له النفقة الا بالمعروف وأما البسط الخارج عن المعروف فيكون محسوبا عليه

(٣١٦) ﴿مسئلة﴾ في رجل خطب امرأة فسئل عن نفقته فقيل له من الجهات السلطانية شيء فابى الولي تزويجها فذكر الخاطب ان فقهاء الحنفية جواز تناول ذلك فهل ذكر ذلك أحد في جواز تناوله من الجهات وهل للولي المذكور دفع الخاطب بهذا السبب مع رضا المخطوبة

﴿الجواب﴾ أما الفقهاء الأئمة الذين يفتي بقولهم فلم يذكر أحد منهم جواز ذلك ولكن في أوائل الدولة السلجوقية أفتى طائفة من الحنفية والشافعية بجواز ذلك وحكى أبو محمد بن حزم في كتابه اجماع العلماء على تحريم ذلك وقد كان نور الدين محمود الشهيد التركي قد أبطل جميع الوظائف المحدثة بالسلم والجزيرة ومصر والحجاز وكان أعرف الناس بالجهاد وهو الذي أقام الاسلام بعد استيلاء الافرنج والقرامطة على أكثر من ذلك ومن فعل ما يمتدح حكمه متأولا

تأويلا سائغا لاسيما مع حاجته لم يجعل فاسقا بمجرد ذلك لكن بكل حال فالولي له ان يمنع موليته
ممن يتناول مثل هذا الرزق الذي يمتقده حراما سيما وان رزقها منه فاذا كان الزوج بطعمها من
غيره أو تأكل هي من غيره فله أن يزوجه اذا كان الزوج متاولا فيما يأكله

باب الهبة والصدقات والعطايا

﴿والهديات وغير ذلك ومسائل شتى﴾

(٣١٧) ﴿مسئلة﴾ في رجل أقطع فدان طين وتركه بديوان الاحباس فزرعه ثم مات
الجندي فترك عليه غيره فنع من ذلك فاخذ توقيع السلطان المطلق له بان يجزى على عادته فنع
وقد زرعه فهل له اجرة الارض ام الزرع

﴿الجواب﴾ الحمد لله اذا كان المقطع اعطاه اياه من اقطاعه وخرج من ديوان الاقطاع
الى ديوان الاحباس الذي لا يقطع وأمضى ذلك فليس للمقطع الثاني انتزاعه واما ان كان المقطع
الاول تبرع له به من اقطاعه وللمقطع الثاني ان يتبرع وان لا يتبرع فالامر موكل للثاني
والزرع ان زرعه ولصاحب الارض اجرة المثل من حين اقطع الى حين كمال الانتفاع وأما
قبل اقطاعه فالمنفعة كانت للاول المتبرع لا للثاني والله أعلم

(٣١٨) ﴿مسئلة﴾ في الرجل يهب الرجل شيئا اما ابتداء أو يكون ديناً عليه ثم يحصل
بينهما شئان فيرجع في هبته فهل له ذلك واذا أنكر الهبة وحاف الموهوب اليه انه لا يستحق
الواهب في ذمته شيئا هل يحنث أم لا

﴿الجواب﴾ الحمد لله ليس لواهب ان يرجع في هبته غير الوالد الا ان تكون الهبة على
جهة المماوضة لفظاً أو عرفاً فاذا كانت لاجل عوض ولم يحصل فللواهب الرجوع فيها والله أعلم
(٣١٩) ﴿مسئلة﴾ في رجل توفت زوجته وخلفت أولاداً وموجوداً تحت يده وليس
له قدره ان يتزوج فهل له أن يشتري من موجود الاولاد جارية تخدمهم ويغاثها أو يتزوج
من ماله

﴿الجواب﴾ الحمد لله اذا لم يكن ذلك مضراً بأولاده فله أن يملك من ماله ما يشتري
به أمة يغاثها وتخدمهم والله أعلم

(٣٢٠) ﴿مسئلة﴾ في امرأة وهبت لزوجها كتابها ولم يكن لها أب سوى أخوة فهل لهم أن ينعوها ذلك

﴿الجواب﴾ الحمد لله رب العالمين ليس لأخوتها عليها ولاية ولا حجر فإن كانت ممن يجوز تبرعها في مالها صحت هبتها سواء رضوا أو لم يرضوا والله أعلم

(٣٢١) ﴿مسئلة﴾ في رجل أعطي أولاده الكبار شيئاً ثم أعطى لأولاده الصغار نظيره ثم أنه قال اشتروا بالربع ملكاً ووقفوه على الجميع بعد أن قبضوا ما أعطاهم فهل يكون هذا رجوعاً أم لا

﴿الجواب﴾ الحمد لله لا يزول ملك الولدين المملوكين بما ذكر إذ ليس ذلك رجوعاً في الهبة ولو كان رجوعاً في الهبة لم يجز له الرجوع في مثل هذه الهبة فإنه إذا أعطى الولدين الآخرين ما عدل به بينهما وبين الباقيين فليس له أن يرجع عن المدل الذي أمره الله به ورسوله كيف وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم اتقوا الله واعدلوا في أولادكم وقال اني لأشهد على الجور وقال في التفضيل اردده وقال على سبيل التهديد للمفضل أشهد على هذا غيري والله أعلم

(٣٢٢) ﴿مسئلة﴾ في رجل قدم لامير مملوكاً على سبيل التمتع المعروف بين الناس من غير مباينة فكث الغلام عند الامير مدة سنة يخدعه ثم مات الامير فهل لصاحب المملوك التعاق على ورثة الامير بوجه ثمن أو اجرة خدمة أو بحال من الاحوال

﴿الجواب﴾ نعم اذا وهبه بشرط الثواب لفظاً أو عرفاً فله أن يرجع في الموهوب ما لم يحصل له الثواب الذي استحقه اذا كان الموهوب باقياً وان كان تالفاً فله قبضته أو الثواب والثواب هنا هو العوض المشروط على الموهوب

(٤٢٣) ﴿مسئلة﴾ في امرأة تملك زيادة عن نحو الف درهم ونوت أن تهب ثيابها لبنتها فهل الافضل ان تبقى قاشها لبنتها أو تحجج بها

﴿الجواب﴾ الحمد لله نعم تحجج بهذا المال وهو الف درهم ونحوها وتزوج البنت بالباقي ان شاءت فإن الحجج فريضة مفروضة عليها اذا كانت تستطيع اليه سيلاً ومن لها هذا المال تستطيع السبيل

(٣٢٤) ﴿مسئلة﴾ في رجل له جارية فاذن لولده ان يستمتع بالجارية المنذورة ويخطأها

ولم يصدر منه تملك له بالجارية ولا هبة ولا غير ذلك وان الجارية حصل لها ولد من ولد مالك الجارية المذكورة فهل يكون الاذن في الاستمتاع والوطئ تملكاً للولد وهل يكون الولد حراً وتكون الجارية أم ولد لولد مالك الجارية فيجزم سببها للمالك والد الصبي الاذن لولده في استمتاعها ووطئها

﴿الجواب﴾ الحمد لله هذه المسئلة تنبئ على أصابين أحدهما صفة العقود ومذهب مالك وأحمد في المشهور من مذهبه وغيرهما ان البيع والهبة والاجارة لا تنقتر الى صينة بل يثبت ذلك بالمطاعة فاعده الناس فيما أو هبة أو اجارة فهو كذلك ومذهب الشافعي المشهور اعتبار الصينة الا في مواضع مستثناة وحيث كان ذلك بالصينة فليس لذلك عند الجمهور صيغة محدودة في الشرع بل المرجع في الصينة المفيدة لذلك الى عرف الخطاب وهذا مذهب الجمهور ولذلك صححوا الهبة بمثل قوله اعمرتك بهذه الدار واطعمتك هذا الطعام وحنكك على هذه الدابة ونحو ذلك مما يفهم منه أهل الخطاب به الهبة وتجهيز المرأة بجهازها الى بيت زوجها تملك كما أفتى به أصحاب ابي حنيفة وأحمد وغيرهما وذلك ان الله ذكر البيع والاجارة والمطية مطلقاً في كتابه ليس لها حد في الالة ولا الشرع فيرجع فيها الى العرف والمقصود بالخطاب افهام الماني فاي لفظ دل عليه مقصود المقدم العقدي وعلى هذا قاعدة الناس اذا اشترى أحدهم لابنه أمة وقال خذها لك استمتع بها ونحو ذلك كان هذا تملكاً عندهم وايضا فن كان يعلم ان الالة لا توطأ الا بملك اذا اذن لابنه في الاستمتاع بها لا يكون مقصوده الا تملكها فان كان قد حصل ما يدل على التملك على قول جمهور العلماء وهو أصح قولهم كان الابن واطئاً في ملكه وولده حر لاحق بالنسب والالة أم ولد له لا تباع ولا توهب ولا تورث وأما ان فدران الاب لم يصدر منه تملك بحال واعتقد الابن انه قد ملكها كان ولده ابناً حراً ونسبه لاحق ولا حد عليه وان اعتقد الابن ايضاً انه لم يملكها ولكن وطئها بالاذن فهذا ينبغي على الاصل الثاني فان العلماء اختلفوا فيمن وطئ أمة غيره باذنه قال مالك يملكها بالقيمة حبلت أو لم تحل وقال الثلاثة لا يملكها بذلك فعلى قول مالك هي انشاء ملك للولد وأم ولد له وولده حر وعلى قول الثلاثة الالة لا تصير أم ولد لكن الولد هل يصير حراً مثل ان يطأ جارية امرأته باذنها فيه عن أحمد روايتان أحدهما لا يكون حراً وهذا مذهب ابي حنيفة وان ظن انها حلال له والثاني ان الولد يكون حراً وهذا

هو الصحيح اذا ظن الواطي انها حلال فهو المنصوص عن الشافعي واحمد في المرتين فاذا وطئ الامه المرهونة باذن الراهن وظن ان ذلك جائز فان ولده ينعتق حرا لاجل الشبهه فان شبه الاعتقاد أو الملك يسقط الملك باتفاق الاثمة فكذلك يؤثر في حرية الولد ونسبه كما لو وطئها في نكاح فاسد او ملك فاسد فان الولد يكون حرا باتفاق الاثمة وابو حنيفة يخالفهما في هذا ويقول الولد مملوك وأما مالك فعمده ان الواطي قد ملك الجارية بالوطء المأذون فيه وهل على هذا الواطي بالاذن قيمة الولد فيه قولان للشافعي احمدهما وهو المنصوص عن أحمد انه لا يلزمه قيمته لانه وطئ باذن المالك فهو كما لو أتلف ماله باذنه والثاني يلزمه قيمته وهو قول بعض أصحاب احمد ومن أصحاب الشافعي من زعم ان هذا مذهبه قولاً واحداً وأما المهر فلا يلزمه في مذهب أحمد ومالك وغيرهما وللشافعي فيه قولان أحدهما يلزمه كما هو مذهب أبي حنيفة وكل موضع لا نصير الامه أم ولد فانه يجوز بيعها

(٣٢٥) ﴿مسئلة﴾ في رجل وهب لاولاده ممالك ثم قصد عتقهم فهل الافضل استرجاعهم منهم وعتقهم أو ابقاؤهم في يد الاولاد

﴿الجواب﴾ الحمد لله ان كان اولاده محتاجين الى الممالك فتركهم لاولاده افضل من استرجاعهم وعتقهم بل صلة ذى الرحم المحتاج افضل من العتق كما ثبت في الصحيح ان ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم اعنقت جارية لها فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال لو أعطيتها اخوالك كان خيرا لك فاذا كان النبي صلى الله عليه وسلم قد فضل اعطاء الخال على العتق فكيف الاولاد المحتاجون واما ان كان الاولاد مستغنيين عن بعضهم فعتقه حسن وله ان يرجع في هذه الهبة عند الشافعي واحمد وغيرهما ولا يرجع فيها عند أبي حنيفة والله أعلم

(٣٢٦) ﴿مسئلة﴾ في رجل اشترى جارية ووطئها ثم ملكها لولده فهل يجوز لولده وطئها ﴿الجواب﴾ الحمد لله لا يجوز لابن ان يطأها بعد وطئ ابيه والحال هذه باتفاق المسلمين ومن استحل ذلك فانه يستتاب فان تاب والا قتل وفي السنن عن البراء بن عازب قال رأيت خالي ابا بردة ومعه راية فقات الى اين فقال بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم الى رجل تزوج امرأه ابيه فاصرنى ان أضرب عنقه وأخمس ماله ولا نزاع بين الاثمة انه لا فرق بين وطيها بالنكاح وبين وطئها بملك اليمين

(٣٢٧) ﴿مسئلة﴾ سفي رجل مات وخلف ولدين ذكرين وبنتا وزوجة وقسم عليهم الميراث ثم ان لهم اختا بالمشرق فلما قدمت تطلب ميراثها فوجدت الولدين ماتا والزوجة أيضا ووجدت الموجود عند اختها فلما ادعت عليها والزمت بذلك تخافت من القطيعة بينهما فاشهدت على نفسها بانها أبرأتها فلما حصل الأبراء معها سلف زوجها بالطلاق ان اختها لا تجيء اليها ولا هي تروح لها والمذكورة لم تهبها المال الا لتحصيل الصلة والمودة بينهما ولم يحصل غرضها فهل لها الرجوع في الهبة وهل يمنع الأبراء ان تدعى بذلك وتطلب أم لا

﴿الجواب﴾ الحمد لله رب العالمين اذا كانت قد قالت عند الهبة انا أهب اختي لتعيني على اموري ونعاون انا وهي في بلاد الغربية أو قالت لها اختها هبيني هذا الميراث قالت ما أهبك الا لتخدميني في بلاد الغربية ثم أوهبتها أو جرى بينهما من الاتفاق ما يشبه ذلك بحيث وهبتها لاجل منفعة تحصل لها منها فاذا لم يحصل لها الغرض فلها ان تفسخ الهبة وترجع فيها فالمعوض في مثل هذه الهبة فيه قولان في مذهب احمد وغيره قيل ان منفعتها تكون بقدر قيمة ذلك والله أعلم (٣٢٨) ﴿مسئلة﴾ في رجل له أولاد وهب لهم ماله ووهب أحدهم نصيبه لولده وقد رجع الوالد الاول فيما وهبه لأولاده فردوا عليه الا الذي وهبه لولده امتنع فهل يلزمه ان ينزعه من ولده ويسامه لو الله

﴿الجواب﴾ الحمد لله اذا كان قد وهب لولده شيئا ولم يتعاق به حق الغير مثل ان يكون قد صار عليه دين أو زوجوه لاجل ذلك فله ان يرجع في ذلك والله أعلم (٣٢٩) ﴿مسئلة﴾ في امرأة اعطتها زوجها حقوقها في حال حياته ولها منه اولاد واعطاهم مبالغاً عن صداقها لتتفع به نفسها واولادها فان ادعى عليها أحد واراد ان يحلفها فهل يجوز لها أن تحلف لنفي الظلم عنها

﴿الجواب﴾ الحمد لله اذا وهب لأولاده منها ما وهبه وقبض ذلك ولم يكن فيه ظلم لأحد كان ذلك هبة صحيحة ولم يكن لأحد ان ينزعه منها واذا كان قد جعل نصيب الاولاد اليها حيا وميتا وهي أصل لم يكن لأحد نزعه منها واذا حلفت تخاف ان عندها للعت ثيء والله أعلم (٣٣٠) ﴿مسئلة﴾ في دار لرجل وانه تصدق منها بالنصف والربع على ولده لصاحبه والباقي وهو الربع تصدق به على اخته شقيقته ثم بعد ذلك توفي ولده الذي كان تصدق عليه

بالنصف والرابع ثم ان المتصدق تصدق بجميع الدار على ابنته فهل تصح الصدقة الاخيرة ويبطل ما تصدق به أم لا

﴿الجواب﴾ اذا كان قد ملك اخته الرابع تمليكاً مقبوضاً وملك ابنته الثلاثة ارباع فملك الاخت ينتقل الى ورثتها لا الى البنت وليس للمالك ان ينقله الى ابنته والله أعلم (٣٣١) ﴿مسئلة﴾ في رجل أهدي الامير هدية لطلب حاجة أو التقرب أو للاشتغال بالخدمة عنده أو ما أشبه ذلك فهل يجوز أخذ هذه الهدية على هذه الصورة أم لا وان أخذ الهدية انبعثت النفس الى قضاء الشغل وان لم يأخذ لم تنبعث النفس في قضاء الشغل فهل يجوز اخذها وقضاء شغله أو لا يأخذ ولا يقضى ورجل مسروع القول عند مخدومه اذا اعطوه شيئاً للاكل أو هدية لغير قضاء حاجة فهل يجوز أخذها وان ردها على المهدى انكسر خاطره فهل يحل اخذ هذه أم لا

﴿الجواب﴾ الحمد لله في سنن ابي داود وغيره عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من شفع لاختيه شفاعة فاهدى له هدية فقبلها فقد اتى بابا عظيماً من أبواب الربا وسئل ابن مسعود عن السمعت فقال هو ان تشفع لاختيك شفاعة فيهدي لك هدية فتقبلها فقال له أرايت ان كانت هدية في باطل فقال ذلك كفر ومن لم يحكم بما انزل الله فاولئك هم الكافرون ولهذا قال العلماء ان من أهدي هدية لولى أمر ليفعل معه ما لا يجوز كان حراماً على المهدى والمهدى اليه وهذه من الرشوة التي قال فيها النبي صلى الله عليه وسلم لعن الله الراشي والمرتشى والرشوة تسمى البرطيل والبرطيل في اللغة هو الحجر المستطيل فانه اذا أهدي له هدية ليكف ظلمه عنه أو ليعطيه حقه الواجب كانت هذه الهدية حراماً على الآخذ وجاز للدافع ان يدفعها اليه كما كان النبي صلى الله عليه وسلم يقول اني لا اعطى أحدهم العطية فيخرج بها يتأبطها ناراً قيل يا رسول الله فلم تعطهم قال يا بوني الان اسألوني ويأبى الله لي البخل ومثل ذلك اعطاء من أعتق وكتفه أو أسر خبراً أو كان ظالماً للناس فاعطاء هؤلاء جائز للمعطي حرام عليهم أخذه وأما الهدية في الشفاعة مثل ان يشفع لرجل عند ولى أمر ليرفع عنه مظلمة أو يوصل اليه حقه أو يوليه ولاية يستحقها أو يستخذه في الجند المقاتلة وهو مستحق لذلك أو يعطيه من المال الموقوف على الفقراء أو الفقهاء أو القراء أو النساك أو غيرهم وهو من أهل الاستحقاق ونحو هذه الشفاعة

التي فيها اعانة على فعل واجب أو ترك محرم فهذه أيضا لا يجوز فيها قبول الهدية ويجوز للمهدي ان يبذل في ذلك ما يتوصل به الي أخذ حقه أو دفع الظلم عنه هذا هو المنقول عن السلف والائمة الا كابر وقد رخص بعض المتأخرين من الفقهاء في ذلك وجعل هذا من باب الجمالة وهذا مخالف للسنة واقوال الصحابة والائمة فهو غلط لان مثل هذا العمل هو من المصالح العامة التي يكون القيام بها فرضا اما على الاعيان واما على الكفاية وهي شرع اخذ الجمل على مثل هذا لزم ان تكون الولاية واعطاء اموال النبي والصدقات وغيرها لمن يبذل في ذلك ولزم ان يكون كف الظلم ممن يبذل في ذلك والذي لا يبذل لا يولي ولا يعطي ولا يكف عنه الظلم وان كان احق وانفع للمسلمين من هذا والمنفعة في هذا ليست لهذا الباذل حتى يؤخذ منه الجمل كالجمل على الابق والشاردون اما المنفعة لعموم الناس أعني المسلمين فانه يجب ان يولي في كل مرتبة اصالح من يقدر عليها وان يرزق من رزق المقاتلة والائمة والمؤذنين وأهل العلم الذين هم احق الناس وانفعهم للمسلمين وهذا واجب على الامام وعلى الامة ان يعاونوه على ذلك فأخذ جمل من شخص معين على ذلك يفضي الى ان تطلب هذه الامور بالمعوض ونفس طلب الولايات منهي عنه فكيف بالمعوض ولزم ان من كان ممكنا فيها يولي ويعطي وان كان غيره احق وأولى بل يلزم تولية الجاهل والفاسق والفاجر وترك العالم العادل القادر وان يرزق في ديوان المقاتلة الفاسق والجبان الماجز عن القتال وترك العدل الشجاع النافع للمسلمين وفساد مثل هذا كثير واذا أخذ وشفع لمن لا يستحق وغيره أولى فليس له ان يأخذ ولا يشفع وتركها خير واذا أخذ وشفع لمن هو الاحق الاولى وترك من لا يستحق فحينئذ ترك الشفاعة والاخذ اضر من الشفاعة لمن لا يستحق ويقال لهذا الشافع الذي له الحاجة التي تقبل بها الشفاعة يجب عليك ان تكون ناصحا لله ورسوله ولائمة المسلمين وعامتهم ولو لم يكن لك هذا الجاه والمال فكيف اذا كان لك هذا الجاه والمال فانت عليك ان تنصح المشفوع اليه فتبين له من يستحق الولاية والاستخدام والعطاء ومن لا يستحق ذلك وتنصح للمسلمين بفعل مثل ذلك وتنصح لله ورسوله بطاعته فان هذا من اعظم طاعته وتنفع هذه المستحق بمساوئته على ذلك كما عليك أن تصلي وتصوم وتجاهد في سبيل الله وأما الرجل المسروع الكلام فاذا أكل فدرا زائدا عن الضيافة الشرعية فلا بد له ان يكافئ المطعم بمثل ذلك أولا ياكل القدر الزائد والا فقبوله الضيافة الزائدة مثل قبوله للهدية وهو من جنس الشاهد

والشافع اذا أدى الشهادة وأقام بالشفاعة لضيافة أو جمل فان هذا من أسباب الفساد والله أعلم
(٣٣٧) ﴿مسئلة﴾ في رجل تبرع وفرض لأمه على نفسه وهي صحيحة عاقلة في كل يوم
درهمين واذن لها أن تستدين وتنفق عليها وترجع عليه وبقيت مقيمة عنده مدة ولم تستدن
لها نفقة ثم توفيت ولم تترك عليها ديناً وخلفت من الورثة ابناً هذا وبنتين ثم توفي ابناً بعدها
فهل يصير ما فرض على نفسه ديناً في ذمته يؤخذ من تركته ويقسم على ورثتها أم لا وهل اذا
حكم حاكم مع قولكم النفقة تسقط بمضى المدة هل ينفذ حكمه أم لا وهل يجب استرجاع ما
أخذ ورثتها من تركته ولدها بهذا الوجه أم لا

﴿الجواب﴾ الحمد لله رب العالمين ليس ذاك ديناً لها في ذمته ولا يقضي من تركته
والمستحقة ورثتها وما علمت ان أحداً من العلماء قال ان نفقة القريب تثبت في الذمة لما مضى
من الزمان الا اذا كان قد استدان عليه النفقة باذن حاكم أو انفق بغير اذن حاكم غير متبرع
وطلب الرجوع بما انفق فهذا في رجوعه خلاف فاما استقارها في الذمة بمجرد الفرض اما
باتفاق متبرع أو بكسبه كما يقال مثله في نفقة الزوجة فما علمت له قالاً فاذا كان الحكم مخالفاً
للاجماع لم يلزم بحكم حاكم ولمن أخذ منه المال بغير حق ان يرجع بما أخذه ومذهب أبي حنيفة
تسقط بمضى الزمان وان قضى بها القاضي الا أن ياذن القاضي في الاستدانة للقاضي ولاية
عامة فصار كاذن الغائب وذكر بعضهم في قضاء القاضي هل يصير به ديناً روايتين لكن حاولوا
رواية الوجوب على ما اذا أمر بالاستدانة والانفاق عليهم ويرجع بذلك وكذا اذا كان الزوج
موسراً وتمردوا امتنع عن الانفاق فطلبت المرأة أن يأمرها بالاستدانة فأمرها القاضي بذلك وترجع
عليه لان أمر القاضي كأمره ولو قضى القاضي لها بالنفقة فأمرها بالاستدانة على الزوج لئلا يبطل
حقها في النفقة بموت أحدهما لان النفقة تسقط بموت أحدهما فكانت فائدة الأمر بالاستدانة
لأننا كيد حقها في النفقة لان القاضي مأمور بإيصال الحق الى المستحق وهذه طريقة لكن لو أمر
القريب بالاستدانة ولم يستدن بل استغنى بنفقة متبرع أو بكسب له فقد فهم القاضي شمس
الدين ان النفقة تستقر في الذمة بهذه الصورة لا طلاقهم الأمر بالاستدانة من غير اشتراط وجود
الاستدانة وغيره انما فهم ان الاستدانة لاجل وجود الاستدانة واما الاذن في الاستدانة من غير
وجودها لا يصير المأذون فيه ديناً حتى يستدان

(٣٣٣) ﴿مسئلة﴾ في رجل اشترى عبداً ووهبه شيئاً حتى اُتِيَ العبد ثم ظهر ان العبد كان حراً فهل يأخذ منه ما وهبه ظناً منه انه عبده
 ﴿الجواب﴾ نعم له أخذه .

(٣٣٤) ﴿مسئلة﴾ في امرأة أعتقت جارية دون البلوغ وكتبت لها اموالها ولم تزل تحت يدها الى حال وفاتها أي السيدة المعتقة وخلفت ورثة فهل يصح تملكها للجارية ام للورثة انزعها أو بعضها

﴿الجواب﴾ الحمد لله اما مجرد التملك بدون القبض الشرعي فلا يلزم به عقد الهبة بل للوارث ان ينزع ذلك وكذلك ان كانت هبة تلجئة بحيث توهب في الظاهر وتقبض مع اتفاق الواهب والموهوب له على انه ينزعه منه اذا شاء ونحو ذلك من الخيل التي تجمل طريقها الى منع الوارث أو التبريم حقوقهم فاذا كان الامر كذلك كانت ايضاً هبة باطلة والله اعلم

(٣٣٥) ﴿مسئلة﴾ في رجل وهب لانسان فرساً ثم بعد ذلك بمدة طلب الواهب منه اجرتها فقال له ما أقدر على شيء الا فرسك خذها قال الواهب ما آخذها الا ان تعطيني اجرتها فهل يجوز ذلك ويجوز له اجرة أم لا

﴿الجواب﴾ اذا اعاد اليه العين الموهوبة فلا شيء له غير ذلك وليس له المطالبة بأجرتها ولا مطالبته بالضمان فانه كان ضامناً لها وكان يطعمها بانتفاعها بها مقابلة لذلك

(٣٣٦) ﴿مسئلة﴾ في رجل تصدق على ولده بصدقة ونزلها في كتاب زوجته وقد ضيف حال الوالد وجفاه ولده فهل له الرجوع في هبته أم لا

﴿الجواب﴾ اذا كان قد اعطاه للمرأة في صداق زوجته لم يكن الانسان ان يرجع فيه باتفاق العلماء

(٣٣٧) ﴿مسئلة﴾ في رجل اعطاه أخ له شيئاً من الدنيا اقبله أم يرده وقد ورد من جاءه شيء بغير سؤال فردّه فكانما رده على الله هل هو صحيح أم لا

﴿الجواب﴾ قد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لعمر ما أتاك من هذا المال وانت غير سائل ولا مشرف فخذها وما لا فلا تتبعه نفسك وثبت ايضاً في الصحيح ان حكيم

ابن حزام سأله فاعطاه ثم سأله فاعطاه ثم سأله فاعطاه ثم قال يا حكيم ما أكثر مسئلتك ان هذا المال خضرة حلوة فمن أخذه بسخاوة نفس بورك له فيه ومن أخذه بإشراف نفس لم يبارك له فيه فكان كالذي ياكل ولا يشبع فقال له حكيم والذي بعثك بالحق لا أرزق بعدك من أحد شيئاً فكان أبو بكر وعمر يعطيانه فلا يأخذ فتبين بهذين الحديثين ان الانسان اذا كان سائلاً بإسائه أو مشرفاً الى ما يعطاه فلا ينبغي أن يقبله الا حيث تباح له المسئلة والاستشراف وأما اذا أتاه من غير مسئلة ولا اشراف فله أخذه ان كان الذي أعطاه اعطاه حقه كما عطي النبي صلى الله عليه وسلم عمر من بيت المال فانه قد كان عمل له فاعطاه عماله وله ان لا يقبله كما فعل حكيم بن حزام وقد تنازع العلماء في وجوب القبول والنزاع مشهور في مذهب احمد وغيره وان كان اعطاه ما لا يستحقه عليه فان قبله وكان من غير اشراف له عليه فقد احسن وأما الغنى فينبغي له ان يكافئ بالمال من أسداه اليه لخبر من أسدى اليكم معروفاً فكافئوه فان لم تجدوا له ما تكافئوه فادعوا له حتى يعلم ان قد كافئوه

(٣٣٨) ﴿مسئلة﴾ في رجل وهب لزوجته الف درهم وكتب عليه بها حجة ولم يقبضها شيئاً وماتت وقد طالبه ورثتها بالمبلغ فهل له أن يرجع في الهبة
 ﴿الجواب﴾ الحمد لله اذا لم يكن لها في ذمته شيء قبل ذلك لا هذا المبلغ ولا ما يصلح ان يكون هذا المبلغ عوضاً عنه مثل ان يكون قد أخذ بعض جهازها وصالحها عن قيمته بهذا المبلغ ونحو ذلك فانه لا يستحق ورثتها شيئاً من هذا الدين في نفس الامر فان كان اقرراً فله ان يخلفهم انهم لا يعلمون ان باطن هذا الاقرار يخالف ظاهره واذا قامت بينة على المقر والمقر له بان هذا الاقرار تلجئة فلا حقيقة له ولو كان قيمة ما أقر به من مالها أقل من هذا المبلغ فصالحها على أكثر من قيمته ففي لزوم هذه الزيادة نزاع بين العلماء تبطله طوائف من أصحاب الشافعي وأحمد ويصححه أبو حنيفة وهو قياس قول أحمد وغيره وهو الصحيح والله أعلم
 (٣٣٩) ﴿مسئلة﴾ في رجل له أولاد ذكور وإناث فنحل البنات دون الذكور قبل وفاته فهل يبقى في ذمته شيء أم لا

﴿الجواب﴾ لا يحل له ان ينحل بعض أولاده دون بعض بل عليه أن يعادل بينهم كما أمر النبي صلى الله عليه وسلم حيث قال اتقوا الله واعملوا بين أولادكم وكان رجل قد نحل بعض أولاده

وطلب أن يشهده فقال اني لا اشهد على جور وأمره برد ذلك فان كان ذلك بالكلام ولم يسلم الى البنات ما أعطاهم حتى مات أو مرض مرض الموت فهذا مردود باتفاق الاثمة وان كان فيه خلاف شاذ وان كان قد اقبضهم في الصحة ففي رده قولان للعلماء والله أعلم

(٣٤٠) ﴿ مسألة ﴾ في الصدقة والهدية ايها افضل

﴿ الجواب ﴾ الحمد لله الصدقة ما يعطى لوجه الله عبادة محضة من غير قصد في شخص معين ولا طلب غرض من جهته لكن يوضع في مواضع الصدقة كاهل الحاجات وأما الهدية فيقصد بها اكرام شخص معين اما لمحبة وأما لصدقة وأما لطلب حاجة ولهذا كان النبي صلى الله عليه وسلم يقبل الهدية ويثيب عليها فلا يكون لاحد عليه منة ولا يأكل أوساخ الناس التي يتطهرون بها من ذنوبهم وهي الصدقات ولم يكن يأكل الصدقة لذلك وغيره واذا تبين ذلك فالصدقة افضل الا ان يكون في الهدية معنى تكون به افضل من الصدقة مثل الاهداء لرسول الله صلى الله عليه وسلم محبة له ومثل الاهداء لتقريب يصل به رحمه وأخ له في الله فهذا قد يكون افضل من الصدقة

(٣٤١) ﴿ مسألة ﴾ في رجل وهب لابنته مصاغاً ولم يتعلق به حق لاحد وحلف بالطلاق ان لا يأخذ منها شيئاً منه واحتاج ان يأخذ منها شيئاً فهل له ان يرجع في هبته ام لا وان اعطته شيئاً من طيب نفسها هل يحنث ام لا

﴿ الجواب ﴾ الحمد لله له ان يرجع فيما وهبه لها لكنه ان فعل المحلوف عليه حنث فان كان قصده ان لا يأخذ شيئاً بغير طيب قلبها أو بغير اذنها فاذا طابت نفسها أو اذنت لم يحنث

(٣٤٢) ﴿ مسألة ﴾ في رجل اهدى الى ملك عبداً ثم ان المهدي اليه مات وولى مكانه ملك آخر فهل يجوز له عتق ذلك

﴿ الجواب ﴾ الارقاء الذين يشترون بمال المسلمين كالتخيل والسلاح الذي يشتري بمال المسلمين أو يهدى لملوك المسلمين وذلك من اموال بيت المال فاذا تصرف فيهم الملك الثاني بعق أو اعطاء فهو بمنزلة تصرف الاول له وهل بالاعتاق والاعطاء ينفذ تصرف الثاني كما ينفذ تصرف الاول نعم وهذا مذهب الاثمة كلهم والله أعلم

(٣٤٣) ﴿مسئلة﴾ في امرأة لها أولاد غير اشقاء نخصت احد الاولاد تصدقت عليه بحصة من ملك دون بقية اخوته ثم توفيت المذكورة وهي مقيمة بالمكان المتصدق به فهل تصح الصدقة ام لا

﴿الجواب﴾ الحمد لله اذا لم يقبضها حتى ماتت بطلت الهبة في المشهور من مذهب الائمة الاربعة وان اقبضته اياه لم يجز على الصحيح ان يختص به الموهوب له بل يكون مشتركا بينه وبين اخوته والله اعلم

(٣٤٤) ﴿مسئلة﴾ في امرأة تصدقت على ولدها في مال صحتها وسلامتها بحصة من كل ما يحتمل القسمة من مدة تزيد على عشر سنين وماتت المتصدقة ثم تصدق المتصدق عليه بجميع ما تصدقت به والدته عليه على ولده في حياته وثبت ذلك جميعه بعد وفاة المتصدقة الاولى عند بعض القضاة وحكم به فهل لبقية الورثة ان تبطل ذلك بحكم استمراره بالسكنى بعد تسليمه لولدها المتصدق عليه ام لا

﴿الجواب﴾ الحمد لله اذا كانت هذه الصدقة لم تخرج عن يد المتصدق حتى مات بطلت باتفاق الائمة في اقوالهم المشهورة واذا اثبت الحاكم ذلك لم يكن اثباته لذلك المقدم وجبا لصحته واما الحكم بصحته وله ورثة والحالة هذه فلا يفعل ذلك حاكم عالم الا ان تكون القضية ليست على هذه الصفة فلا يكون حينئذ حاكما واما ان تكون الصدقة قد اخرجها المتصدق عن يده الى من تصدق عليه وسلمها التسليم الشرعي فهذه مسئلة معروفة عند العلماء فان لم يكن المعطى اعطى بقية الاولاد مثل ذلك والاوجب عليه ان يرد ذلك او يعطى الباقيين مثل ذلك لما ثبت في الصحيح عن النعمان بن بشير قال نحاني ابي غلاما فقالت امي عمرة بنت رواحة لا ارضى حتى تشهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فاتيت النبي صلى الله عليه وسلم وقلت اني نخلت ابني غلاما وان امه قالت لا ارضى حتى تشهد رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لك ولد غيره قلت نعم قال فسكاهم اعطيت مثل ما اعطيته قلت لا قال اشهد على هذا غيري وفي رواية لا تشهدني فاني لا اشهد على جور واتقوا الله واعملوا بين اولادكم اردده فردده والله اعلم

(٣٤٥) ﴿مسئلة﴾ في رجل ملك بنة ماسكا ثم ماتت وخلفته والدها وولدها فهل يجوز للرجل ان يرجع فيما كتبته لبنته ام لا

﴿الجواب﴾ الحمد لله رب العالمين ما ملكته البنت ملكاً تاماً مقبوضاً وماتت انتقل الى ورثتها فلا يها السدس والباقي لابنها اذا لم يكن لها وارث وليس له الرجوع بعد موت البنت فيما ملكها بالاتفاق

(٣٤٦) ﴿مسئلة﴾ فيمن وهب لابنه هبة ثم تصرف فيها وادعى انها ملكه فهل يتضمن هذا الرجوع في الهبة أم لا

﴿الجواب﴾ نعم يتضمن ذلك الرجوع والله أعلم

(٣٤٧) ﴿مسئلة﴾ في رجل قدم لبعض الاكابر غلاماً والمادة جارية انه اذا قدم يعطى ثمنه أو نظير الثمن فلم يعط شيئاً وتزوج وجاءه أولاد وتوفي فهل اولاده احرار أم لا وهل يرث الاولاد المالك الاصل صاحب المهدة أم لا

﴿الجواب﴾ الحمد لله اذا كانت المادة الجارية بالتعويض وأعطاه على هذا الشرط فانه يستحق أحد الامرين إما التعويض واما الرجوع في الموهوب وأما المالك فانه اذا لم يعتقه الموهوب له فانه يكون باقياً على ملكه وأما أولاده فيتبعون امهم فان كانت حرة فهم احرار وان كانت مملوكة فهم ملك للمالك الاب اذا الاولاد في المذاهب الاربعة وغيرها يتبعون امهم في الحرية والرق ويتبعون أباهم في النسب والولاء واذا لم يرجع الواهب حتى فأت الرجوع فله ان يطالب الموهوب له بالتعويض ان كان حياً وفي تركته ان كان ميتاً كسائر الديون وان كان قد عتق وله اولاد من حرة فهم احرار

(٣٤٨) ﴿مسئلة﴾ في رجل عليه دين وله مال يستغرق الدين ويفضل عليه من الدين واوهب في مرض موته لملوك معتوق من ذلك المال فهل لاهل الدين استرجاعه أم لا

﴿الجواب﴾ الحمد لله نعم اذا كان عليه دين مستغرق لماله فليس له في مرض الموت أن يتبرع لاحد بهبة ولا محاباة ولا ابراء من دين الا باجازة الغرماء بل ليس للورثة حق الا بعد وفاء الدين وهذا باتفاق المسلمين كما ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى بالدين قبيل الوصية والتبرع في مرض الموت كالوصية باتفاق الائمة الاربعة

(٣٤٩) ﴿مسئلة﴾ في رجل له بنتان ومطلقة حامل وكتب لابنتيه الف دينار واربع أملاك ثم بعد ذلك ولد للمطلقة ولد ذكر ولم يكتب له شيئاً ثم بعد ذلك توفي الوالد وخلف موجوداً

خارجا عما كتبه لبنتيه وقسم الموجود بينهم على حكم الفريضة الشرعية فهل يفسخ ما كتب للبنات أم لا

﴿الجواب﴾ هذه المسئلة فيها نزاع بين أهل العلم ان كان قد ملك البنات تملكها تاما مقبوضا فاما ان يكون كتب لمن في ذمته التي دينار من غير اقباض أو أعطاهن شيئا ولم يقبضه لمن فهذا العقد مفسوخ ويقسم الجميع بين الذكر والانثيين وأما مع حصول القبض ففيه نزاع وقد روى أن سعد بن عبادة قسم ماله بين اولاده فلما مات ولد له حمل فامر أبو بكر وعمر ان يعطي الحمل نصيبه من الميراث فلما ينبغي ان يفعل بهذا كذلك فان النبي صلى الله عليه وسلم قال اتقوا الله واعملوا بين اولادكم وقال اني لا اشهد على جور لمن اراد تخصيص بعض اولاده بالعطية وعلى البنات ان يتقين الله ويعطين الابن حقه وقول النبي صلى الله عليه وسلم للمذي خصص بعض اولاده اشهد على هذا غيري تهديدا له فانه قال اردده وقد رده ذلك الرجل وأما اذا أوصى لمن بعد موته فهي غير لازمة باتفاق العلماء والصحيح من قولي العلماء ان هذا الذي خص بناته بالعطية دون حمله يجب عليه ان يرد ذلك في حياته كما أمر النبي صلى الله عليه وسلم وان مات ولم يردده رد بعد موته على أصح القولين أيضا طاعة لله ورسوله واتباعا للمدل الذي أمر به واقتداء بابي بكر وعمر رضي الله عنهما ولا يحل للمذي فضل أن يأخذ الفضل بل عليه ان يقاسم اخوته في جميع المال بالمدل الذي أمر الله به والله سبحانه وتعالى أعلم

(٣٥٠) ﴿مسئلة﴾ في امرأة أبرأت زوجها من جميع صداقها ثم بعد ذلك اشهد الزوج على نفسه انه طلق زوجته المذكورة على البراءة وكانت البراءة تقدمت على ذلك فهل يصح الطلاق واذا وقع يقع رجعا ام لا

﴿الجواب﴾ ان كانا قد تواطئا على ان تهبه الصداق وتبريه على ان يطلقها فإبرأته ثم طلقها كان ذلك طلاقا بائنا وكذلك لو قال لها أبرأيني وانا اطلقك أو ان أبرأتي طلقتك ونحو ذلك من عبارات الخاصة والعامة التي يفهم منها انه سأل الابراء على أن يطلقها أو أنها أبرأته على ان يطلقها وأما ان كانت إبرأته براءة لاتتعلق بالطلاق ثم طلقها بعد ذلك فالطلاق رجعى ولكن هل لها ان ترجع في الابراء اذا كان يمكن لكون مثل هذا الابراء لا يصدر في المادة الا لأن يسكنها أو خوفا من أن يطلقها أو يتزوج عليها أو نحو ذلك فيه قولان هما روايتان عن أحمد

وأما اذا كانت قد طابت نفسها بالابراء مطلقا وهو أن يكون ابتداء منها لا بسبب منه ولا عوض فهنا لا ترجع فيه بلا ريب والله أعلم

كتاب الجراح والديات والقود وغير ذلك

(٣٥١) ﴿مسئلة﴾ في يقيم له موجود تحت أمين الحكم وإن عمه تعمد قتله حسدا فقتله وثبت عليه ذلك فما الذي يجب عليه شرعا وما حكم الله في قسم ميراثه من وقف وغيره وله من الورثة والددة وأخ من أمه وجد لأمه وأولاد القاتل

﴿الجواب﴾ الحمد لله رب العالمين أما الميراث من المال فإنه لورثته والقاتل لا يرث شيئا باتفاق الأئمة بل للام الثالث والاخ من الام السادس والباقي لابن المم ولا شيء للجد أبي الام وأما الوقف فيرجع فيه الى شرط الواقف الموافق للشرع وأما دم المقتول فإنه لورثته وهم الام والاخ وابن المم القاتل في مذهب الشافعي وأحمد وغيرهما ومذهب مالك أنهم ان اختلفوا فارادت الام اسرا وابن المم أسرا فإنه يقدم ما اراده ابن المم وهو ذو العصبة في احادي الروايات التي اختارها كثير من اصحابه وفي الثانية وهي رواية ابن القاسم التي عليها العمل عند المنازعة ان الامر من طلب الدم سواء كان هو الماصب أو ذات الفرض والرواية الثالثة كمذهب الشافعي ان من عفا من الورثة مباح عفوهم وصار حق الباقي في الذمة لكن ابن المم هل يقتل أباه هذا فيه قولان أيضا أحدهما لا يقتله كمذهب الشافعي وأحمد في المشهور عنه وفي الثاني يقتله كقول مالك وهو قول في مذهب أحمد لكن الفود ثبت للمقتول ثم انتقل الى الوارث لكن كره مالك له قتله ومن وجب له القود فله ان ينفو وله ان يأخذ الدية وإذا عفا بعض المستحقين للقود سقط وكان حق الباقي في الدية وله ان يأخذ الدية بغير رضى القاتل في مذهب الشافعي وأحمد في المشهور وفي رواية اخرى لا يأخذ الدية الا برضاء القاتل وهو مذهب أبي حنيفة ومالك وإذا سقط القود عن قاتل العمد فإنه يضرب بمائة جلدة ويحبس سنة عند مالك وطائفة من أهل العلم دون الباقي

(٣٥٢) ﴿مسئلة﴾ في رجل له مملوك ضرب ثم رجع فلما رجع أخذته كيئته وقتل نفسه فهل يأثم سيده وهل تجوز عليه مبالاة

﴿الجواب﴾ الحمد لله لم يكن له ان يقتل نفسه وان كان سيده قد ظلمه واعتدى عليه بل كان عليه اذا لم يمكنه دفع الظلم عن نفسه ان يصبر الى ان يفرج الله فان كان سيده ظلمه حتى فعل ذلك مثل ان يقتل عليه في النفقة أو يعتدي عليه في الاستعمال أو يضربه بغير حق أو يريد به فاحشة ونحو ذلك فان على سيده من الرزق بقدر ما نسب اليه من المعصية ولم يصل النبي صلى الله عليه وسلم على من قتل نفسه قتال لاصحابه صاوا عليه فيجوز لسوء الناس ان يصاوا عليه وأما أئمة الدين الذين يقتدي بهم فاذا رآوا الله الا انه عليه زجرا لغيره اقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم فهذا حق والله أعلم

(٣٥٣) ﴿مسئلة﴾ في رجلين تضاربا وتخانفا فوقع أحدهما فأتى فما يجب عليه

﴿الجواب﴾ الحمد لله رب العالمين اذا خنفته الخنق الذي عوت به اثر غالبا وجب القود عليه عند جمهور العلماء كمالك والشافعي وأحمد وصاحب أبي حنيفة ولو ادعى ان هذا لا يقتل غالبا لم يقبل منه بغير حجة فلما ان كان أحدهما قد غشي عليه بعد الخنق ورفضه الآخر برجله حتى خرج من فيه شيء فأتى فهذا يجب عليه القود بلا ريب فان هذا قاتل نفسه عمدا فيجب عليه القود اذا كان المقتول يكافئه بان يكون حرا مسلما فيسلم الى ورثة المقتول ان شاؤا ان يقتلوه وان شاؤا عفوا عنه وان شاؤا أخذوا الدية

(٣٥٤) ﴿مسئلة﴾ في رجل بن شربا وكان معهما رجل آخر فلما أرادوا ان يراجعوا الى بيوتهم تكلموا فضرب واحد صاحبه ضربة بالدبوس فوقع عن فرسه فوقف عنده ذلك الرجل الذي معهما حتى ركب فرسه وجاء معه الى منزله ولم يقف عنده فوقع عن فرسه ثانية ثم انه أصبح ميتا فسأل رجل من اصحاب الميت ذلك الرجل خفية ولم يعلم بموته فذكر له نضيتها فشهد عليه الشهود بان فلانا ضربه ولم يسمع الشهود من الميت وان الميت لم يظهر نفسه خوفا العقوبة لكي لا يقر على نفسه وللميت بنت رضيع وأخوة

﴿الجواب﴾ ان كان الذي شرب الخمر يعلم ما يقول فهذا اذا قتل فهو قاتل يجب عليه القود وعقوبة قاتل النفس باثاق العلماء واما ان كان قد سكر بحيث لا يعلم ما يقول أو أكثر من ذلك وقتل فهل يجب عليه القود ويسلم الى أولياء المقتول ليقنأوه ان شاؤا هذا فيه قولان للعلماء وفيه روايتان عن أحمد لكن أكثر الفقهاء من اصحاب أبي حنيفة ومالك والشافعي

وكثير من أصحاب أحمد يوجبون عليه القود كما يوجبونه على الصاحي فان لم يشهد بالقتل الا واحد لم يحكم به الا ان يحلف مع ذلك اولياء المقتول خمسين يمينا وهذا اذا مات بضربه وكان ضربه عدوانا محضا فاما ان مات مع ضرب الآخرفي القود نزاع وكذلك ان ضربه دفما لمعدوانه عليه أو ضربه مثل ماضربه سواء مات بسبب آخر أو غيره والله أعلم

(٣٥٥) ﴿مسئلة﴾ في رجلين تخاصما وتقابضا فقام واحد ونطح الآخر في انفه بغيري

دمه فقام الذي جرى دمه خنقه ورفسه برجله في مخاضيه فوقع ميتا

﴿الجواب﴾ يجب القود على الخائق الذي رفس الآخر في انثيه فان مثل هذا الفعل قد يقتل غالبا فان موته بهذا الفعل دليل على انه فعل به ما يقتل غالبا والفعل الذي يقتل غالبا يجب به القود في مذهب مالك والشافعي وأحمد وصاحبي أبي حنيفة مثل ما لو ضربه في انثيه حتى مات فيجب القود ولو خنقه حتى مات وجب القود فكيف اذا اجتمعا وولى المقتول مخير ان شاء قتل وان شاء أخذ الدية وان شاء عفا عنه وليس لولى الامر ان يأخذ من القاتل شيئا لنفسه ولا لبيت المال وانما الحق في ذلك لاولياء المقتول

(٣٥٦) ﴿مسئلة﴾ ما حكم قتل المتعمد وما هو هل ان قتله على مال أو حقد أو على أي شيء يكون قتل المتعمد وقال قائل ان كان قتل على مال فها هو هذا او على حقد او دين فها هو متعمد فقال القائل ما المتعمد قال اذا قتله على دين الاسلام لا يكون مسلما

﴿الجواب﴾ الحمد لله اما اذا قتله على دين الاسلام مثل ما يقتل النصراني المسلمين على دينهم فهذا كافر شر من الكافر المعاهد وان هذا كافر محارب بمنزلة الكفار الذين يقتاتلون النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه وهؤلاء مخلدون في جهنم كتنخيد غيرهم من الكفار وأما اذا قتله قتلا محرما لعداوة أو مال أو خصومة ونحو ذلك فهذا من الكبار ولا يكفر بمجرد ذلك عند أهل السنة والجماعة وانما يكفر بمثل هذا الخوارج ولا يخلد في النار من أهل التوحيد أحد عند أهل السنة والجماعة خلافا للمعتزلة الذين يقولون بتنخيد فساق الملة وهؤلاء قد يحتجون بقوله تعالى (ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم خالدا فيها وغضب الله عليه ولعنه وأعد له عذابا عظيما) وجوابهم على انها محمولة على التعمد لقتله على ايمانه واكثر الناس لم يحملوها على هذا بل قالوا هذا وعيد مطلق قد فسره قوله تعالى (ان الله لا ينفرك به ويفر ما دون ذلك لمن

(يشاء) وفي ذلك حكاية عن بعض أهل السنة أنه كان في مجلس فيه عمرو بن عبيد شيخ الممتزلة فقال عمرو يؤتى بي يوم القيامة فيقول الله لي يا عمرو من اين قلت اني لا اغفر لقاتل فاقول أنت يارب قلت ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم خالدا فيها قال فقالت له فان قال لك فاني قلت ان الله لا يغفر ان يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء فمن أين علمت اني لا اشاء أن أغفر لهذا فسكت عمرو بن عبيد

باب ديات النفس وغير ذلك

(٣٥٧) ﴿مسئلة﴾ في الانسان يقتل مؤمنا متعمدا أو خطأ واخذ منه القصاص في الدنيا أولياء المقتول والسلطان فهل عليه القصاص في الآخرة أم لا وقد قال تعالى النفس بالنفس ﴿الجواب﴾ الحمد لله رب العالمين أما القاتل خطأ فلا يؤخذ منه قصاص لا في الدنيا ولا في الآخرة لكن الواجب في ذلك الكفارة ودية مسلمة الى أهل القتل الا ان يصدقوا وأما القاتل عمدا اذا اقتص منه في الدنيا فهل للمقتول ان يستوفي حقه في الآخرة فيه قولان في مذهب أحمد وكذلك غيره فيما اظن منهم من يقول لاحق له عليه لان الذمي عليه استوفي منه في الدنيا ومنهم من يقول بل عليه حق فان حقه لم يسقط بقتل الورثة كما لم يسقط حق الله بذلك وكما لا يسقط حق المظلوم الذي غصب ماله واعيد الى ورثته بل له ان يطالب الظالم بما حرمه من الانتفاع به في حياته والله أعلم

(٣٥٨) ﴿مسئلة﴾ في ثلاثة حملوا عامود رخام ثم ان منهم اثنين رموا العامود على الآخر كسروا رجله فما يجب عليهم ﴿الجواب﴾ الحمد لله نعم اذا القوا عليه عامود الرخام حتى كسروا ساقه وجب ضمان ذلك لكن من العلماء من يوجب بعيرين من الابل كما هو المشهور عن أحمد ومنهم من يوجب فيه حكومة وهو ان يقوم المجنى عليه كانه لا كسر به ثم يقوم مكسورا فينظر ما نقص من قيمته فيجب بقسطه من الدية والله أعلم

(٣٥٩) ﴿مسئلة﴾ فيمن ضرب رجلا ضربة فكث زما ثم مات والمدة التي مكث فيها كان ضميفا من الضربة ما الذي يجب عليه

﴿الجواب﴾ الحمد لله رب العالمين اذا ضربه عدوانا فهذا شبه عمد فيه دية مغلظة ولا قود فيه وهذا ان لم يكن موته من الضربة والله أعلم
(٣٦٠) ﴿مسئلة﴾ في امرأة دفنت ابنها بالحياة حتي مات فانها كانت مريضة وهو مريض فضجرت منه فما يجب عليها

﴿الجواب﴾ الحمد لله هذا هو الواد الذي قال الله تعالى فيه (واذا الموءدة سئلت باي ذنب قتلت) وقال تعالى (ولا تقتلوا أولادكم خشية اطلاق) وفي الصحيحين عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قبل له أي الذنب أعظم قال ان تجعل لله ندا وهو خلقك قيل ثم أي قال ان تقتل ولدك خشية ان يطعم معك واذا كان الله قد حرم قتل الولد مع الحاجة وخشية الفقر فلأن يحرم قتله بدون ذلك أولى وأحرى وهذه في قول الجمهور يجب عليها الدية تكون لورثته ليس لها منها شيء باتفاق الأئمة وفي وجوب الكفارة عليها قولان والله أعلم
(٣٦١) ﴿مسئلة﴾ في امرأة حامل تعمدت اسقاط الجنين إما بضرب وإما بشرب

دواء فما يجب عليها

﴿الجواب﴾ يجب عليها بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم واتفاق الامة غرة عبد او امة تكون هذه الغرة لورثة الجنين غيراه فان كان له أب كانت الغرة لايه فان أحب ان يسقطها عن المرأة فله ذلك وتكون قيمة الغرة عشر الدية خمسين دينارا وعليها أيضا عند اكثير العلماء عنق رقبة فان لم تجد صامت شهرين ومتابعين فان لم تستطع اطعمت ستين مسكينا

(٣٦٢) ﴿مسئلة﴾ في رجل عدل له جارية اعترف بوطئها بحضرة عدول وانها حبلى منه وانه سأل بعض الناس عن أشياء تسقط الحمل وانه ضرب الجارية ضربا مبرحا على فؤادها فاسقطت عقيب ذلك الضرب وان الجارية قالت انه كان ياطبخ ذكرا بالقطران ويطأها حتى يسقطها وانه أسقامها السم وغيره من الأشياء المسقطه مكرهة فما يجب هلى مالك الجارية بما ذكر وهل هذا مسقط لعدالته أم لا

﴿الجواب﴾ الحمد لله اسقاط الحمل حرام باجماع المسلمين وهو من الواد الذي قال الله فيه (واذا الموءدة سئلت باي ذنب قتلت) وقد قال (ولا تقتلوا أولادكم خشية اطلاق) ولو قدر ان الشخص اسقط الحمل خطأ مثل ان يضرب المرأة خطأ فتسقط فإياه غرة عبد أو امة بنص النبي صلى

الله عليه وسلم واتفاق الأئمة وتكون قيمة الغرة بقدر عشرة دية الام عند جمهور العلماء كمالك والشافعي وأحمد وكذلك عليه كفارة القتل عند جمهور الفقهاء وهو المذكور في قوله تعالى (ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة الى أهله الا ان يصدقوا) الى قوله تعالى فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين توبة من الله وأما اذا تعدد الاستقاط فانه يعاقب على ذلك عقوبة تردعه عن ذلك وذلك مما يتدح في دينه وعدالته والله أعلم

(٣٦٣) ﴿مسئلة﴾ في صبي دون البلوغ جنى جنابة يجب عليه فيها دية مثل أن يكسر سناً أو يفقد عيناً ونحو ذلك خطأ فهل لاولياء ذلك ان يأخذوا دية الجنابة من أبي الصبي وحده اذا كان موسراً أم يطلبوها من عم الصبي أو ابن عمه

﴿الجواب﴾ الحمد لله اما اذا فعل ذلك خطأ فديته على عاقلته بلارب كالبالغ وأولى وان فعل عمدا فعنده خطأ عند الجمهور كابن حنيفة ومالك وأحمد في المشهور عنه والشافعي في أحد قوليه وفي القول الآخر عنه وعن أحمد ان عمده اذا كان غير بالغ في ماله وأما المأقلة التي تحمل فهم عصبته كالم وبنيه والأخوة وبنيتهم باتفاق العلماء وأما أبو الرجل وابنه فهو من عاقلته أيضا عند الجمهور كابن حنيفة ومالك وأحمد في أظهر الروايتين عنه وفي الرواية الاخرى وهو قول للشافعي أبوه وابنه ليسا من المأقلة والذي تحمله المأقلة بالاتفاق ما كان فوق ثلث الدية مثل قلع العين فانه يجب فيه نصف الدية وأما مادون الثلث كدية السن وهو نصف عشر الدية ودية الاصبع وهي عشر الدية فهذا لا تحمله المأقلة في مذهب مالك وأحمد بل هو في ماله عند الشافعي وعند أبي حنيفة لا تحمله مادون دية السن والموضحة وهو المقدر كارش الشجة التي دون الموضحة واذا وجب على الصبي شيء ولم يكن له مال حمله عنه أبوه في أحد الروايتين عن أحمد وروى ذلك عن ابن عباس وفي الرواية الاخرى وهو قول الاكثرين انه في ذمته وليس على أبيه شيء والله أعلم

(٣٦٤) ﴿مسئلة﴾ في رجل ضرب رجلاً بسيف شل يده ثم انه جاءه ودفع اليه أربعة افدنة طين سواد مصالحة ثم أكلها اثنا عشر سنة ولم يكتب بينه وبينه ابراء وحال المضروب ضعيف فهل يلزم الضارب الدية أم لا

﴿الجواب﴾ ان كان صالحه عن شل يده على شيء وجب ما اصطالحا عليه ولم يكن لهذا

ان يزيده ولا لهذا ان ينقصه وامان كان اعطاه شيئا بلا مصلحة فله ان يطلب تمام حقه
وشلل اليد فيه دية اليد والله أعلم

(٣٦٥) ﴿مسئلة﴾ في اثنين أحدهما حر والآخر عبد حملوا خشبة فمورت منهم الخشبة
من غير عمد فأصاب رجلان فاقام يومين وتوفي فما يجب على الحر والعبد وماذا يجب على مالك
العبد اذا تقيب العبد

﴿الجواب﴾ ان حصل منهما تفریط او عدوان وجب الضمان عليهما وان كان هو المفراط بوقوفه
حيث لا يصلح فلا ضمان وان لم يحصل تفریط منهما فلا ضمان عليهما وان كان بطريق السبب
فلا ضمان واذا وجب الضمان عليهما نصفين فنصيب العبد يتعلق برقبته فان شاء سيده ان يسلمه
في الجناية وان شاء ان يقتديه واذا افتداه فانه يقتديه بأقل الأصرين من قيمته وقدر جنايته في
مذهب الشافعي واحمد في احدي الروايتين عنه وفي الاخرى وفي مذهب مالك يقتديه بارش
الجناية بالغنا ما بلغ فاما ان جنى العبد وهرب بحيث لا يمكن سيده تسليمه فليس على السيد شيء
الا ان يختار والله أعلم

(٣٦٦) ﴿مسئلة﴾ في رجل يهودي قتله مسلم فهل يقتل به أو ماذا يجب عليه

﴿الجواب﴾ الحمد لله لا قصاص عليه عند أئمة المسلمين ولا يجوز قتل الذي بغير حق فانه قد
ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا يقتل مسلم بكافر ولكن يجب عليه الدية
فقيل الدية الواجبة نصف دية المسلم وقيل ثلث دية وقيل يفرق بين العمد والخطأ فيجب في
العمد مثل دية المسلم ويروى ذلك عن عثمان بن عفان ان مسلما قتل ذميا فغلظ عليه واوجب
عليه كمال الدية وفي الخطأ نصف الدية ففي السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم انه جعل دية الذي
نصف دية المسلم وعلى كل حال تجب كفارة القتل أيضا وهي عتق رقبة مؤمنة فان لم يجد فصيام
شهرين متتابعين

(٣٦٧) ﴿مسئلة﴾ في مسلم قتل مسلما متممدا بغير حق ثم تاب بعد ذلك فهل ترجى له
التوبة وينجو من النار أم لا وهل يجب عليه دية أم لا

﴿الجواب﴾ قاتل النفس بغير حق عليه حقتان حق لله بكونه تعمدى حدود الله وانتهك
حرماته فهذا الذنب يغفره الله بالتوبة الصحيحة كما قال تعالى (قل يا عبادي الذين أسرفوا على

أنفسهم لا تقتطوا من رحمة الله ان الله يغفر الذنوب جميعا) أي لمن تاب وقال (والذين لا يدعون مع الله الها آخرا ولا يقتلون النفس التي حرم الله الا بالحق ولا يزنون ومن يفعل ذلك يلق أثاما يضاعف له العذاب يوم القيامة ويخلد فيه مهانا الا من تاب وآمن وعمل عملا صالحا فأولئك يبدل الله سيئاتهم حسنات وكان الله غفورا رحيما) وفي الصحيحين وغيرهما عن أبي سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم ان رجلا قتل تسعة وتسعين رجلا ثم سأل عن أعلم أهل الأرض فدل عليه فسأله هل من توبة فقال أبعد تسعة وتسعين تكون لك توبة فقتله فكمل به مائة ثم مكث ما شاء الله ثم سأل عن أعلم أهل الأرض فدل عليه فسأله هل لي من توبة قال ومن يحول بينك وبين التوبة ولكن انت قرية كذا فان فيها قوما صالحين فاعبد الله معهم فادركه الموت في الطريق فاختمت فيه ملائكة الرحمة وملائكة العذاب فبعث الله ملكا يحكم بينهم فامر ان يقاس فالى ابي القريتين كان أقرب الحق به فوجدوه اقرب الى القرية الصالحة فغفر الله له * والحق الثاني حق الآدميين فملى القاتل أن يعطي أولياء المقتول حقهم فيه كجزء من القصاص أو يصالحهم بمال أو يطلب منهم العفو فاذا فعل ذلك فقد أدى ما عليه من حقهم وذلك من تمام التوبة وهل يبقى للمقتول عليه حق بطاله به يوم القيامة على قولين للعلماء في مذهب أحمد وغيره ومن قال يبقى له فانه يستكثر القاتل من الحسنات حتي يعطي المقتول من حسناته بقدر حقه ويبقى له ما سبق فاذا استكثر القاتل التائب من الحسنات رجيت له رحمة الله وانجاه من النار ولا تقتط من رحمة الله الا القوم الفاسقون

(٣٦٨) (مسألة) في رجلين تخاصما وتماسكا بالأيدي ولم يضرب أحدهما الآخر وكان أحدهما مريضا ثم تفارقا في عافية ثم بعد اسبوع توفي أحدهما وهرب الآخر قبل موته بثلاثة أيام فسك أبو الهارب والزموه باحضار ولده فاعتقد ان الخصم لم يمت وانتمز لاهله انه مها تم عليه كان هو القائم به فلما مات اعتقلوا أباه تسعة اشهر فراضى أبوه أهل الميت بمال وابرى المتهم وكل أهله فهل لهذا الملتزم بالمبايع ان يرجع على أحد من بنى عمه واخوته بشيء من المبلغ وهل يبرأ الهارب

(الجواب) ان ثبت ان الهارب قتله خطأ بان يكون أحدهما مريضا وقد ضربه الآخر ضربا شديدا يزيد في مرضه وكان سببا لموته فالدية على العاقلة فعلى عصابة بنى العم وغيرهم ان

يحملوا هذا القدر الذي رضي به أهل القتل فإنه أخف من الدية وأما إن لم يثبت شيء من ذلك لكن أخذ الأب بمجرد إقراره لم يلزمهم بإقرار الأب شيء وليس لأهل الدية الذين صالحوا على هذا القدر أن يطالبوا بأكثر منه والله أعلم

(٣٦٩) ﴿مسئلة﴾ في رجلين اختلفا في قتل النفس عمدا فقال أحدهما إن هذا ذنب لا يغفر وقال الآخر إذا تاب تاب الله عليه

﴿الجواب﴾ أما حق المظلوم فإنه لا يسقط باستغفار الظالم القتال لافي قتل النفس ولا في سائر مظالم العباد فإن حق المظلوم لا يسقط بمجرد الاستغفار لكن تقبل توبة القاتل وغيره من المظلمة فيغفر الله له بالتوبة الحق الذي له وأما حقوق المظلومين فإن الله يوفيهن إياها إيمان حسنات الظالم وإيمان عنده والله أعلم

(٣٧٠) ﴿مسئلة﴾ فيمن اتهموا بقتيل وضربوه واعترف واحد منهم بالعقوبة فهل يسرى على الباقي

﴿الجواب﴾ الحمد لله إن أقر واحد عدل أنه قتله كان ذلك لوثاً فلا ولياء المقتول أن يخالفوا خمسين يمينا ويستحقوبه الدم وأما إذا أقر مكرها ولم يتبين صدق إقراره فهنا لا يترتب عليه حكم ولا يؤخذ هو به ولا غيره والله أعلم

(٣٧١) ﴿مسئلة﴾ في رجل أخذ له مال فاتهم به رجلا من أهل التهم ذكر ذلك عنده فضربه على تقريره فاقر ثم أنكر فضربه حتى مات فمات عليه ولم يضر به إلا لأجل ما أخبر عنه من ذلك

﴿الجواب﴾ عليه أن يعتق رقبة مؤمنة كفارة وتجب دية هذا المقتول إلا أن يصالح ورثته على أقل من ذلك ولو كانت قد فعل به فعلا يقتل غالبا بلا حق ولا شبهة لوجب القود ولو كان بحق لم يجب شيء والله أعلم

(٣٧٢) ﴿مسئلة﴾ في جماعة اجتمعوا وتحالفوا على قتل رجل مسلم وقد أخذوا منهم جماعة آخر ما حضروا تحليفهم وتقدموا إلى الشخص وضربوه بالسيف والداييس ورموه في البحر فهل القصاص عليهم جميعهم أم لا

﴿الجواب﴾ إذا اشتركوا في قتل مصوم بحيث أنهم جميعهم باشر واقتله وجب القود عليهم جميعهم وإن كان بعضهم قد باشر وبعضهم قائما يحرس المباشرون ويماونه ففيها قولان أحدهما لا يجب القود

الاعلى المباشر وهو قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد بحيث انه لا بد في فعل كل شخص من ان يكون صالحا للزهوق والثاني يجب على الجميع وهو قول مالك وان كان قتله لغرض خاص مثل ان يكون بينهم عداوة أو خصومة أو يكرهونه على فعل لا يبيع قتله فهنا القود لو ارثه ان شاء قتل وان شاء عفا وان شاء أخذ الدية وان كان الوارث صغيرا لم يبلغ فلمن له الولاية عليه وان لم يكن له ولي فالسلطان وليه والحاكم نائبه في أحد القولين للعلماء كذهب أبي حنيفة ومالك وأحمد في إحدى الروايتين وفي القول الثاني لا حتى يبلغ وهو مذهب الشافعي وأحمد في الرواية الأخرى (٣٧٣) ﴿مسئلة﴾ فيمن اتفق على قتله أولاده وجواره مع رجل أجنبي فما حكم الله فيهم

﴿الجواب﴾ الحمد لله اذا اشتركوا في قتله جاز قتلهم جميعهم والامر في ذلك لغيرهم من الورثة فان كان له اخوة كانوا هم أولياه وكانوا أيضا هم الوارثون لماله فان القاتل لا يرث المقتول وليس للسلطان حق لافي ذمته ولا في ماله بل الاخوة لهم الخيار فلما ان يقتلوا جميع المشتركين في قتله. واما ان يقتلوا بعضهم وهذا باتفاق الأئمة الاربعة وأما المباشرون لقتله فيجوز قتلهم باتفاق الأئمة وأما الذين اعانوا بمثل ادخال ذلك الرجل الى البيت وحفظ الابواب ونحو ذلك ففي قتلهم قولان وقتلهم مذهب مالك وغيره والممسك يقتل في مذهب مالك وأحمد في إحدى الروايتين وغيرهما ولكن لا ميراث لهم وان كان الصغار من اولاده اعانوا أيضا على قتله لم يكن دمه اليهم بل الى الاخوة وأما ميراثهم من ماله ففيه نزاع والمشهور من مذهب الشافعي وأحمد لا يرثون من ماله والصغار يعاقبون بالنأديب ولا يقتلون ومذهب أبي حنيفة ومالك الصغار يرثون من ماله والله أعلم

(٣٧٤) ﴿مسئلة﴾ في جماعة اشتركوا في قتل رجل وله ورثة صغار وكبار فهل لاولاده الكبار ان يقتلوه أم لا واذا وافق ولي الصغار الحاكم أو غيره على القتل مع الكبار فهل يقتلون أم لا ﴿الجواب﴾ الحمد لله اذا اشتركوا في قتله وجب القود على جميعهم باتفاق الأئمة الاربعة والورثة ان يقتلوا ولهم ان ينفوا واذا اتفق الكبار من الورثة مع ولي الصغار على قتلهم فلهم ذلك عند أكثر العلماء كابي حنيفة ومالك في إحدى الروايتين

(٣٧٥) ﴿مسئلة﴾ في رجل قتل قتيلا وله أب وأم وقد وهبا للقاتل دم ولدهما وكتبا عليه حجة انه لا ينزل بلادهم ولا يسكن فيها ومتى سكن في البلاد كان دم ولدهما على القاتل فاذا

سكن فهل يجوز لهم المطالبة بالدم أم لا

﴿الجواب﴾ الحمد لله اذا عفوا عنه بهذا الشرط ولم يف بهذا الشرط لم يكن العفو لازما بل لهم أن يطالبوه بالدية في قول العلماء وبالدم في قول آخر وسواء قيل هذا الشرط صحيح أم فاسد وسواء قيل يفسد العقد بفساده أولا يفسد فان ذينك القولين مبنيان على هذه الاصول (٣٧٦) ﴿مسئلة﴾ في رجل ضرب رجلا فنحول حنكه ووتعت انايه وخطوا حنكه بالابر فما يجب

﴿الجواب﴾ يجب في الاسنان في كل سن نصف عشر الدية خمسون دينارا أو خمس من الابل أو ستمائة درهم ويجب في تحويل الحنك الارش يقوم المجنى عليه كانه عبد سليم ثم يقوم وهو عبد معيب ثم ينظر تفاوت ما بين القيمتين فيجب بنسبته من الدية واذا كانت الضربة بما تقلع الاسنان في المادة فالمجنى عليه القصاص وهو ان يقطع له مثل تلك الاسنان من الضارب (٣٧٧) ﴿مسئلة﴾ في رجل قال لزوجته اسقطي ما في بطنك والاثم علي فاذا فعلت هذا وسمعت منه فما يجب عليهما من الكفارة

﴿الجواب﴾ ان فعلت ذلك فعليهما كفارة عتق رقبة أو مئة فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين وعليهما غرة عبد أو أمة لو ارثه الذي لم يقتله لا للاب فان الاب هو الآمر بقتله فلا يستحق شيئا

(٣٧٨) ﴿مسئلة﴾ في رجل وعد آخر على قتل مسلم بمال معين ثم قتله فإلجب عليه في الشرع ﴿الجواب﴾ نعم اذا قتله الموعود والحالة هذه وجب القود واولياء المقتول بالخيار ان يحبوا قتلوا وان أحبوا أخذوا الدية وان أحبوا عفوا وأما الواعد فيجب ان يعاقب عقوبة تردعه وأمثاله عن مثل هذا وعند بعضهم يجب عليه القود

(٣٧٩) ﴿مسئلة﴾ في عسكر نزلوا مكانا بانوا فيه فجاء اناس سرقوا لهم قماشاً فلحقوا السارق فضربه أحدهم بالسيف ثم حمل الى مقدم العسكر ثم مات بعد ذلك

﴿الجواب﴾ اذا كان هذا هو الطريق في استرجاع ما مع السارق لم يلزم الضارب شيء فقد روي ابن عمر ان لصا دخل داره فقام اليه بالسيف فلولا انهم ردوه عنه لضربه بالسيف وفي الصحيحين من قتل دون ماله فهو شهيد

(٣٨٠) **مسئلة** في رجل له ملك وهو واتم فاعلموه بوقوعه فابى ان ينقضه ثم وقع على صغير فهشمه هل يضمن اولا

الجواب هذا يجب الضمان عليه في أحد قولى العلماء لانه مفطر في عدم ازالة هذا الضرر والضمان على المالك الرشيد الحاضر أو وكيله ان كان غائبا أو وليه ان كان مجورا عليه ووجوب الضمان في مثل هذا هو مذهب أبى حنيفة ومالك وأحمد في الروايتين عن أحمد وهو أحد الوجهين في مذهب الشافعى والواجب نصف الدية والارش فيما لا تقدير فيه ويجب ذلك على عاقلة هؤلاء ان أمكن والا فعليهم في أصح قولى العلماء

باب القسامة وغير ذلك

(٣٨١) **مسئلة** اذا قال المضرور ما قاتلي الا فلان فهل يقبل قوله أم لا

الجواب الحمد لله رب العالمين لا يؤخذ بمجرد قوله بلا نزاع ولكن هل يكون قوله لو نأى يحلف معه أولياء المقتول خمسين يمينا ويستحقون دم المحلوف عليه على قولين مشهورين للعلماء أحدهما انه ليس بالبوت وهو مذهب الشافعى وأحمد وأبى حنيفة والثاني انه لوث وهو قول مالك

(٣٨٢) **مسئلة** فيمن قال انا ضاربه والله قاتله

الجواب الحمد لله هذا يؤخذ باقراره ويجب عليه ما يجب على القاتل وأما قوله والله قاتله ان أراد به ان الله قابض روحه أو ان الله هو المميت لكل أحد وهو خالق أفعال العباد ونحو ذلك فهذا حق لا يندفع عنه موجب القتل بذلك بل يجب عليه ما يجب على القاتل

(٣٨٣) **مسئلة** في رجل عثر على سبعة انفس فحصل بينهم خصومة فقاموا باجمعهم ضربه بمحضرة رجلين لا يقربا لهؤلاء ولا لهؤلاء وعائنه الى ان مات من ضربهم فما يلزم السبعة الذين يساعدون على قتله

الجواب اذا شهد لأولياء المقتول شاهدان ولم تثبت عدالتهما فهذا لوث اذا حلف معه المدعون خمسين يمينا ايمان القسامة على واحد بعينه حكم لهم بالدم وان اقسموا على أكثر من واحد ففي القود نزاع وأما ان ادعوا ان القتل كان خطأ أو شبه عمد مثل أن يضربوه بعصا ضربا لا يقتل مثله غالبا فهذا اذا ادعوا على الجماعة انهم اشتركوا في ذلك فدعواهم مقبولة ويستحقون الدية

(٣٨٤) 《مسئلة》 في رجل قتل جماعة وكان اثنان حاضرين قتله واتفق الجماعة على قتله وقاضي الناحية عاين الضرب فيه ونواب الولاية

《الجواب》 الحمد لله اذا قامت البينة على من ضربه حتى مات واحدا كان أو أكثر فان لاولياء الدم ان يقتلوهم كلهم ولهم ان يقتلوا بعضهم وان لم تعلم عين القتال فلا ولاء المقتول ان يحلفوا على واحد بعينه انه قتله ويحكم لهم بالدم والله أعلم

(٣٨٥) 《مسئلة》 فيما يتعاق بالتهم في المروقات في ولايته فان ترك الفحص في ذلك ضاعت الاموال وطعت الفساق وان وكله الى غيره ممن هو تحت يده غلب على ظنه انه يظلم فيها او يتحقق انه لا يفي بالمقصود في ذلك وان أقدم وسأل أو أمسك المتهمين وعاقبهم خاف الله تعالى في اقدامه على امره شكوك فيه وهو يسأل ضابطا في هذه الصورة وفي أمر قاطع الطريق

《الجواب》 أما التهم في السرقة وقطع الطريق ونحو ذلك فليس له ان يفوضها الى من يغلب على ظنه انه يظلم فيها مع امكان ان يقيم فيها من المدول ما يقدر عليه وذلك ان الناس في التهم ثلاثة اصناف صنف معروف عند الناس بالدين والورع وانه ليس من أهل التهم فهذا لا يجبس ولا يضرب بل ولا يستحاف في أحد قولي العلماء بل يؤدب من يثمه فيما ذكره كثير منهم والثاني من يكون مجهول الحال لا يعرف ببر ولا فجور فهذا يجبس حتى يكشف عن حاله وقد قيل يجبس شهرا وقيل يجبس بحسب اجتهاد ولي الامر والاصل في ذلك ما روى ابو داود وغيره ان النبي صلى الله عليه وسلم حبس في تهمة وقد نص على ذلك الأئمة وذلك ان هذا بمنزلة مالو ادعى عليه مدع فانه يحضر مجلس ولي الامر الحاكم بينهما وان كان في ذلك تمويه عن اشغاله فكذلك تمويه هذا الى ان يعلم أمره ثم اذا سأل عنه ووجد بارا اطلق وان وجد فاجرا كان من الصنف الثالث وهو الفاجر الذي قد عرف منه السرقة قبل ذلك أو عرف بأسباب السرقة مثل ان يكون معروف بالفجار والفواحش التي لا تنافي الا بالمال وليس له مال ونحو ذلك فهذا لوث في التهمة ولهذا قالت طائفة من العلماء ان مثل هذا يمتحن بالضرب يضربه الوالى والقاضى كما قال اشهب صاحب مالك وغيره حتى يقر بالمال وقالت طائفة يضربه الوالى دون القاضى كما قال ذلك طائفة من أصحاب الشافعي وأحمد كما ذكره القاضيان الماوردي والقاضي أبو يعلى في كتابيهما في الاحكام السلطانية وهو قول طائفة من المالكية كما ذكره

الطرسوسى وغيره ثم المتولى له ان يقصد بضربه مع تقريره عقوبته على فجوره المعروف فيكون
تعزيرا وتقريرا وليس على المتولى ان يرسل جميع المتهمين حتى يأتى ارباب الاموال بالبينة على
من سرق بل قد انزل على بينة في قصة كانت تهمة في سرقة قوله تعالى (انا انزلنا اليك الكتاب
بالحق لتحكم بين الناس بما اراك الله ولا تكن للخائنين خصيما واستغفر الله ان الله كان غفورا رحيمًا ولا
تجادل عن الذين يختانون انفسهم ان الله لا يحب من كان خوائفًا إنما يستخفون من الناس ولا يستخفون
من الله وهو معهم اذ يبيتون ما لا يرضى من القول وكان الله بما يعملون محيطًا انتم هؤلاء جادتم عنهم
في الحياة الدنيا فنجادل الله عنهم يوم القيامة أم من يكون عليهم وكيلًا) الى آخر الايات وكان سبب
ذلك ان قوما يقال لهم بنو ابيرق سرقوا بعض الانصار طعما ودرعين فجاء صاحب المال يشتكى
الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فجاء قوم يزكون المتهمين بالباطل فكان النبي صلى الله عليه
وسلم ظن صدق المزكين فلام صاحب المال فانزل الله هذه الآية ولم يقل النبي صلى الله عليه
وسلم لصاحب المال اقم البينة ولا حلف المتهمين لان اولئك المتهمين كانوا معروفين بالشر
وظهرت الريبة عليهم وهذا حكم النبي صلى الله عليه وسلم بالقسامة في الدماء اذا كان هناك لوث
يناب على الظن صدق المدعين فان هذه الامور من الحدود في المصالح العامة ليست من
الحقوق الخاصة فالولا القسامة في الدماء لا فضى الى سفك الدماء فيقتل الرجل عدوه خفية ولا
يمكن أولياء المقتول اقامة البينة واليمين على المائل والسارق والقاطع سهلة فان من يستحل هذه
الامور لا يكثر باليمين وقول النبي صلى الله عليه وسلم ليمطى الناس بدعواهم لادعى قوم دماء
قوم وأموالهم ولكن اليمين على المدعى عليه هذا فيما لا يمكن من المدعى حجة غير الدعوى فانه
لا يمتطى بها شيئًا ولكن يحلف المدعى عليه فاما اذا اقام شاهدا بالمال فان النبي صلى الله عليه وسلم
قد حكم في المال بشاهد ويمين وهو قول فقهاء الحجاز واهل الحديث كمالك والشافعي وأحمد
 وغيرهم واذا كان في دعوى الدم لوث فقد قال النبي صلى الله عليه وسلم للمدعين اتخافون خمسين
يمينًا وتستحقون دم صاحبكم كذلك أمر قطاع الطريق وامر اللصوص وهو من المصالح العامة
التي ليست من الحقوق الخاصة فان الناس لا يمانون على انفسهم وأموالهم في المساكن والطرفات
الا بما يزجرهم في قطع هؤلاء ولا يزجرهم ان يحلف كل منهم ولهذا اتفق الفقهاء على ان قاطع
الطريق لاخذ المال يقتل حتمًا وقتله حد لله وليس قتله مفوضًا الى أولياء المقتول قالوا

لان هذا لم يقتله لغرض خاص معه وانما قتله لاجل المال فلا فرق عنده بين هذا المقتول وبين غيره فقتله مصلحة عامة فعلى الامام ان يقيم ذلك وكذلك السارق ليس غرضه في مال معين وانما غرضه اخذ مال هذا ومال هذا كذلك كان قطعه حقا واجبا لله ليس لرب المال بل رب المال ياخذ ماله ويقطع يد السارق حتى لو قال صاحب المال انا اعطيه مالى لم يسقط عنه القطع كما قال صفوان للنبي صلى الله عليه وسلم انا اهبه ردائى فقال النبي صلى الله عليه وسلم فهلا فعلت قبل ان تاتينى به وقال النبي صلى الله عليه وسلم من حالت شفاعته دون حدود الله فقد ضاد الله في امره ومن خاصم في باطل وهو يعلم لم يزل في سخط الله حتى ينزع ومن قال في مسلم ما ليس فيه حبس في ردغة الخبال حتى يخرج مما قال وقال الزبير بن العوام اذا بلغت الحدود السلطان فلن الله الشافع والمشفع ومما يشبه هذا ان من ظهر عنده مال يجب عليه احضاره كالمدين اذا ظهر انه غيب ماله وأصر على الحبس وكن عنده امانة ولم يردها الى مستحقها ظهر كذبه فانه لا يحلف لكن يضرب حتى يحضر المال الذى يجب احضاره او يعرف مكانه كما قال النبي صلى الله عليه وسلم للزبير بن العوام عام خيبر في عم حيي بن اخطب وكان النبي صلى الله عليه وسلم صالحهم على ان له الذهب والفضة فقال لهذا الرجل أين كثير حيي بن اخطب فقال يا محمد اذهبته النفقات والحروب فقال المال كثير والعهد أحدث من هذا ثم قال دونك هذا فمسه بشيء من المذاب فدطم عليه في خرابة هناك فهذا لما قال اذهبته النفقات والحروب والمادة تكذبه في ذلك لم يلتفت اليه بل أمر ببعوثه حتى دلهم على المال فكذلك من اخذ من أموال الناس وادعى ذهابها دعوى تكذبه فيها المادة كان هذا حكمه

(٣٨٦) ﴿مسئلة﴾ فيمن اتهم بقتيل فهل يضرب ليقرأ أم لا

﴿الجواب﴾ ان كان هناك لوث وهو ما يغلب على الظن انه قتله جاز لاولياء المقتول ان يحلفوا خمسين يمينا ويستحقوا دمه وأما ضربه ليقرأ فلا يجوز الا مع الفرائن التى تدل على انه قتله فان بعض العلماء يجوز تقريره بالضرب في هذه الحال وبعضهم منع من ذلك مطلقا

(٣٨٧) ﴿مسئلة﴾ في أهل فريتين بينهما عداوة في الاعتقاد وخصم رجل آخر في غم ضاعت له وقال ما يكون عوض هذا الا رقبتيك ثم وجد هذا مقتولا وأثر الدم اقرب الى القرية التى منها المثلهم وذكر رجل له قتله

﴿الجواب﴾ اذا جاف أولياء المقتول خمسين يمينا ان ذلك المخاصم هو الذي قتله حكم لهم بدمه وبرائة من سواء فان ابيهما من المداوة والخصومة والوعيد بالقتل وأثر الدم وغير ذلك لوث وقرينة وأماره على ان هذا المتهم هو الذي قتله فاذا حلفوا مع ذلك ايمان انقسامه الشرعية استحقوا دم المتهم ويسلم اليهم برمته كما قضى بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم في قضية التي قتل بخيبر ولم يجب على أهل البقرة جنابة لافي العادة السلطانية ولا في حكم الشريعة

(٣٨٨) ﴿مسئلة﴾ في رجل جندى وله اقطاع في بلد الريع وقتل في البلد قتيل فقالوا ان الفلاح النصراني الذي هو من الريع هو القاتل فطالب القاتل الى ولاية الامور فوجدوا مسكوا أخا النصراني المتهم وهو في السجن ومع ذلك يتطالبون الجندى باحضار النصراني ولم يكن ضامنا ﴿الجواب﴾ اذا كان الجندى لا يعلم حال المتهم ولا هو ضامن له لم تجز مطالبته لكن اذا كان مطاوبا بحق وهو يعرف مكانه دل عليه فان قال انه لا يعرف مكانه فالقول قوله

(٣٨٩) ﴿مسئلة﴾ في رجل تخاصم مع شخص فراح بيته فحصل له ضعف فلما قارب الوفاة اشهد على نفسه ان قاتله فلان فقيل له كيف قتلك فلم يذكر شيئا فهل يلزمه شيء أم لا وليس بهذا المريض اثر قتل ولا ضرب أصلا وقد شهد خالق من المدول انه لم يضربه ولا فعل به شيئا

﴿الجواب﴾ أما بمجرد هذا القول فلا يلزمه شيء باجماع المسلمين بل انما يجب على المدعى عليه اليمين بنفي ما ادعى عليه اما يمين واحدة عند اكثر العلماء كابي حنيفة واحمد واما خمسون يمينا كقول الشافعي والعماد قد تنازعوا في الرجل اذا كان به اثر القتل كجرح او اثر ضرب فقال فلان ضربني عمدا هل يكون ذلك لوئافقال أكثرهم كابي حنيفة والشافعي واحمد ليس بلوث وقال مالك هو لوث فاذا حلف أولياء الدم خمسين يمينا حكم به ولو كان القتل خطأ فلا قسامة فيه في أصح الروايتين عن مالك وهذه الصورة قيل لم تكن خطأ فكيف وليس به اثر قتل وقد شهد الناس بما شهدوا به فهذه الصورة ليس فيها قسامة بل ارب على مذهب الاثمة

(٣٩٠) ﴿مسئلة﴾ في شخصين اتهمتا بقتيل فامسكا وعوقبا العقوبة المؤلمة فاقر أحدهما على نفسه وهلى رفيقه ولم يقر الآخر ولا اعترف بشيء فهل يقبل قوله أم لا ﴿الجواب﴾ ان شهد شاهد مقبول على شخص انه قتله كان لأولياء المقتول ان يحلفوا

خمسین یمینا ویستحقون الدم وكذلك ان كان هناك لوث يغلب على الظن الصديق والا حلف المدعى عليه ولا يؤخذ بلا حجة

(٣٨١) ﴿مسئلة﴾ في رجل سرق بيته مرارا ثم وجد بعد ذلك في بيته مملوك بهد أن أغلق بابه فاخذ فافر انه دخل البيت مختلسا مرارا عديدة ولم يقر انه أخذ شيئا فهل يلزمه ما عدم لهم من البيت وما الحكم فيه

﴿الجواب﴾ هذا العبد يعاقب باتفاق المسلمين على ما ثبت عليه من دخول البيت ويعاقب أيضا عند كثير من العلماء فاذا أقر بما تبين انه أخذ المال مثل ان يدل على موضع المال أو على من أعطاه إياه ونحو ذلك أخذ المال وأعطى لصاحبه ان كان موجودا وغرمه ان كان نالفا وينبغي للمعاقب له أن يحتال عليه بما يقر به كما يفعل الخذاق من القضاة والولاة بمن يظهر لهم تجوره حتى يعترف واقل ما في ذلك ان يشهد عليهم برد اليمين على المدعي فاذا حلف رب المال حينئذ حكم لرب المال اذا حلف واما الحكم لرب المال بيمينه بما ظهر من اللوث والامارات التي يغلب على الظن صدق المدعى فهذا فيه اجتهاد واما في النفوس فالحكم بذلك مذهب أكثر العلماء كالشافعي وأحمد والله أعلم

(٣٨٢) ﴿مسئلة﴾ في رجل رأى رجلا قتل ثلاثة من المسلمين في شهر رمضان ولحس السيف بدمه وان ولي الامر لم يقدر عليه ليقيم عليه الحد وان الذي رآه قد وجده في مكان لم يقدر على مسكه فهل له ان يقتل القاتل المذكور بغير حق واذا قتله هل يؤجر على ذلك أو يطالب بدمه

﴿الجواب﴾ ان كان قاطع طريق قتلهم لاخذ أموالهم وجب قتله ولا يجوز العفو عنه وان كان قتلهم لغرض خاص مثل خصومة بينهم أو عداوة فامره الى ورثة القتلى ان أحبوا قتله قتلوه وان أحبوا عفوا عنه وان أحبوا اخذوا الدية فلا يجوز قتله الا باذن الورثة الآخرين واما ان كان قاطع طريق فقيل باذن الامام فمن علم ان الامام ياذن في قتله بدلائل الحال جاز ان يقتله على ذلك وذلك مثل ان يعرف ان ولاية الامور يطلبونه ليقتلوه وان قتله واجب في الشرع فهذا يعرف انهم آذونون في قتله واذا وجب قتله كان قتله ماجورا في ذلك

(٣٨٣) ﴿مسئلة﴾ في رجل له ولد صغير فاتهم وضرب بالفارغ وخسر والده اربعمائة

درهم ثم وجدت السرقة فجاء صاحب السرقة وصالح المتهم على مائتي درهم فهل يصح منه ابراء
بغير رضى والده اذا كان تحت الحجر واذا لم يصح فما يجب في دية الضرب وهل لو اذله بعد
ابراء الصغير ان يطالبه بضرب ولده أم لا

﴿الجواب﴾ اذا كان المضروب تحت حجر ابيه لم يصح صاحبه ولا ابراءه وما غرمه ابوه
بسبب هذه التهمة الباطلة فله ان يرجع به على من غرمه اياه بمسدوانه سواء ابراءه الابن أو لم يبراءه
فالمضروب يستحق ان يضرب من طلب ضربه من المتهمين له مثل ما ضربه اذا لم يعرف
بالشر قبل ذلك هكذا ذكره النعمان بن بشر ان ذلك حكم الله ورسوله رواه ابو داود وغيره
فانه قال لقوم طلبوا منه ان يضرب رجلا على تهمة ان شتم ضربه لكم فان ظهروا اليكم عنده والا
ضربتكم مثل ما ضربته فقالوا هذا حكمك فقال هذا حكم الله ورسوله وهذا في ضرب من لم
يعرف بالشر واما ضرب من عرف بالشر فذلك مقام آخر وقد ثبت القصاص في الضرب واللعن
ونحو ذلك من الخلفاء الراشدين وغيرهم من الصحابة والتابعين وجاءت به سنة رسول الله صلى الله
عليه وسلم ونص عليه غير واحد من الائمة كاحمد بن حنبل وغيره وان كان كثير من الفقهاء
لا يرى القصاص في مثل هذا بل يرى فيه التعزير فالاول هو الصحيح ولكن هل للاب ان
يستوفي حق القصاص الذي لا ينفك عنه حتى يبلغ هذا فيه نزاع معروف بين العلماء واما ان
كان الابن بالغاً فله العقوبات البدنية واستبقاؤها

(٣٩٤) ﴿مسئلة﴾ في رجل اوعده على قتل مسلم بمال معين ثم قتله فماذا يجب عليه فان
قلنا لا قصاص فماذا يجب عليه في الشرع

﴿الجواب﴾ نعم اذا قتله الموعد والحالة هذه عمدا وجب لاولياءه ان يقتلوا الخياريان أحبوا
اخذوا الدية وان أحبوا عفووا وأما الواعد فيجب ان يعاقب عقوبة تردعه وامثاله عن مثل هذا
وعند بعضهم يجب عليه القود

(٣٩٥) ﴿مسئلة﴾ في رجل من اكابر مقدمي المسكر معروف بالخير والدين كذب عليه
بعض المكاسين حتى ضربه وعلقه وطاف به على حمار وحيسه بعد ذلك هل يجب على ولي الامر
ضرب من ظلمه

﴿الجواب﴾ من كذب عليه وظلمه حتى فعل به ذلك فانه يجب عقوبته التي تزجره وامثاله

عن مثل ذلك باتفاق المسلمين بل جمهور السلف يثبتون القصاص في مثل من ضرب غيره أو جرحه بغير حق فإنه يفعل به كما فعل كما قال عمر بن الخطاب «أيها الناس اني لم أبعث عبدا اليكم ليضربوا أو شراركم ولا ليأخذوا أموالكم ولكن ليعلموكم كتاب الله وسنة نبيكم ويقسموا بينكم فيكم فلا يبالغن ان أحدا ضربه عامله بغير حق الا أقدمته فراجعته عمرو بن العاص في ذلك فقال لهم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أقاد من ظلم

(٣٩٦) ﴿مسئلة﴾ في رجل قتل رجلا عمدا وللمقتول بنت عمرها خمس سنين وزوجته حامل منه وأبناء عم فهل يجوز ان يقتص منه قبل بلوغ البنت ووضع الحمل أم لا
 ﴿الجواب﴾ الحمد لله ليس لسائر الورثة قبل وضع الحمل ان يقتصوا منه الا عند مالك فان عنده للمصبة ان يقتصوا منه قبل ذلك اما ان وضعت بنتا أو بنتين بحيث يكون لابني العم نصيب من التركة كان للمصبة ان يقتصوا قبل بلوغ البنات عند أبي حنيفة ومالك وأحمد في رواية ولم يجز لمن القصاص في المشهور عنه وهو قول الشافعي وهل لولي البنات كالحاكم ان يقوم مقامهن في الاستيفاء والصالح على مال روايتان عن أحمد أحدهما وهو قول جمهور العلماء جواز ذلك والثانية لا يجوز القصاص كقول الشافعي لكن اذا كانت البنات محاييج هل لوليهن المصالحه على مال لمن فيه خلاف مشهور في مذهب الشافعي

(٣٩٧) ﴿مسئلة﴾ في امام مسجد قتل فهل يجوز ان يصلي خلفه
 ﴿الجواب﴾ اذا كان قد قتل القاتل أو لا ثم عمدوا اقارب المقتول الى اقارب القاتل فقتلوهم فهو لاء عمدة من أظلم الناس وفيهم نزل قوله تعالى (فمن اعتدى بعد ذلك فله عذاب اليم) ولهذا قالت طائفة من السلف ان هؤلاء القاتلون يقتلهم السلطان حـدا ولا يعفى عنهم وجمهور العلماء يجمعون أمرهم الى أولياء المقتول ومن كان من الخطباء يدخل في مثل هذه الدماء فإنه من أهل البغي والمدوان الذين يتعين عزهم ولا يصلح ان يكون اماما للمسلمين بل يكون اماما للظالمين المعتدين والله أعلم

(٣٩٨) ﴿مسئلة﴾ في رجل قتل جماعة منهم اربع جوار ورجل فهل يقتلون جميعا
 ﴿الجواب﴾ القتل في مذهب الاثمة الاربعة كما ثبت عن عمر بن الخطاب ان جماعة اشتركوا في قتل رجل باليمن فقال لو تملا عليه أهل صنعاء لا قتلهم أي اسلمتهم الى أولياء

المقتول ان أحبوا قتلهم وان أحبوا عفو عنهم وهذا هو الواجب ان يمكن اولياء المقتول فان
أحبوا قتلوا الجميع وان أحبوا قتلوا بعضهم وان أحبوا عفو عنهم

(٣٩٩) ﴿مسئلة﴾ في جماعة اشتركوا في قتل رجل وله ورثة صغار وكبار فهل لاولاده
الكبار ان يقتلهم أم لا واذا وافق ولي الصغار الحاكم أو غيره على القتل مع الكبار فهل
يقتلون أم لا

﴿الجواب﴾ اذا اشتركوا في قتله وجب القود على جميعهم باتفاق الائمة الاربعة وللورثة
ان يقتلوا ولهم ان يعفوا فاذا اتفق الكبار من الورثة على قتلهم فاهم ذلك عند أكثر العلماء كابي
حنيفة ومالك وأحمد في احدى الروايتين وكذا اذا وافق ولي الصغار الحاكم أو غيره على القتل
مع الكبار فيقتلون

(٤٠٠) ﴿مسئلة﴾ فيمن اتفق على قتله اولاده وجواره ورجل أجنبي فما حكم الله فيهم
﴿الجواب﴾ اذا اشتركوا في قتله جاز قتلهم جميعهم والامر في ذلك ليس للمشاركين في
قتله بل لغيرهم من ورثته فان كان له اخوة كانوا هم أولياءه وكانوا أيضا من الوارثين لماله فان
القاتل لا يرث المقتول وليس للسلطان حق لافي دمه ولا في ماله بل الاخوة ان شاؤا قتلوا
جميع المشتركين في قتله البالغ منهم وان شاؤا قتلوا بعضهم وهذا باتفاق الائمة الاربعة واما
المباشرون لقتله فيجوز قتلهم باتفاق الائمة واما الذين أعانوا بمثل ادخال الرجل الى البيت وحفظ
الابواب ونحو ذلك ففي قتلهم قولان للعلماء ويجوز قتلهم في مذهب مالك وغيره والممسك
يقتل في مذهب مالك وأحمد في احدى الروايتين وغيرهما ولا ميراث لهما وان كان الصغار من
أولاده أعانوا أيضا على قتله لم يكن دمه اليهم ولا الى وليمهم بل الى الاخوة واما ميراثهم من
ماله ففيه نزاع والمشهور من مذهب الشافعي وأحمد انهم لا يرثون من ماله والصغار يعاقبون
بالتأديب ولا يقتلون ومذهب ابي حنيفة ومالك الصغار يرثون من ماله والله أعلم

باب قطاع الطريق والبطانة

(٤٠١) ﴿مسئلة﴾ في جندي مع امير وطلع السلطان الى الصيد ورسم السلطان بنهب
ناس من العرب وقتلهم فطلع الى الجبل فوجد ثلاثين نفرا فمروا فقال الامير ساقوا خلفهم فردوا

عليهم ليحاربوا فوقع من الجندي ضربة في واحد فأت فهل عليه شيء أم لا
 ﴿الجواب﴾ الحمد لله رب العالمين إذا كان هذا المطلوب من الطائفة المفسدة الظلمة الذين
 خرجوا عن الطاعة وفارقوا الجماعة وعدوا على المسلمين في دماهم وأموالهم بغير حق وقد طلبوا
 ليقام فيهم أمر الله ورسوله فهذا الذي عاد منهم مقاتلا يجوز قتاله ولا شيء على من قتله على الوجه
 المذكور بل المحاربون يستوى فيهم المعاون والمباشر عند جمهور الأمة كابي حنيفة ومالك وأحمد
 فمن كان معاونا كان حكمه حكمهم.

(٤٠٢) (مسئلة) في قوم ذوي شوكة مقيمين بارض وهم لا يصلون الصلوات المكتوبات
 وليس عندهم مسجد ولا اذان ولا اقامة وان صلى أحدهم صلى الصلاة غير المشروعة ولا يؤدون
 الزكاة مع كثرة أموالهم من الموائمي والزروع وهم يقتتلون فيقتل بعضهم بعضا ويهبون مال بعضهم
 بعضا ويقتلون الاطفال وقد لا يمتنعون عن سفك الدماء وأخذ الاموال لا في شهر رمضان ولا
 في الاشهر الحرم ولا غيرها وإذا أسر بعضهم بعضا باعوا اسراهم للافرنج ويبيعون رقيقهم من
 الذكور والاناث للافرنج علانية ويسوقونهم كسوق الدواب ويتزوجون المرأة في عسرتها ولا
 يورثون النساء ولا ينقادون لحاكم المسلمين وإذا دعي أحدهم الى الشرع قال أنا الشرع الى غير ذلك
 فهل يجوز قتالهم والحالة هذه وكيف الطريق الى دخولهم في الاسلام مع ما ذكر

﴿الجواب﴾ نعم يجوز بل يجب باجماع المسلمين قتال هؤلاء وأمثالهم من كل طائفة ممتنعة
 عن شريعة من شرائع الاسلام الظاهرة المتواترة مثل الطائفة الممتنعة عن الصلوات الخمس أو عن
 أداء الزكاة المفروضة الى الاصناف الثمانية التي سماها الله تعالى في كتابه وعن صيام شهر رمضان
 أو الذين لا يمتنعون عن سفك دماء المسلمين وأخذ أموالهم أو لا يتحاكمون بينهم بالشرع الذي
 بعث الله به رسوله كما قال ابو بكر الصديق وسائر الصحابة رضى الله عنهم في مانع الزكاة وكما
 قاتل علي بن أبي طالب واصحاب النبي صلى الله عليه وسلم الخوارج الذين قال فيهم النبي صلى الله عليه
 وسلم يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم وصيامه مع صيامهم وقراءته مع قراءتهم يقرؤون القرآن
 لا يجاوز حناجرهم يمرقون من الاسلام كما يمرق السهم من الرمية أينما لقيتموهم فاقتلوهم فإن في
 قتلهم أجرا عند الله لمن نزلهم يوم القيامة وذلك بقوله تعالى (وقتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون
 الدين كله لله) وبقوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقى من الربا ان كنتم

مؤمنين فان لم تفعلوا فاذنوا بحرب من الله ورسوله (والربا آخر ما حرمه الله ورسوله فكيف بما هو أعظم تحريما ويدعون قبل القتال الى التزام شرائع الاسلام فان التزموها استوثق منهم ولم يكتف منهم بمجرد الكلام كما فعل أبو بكر بمن قاتلهم بعد ان أذلهم وقال اختاروا اما الحرب واما السلم المخزية وقال انا خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا هذه حرب الحيلة قد عرفناها فما السلم المخزية قال تشهدون ان قتلتنا في الجنة وقتلاك في النار ونزع منكم الكراع يهني الخيل والسلاح حتى يرى خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم والمؤمنون أمرا بعد فكم هذا الواجب في مثل هؤلاء اذا أظهروا الطاعة يرسل اليهم من يعلمهم شرائع الاسلام وقيمهم الصلوات وما ينتفعون به من شرائع الاسلام واما ان يستخدم بعض المطيعين منهم في جند المسلمين ويحملهم في جماعة المسلمين وإما بان ينزع منهم السلاح الذي يقاتلون به ويعنعون من ركوب الخيل واما انهم يضعونه حتى يستقيموا واما ان يقتل الممتنع منهم من التزام الشريعة وان لم يستجيبوا لله ورسوله وجب قتالهم حتى يلتزموا شرائع الاسلام الظاهرة المتواترة وهذا متفق عليه بين علماء المسلمين والله أعلم

(٤٠٣) (مسئلة) في الفتن التي تقع من أهل البر وأمثالها فيقتل بعضهم بعضا ويستبيح بعضهم حرمة بعض فما حكم الله تعالى فيهم

(الجواب) الحمد لله هذه الفتن وأمثالها من أعظم المحرمات وأكبر المنكرات قال الله تعالى (يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن الا وأنتم مسلمون واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا واذكروا نعمة الله عليكم اذ كنتم اعداء فألف بين قلوبكم فأصبحتم بنعمته اخوانا وكنتم على شفا حفرة من النار فانقذكم منها كذلك يبين لكم آياته لعلكم تهتدون ولتكن منكم امة يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءهم البينات وأولئك لهم عذاب عظيم يوم تبيض وجوه وتسود وجوه فاما الذين اسودت وجوههم اكفرتهم بعد ايمانكم فذوقوا العذاب بما كنتم تكفرون) وهؤلاء الذين تفرقوا واختلفوا حتى صار عنهم من الكفر ما صار وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم لا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض فهذا من الكفر وان كان المسلم لا يكفر بالذنوب قال تعالى (وان طائفتان من المؤمنين اختلفوا فاصالحوا بينهما فان بعت

أحدهما على الأخرى فقاتلوا التي تبني حتى تفيء إلى أمر الله فإن فاءت فاصالحوا بينهما بالعدل
واقسطوا إن الله يحب المقسطين إنما المؤمنون أخوة فاصالحوا بين أخويكم واتقوا الله لعلمكم
ترحمون فهذا حكم بين المقتولين من المؤمنين أخبر أنهم أخوة وأمر أولاً بالاصلاح بينهم إذا
اقتتلوا فإن بغت أحدهما على الأخرى ولم يقبلوا الاصلاح فقاتلوا التي تبني حتى تفيء إلى
أمر الله فإن فاءت فاصالحوا بينهما بالعدل فامر بالاصلاح بينهم بالعدل بعد أن تفيء إلى أمر
الله أي ترجع إلى أمر الله فمن رجع إلى أمر الله وجب أن يعدل بينه وبين خصمه ويقسط
بينهما فقبل أن تقاتل الطائفة الباغية بعد اقتتالهما أمرنا بالاصلاح بينهما مطلقاً لأنه لم يقرر إحدى
الطائفتين بقتال وإذا كان كذلك فالواجب أن يسعى بين هاتين الطائفتين بالصلح الذي أمر
الله به ورسوله ويقال لهذه ما تنقم من هذه ولهذه ما تنقم من هذه فإن ثبت على إحدى الطائفتين
أنها اعتدت على الأخرى بالتلاف شيء من الأنفس والأموال كان عليها ضمان ما تلفته وإن كان
هو لاء تلفوا لهؤلاء وهؤلاء تلفوا لهؤلاء تقاصوا بينهم كما قال الله تعالى (كتب عليكم القصاص
في القتلى الحر بالحر والعبد بالعبد والأنثى بالأنثى) وقد ذكرت طائفة من السلف أنها نزلت في
مثل ذلك في طائفتين اختلفتا فامرهم الله بالمقاصة قال فن عفى له من أخيه شيء والعفو الفضل
فإذا فضل الواحدة بين الطائفتين شيء على الأخرى فاباع بالمعروف والذي عليه الحق يؤديه
بإحسان وإن تعذر أن تضمن واحدة للأخرى فيجوز أن يتحمل الرجل حمالة يؤديها لاصلاح
ذات البين وله أن يأخذها بعد ذلك من زكاة المسلمين ويسأل الناس في اعانته على هذه الحالة
وإن كان غنياً قال النبي صلى الله عليه وسلم لقيصة بن مخارق الهلالي ياقبيصة إن المسئلة لا تحل
إلا لثلاثة رجل أصابته جائحة اجتاحت ماله فيسأل حتى يجد سداداً من عيش ثم يمسك ورجل
أصابته فاقه فانه يقوم ثلاثة من ذوي الحجى من قومه فيقولون قد أصاب فلاناً فاقه فيسأل
حتى يجد قواماً من عيش وسداداً من عيش ثم يمسك ورجل يحمل حمالة فيسأل حتى يجد
حمالته ثم يمسك والواجب على كل مسلم قادر أن يسعى في الاصلاح بينهم ويامرهم بما أمر الله
به مهما أمكن ومن كان من الطائفتين يظن أنه مظلوم مبنى عليه فإذا صبر وعفى اعزاه الله
ونصره كما ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ما زاد الله عبداً عبداً الا عزراً
وما تواضع أحد لله الا رفعه الله ولا نقصت صديقاً من مال وقال تعالى (وجزاء سيئة سيئة

مثلاً فمن عفا وأصاح فأجره على الله) وقال تعالى (إنما السبيل على الذين يظلمون الناس ويبغون في الأرض بغير الحق أولئك لهم عذاب اليم ولمن صبر وغفر إن ذلك لمن عزم الأمور) فالباغي الظالم ينتقم الله منه في الدنيا والآخرة فإن البغي مصرعه قال ابن مسعود ولو بنى جبل على جبل لجعل الله الباغي منهما دكا ومن حكمة الشعر

قضى الله أن البغي يصرع أهله وان على الباغي تدور الدوائر

ويشهد لهذا قوله تعالى (إنما بغيكم على أنفسكم متاع الحياة الدنيا) الآية وفي الحديث ما من ذنب أحرى أن يعجل لصاحبه العقوبة في الدنيا من البغي وما حسنة أحرى أن يعجل لصاحبها الثواب من صلة الرحم فمن كان من أحادي الطائفتين باغياً ظالماً فليتب الله وليتب ومن كان مظلوماً مبيعاً عليه وصبر كان له البشري من الله قال تعالى (وبشر الصابرين) قال عمرو بن أوس هم الذين لا يظلمون إذا ظلموا وقد قال تعالى للمؤمنين في حق عدوهم (وان تصبروا وتسقوا لايضركم كيدهم شيئاً وقال يوسف عليه السلام لما فعل به أخوته ما فعلوا فصبر واتقى حتى نصره الله ودخلوا عليه وهو في عزه وقالوا أئنك لانت يوسف قال أنا يوسف وهذا أخي قد من الله علينا انه من بتق ويصبر فإن الله لا يضيع أجر المحسنين فمن اتقى الله من هؤلاء وغيرهم بصدق وعديل ولم يتمدد حدود الله وصبر على اذى الآخر وظلمه لم يضره كيده الآخر بل ينصره الله عليه وهذه الفتن سببها الذنوب والخطايا فلي كل من الطائفتين ان يستغفر الله ويتوب اليه فإن ذلك يرفع العذاب وينزل الرحمة قال الله تعالى (وما كان الله ليعذبهم وانت فيهم وما كان الله معذبهم وهم يستغفرون) وفي الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم من أكثر من الاستغفار جعل الله له من كل هم فرجاً ومن كل ضيق مخرجاً ورزقه من حيث لا يحتسب قال الله تعالى (آل كتاب أحكمت آياته ثم فصلت من لدن حكيم خبير أن لا تعبدوا الا الله اني لكم منه نذير وبشير وان استغفروا ربكم ثم توبوا اليه فمتعتكم متاعاً حسناً الى أجل مسمى ويؤت كل ذي فضل فضله)

(٤٠٤) ﴿مسئلة﴾ في المفسدين في الارض الذين يستحلون أموال الناس ودماءهم مثل السارق وقاتل الطريق هل للانسان ان يعطيه شيئاً من ماله أو يقاتله وهل اذا قتل رجلاً دماً منهم فهل يكون ممن ينسب الى النفاق وهل عليه اثم في قتل من طالب قتل

﴿الجواب﴾ أجمع المسلمون على جواز مقاتلة قطاع الطريق وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من قتل دون ماله فهو شهيد فالتقطاع إذا طلبوا مال المصوم لم يجب عليه أن يعطيهم شيئا باتفاق الامة بل يدفعهم بالاسلح فلا يسلح فان لم يندفعوا الا بالقتال فله أن يقتلهم فان قتل كان شهيدا وان قتل واحدا منهم على هذا الوجه كان دمه هدرا وكذلك اذا طلبوا دمه كان له أن يدفعهم ولو بالقتال اجماعا لكن الدفع عن المال لا يجب بل يجوز له ان يعطيهم المال ولا يقتلهم واما الدفع عن النفس ففي وجوبه قولان هما روايتان عن أحمد

(٤٠٥) ﴿مسئلة﴾ في طائفتين يزعمان انهما من امة محمد صلى الله عليه وسلم يتداعيان بدعوى الجاهلية كاسد وهلال وعلبة وحرام وغير ذلك وبينهم أحقاد ودماء فاذا تراءت الفئتان سمى المؤمنون بينهم لقصد التاليف واصلاح ذات البين فيقول أولئك الباغون ان الله قد أوجب علينا طلب الثار بقوله وكتبنا عليهم فيها ان النفس بالنفس الى قوله والجروح قصاص ثم ان المؤمنين يعرفونهم ان هذا الامر يفضى الى الكفر من قتل النفوس ونهب الاموال فيقولون نحن لنا عليهم حقوق فلا نفارق حتى نأخذ ثارنا بسيوفهم ثم يحملون عليهم فمن انتصر منهم بغي وتعدى وقتل النفس ويفسدون في الارض فهل يجب قتال الطائفة الباغية وقتلها بعد أمرهم بالمعروف أو ما ذا يجب على الامام ان يفعل بهذه الطائفة الباغية

﴿الجواب﴾ الحمد لله قتال هاتين الطائفتين حرام بالكتاب والسنة والاجماع حتى قال صلى الله عليه وسلم اذا التقى المسلمان بسيفيهما فالتقاتل والمقتول في النار قيل يا رسول الله هذا القتال فما بال المقتول قال انه اراد قتل صاحبه وقال صلى الله عليه وسلم لا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض وقال صلى الله عليه وسلم ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا في بلدكم هذا في شهركم هذا الا ليلبغ للشاهد منكم الغائب فرب مبلغ أوعى من سامع والواجب في مثل هذا ما أمر الله به ورسوله حيث قال (وان طائفتان من المؤمنين اختلفتا فاصلاهما بينهما فأتا أحدهما على الاخرى فقاتلوا التي تبغى حتى تنفي الى أمر الله فان فاءت فاصلاهما بينهما بالعدل واقتطعا ان الله يحب المقتسطين انما المؤمنون اخوة فاصلاهما بين اخويكم واتقوا الله لما كنتم ترحمون) فيجب الاصلاح بين هاتين الطائفتين كما أمر الله تعالى والاصلاح له طرق منها ان يجمع أموال الزكوات وغيرها حتى يدفع في مثل ذلك فان الترم

لا صلاح ذات البين يبيع لصاحبه أن يأخذ من الزكاة بقدر ما غرم كما ذكره الفقهاء من أصحاب الشافعي وأحمد وغيرهما كما قال النبي صلى الله عليه وسلم لقيصة بن مخارق إن المسئلة لا تحل إلا لثلاثة لرجل تحمل حمالة فيسأل حتى يجد حمالة ثم يمسك ورجل أصابته جائحة اجتاحت ماله فيسأل حتى يجد سدادا من عيش ثم يمسك ورجل أصابته فاقة حتى يقوم ثلاثة من ذوى الحجى من قومه فيقولون قد أصابت فلانا فاقة فيسأل حتى يجد قواما من عيش وسدادا من عيش ثم يمسك وما سوى ذلك من المسئلة فإنه يأكله صاحبه سحتا ومن طرق الصلح أن تعفو إحدى الطائفتين أو كلاهما عن بعض ماله عند الأخرى من الدماء والأموال فمن عفا وأصلح فأجره على الله إن الله لا يحب الظالمين ومن طرق الصلح أن يحكم بينهما بالعدل فينظر ما اتفقت عليه كل طائفة من الأخرى من النفوس والأموال فيتقاصان الحر بالحر والعبد بالعبد والأنثى بالأنثى فإذا فضل لأحدهما على الأخرى شيء فاتباع بالمعروف وأداء اليها باحسان فإن كان يجمل عدد القتلى أو مقدار المال جمل المحبوس كالممدوم وإذا ادعت أحدهما على الأخرى بزيادة فاما أن تحلفها على نفي ذلك واما أن تقيم البيعة واما أن تمتنع عن اليمين فيقضي برد اليمين أو النكول فإن كانت إحدى الطائفتين تبني بأن تمتنع عن العدل الواجب ولا تجيب إلى ما أمر الله ورسوله وتقاتل على ذلك أو تطالب قتال الأخرى واتلاف النفوس والأموال كما جرت عادتهم به فإذا لم يقدر على كفها إلا بالقتل قوتلت حتى تنفي إلى أمر الله وإن أمكن أن تلزم بالعدل بدون القتال مثل أن يعاقب بعضهم أو يحبس أو يقتل من وجب قتله منهم ونحو ذلك عمل ذلك ولا حاجة إلى القتال وأما قول القائل إن الله أوجب علينا طلب الثأر فهو كذب على الله ورسوله فإن الله لم يوجب على من له عند أخيه المسلم المؤمن مظلمة من دم أو مال أو عرض أن يستوفي ذلك بل لم يذكر حقوق الآدميين في القرآن إلا نذب فيها إلى العفو فقال تعالى (والجروح قصاص فمن تصدق به فهو كفارة له) وقال تعالى (فنعصف ما فرضتم إلا أن يعفون أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح) وأما قوله تعالى (وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس والعين بالعين والأنف بالأنف والأذن بالأذن والسن بالسن والجروح قصاص فمن تصدق به فهو كفارة له) ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون) فهذا مع أنه مكتوب على بني إسرائيل وإن كان حكمنا حكمهم مما لم ينسخ من الشرائع فالمراد بذلك التسوية في الدماء بين المؤمنين كما قال

النبى صلى الله عليه وسلم المسلمون متكافأ دماؤهم وهم يد على من سواهم فالنفس بالنفس وان كان القاتل رئيسا مطاعا من قبيلة شريفة والمقتول سوقى طارف وكذلك ان كان كبيرا وهذا صغيرا أو هذا غنيا وهذا فقيرا أو هذا عربيا وهذا أعجميا أو هذا هاشميا وهذا قرشيا وهذا رد لما كان عليه أهل الجاهلية من انه اذا قتل كبير من القبيلة قتلوا به عددا من القبيلة الاخرى غير قبيلة القاتل واذا قتل ضعيف من قبيلة لم يقتلوا قاتله اذا كان رئيسا مطاعا فباطل الله ذلك بقوله (وكتبنا عليهم فيها ان النفس بالنفس) فالملكوت عليهم هو العدل وهو كون النفس بالنفس اذ الظلم حرام وأما استيفاء الحق فهو الى المستحق وهذا مثل قوله ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا فلا يسرف في القتل أي لا يقتل غير قاتله وأما اذا طلبت احدى الطائفتين حكم الله ورسوله فقالت الاخرى نحن نأخذ حقنا بأيدينا في هذا الوقت فهذا من أعظم الذنوب الموجبة عقوبة هذا القاتل الظالم الفاجر واذا امتنعوا عن حكم الله ورسوله ولهم شوكة وجب على الامير قتالهم وان لم يكن لهم شوكة عرف من امتنع من حكم الله ورسوله والزم بالعدل وأما قولهم لنا عليهم حقوق من سنين متقدمة فيقال لهم نحن نحكم بينكم في الحقوق القديمة والحديثة فان حكم الله ورسوله يأتي على هذا وأما من قتل أحدا من بعد الاصطلاح أو بعد المعاهدة والمعاقدة فهذا يستحق القتل حتى قالت طائفة من العلماء انه يقتل حدا ولا يجوز العفو عنه لاولياء المقتول وقال الاكثرون بل قتله قصاص والخيار فيه الى اولياء المقتول وان كان الباغي طائفة فانهم يستحقون العقوبة وان لم يمكن كيف صنعهم الا بقتالهم قوتلوا وان أمكن بما دون ذلك عوقبوا بما بينهم من البغى والعدوان ونقض العهد والميثاق قال صلى الله عليه وسلم نصب لكل غادر لواء يوم القيامة عند استه بقدر غدره فيقال هذه غدره فلان وقد قال تعالى (فمن عفى له من أخيه شيء فاتباع بالمعروف واداء اليه باحسان ذلك تخفيف من ربكم ورحمة فمن اعتدى بعد ذلك فله عذاب اليم) قالت طائفة من العلماء المعتدي هو القاتل بعد العفو فهذا يقتل حتما وقال آخرون بل يعذب بما بينه من الاعتداء والله أعلم

(٤٠٦) ﴿مسئلة﴾ في الاخوة التي يفعلها بعض الناس في هذا الزمان والازمان كل منهم بقوله ان مالى مالك ودمى دملك وولدى ولدك ويقول الاخر كذلك ويشرب أحدهم دم

الآخر فهل هذا الفعل مشروع أم لا وإذا لم يكن مشروعاً مستحسنًا فهل هو مباح أم لا وهل يترتب على ذلك شيء من الأحكام الشرعية التي تثبت بالاخوة الحقيقية أم لا وما معنى الاخوة التي آخى بها النبي صلى الله عليه وسلم بين المهاجرين والانصار

﴿الجواب﴾ الحمد لله رب العالمين هذا الفعل على هذا الوجه المذكور ليس مشروعاً باتفاق المسلمين وإنما كان اصل الاخوة ان النبي صلى الله عليه وسلم آخى بين المهاجرين والانصار وحالف بينهم في دار انس بن مالك كما آخى بين سعد بن الربيع وعبد الرحمن بن عوف حتى قال سعد لعبد الرحمن خذ شطري مالي واختر احدي زوجتي حتى اطلقها وتشككها فقال عبد الرحمن بارك الله لك في مالك وأهلك دلوني على السوق وكما آخى بين سلمان الفارسي وابي الدرداء وهذا كله في الصحيح وأما ما يذكر بعض المصنفين في السيرة من ان النبي صلى الله عليه وسلم آخى بين علي وابي بكر ونحو ذلك فهذا باطل باتفاق أهل المعرفة بحديثه فإنه لم يؤاخ بين مهاجر ومهاجر وانصاري وانصاري وإنما آخى بين المهاجرين والانصار وكانت تلك المؤاخاة والمخالفة يتوارثون بها دون اقاربهم حتى انزل الله تعالى واولو الارحام بعضهم اولى ببعض في كتاب الله فصار الميراث بالرحم دون هذه المؤاخاة والمخالفة وتنازع العلماء في مثل هذه المخالفة والمؤاخاة هل يورث بها عند عدم الورثة من الاقارب والموالي على قولين أحدهما يورث بها وهو مذهب ابي حنيفة وأحمد في احدي الروايتين لقوله تعالى (والذين عقدت ايمانكم فآتوهم نصيبهم) والثاني لا يورث بها بحال وهو مذهب مالك والشافعي وأحمد في الرواية المشهورة عند أصحابه وهؤلاء يقولون هذه الآية منسوخة وكذلك تنازع الناس هل يشرع في الاسلام ان يتآخى اثنان ويتحالفا كما فعل المهاجرون والانصار ف قيل ان ذلك منسوخ لما رواه مسلم في صحيحه عن جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا حلف في الاسلام وما كان من حلف في الجاهلية فلم يزد الاسلام الا شدة ولان الله قد جعل المؤمنين اخوة بنص القرآن وقال النبي صلى الله عليه وسلم المسلم اخو المسلم لا يسلّمه ولا يظلمه والذي نفسي بيده لا يؤمن احدكم حتى يحب لاخيه من الخير ما يحب لنفسه فمن كان قائماً بواجب الايمان كان اخا لكل مؤمن ووجب على كل مؤمن ان يقوم بحقوقه وان لم يجز بينهما عقد خاص فان الله ورسوله قد عقدا الاخوة بينهما بقوله انما المؤمنون اخوة وقال النبي صلى الله عليه وسلم وددت اني قد رأيت

الخواني ومن لم يكن خارجا عن حقوق الايمان وجب ان يعامل بموجب ذلك فيجهد على حسناته
 ويوالي عليها وينهي عن سيئاته ويجانب عليها بحسب الامكان وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم
 انصر اخاك ظالما أو مظلوما قلت يا رسول الله انصره مظلوما فكيف انصره ظالما قال تمنعه من
 الظلم فذلك نصر لك اياه والواجب على كل مسلم ان يكون حبه وبغضه وموالاته ومعاداته تابعا
 لامر الله ورسوله فيحب ما أحبه الله ورسوله ويبغض ما أبغضه الله ورسوله ويوالي من يوالي الله
 ورسوله ويعادي من يعادي الله ورسوله ومن كان فيه ما يوالي عليه من حسنات وما يعادي عليه
 من سيئات عومل بموجب ذلك كنفساق أهل الملة اذ هم مستحقون للثواب والعقاب والموالاة
 والمعادة والحب والبغض بحسب ما فيهم من البر والفجور فان من يعمل مثقال ذرة خيرا يره
 ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره وهذا مذهب أهل السنة والجماعة بخلاف الخوارج والمعتزلة
 وبخلاف المرجئة والجهمية فان اولئك يميلون الى جانب وهؤلاء الى جانب وأهل السنة والجماعة
 وسط ومن الناس من يقول تشرع تلك المواقف والمخالفة وهو يناسب من يقول بالتوارث بالمخالفة
 لكن لا نزاع بين المسلمين في ان ولد أحدهما لا يضر ولد الآخر بآرثه مع أولاده والله سبحانه
 قد نسخ التبنّي الذي كان في الجاهلية حيث كان يتبنّى الرجل ولد غيره قال الله تعالى (ما جعل الله
 لرجل من قلبين في جوفه وما جعل أزواجكم اللائي تظاهرون منهن أمهاتكم وما جعل ادعياءكم
 أبناءكم) وقال تعالى (ادعوهم لا بأسمهم هو أقسط عند الله فان لم تعلموا آبائهم فاخوانكم في
 الدين) وكذلك لا يصير مال كل واحد منهما مالا للآخر يورث عنه ماله فان هذا ممنوع من
 الجانيين ولكن اذا طابت نفس كل واحد منهما بما يتصرف فيه الآخر من ماله فهذا جائز كما
 كان السلف يفعلون وكان أحدهما يدخل بيت الآخر ويأكل من طعامه مع غيبته لعلمه بطيب
 نفسه بذلك كما قال تعالى أو صديقكم وأما شرب كل واحد منهما دم الآخر فهذا لا يجوز بحال
 وأقل ما في ذلك مع النجاسة التشبيه بالذين يتآخون متعاونين على الاثم والعدوان اما على
 فواحش أو محبة شيطانية كحبة المردات ونحوهم وان اظهروا خلاف ذلك من اشتراك في
 الصنائع ونحوها واما تعاون على ظلم الغير وأكل مال الناس بالباطل فان هذا من جنس مؤاخذة
 بعض من ينتسب الى المشيخة والسلوك للنساء فيؤاخي أحدهم المرأة الأجنبية ويخلو بها وقد
 أقر طوائف من هؤلاء بما يجري بينهم من الفواحش فمثل هذه المؤاخذة وامثالها مما يكون

فيه تعاون على ما نهى الله عنه كائنا ما كان حرام باتفاق المسلمين وانما النزاع في مؤاخاة يكون مقصودها بها التعاون على البر والتقوى بحيث تجمعهم طاعة الله وتفرق بينهم معصية الله كما يقولون تجمعنا السنة وتفرقنا البدعة فهذه التي فيها النزاع فأكثر العلماء لا يرونها استغناء بالمؤاخاة الايمانية التي عقدها الله ورسوله فان تلك كافية محصلة لكل خير فينبغي ان يجتهد في تحقيق اداء واجباتها اذ قد أوجب الله للمؤمن على المؤمن من الحقوق ما هو فوق مطلوب النفوس ومنهم من سوغها على الوجه المشروع اذا لم تشتمل على شيء من مخالفة الشريعة واما ان يقال على المشاركة في الحسنات والسيئات فن دخل منها الجنة ادخل صاحبه ونحو ذلك مما قد يشترط بعضهم على بعض فهذه الشروط وأمثالها لا تصح ولا يمكن الوفاء بها فان الشفاعة لا تكون الا باذن الله والله أعلم بما يكون من حالهما وما يستحقه كل واحد منهما فكيف يلزم المسلم ما ليس اليه فعله ولا يعلم حاله فيه ولا حال الآخر ولهذا نجد هؤلاء الذين يشترطون هذه الشروط لا يدرون ما يشترطون ولو استشعر أحدهم انه يؤخذ منه بعض ماله في الدنيا فالله أعلم هل كان يدخل فيها أم لا وبالجملة فجميع ما ينفع بين الناس من الشروط والعقود والمخالفات في الاخوة وغيرها ترد الى كتاب الله وسنة رسوله فكل شرط يوافق الكتاب والسنة يوفى به ومن اشترط شرطا ليس في كتاب الله فهو باطل وان كان مائة شرط كتاب الله أحق وشرطه أوثق فتي كان الشرط يخالف شرط الله ورسوله كان باطلا مثل ان يشترط أن يكون ولد غيره ابنة أو عتيق غيره مولاه أو ان ابنة أو قريبه لا يرثه أو انه يعاونه على كل ما يريد وينصره على كل من عاداه سواء كان بحق أو باطل أو يطعمه في كل ما يامر به أو انه يدخله الجنة ويمنحه من النار مطلقا ونحو ذلك من الشروط واذا وقعت هذه الشروط وفي منها بما أمر الله به ورسوله ولم يوف منها بما نهى الله عنه ورسوله وهذا متفق عليه بين المسلمين وفي المباحات نزاع وتفصيل ليس هذا موضعه وكذا في كل شرط في البيوع والهبات والوقوف والندور وعقود البيعة للأئمة وعقود المشايخ وعقود المتأخين وعقود أهل الانساب والقبائل وأمثال ذلك فانه يجب على كل أحد ان يطيع الله ورسوله في كل شيء ويجتنب معصية الله ورسوله في كل شيء ولا طاعة لمخلوق في معصية الخالق ويجب ان يكون الله ورسوله أحب اليه من كل شيء ولا يطاع الله من آمن بالله ورسوله والله أعلم

(٤٠٧) ﴿مسئلة﴾ في اقوام يقطعون الطريق على المسلمين ويقتلون من يمانعهم عن ماله ويفجرون بحريم المسلمين ويمذبون كل من يسكنونه من المسلمين من ذكر واثني حتى يدلهم على شيء من أموال المسلمين ثم الامام بلغه خبرهم فامر السلطان بعض الناس ان يروح اليهم ويمنعهم من قتل المسلمين وأخذ أموالهم فخرجوا عليه وقتلوا المسييرين اليهم وامتنعوا من طاعة السلطان فهل يحل قتالهم أم لا وهل اذا أخذ السلطان من مالهم شيئاً وباعه على المسلمين يحل لاحد ان يشتره أم لا

﴿الجواب﴾ الحمد لله نعم يحل قتال هؤلاء بل يجب واذا أخذ السلطان من أموالهم بازاء ما أخذوه من أموال المسلمين ولم يعرف مستحقه جاز الشراء منه وان كانوا أخذوا شيئاً من أموال المسلمين ففي أخذ أموالهم خلاف بين الفقهاء واذا قلد السلطان احد القولين بطريقه ساغ له ذلك

(٤٠٨) ﴿مسئلة﴾ في طائفتين من الفلاحين اقتتلتا فسكسرت احدهما الاخرى وانهمزت المكسورة وقتل منهم بعد الهزيمة جماعة فهل يحكم للمقتولين من المهزومين بالنار ويكونون داخلين في قول النبي صلى الله عليه وسلم القاتل والمقتول في النار أم لا وهل يكون حكم المهزم حكم من يقتل منهم في المعركة أم لا

﴿الجواب﴾ الحمد لله ان كان المهزم قد انهزم بنية التوبة عن المقتله المحرمة لم يحكم له بالنار فان الله يقبل التوبة عن عباده ويدفو عن السيئات واما ان كان انهزاه عجزاً فقط ولو قدر على خصمه لقتله فهو في النار كما قال النبي صلى الله عليه وسلم اذا التقى المسلمان بسيفيهما فالقاتل والمقتول في النار قيل يا رسول الله هذا القاتل فما بال المقتول قال انه اراد قتل صاحبه فاذا كان المقتول في النار لانه اراد قتل صاحبه فالمهزم بطريق الاولى لانهما اشتركا في الارادة والفعل والمقتول اصابه من الضرر ما لم يصب المهزوم ثم اذا لم تكن هذه المصيبة مكفرة لاثم المقاتلة فلا أن لا تكون مصيبة الهزيمة مكفرة اولى بل اثم المهزم المصير على المقاتلة اعظم من اثم المقتول في المعركة واستحقاقه للنار أشد لان ذلك انتطع عمله السيء بموته وهذا مصير على الخطيئة العظيم ولهذا قالت طائفة من الفقهاء ان مهزم البغاة يقتل اذا كان له طائفة يأوي اليها فيخاف عوده بخلاف المشركين بالجرح منهم فانه لا يقتل وسببه ان هذا انكاف شره والمهزم لم ينكف شره

وأيضاً فالمقتول قد يقال انه بمصيبة القتل قد يخفف عنه العذاب وان كان من اهل النار ومصيبة الهزيمة دون مصيبة القتل فظهر ان المهزوم اسوء حالا من المقتول اذا كان مصراعلي قتل أخيه ومن تاب فان الله غفور رحيم

(٤٠٩) ﴿مسئلة﴾ في النصيرية القائلين باستحلال الخمر وتناسخ الارواح وقدم العالم وانكار وجود البعث والنشور والجنة والنار في غير الجبابة وبان الصلوات الخمس عبارة عن خمسة اسماء وهي على وحسن وحسين ومحسن وفاطمة فذكر هذه الاسماء الخمسة تجزئهم عن الغسل من الجنبابة والوضوء وبقية شروط الصلوات الخمس وواجباتها وبان الصيام عندهم عبارة عن اسم ثلاثين رجلا وثلاثين امرأة يمدونهم في كتبهم ويضيق هذا الموضع عن ايرادهم وان الههم خلق السموات والارض وهو على بن أبي طالب رضى الله عنه فهو عندهم الاله في السماء والامام في الارض فكانت الحملة في ظهور اللاهوت بهذا الناسوت على رأيهم انه يواسى خلقه وعبيده ويعلمهم كيف يعبدونه ويعرفونه وبان النصيري عندهم لا يصير نصيرا مؤمنا يجالسونه ويشربون منه ويطلعون على اسرارهم ويزوجونه من نساءهم حتى يخاطبه معلمه وحقيقة الخطاب عندهم ان يخافوه على كتمان دينه ومعرفة مشائخه وأكابر أهل مذهبه وان لا ينصح مسلما ولا غيره الا من كان من أهل دينه وعلى ان يعرف امامه دون بظهوره في كواراة واداة فيعرف انتقال الاسم والمعنى في كل حين وزمان فالاسم عندهم في أول النياس آدم والمعنى شيث والاسم هو يعقوب والمعنى هو يوسف ويستدلون على هذه الصورة كما يزعمون بها في القرآن العزيز حكاية عن يعقوب ويوسف عليهما السلام فيقولون أما يعقوب فانه كان الاسم فما قدر أن يجاوز منزلته فقال سوف استنقر لكم ربى انه هو الغفور الرحيم وأما يوسف فكان هو المعنى المطلوب فقال لا تريب عايكم اليوم فلم يعلق الا صريخه لانه علم انه هو الاله المتصرف ويجهلون موسى هو الاسم ويوشع هو المعنى ويقولون يوشع رذلله الشمس لما أمرها فاطاعت أمره وهل ترد الشمس الا لربها ويجهلون سليمان هو الاسم وآصف هو المعنى ويقولون سليمان عجز عن احضار عرش بلقيس وقدر عليه آصف لان سليمان كان الصورة وآصف كان المعنى القادر المقتدر وبمدون الانبياء والمرسلين واحدا واحدا على هذا النمط الى زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم فيقولون محمد هو الاسم وعلى هو المعنى ويوصلون المدد على هذا الترتيب

في كل زمان الى وقتنا هذا ففهم حقيقة الخطاب والدين عندهم ان يعلم ان عليا هو الرب ومحمد
 هو الحجاب وسلمان هو الباب فان ذلك على الترتيب لم يزل ولا يزال وكذلك الخمسة الايتام
 والاثناعشر نقيبا واسماؤهم معروفة عندهم في كتبهم الخبيثة فهم لا يزالون يظهرون مع الرب
 والحجاب والباب في كل كور ودور أبدا سرمدنا وان ابليس الابالسة عمر بن الخطاب واثنين
 في رتبة الابليسية ابو بكر ثم عثمان رضى الله عنهم أجمعين ونزهمهم وأعلى رتبهم على أفوال
 الملحدين وانتحال الغالين المفسدين فلا يزالون في كل وقت موجودين حسبما ذكر ولما ذهبهم
 الفاسدة سعة وتفاصيل ترجع الى هذه الاصول وهذه الطائفة الملعونة استولت على جانب كبير
 من الشام فهم معروفون مشهورون متظاهرون بهذا المذهب وقد حقق احوالهم كل من خالطهم
 وعرفهم من عقلاء المسلمين وعامة الناس أيضا في هذا الزمان لان احوالهم كانت مستورة عن
 كثير من الناس وتنت استيلاء الافرنج المخذولين على البلاد الساحلية فلما كانت ايام الاسلام
 انكشفت حالهم وكثر ضلالهم والابتلاء بهم كثير جدا فهل يجوز للمسلم ان يزوجهم أو يتزوج
 منهم وهل يحمل لهم أكل ذبائحهم والحالة هذه وأكل الجبن المعمول من ذبيحتهم وما حكم أو انبيهم
 وملابسهم وهل يجوز دفعهم بين المسلمين أم لا وهل يجوز استخدامهم في نفور المسلمين
 وتسليمها اليهم أم يجب على ولي الامر قطعهم واستخدام غيرهم من الرجال المسلمين الا كفاء
 وهل ياتم اذا اخر طردهم أم يجوز له التمسك به مع ان في عزمه ذلك فاذا استخدمهم ثم قطعهم
 أو لم يقطعهم هل يجوز له صرف أموال بيت المسلمين عليهم واذا صرفها وتأخر لبعضهم بقية
 من معاومه المسمى فأخذه ولي الامر عنه وصرفه على غيره من المسلمين أو المستحقين أو
 أرصده لذلك هل يجوز له فعل هذه الصور أم يجب عليه وهل دماء النصيرية المذكورين مباحة
 وأموالهم في حلال أم لا واذا جاهدتهم ولي الامر باحتمال باطلهم وقطعهم عن حصون المسلمين
 وتحذير أهل الاسلام من مناكحتهم وأكل ذبائحهم وأمرهم بالصوم والصلاة ومنعهم من اظهار
 دينهم الباطل وهم ياونه من الكفار هل ذلك أفضل وأكثر اجرا من النصارى والترصد لقتال
 التتار في بلادهم وهم بلاد سييس وبلاد الافرنج على أهلها أم هذا أفضل وهل يعد مجاهد النصيرية
 المذكورين مرابطا ويكون أجره كاجر المرباط في النفور على ساحل البحر خشية قصد الافرنج
 أم هذا أكثر اجرا وهل يجب على من عرف المذكوورين ومذاهبهم أن يشهد امرهم ويساعدهم

على ابطال باطلهم واظهار الاسلام وامل الله تعالى ان يجعل ذريتهم واولادهم مسلمين أم يجوز له التغافل والاهمال وما أجر المجتهد على ذلك والمجاهد فيه والمرايط له والعازم عليه وبسطوا القول في ذلك مثابين

﴿الجواب﴾ الحمد لله هؤلاء القوم الموصوفون المسمون بالنصيرية وسائر أصناف القرامطة الباطنية أكفر من اليهود والنصارى بل واكفر من كثير من المشركين ضررهم على امية محمد صلى الله عليه وسلم أعظم ضررا من الكفار المحاريين مثل كفار الترك والافرنج وغيرهم فان هؤلاء يتظاهرون عند جهال المسلمين بالتشيع وموالاة أهل البيت وهم في الحقيقة لا يؤمنون بالله ولا برسوله ولا بكتابه ولا بأمره ولا بنبي ولا ثواب ولا عقاب ولاجنة ولا نار ولا باحد من المرسلين مثل محمد صلى الله عليه وسلم ولا جملة من الملل السالفة بل يأخذون كلام الله ورسوله المعروف عند المسلمين يتأولونه على امور يغيرونها يدعون انها من علم الباطن من جنس ما ذكره السائل وهو من غير هذا الجنس فانهم ليس لهم حد محدود فيما يدعونه من الاتحاد في اسماء الله وآياته وتحريف كلام الله ورسوله عن مواضعه اذ مقصودهم انكار الايمان وشرائع الاسلام بكل طريق مع الباطن بان لهذه الامور حقائق يعرفونها من جنس ما ذكر السائل ومن جنس قولهم ان الصلوات الخمس معرفة أسرارهم والصيام المفروض كتمان أسرارهم وحج البيت العتيق زيادة شيوخهم وان يدا أبي لهب ابني بكر وعمر وان النبا العظيم والامام المبين على بن أبي طالب ولهم في معاداة الاسلام واهله وقائع مشهورة وكتب مصنفة وادا كانت لهم مكنة سفكوا دماء المسلمين كما قتلوا الحجاج والقوه في زمزم واخذوا مرة الحبر الاسود فبقى معهم مدة وقتلوا من علماء المسلمين ومشايخهم وامرائهم وجندهم من لا يحصى عدده الا الله وصنفوا كتب كثيرة فيها ما ذكره السائل وغيره وصنف علماء المسلمين كتبها في كشف أسرارهم وهتك أستارهم وبينوا فيها ما هم عليه من الكفر والزندقة والاحاد الذين هم فيه أكفر من اليهود والنصارى ومن براهة الهند الذين يعبدون الاصنام وما ذكره السائل في وصفهم قليل من الكثير الذي يعرفه العلماء من وصفهم ومن المعلوم عندهم ان السواحل الشامية انما استولت عليها النصارى من جهتهم وهم دائما مع كل عدو للمسلمين فهم مع النصارى على المسلمين ومن اعظم المصائب عندهم فتح المسلمين للساحل واتقهار النصارى بل ومن اعظم المصائب عندهم

انتصار المسلمين على التتار ومن أعظم أعيادهم إذا استولى والعياذ بالله النصراري على ثغور المسلمين فان ثغور المسلمين ما زالت بأيدي المسلمين حتى جزيرة قبرص فتحتها المسلمون في خلافة أمير المؤمنين عثمان بن عفان فتحها معاوية بن أبي سفيان في اثناء المائة الرابعة فان هؤلاء العادين لله ورسوله كثروا حينئذ بالسواحل وغيرها واستولى النصراري على الساحل ثم بسببهم استولوا على القدس وغيره فان أحوالهم كانت من أعظم الاسباب في ذلك ثم لما أقام الله ملوك المسلمين المجاهدين في سبيل الله كنور الدين الشهيد وصلاح الدين واتباعهما وفتحوا السواحل من النصراري ومن كان بها منهم وفتحوا أيضا أرض مصر فانهم كانوا مستولين عليها نحو مائتي سنة واتفقوا هم والنصارى فجاهدتهم المسلمون حتى فتحوا البلاد ومن ذلك التاريخ انتشرت دعوة الاسلام بالبلاد المصرية والشامية ثم ان التتار انما دخلوا ديار الاسلام وقتلوا خليفة بغداد وغيره من ملوك المسلمين بمعاونتهم ومؤازرتهم فان منجم هلاوون الذي كان وزيره النصير الطوسي كان وزيراً لهم وهو الذي امره بقتل الخليفة وبولاية هؤلاء ولهم القاب معروفة عن المسلمين تارة يسمون الملاحدة وتارة يسمون القرامطة وتارة يسمون الباطنية وتارة يسمون الاسماعيلية وتارة يسمون النصيرية وتارة يسمون الحرمية وتارة يسمون المحمرة وهذه الاسماء منها ما يعمهم ومنها ما يخص بعض أصنافهم كما ان اسم الاسلام والايمان يعم المسلمين وبعضهم اسم يخصهم إما لسبب وأما لمذهب وأما لبلد وأما لغير ذلك وشرح مقاصدهم يطول كما قال العلماء فهم ظاهر مذهبهم الرفض وباطنه الكفر المحض وحقيقة أمرهم انهم لا يؤمنون بشيء من الانبياء والمرسلين لابنوح ولا بآبراهيم ولا موسى ولا عيسى ولا بشيء من كتب الله المنزلة لا التوراة ولا الانجيل ولا القرآن ولا يقرون أن للمالم خالقاً خلقه ولا بان له ديناً أمر به ولا بان له داراً يجزي الناس فيها على أعمالهم غير هذه الدار وهم نارة يبنون قولهم على مذهب المتفلسفة الطبيعيين وتارة يبنونها على قول المجوس الذين يعبدون النور ويصبون الى ذلك الرفض ويحتجون لذلك من كلام النبوات إما بلفظ مكذوب ينقلونه كما ينقلون عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال أول ما خلق الله العقل والحديث موضوع باتفاق أهل العلم بالحديث ولفظه أول ما خلق الله العقل فقال اقبل فاقبل فقال له ادبر فادبر فيصححون لفظه ويقولون أول ما خلق الله العقل ليوافق قول المتفلسفة أنسباع ارسطو في قوله أول

الصادرات عن واجب الوجود هو العقل واما بالفظ ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم فيحرفونه
عن مواضعه كما يفعل أصحاب رسائل اخوان الصفا ونحوهم فانهم من أئمتهم وقد دخل كثير
من باطلهم على كثير من المسلمين وراج عليهم حتى صار في كتب طوائف من المنتسبين الى
العلم والدين وان كانوا لا يوافقونهم على أصل كفرهم فان هؤلاء لهم في اظهار دعوتهم الملعونة
التي يسمونها الدعوة الهادية درجات متعددة ويسمون النهاية البلاغ الاكبر والناموس الاعظم
ومضمون البلاغ الاكبر جحد الخالق والاستهزاء به وبمن يقربه حتى يكتب أحدهم اسم الله
في أسفل رجله وفيه أيضا جحد شرائعه ودينه وجحد ما جاء به الانبياء ودعوى أنهم كانوا
من جنسهم طالبين للرئاسة فمنهم من أحسن في طلبها ومنهم من أساء في طلبها حتى قتل
ويجملون محمدا وموسى من القسم الاول ويجعلون المسيح من القسم الثاني وفيها من الاستهزاء
بالصلاة والزكاة والصوم والحج ومن تحليل نكاح ذوات المحارم وسائر الفواحش ما يطول
وصفه ولهم اشارات ومخاطبات يعرف بها بعضهم بعضا وهم اذا كانوا في بلاد المسلمين التي يكثر
فيها أهل الايمان فقد يخفون على من لا يعرفهم واما اذا كثروا فانه يعرفهم عامة الناس فضلا
عن خاصتهم وقد اتفق علماء المسلمين على ان مثل هؤلاء لا تجوز منا حكمهم ولا يجوز ان ينكح
موليته منهم ولا يتزوج منهم امرأة ولا تباع ذبايحهم * وأما الجبن المعمول بانفجحتهم فقيه قولان
مشهوران للعلماء كسائر انفحة الميتة وكأنفحة ذبيحة الجوس الذين يقال عنهم أنهم يذكون فذهب
أبي حنيفة وأحمد في إحدى الروايتين انه يحل هذا الجبن لان أنفحة الميتة على هذا القول
لا تموت بموت البهيمة وملاقاة الوعاء النجس في الباطن لا تنجس ومذهب مالك والشافعي
وأحمد في الرواية الاخرى ان الجبن نجس لان الأنفحة عندهؤلاء نجسة لان لبن الميتة وإنفحتها
عندهم نجس ومن لا تؤكل ذبيحتهم فذبيحته كاليتة وكل من أصحاب القولين يحتج بآثار ينقلها
عن الصحابة فاصحاب القول الاول نقلوا أنهم أكلوا جبن الجوس وأصحاب القول الثاني نقلوا
أنهم انما أكلوا ما كانوا يظنونونه من جبن النصاري فهذه مسألة اجتهد المقلد ان يقلد من يفتي
باحد القولين وأما أوانيتهم وملابسهم فكأواني الجوس على ما عرف من مذاهب الاثمة ولا
يجوز دفنهم في مقابر المسلمين ولا يصلي عليهم فان الله نهى عن الصلاة على المنافقين كعبد الله
ابن أبي ونحوه وكانوا يتظاهرون بالصلاة والزكاة والصوم والحج والجهاد مع المسلمين لا يظهرون

مقالة تخالف دين الاسلام لكن يسرون ذلك فقال تعالى ﴿ولا تصل على أحد منهم مات أبدا ولا تقم على قبره انهم كفروا بالله ورسوله وماتوا وهم فاسقون﴾ فكيف هؤلاء الذين هم مع الزندقة والنفاق لا يظهرن الا الكفر والاحاد واما استخدام مثل هؤلاء في ثغور المسلمين وحصونهم أو جنودهم فهو من الكبائر بمنزلة من يستخدم الذئاب لرعى الغنم فانهم من أغش الناس للمسلمين ولولا الامور واحرص الناس على فساد الملة والدولة وهم شر من المخامر الذي يكون في العسكر فان المخامر قد يكون له غرض إما مع أمير العسكر وإما مع العدو وهؤلاء غرضهم مع الملة ونبيها ودينها وملوكها وعلمائها وعامتها وخاصتها وهم أحرص الناس على تسليم الحصون الى عدو المسلمين وعلى افساد الجند على ولى الامر واخراجهم عن طاعته والواجب على ولاية الامور قطعهم من دواوين المقاتلة ولا يستخدمهم في ثغر ولا في غير ثغر وضررهم في الثغر أشد وان يستخدموا بدلهم من يحتاج الى استخدامه من الرجال المأمونين على دين الاسلام وعلى النصيح لله ورسوله ولائمة المسلمين وعامتهم بل اذا كان ولى الامر لا يستخدم من يغشه وان كان مسلما فكيف يستخدم من يغش المسلمين ولا يجوز له تأخير هذا الواجب مع القدرة عليه بل أي وقت قدر على الاستبدال بهم وجب عليه ذلك لانهم عوقدوا على ذلك فان كان العقد صحيحا وجب المسمى وان كان فاسدا وجبت أجره المثل وان لم يكن استخدامهم من جنس الاجارة اللازمة فهو من جنس الجمالة الجائزة لكن هؤلاء لا يجوز استخدامهم فالحقد عقد فاسد لا يستحقون الا قيمة عملهم فان لم يكونوا عمالوا عملا فلا شيء لهم لكن دماؤهم وأموالهم مباحة واذا أظهروا التوبة ففي قبولها منهم نزاع بين العلماء فمن قبل توبتهم اذا استزموا شريعة الاسلام اقر اموالهم اليهم ولم تنقل الى ورثتهم من جنسهم فان مالهم في بيت المال لكن هؤلاء اذا اخذوا فانهم يظهرن التوبة اذا اهل مذهبهم الاتقاء وكنان امرهم وفيهم من يعرف وفيهم من قد لا يعرف فالطريق ان يحتاط في امرهم فلا يتركون مجتمعين ولا يمكنون من حمل السلاح وان لا يكونوا من المقاتلة ويلزمون شرائع الاسلام من الصلوات الخمس وقراءة القرآن ويترك بنهم من يعلمهم دين الاسلام وبحال بينهم وبين معلمهم فان أبا بكر الصديق رضي الله عنه هو وسائر الصحابة لما ظهروا على أهل الردة وجأوا اليه قال لهم الصديق اختاروا بيني اما الحرب الملعنة واما السلم المخزية قالوا يا خليفة رسول

الله هذه الحرب الملقبة قد عرفناها فما السلم المحزية قال تدون قتلانا ولا ندى قتلاكم وتشهدون ان
 قتلانا في الجنة وقتلاكم في النار وننعم ما اصبنا من اموالكم وتردون ما اصبتم من اموالنا ونزاع
 منكم الحلقة والسلاح وتمنعون من ركوب الخيل وتتركون ترمون اذئاب الابل حتى يري الله
 خليفة رسول الله والمؤمنين امرا يعذرونكم به فوافقه الصحابة على ذلك الا في تضمين قتلى
 المسلمين فان عمر قال له هؤلاء قتلاوا في سبيل الله واجورهم على الله يعني هم استشهدوا وافلادية
 لهم فاتفقوا على قول عمر في ذلك وهذا الذي اتفق عليه الصحابة هو مذهب ائمة العلماء والذي
 تنازعوا فيه تنازع فيه العلماء فذهب اكثرهم ان من قتله المرتدون المعتنقون المحاربون لا يضمن
 كما اتفق عليه العلماء وهو مذهب أبي حنيفة واحمد في احدي الروايتين ومذهب الشافعي واحمد
 في الرواية الاخرى هو القول الاول فهذا الذي فعله الصحابة باولئك المرتدين بعد عودهم الى
 الاسلام يفعل بن اظهر الاسلام والتهمة ظاهرة فيه فيمنع من ركوب الخيل والسلاح والدروع
 التي تلبسها المقاتلة ولا يترك في الجند يهودي ولا نصراني ولا يزوجون شرائع الاسلام حتى يظهر
 ما يفعلونه من خير وشر ومن كان من ائمة ضلالهم واظهر التوبة اخرج عنهم وسير الى بلاد
 المسلمين التي ليس لهم فيها ظهور فاما ان يهديه الله او يموت على نفاقه من غير مضرة للمسلمين
 ولا ريب ان جهاد هؤلاء وإقامة الحدود عليهم من اعظم العلل واكثر الواجبات وهو
 افضل من جهاد من يقاتل المسلمين من المشركين واهل الكتاب فان جهاد هؤلاء حفظ لما
 فتح من بلاد الاسلام ولما دخل فيه من الخوارج وجهاد من يقاتلنا من المشركين واهل الكتاب
 من زيادة اظهار الدين وحفظ الاصل مقدم على الفرع وأيضا فضرر هؤلاء على المسلمين اعظم
 من ضرر أولئك بل ضرر هؤلاء في الدين على كثير من الناس أشد من ضرر المحاربين من المشركين
 وأهل الكتاب ويجب على كل مسلم ان يقوم في ذلك بحسب ما يقدر عليه من الواجب فلا يحل
 لاحد ان يكتم ما يعرفه من اخبارهم بل يفشيها ويظهرها ليعرف المسلمون حقيقة حالهم ولا يحل
 لاحد ان يماونهم على بقائهم في الجند والمستخدمين ولا يحل لاحد السكوت عن القيام عليهم بما أمر
 الله به ورسوله فان هذا من أعظم أبواب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر والجهاد في سبيل
 الله وقد قال تعالى لنبيه (يا ايها النبي جاهد الكفار والمنافقين واغلظ عليهم) وهؤلاء لا يخرجون
 عن الكفار والمنافقين والمعاون على كفر شرهم وعلى هدايتهم بحسب الامكان له من الاجر والثواب

ما لا يعلمه الا الله فان المقصود هدايتهم كما قال تعالى (كنتم خير امة اخرجت للناس) قال أبو هريرة كنتم خير الناس للناس فيأتون بهم في السلاسل والقيود حتى يدخلونهم الاسلام فالمقصود بالجهاد والامر بالمعروف والنهي عن المنكر هداية العباد لمصالح المعاش والمعاد بحسب الامكان فمن هداه الله سعد في الدنيا والآخرة ومن لم يهتد كف الله ضرره عن غيره ومعلوم ان الجهاد والامر بالمعروف والنهي عن المنكر هو افضل الاعمال كما قال النبي صلى الله عليه وسلم رأس الامر الاسلام وعموده الصلاة وذروة سنامه الجهاد في سبيل الله وفي الصحيحين عنه انه قال ان في الجنة لمائة درجة ما بين الدرجة والدرجة كما بين السماء والارض أعدها الله للمجاهدين في سبيله وقال صلى الله عليه وسلم رباط يوم وليلة خير من صيام شهر وقيامه ومن مات صراطا مجاهدا أجرى عليه عمله وأجرى عليه رزقه من الجنة وأمن الفتن والجهاد أفضل من الحج والعمرة كما قال تعالى (أجعلتم سقاية الحاج وعمارة المسجد الحرام كن آمن بالله واليوم الآخر وجاهد في سبيل الله لا يستوون عند الله والله لا يهدي القوم الظالمين الذين آمنوا وهاجروا وجاهدوا في سبيل الله باموالهم وأنفسهم أعظم درجة عند الله وأولئك هم الفائزون يبشرهم ربهم برحمة منه ورضوان وجنات لهم فيها نعيم مقيم خالدين فيها أبدان الله عنده أجر عظيم) (٤١٠) ﴿مسئلة﴾ فيمن يلعن معاوية ماذا يجب عليه وهل قال النبي صلى الله عليه وسلم هذه الاحاديث وهي اذا اقتتل خليفةتان فاحدهما ملعون وأيضا ان عمارا تقتله الفئة الباغية وقتله عسكر معاوية وهل سبوا أهل البيت أو قتل الحجاج شريفا

﴿الجواب﴾ الحمد لله من لمن أحدا من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كماوية بن أبي سفيان وعمر بن العاص ونحوهما أو من هو أفضل من هؤلاء كأبي موسى الاشعري وأبي هريرة ونحوهما أو من هو أفضل من هؤلاء كطلحة والزبير أو عثمان وعلي بن أبي طالب أو أبي بكر الصديق وعمر أو عائشة أم المؤمنين أو غير هؤلاء من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فانه مستحق للمقوبة البليغة باتفاق أئمة الدين وتنازع العلماء هل يعاقب بالقتل أو مادون القتل كما قد بسطنا ذلك في غير هذا الموضع وقد ثبت في الصحيحين عن أبي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا تسبوا أصحابي فوالذي نفسي بيده لو أنفق أحدكم مثل ذهب ما بلغ ما بلغ من أحدكم ولا نصيفه والامنة أعظم من السب وقد ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم

وسلم انه قال لعن المؤمن كقتله فقد جعل النبي صلى الله عليه وسلم لعن المؤمن كقتله وأصحاب
رسول الله صلى الله عليه وسلم خيار المؤمنين كما ثبت عنه انه قال خير القرون القرن الذي بعثت فيهم
ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم وكل من رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم مؤمنا به فله من
الصحبة بقدر ذلك كما ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم يغزو جيش فيقول هل
فيكم من رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم فيقولون نعم فيفتح لهم قال ثم يغزو جيش فيقول هل فيكم
من رأى من رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم فيقولون نعم فيفتح لهم وذكر الطبقة الثالثة فعاقد
الحكم بروية رسول الله صلى الله عليه وسلم كما علقه بصحبته ولما كان لفظ الصحبة فيه عموم وخصوص
كان من اختص من الصحابة بما يتميز به عن غيره يوصف بتلك الصحبة دون من لم يشرك فيها كما قال
النبي صلى الله عليه وسلم في حديث أبي سعيد المتقدم خالد بن الوليد لما اختصم هو وعبد
الرحمن يا خالد لا تسبوا أصحابي فوالذي نفسي بيده لو أنفق أحدكم مثل أحد ذهباً ما بلغ مد أحدهم
ولا نصيفه فإن عبد الرحمن بن عوف هو وأمثاله من السابقين الأولين من الذين أنفقوا
قبل الفتح فتح الحديبية وقاتلوا وخالد بن الوليد وغيره ممن أسلم بعد الحديبية وأنفقوا وقاتلوا
دون أولئك قال تعالى (لا يستوي منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل أولئك أعظم درجة
من الذين أنفقوا من بعد وقاتلوا وكلا وعد الله الحسنى) والمراد بالفتح فتح الحديبية لما بايع
النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه تحت الشجرة وكان الذين بايعوه أكثر من ألف واربعمائة وهم
الذين فتحوا خيبر وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا يدخل النار أحد
بايع تحت الشجرة وسورة الفتح الذي فيها ذلك أنزلها الله قبل أن تفتح مكة بل قبل أن يفتح
النبي صلى الله عليه وسلم وكان قد بايع أصحابه تحت الشجرة عام الحديبية سنست من الهجرة
وصالح المشركين صالح الحديبية المشهور وبذلك الصلح حصل من الفتح ما لا يعلمه الا الله مع
انه قد كان كرهه خالق من المساءين ولم يعلموا ما فيه من حسن العاقبة حتى قال سهل بن حنيف
ايها الناس اتهموا الرأي فلقد رأيته يوم أبي جندل ولو استطيع ان ارد على رسول الله صلى
الله عليه وسلم أمره لرددت رواد البخاري وغيره فلما كان من العام القابل اعتمر النبي صلى
الله عليه وسلم ودخله من اعتمر معه مكة معتمرين وأهل مكة يومئذ مع المشركين ولما
كان في العام الثامن فتح مكة في شهر رمضان وقد أنزل الله في سورة الفتح (لقد خان المسجد

الحرام ان شاء الله آمينين محققين رؤسكم ومقصرين لا تخافون فعلم ما لم تعلموا فجعل من دون ذلك فتحا قريبا) فوعدهم في سورة الفتح ان يدخلوا مكة آمينين وانجز مواعده من العام الثاني وانزل في ذلك (الشهر الحرام بالشهر الحرام والحرمات قصاص) وذلك كله قبل فتح مكة فمن توهم ان سورة الفتح نزلت بعد فتح مكة فقد غلط غلطا بينا والمقصود ان اولئك الذين صحبوه قبل الفتح اختصوا من الصحبة بما استحقوا به التفضيل على من بعدهم حتى قال لخالد لا تسبوا اصحابي فانهم صحبوه قبل ان يصحبه خالد وامثاله ولما كان لابي بكر الصديق رضي الله عنه من مزية الصحبة ما يميز به على جميع الصحابة خصه بذلك في الحديث الصحيح الذي رواه البخاري عن ابي الدرداء انه كان بين ابي بكر وعمر كلام فطلب ابو بكر من عمر ان يستغفر له فامتنع عمر وجاء ابو بكر الى النبي صلى الله عليه وسلم فذكر له ماجرى ثم ان عمر قد تم خفرج يطلب ابا بكر في بيته فذكر له انه كان عند النبي صلى الله عليه وسلم فلما جاء عمر اخذ النبي صلى الله عليه وسلم ينضب لابي بكر وقال ايها الناس اني جئت اليكم فقلت اني رسول الله اليكم فقلتم كذبت وقال ابو بكر صدقت فهل انتم تاركوا لي صاحبي فهل انتم تاركوا لي صاحبي فما اودى بعدها فهنا خصه باسم الصحبة كما خصه به القرآن في قوله تعالى (ثاني اثنين اذ هما في النار اذ يقول لصاحبه لا تحزن ان الله معنا) وفي الصحيحين عن ابي سعيد ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان عبدا خيره الله بين الدنيا والآخرة فاختار ذلك العبد ما عند الله فبكي ابو بكر فقال بل نفديك بانفسنا واموالنا قال فجعل الناس يجيبون ان ذكر النبي صلى الله عليه وسلم عبدا خيره الله بين الدنيا والآخرة فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم هو الخير وكان ابو بكر اعلمنا به وقال النبي صلى الله عليه وسلم ان امن الناس علينا في صحبته وذات يده ابو بكر ولو كنت متخذا من اهل الارض خليلا لاتخذت ابا بكر خليلا ولكن اخي وصاحبي سدا كل خوخة في المسجد الا خوخة ابي بكر وهذا من اصح حديث يكون بانفاق العلماء العارفين باقوال النبي صلى الله عليه وسلم وافعاله واحواله والمقصود ان الصحبة فيها خصوص وعموم ومما يندرج فيه كل من رآه ومنابه ولهذا يقال صحبته سنة وشهر او ساعة ونحو ذلك * ومما يروى عن عمرو بن العاص رآه ثلثا من المؤمنين لم يسمهم احد من السلف بانفاق بل قد ثبت في الصحيح ان عمرو بن العاص لما بايع النبي صلى الله عليه وسلم قال على ان ينصرت لي ما تقدم من ذنبي فقال

يا عمرو أما علمت ان الاسلام يهدم ما كان قبله ومعلوم ان الاسلام الهادم هو اسلام المؤمنين
 لا اسلام المنافقين وأيضا فعمر بن العاص وأمثاله ممن قدم مهاجرا الى النبي صلى الله عليه وسلم
 بعد الحديبية هاجر اليه من بلادهم طوعا لا كرها والمهاجرون لم يكن فيهم منافق وانما كان
 النفاق في بعض من دخل من الانصار وذلك ان الانصار هم أهل المدينة فلما أسلم أشرفهم
 وجهورهم احتاج الباقون ان يظهروا الاسلام نفاقا لئلا يظهر الاسلام وظهوره في قلوبهم وأما أهل
 مكة فكان أشرفهم وجهورهم كفارا فلم يكن يظهر الايمان الا من هو مؤمن ظاهرا وباطنا
 فانه كان من أظهر الاسلام يؤذي ويهجر وانما المنافق يظهر الاسلام لمصلحة دنياه وكان من أظهر
 الاسلام بمكة يتأذى في دنياه ثم لما هاجر النبي صلى الله عليه وسلم الى المدينة هاجر معه أكثر
 المؤمنين ومنع بعضهم من الهجرة اليه كما منع رجال من بني مخزوم مثل الوليد بن المغيرة أخو خالد
 أخو أبي جهل لأمه ولهذا كان النبي صلى الله عليه وسلم يقنت لهؤلاء ويقول في قنوته اللهم نج الوليد
 ابن الوليد وسامة بن هشام والمستضعفين من المؤمنين اللهم اشدد وطأتك على مضر واجعلنا عليهم سنينا
 كسني يوسف والمهاجرون من أولهم الى آخرهم ليس فيهم من اتهمه أحد بالنفاق بل كلهم مؤمنون
 مشهود لهم بالايمان ولعن المؤمن كقتله واما معاوية بن أبي سفيان وامثاله من انطقاء الذين اسلموا بعد
 فتح مكة كمكرمة بن أبي جهل والحارث بن هشام وسهل بن عمرو وصفوان بن أمية وأبي سفيان
 ابن الحرث بن عبد المطلب وهؤلاء وغيرهم ممن حسن اسلامهم بالنفاق المسلمين ولم يتهم أحد
 منهم بعد ذلك بنفاق ومعاوية قد استكتبه رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال اللهم علمه الكتاب
 والحساب وقر العذاب وكان أخوه يزيد بن أبي سفيان خيرا منه وافضل وهو أحد الأمراء
 الذين بعثهم أبو بكر الصديق رضي الله عنه في فتح الشام ووصاه بوصية معروفة وأبو بكر ماش
 ويزيد راكب فقال له يا خليفة رسول الله اما ان تركب واما ان انزل قال لست براكب ولست
 بنازل اني اجتسبت خطاي في سبيل الله وكان عمرو بن العاص هو الامير الآخر والثالث
 شرحبيل بن حسنة والرابع خالد بن الوليد وهو اميرهم المطاق ثم عزله عمرو وولى ابا عبيدة
 عامر بن الجراح الذي ثبت في الصحيح ان النبي صلى الله عليه وسلم شهد له انه امين هذه الامة
 فكان فتح الشام على يد ابي عبيدة وفتح العراق على يد سعد بن أبي وقاص ثم لما مات يزيد
 ابن أبي سفيان في خلافة عمر استعمل اخاه معاوية وكان عمر بن الخطاب من أعظم الناس فراسة

واخبرهم بالرجال واقومهم بالحق واعلمهم به حتى قال علي بن ابي طالب رضي الله عنه كنا
تحدث ان السكينة تنطق على لسان عمر وقال النبي صلى الله عليه وسلم ان الله ضرب الحق على
لسان عمر وقلبه وقال لو لم ابعث فيكم لبعث فيكم عمر وقال ابن عمر ما سمعت عمر يقول في شيء اني
لاراه كذا وكذا الا كان كما رآه وقد قال له النبي صلى الله عليه وسلم ما رآك الشيطان سال كاجفا الا
سلك فجاء غير بك ولا استعمل عمر قط بل ولا ابو بكر على المسلمين منافقا ولا استعمل من اقاربهما
ولا كان تأخذهما في الله لومة لا اثم بل لما قاتلا اهل الردة واعادوهم الى الاسلام منعوهم ركوب
الخيول وحمل السلاح حتى تظهر صحة توبتهم وكان عمر يقول لسعد بن ابي وقاص وهو امير
العراق لا تستعمل احدا منهم ولا تشاورهم في الحرب فانهم كانوا امراء اكابر مثل طلحة الاسدي
والاقرع بن حابس وعيينة بن حصن والاشعث بن قيس الكندي وامثالهم فهو لاء لما تخوف
ابوبكر وعمر منهم نوع نفاق لم يولهم على المسلمين فلو كان عمرو بن العاص ومعاوية بن ابي سفيان وامثالهما
من يتخوف منها النفاق لم يولوا على المسلمين بل عمرو بن العاص قد امره النبي صلى الله
عليه وسلم في غزوة ذات السلاسل والنبي صلى الله عليه وسلم لم يول على المسلمين منافقا وقد
استعمل على نجران سفيان بن حرب ابا معاوية ومات رسول الله صلى الله عليه وسلم وابو سفيان
نائبه على نجران وقد اتفق المسلمون على ان اسلام معاوية خير من اسلام ابيه ابي سفيان
فكيف يكون هؤلاء منافقين والنبي صلى الله عليه وسلم ياتهم على احوال المسلمين في العلم والعمل
وقد علم ان معاوية وعمرو بن العاص وغيرهما كان بينهم من الفتن ما كان ولم يتهمهم احد من
اوليائهم لا بخاربوهم ولا غير محاربهم بالكذب على النبي صلى الله عليه وسلم بل جميع علماء الصحابة
والتابعين بعدهم متفقون على ان هؤلاء عاصدون على رسول الله مامونون عليه في الرواية عنه والمنافق
غير مامون على النبي صلى الله عليه وسلم بل هو كاذب عليه مكذب له واذا كانوا مؤمنين محبين لله
ورسوله فمن انهم فقد عصى الله ورسوله وقد ثبت في صحيح البخاري مامعناه ان رجلا يلقب حمارا
وكان يشرب الخمر وكان كلما شرب اتى به الى النبي صلى الله عليه وسلم جلده فأتى به اليه مرة فقال
رجل لعنه الله ما اكثر ما يؤتى به الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا تلعنوه
فانه يحب الله ورسوله وكل مؤمن يحب الله ورسوله ومن لم يحب الله ورسوله فليس بمؤمن وان كانوا
متفاضلين في الايمان وما يدخل فيه من حب وغيره هذا مع انه صلى الله عليه وسلم لعن الخمر

وعاصرها ومنصرها وشاربها وساقها وحاملها والمحمولة اليه وآكل ثمنها وقد نهى عن لعنة هذا المعين
لأن اللعنة من باب الوعيد فيحكم به عموما وأما الممين فقد يرتفع عنه الوعيد لتوبة صحيحة أو
حسنات ماحية أو مصائب مكفرة أو شفاعاة مقبولة أو غير ذلك من الأسباب التي ضررها يرفع
العقوبة عن المذنب فهذا في حق من له ذنب محقق وكذلك حاطب بن أبي بلتعة فعمل ما فعل
وكان يسيء إلى ممالكه حتى ثبت في الصحيح أن غلامه قال يا رسول الله والله ليدخان حاطب بن
أبي بلتعة النار قال كذبت أنه شهد بدرا والحديبية وفي الصحيح عن علي بن أبي طالب أن النبي
صلى الله عليه وسلم أرسله والزبير بن العوام وقال لهما اثنياروضة خاخ فان بها ظمينة ومعهما كتاب
قال علي فانطلقنا تنمادي بناخيلنا حتى لقينا الظمينة فقلنا أن الكتاب فقالت مامى كتاب فقلنا لها
لتخرجن الكتاب أولناقين الثياب قال فاخرجه من عقاصها فاتينا به النبي صلى الله عليه وسلم وإذا
كتاب من حاطب إلى بعض المشركين بمكة يخبرهم ببعض أمر النبي صلى الله عليه وسلم فقال النبي
صلى الله عليه وسلم ما هذا يا حاطب فقال والله يا رسول الله ما فعلت هذا ارتدادا عن ديني ولا رضا
بالكفر بعد الإسلام ولكن كنت أصرا لمصقاف في قريش ولم أكن من أنفسها وكان من مملكت
من المسلمين لهم قرابات يحمون بهم أهاليهم بمكة فاحببت إذا فاتني ذلك منهم أن اتخذ عندهم يدا
يحمون بها قرابتي وفي لفظ وعلمت أن ذلك لا يضرك يعني لأن الله ينصر رسوله والذين آمنوا فقال عمر
دعني أضرب عنق هذا المنافق فقال النبي صلى الله عليه وسلم أنه قد شهد بدرا وما يدريك أن الله قد
أطلع على أهل بدر فقال لهم اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم فهذه السيئة العظيمة غفرها الله له بشهود
بدر ففعل ذلك على أن الحسنة العظيمة يغفر الله بها السيئة العظيمة والمؤمنون يؤمنون بالوعد
والوعيد لقوله صلى الله عليه وسلم من كان آخر كلامه لا إله إلا الله دخل الجنة وامثال ذلك مع قوله (أن
الذين يأكلون أموال اليتامى ظلما إنما يأكلون في بطونهم نارا وسيصلون سعيرا) ولهذا لا يشهد
لممين بالجنة إلا بدليل خاص ولا يشهد على معين بالنار إلا بدليل خاص ولا يشهد لهم بمجرد الظن من
اندراجهم في العموم لأنه قد يندرج في العمومين فيستحق الثواب والعقاب لقوله تعالى (فمن يعمل
مثقال ذرة خيرا يره ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره) والعبد إذا اجتمع له سيئات وحسنات فإنه وإن
استحق العقاب على سيئاته فإن الله يثيبه على حسناته ولا يحبط حسنات المؤمن لأجل ما صدر منه
وإنما يقول بحبوط الحسنات كلها بالكبيرة الخوارج والمتزلة الذين يقولون بتخليد أهل الكبائر

وانهم لا يخرجون منها بشفاعته ولا غيرها وان صاحب الكبيرة لا يبق مع من الايمان شي وهذه اقوال فاسدة مخالفة للكتاب والسنة المتواترة واجماع الصحابة وسائر اهل السنة والجماعة وأئمة الدين لا يعتقدون عصمة أحد من الصحابة ولا القراة ولا السابقين ولا غيرهم بل يجوز عندهم وقوع الذنوب منهم والله تعالى يغفر لهم بالتوبة ويرفع بها درجاتهم ويغفر لهم بحسنات ما حية او بغير ذلك من الاسباب قال تعالى (والذي جاء بالصدق وصدق به اولئك هم المتقون لهم ما يشاؤون عند ربهم ذلك جزاء المحسنين ليكفر الله عنهم اسوأ الذي عملوا ويجزيهم اجرهم باحسن الذي كانوا يعملون) وقال تعالى (حتى اذا بلغ أشده وبلغ أربعين سنة قال ربني اوزعني ان اشكر نعمتك التي انعمت علي وعلى والدي وان اعمل صالحا ترضاه واصالح لي في ذريتي اني تبت اليك واني من المسلمين اولئك الذين نتقبل عنهم احسن ما عملوا ووتجاوز عن سيئاتهم في أصحاب الجنة) ولكن الانبياء صلوات الله عليهم هم الذين قال العلماء انهم معصومون من الاصرار على الذنوب فاما الصديقون والشهداء والصالحون فلا يسو بمعصومين وهذا في الذنوب المحقة وأما ما اجتهدوا فيه فتارة يصيبون وتارة يخطئون فاذا اجتهدوا فاصابوا فاهم اجران واذا اجتهدوا واخطئوا فاهم أجر على اجتهداهم وخطوهم مغفور لهم وأهل الضلال يجمعون الخطأ والاثم متلازمين فتارة يغلون فيهم ويقولون انهم معصومون وتارة يحفون عنهم ويقولون انهم باغون بالخطأ وأهل العلم والايمان لا يمسكون ولا يؤثمون ومن هذا الباب نولد كثير من فرق أهل البدع والضلال فطائفة سبت السلف ولعنهم لا اعتقادهم انهم فعلوا ذنوبا وان من فعلها يستحق اللعنة بل قد يفسقونهم او يكفرونهم كما فعلت الخوارج الذين كفروا على بن أبي طالب وعثمان بن عفان ومن تولاها ولعنوهم وسبوهم واستحلوا قتلهم وهؤلاء هم الذين قال فيهم رسول الله صلى الله عليه وسلم يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم وصياهم مع صيائهم وقراءته مع قراءتهم يقرؤن القرآن لا يجاوز حناجرهم يمرقون من الاسلام كما يمرق السهم من الرمية وقال صلى الله عليه وسلم تمرق مارقة على فرقة من المسلمين فتقاتلها اولى الطائفتين لاجل الحق وهؤلاء هم المارقة الذين صرخوا على أمير المؤمنين على بن أبي طالب وكفروا كل من تولاها وكان المؤمنون قد افترقوا فرقتين فرقة مع علي وفرقة مع معاوية فقاتل هؤلاء عليا واصحابه فوقع الامر كما أخبر به النبي صلى الله عليه وسلم وكما ثبت عنه أيضا في الصحيح انه قال عن الحسن ابنه ان ابني

هذا سيد وسيصالح الله به بين طائفتين عظيمتين من المسلمين فاصالح الله به بين شيعة علي
 وشيعة معاوية واثني النبي صلى الله عليه وسلم على الحسن بهذا الصالح الذي كان على يديه وسماه
 سيداً بذلك لاجل ان ما فعله الحسن يحبه الله ورسوله ويرضاه الله ورسوله ولو كان الاقتال
 الذي حصل بين المسلمين هو الذي أمر الله به ورسوله لم يكن الامر كذلك بل يكون الحسن
 قد ترك الواجب او الاحب الى الله وهذا النص الصحيح الصريح يبين ان ما فعله الحسن محمود
 مرضي لله ورسوله وقد ثبت في الصحيح ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يضعه على فخذه ويضع
 اسامة بن زيد ويقول اللهم اني احبهما واحب من يحبهما وهذا ايضا مما ظهر فيه محبته ودعوته
 صلى الله عليه وسلم فانهما كانا اشد الناس رغبة في الامر الذي مدح النبي صلى الله عليه وسلم
 به الحسن واشد الناس كراهة لما يخالفه وهذا مما يبين ان القتلي من أهل صفين لم يكونوا عند
 النبي صلى الله عليه وسلم بمنزلة الخوارج المارقين الذين امر بقتالهم وهؤلاء مدح الصالح بينهم
 ولم يامر بقتالهم ولهذا كانت الصحابة والائمة متفقين على قتال الخوارج المارقين وظهر من علي
 رضي الله عنه السرور بقتالهم ومن روايته عن النبي صلى الله عليه وسلم الامر بقتالهم وما فظهر عنه
 واما قتال الصحابة فلم يرو عن النبي صلى الله عليه وسلم فيه امر ولم يظهر فيه سرور بل ظهر منه
 الكآبة وتمنى ان لا تقع وشكر بعض الصحابة وبرأ الفريقين من الكفر والنفاق وأجاز الترحم
 علي قتلي الطائفتين واهل ذلك من الامور التي يعرف بها اتفاق علي وغيره من الصحابة على
 ان كل واحدة من الطائفتين مؤمنة وقد شهد القرآن بان اقتتال المؤمنين لا يخرجهم عن الايمان
 بقوله تعالى (وان طائفتان من المؤمنين اختلفتا فاصالحوا بينهما فان بخت احدهما على الاخرى
 فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء الى امر الله فان فاءت فاصالحوا بينهما بالعدل واقسطوا ان الله يحب
 المقسطين انما المؤمنون اخوة فاصالحوا بين اخويكم واتقوا الله لعلكم ترحمون) فمأثم المؤمنين
 وجعلهم اخوة مع وجود الاقتتال والبغى * والحديث المذكور اذا اقتتل خايفتان فاحدهما ملوم
 كذب مفتر لم يروه أحد من أهل العلم بالحديث ولا هو في شيء من دواوين الاسلام المعتمدة
 ومعاوية لم يدع الخلافة ولم يبايع له بها حين قاتل عليا ولم يقاتله على انه خليفة ولا انه يستحق
 الخلافة ويقرون له بذلك وقد كان معاوية يتر بذلك لمن ساله عنه ولا كان معاوية واصحابه يرون
 ان يتدبروا عليا واصحابه بالقتال ولا يماؤا بل لما رأى علي رضي الله عنه واصحابه انه يجب عليهم

طاعته ومبايعته اذ لا يكون للمسلمين الا خليفة واحد وانهم خارجون عن طاعته يمتنعون
عن هذا الواجب وهم أهل شوكة رأي ان يقاتلهم حتى يؤدوا هذا الواجب فتحصل الطاعة
والجماعة وهم قالوا ان ذلك لا يجب عليهم وانهم اذا قوتلوا على ذلك كانوا مظلومين قالوا لان
عثمان قتل مظلوما باتفاق المسلمين وقتلته في عسكر علي وهم غالبون لهم شوكة فاذا امتنعنا ظلمنا
واعتدوا علينا وعلي لا يمكنه دفعهم كالم يمكنه الدفع عن عثمان وانما علينا ان نبايع خليفة يقدر علي
ان ينصفنا ويبدل لنا الانصاف وكان في جهال الفريقين من يظن بعلي وبعثان ظنونا كاذبة برأ
الله منهما عليا وعثمان كان يظن بعلي انه أمر بقتل عثمان وكان علي يحاف وهو البار الصادق
بلا يمين انه لم يقتله ولا رضى بقتله ولم يعاليه علي قتله وهذا معلوم بالارباب من علي رضى الله
عنه فكان اناس من محبي علي ومن مبغضيه يشيعون ذلك عنه فمحبوه يقصدون بذلك
الظلم علي عثمان بانه كان يستحق القتل وان عليا أمر بقتله ومبغضوه يقصدون بذلك الظلم
علي علي وانه أعان علي قتل الخليفة المظلوم الشهيد الذي صبر نفسه ولم يدفع عنها ولم يسفك
دم مسلم في الدفع عنه فكيف في طلب طاعته وامثال هذه الامور التي يتسبب بها الزائغون
علي التشيعيين الثمانية والعلوية وكل فرقة من المتشيعيين مقرة مع ذلك بانه ليس معاوية
كفا لعل بالخلافة ولا يجوز ان يكون خليفة مع امكان استخلاف علي رضي الله عنه فان فضل
علي وسابقيته وعلمه ودينه وشجاعته وسائر فضائله كانت عندهم ظاهرة معروفة كفضل اخوانه
ابي بكر وعمر وعثمان وغيرهم رضى الله عنهم ولم يكن بقي من أهل الشورى غيره وغير سعد
وسعد كان قد ترك هذا الامر وكان الامر قد انحصر في عثمان وعلي فلما توفي عثمان لم يبق لها
ممين الا علي رضي الله عنه وانما وقع الشر بسبب قتل عثمان فحصل بذلك قوة أهل الظلم
والمدون وضمف أهل العلم والايمان حتى حصل من الفرقة والاختلاف ما صار يطاع فيه من
غيره أولى منه بالطاعة ولهذا أمر الله بالجماعة والاتلاف ونهى عن الفرقة والاختلاف ولهذا
قيل ما يكرهون في الجماعة خير مما يجمعون من الفرقة وأما الحديث الذي فيه ان عمارا تقتله
الفئة الباغية فهذا الحديث قد ظمن فيه طائفة من أهل العلم لكن رواه مسلم في صحيحه وهو
في بعض نسخ البخاري قد تأوله بعضهم على أن المراد بالباغية الطالبة بدم عثمان كما قالوا نبغى
ابن عفان باطراف الاسل وليس بشيء بل يقال ما قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو

حق كما قاله و ليس في كون عمارا تملكه الفئة الباغية ما ينافي ما ذكرناه فانه قد قال الله تعالى (وان
 طائفتان من المؤمنين اقاتلوا فاصالحوا بينهما فان بغت احدهما على الاخرى فقاتلوا التي تبغي حتى
 تفيء الى امر الله فان فاءت فاصالحوا بينهما بالعدل واقسطوا ان الله يحب المقسطين انما المؤمنون
 اخوة فاصالحوا بين اخويكم) فقد جعلهم مع وجود الاقتتال والبغي مؤمنين اخوة بل مع امره
 بقتال الفئة الباغية جعلهم مؤمنين وليس كل ما كان بغيا وظلما او عدوانا يخرج عموم الناس عن
 الايمان ولا يوجب لعنتهم فكيف يخرج ذلك من كان من خير القرون وكل من كان باغيا او
 ظلما او معتديا او مرتكبيا ما هو ذنب فهو تسليح متناول وغير متناول فلما اهل المجتهد كاهل العلم
 والدين الذين اجتهدوا واعتقد بعضهم حل امور واعتقد الاخر تحريمها كما يستحل بعضهم بعض
 انواع الاشربة وبعضهم بعض المقابلات الربوية وبعضهم بعض عقود التحليل والتمتة واهمال
 ذلك فقد جرى ذلك واهماله من خيار السلف فهو لاء المتناولون المجتهدون غايتهم انهم مخطئون
 وقد قال الله تعالى (ربنا لا تؤاخذنا ان نسينا او اخطانا) وقد ثبت في الصحيح ان الله استجاب هذا
 الدعاء وقد اخبر سبحانه عن داود وسليمان عليهما السلام انهما حكما في الحرب وخص احدهما
 بالعلم والحكم مع ثنائه على كل منهما بالعلم والحلم والعلماء ورثة الانبياء فاذا فهم احدكم من المسئلة
 ما لم يفهمه الاخر لم يكن بذلك ملوما ولا مانعا لماعرف من علمه ودينه وان كان ذلك مع العلم
 بالحكم يكون انما وظلما والاصرار عليه فسقا بل حتى علم تحريمه ضرورة كان تحليه كسرا فالبغي
 هو من هذا الباب اما اذا كان الباغي مجتهدا ومتأولا ولم يتبين له انه باغ بل اعتقده انه على الحق
 وان كان مخطئا في اعتقاده لم تكن تسميته باغيا موجبة لاثمه فضلا عن ان توجب فسقه والذين
 يقولون بقتال البغاة المتاولين يقولون مع الامر بقتالهم قتالا لهم لدفع ضرر بغيرهم لا عقوبة لهم بل
 للمنع من العدوان ويقولون انهم باقون على العدالة لا يستقون ويقولون هم كثير المكلف
 كما يمنع الصبي والمجنون والناسي والمغمى عليه والناثم من العدوان ان لا يصدر منهم بل تمنع البهائم
 من العدوان ويجب على من قتل مؤمنا خطأ الدية بنص القرآن مع انه لا اثم عليه في ذلك وهكذا
 من رفع الى الامام من اهل الحدود ونائب بعد القدرة عليه غافلا عليه السيد والنائب من النائب
 كمن لا ذنب له والباغي المتناول يجلد عند مالك والشافعي واحمد ونظائره متعددة ثم يتقيد ان
 يكون البني بغير تاويل يكون ذنبا والذنوب نزول عقوبتها باسباب متعددة كاللوبة والحسنات

الماحية والمصائب المكفرة وغير ذلك ثم ان عمارا تقتله الفئة الباغية ليس نصا في ان هذا اللفظ
 لمعاوية واصحابه بل يمكن ان يريد به تلك المصيبة التي حملت عليه حتى قتله وهي طائفة من
 العسكر ومن رضى بقتل عمار كان حكمه حكمها ومن المعلوم انه كان في العسكر من لم يرض
 بقتل عمار كعبد الله بن عمرو بن العاص وغيره بل كل الناس كانوا منكبين لقتل عمار حتى
 معاوية وعمرو ويروى ان معاوية ناول ان الذي قتله هو الذي جاء به دون مقاتلته وان عليا رد
 هذا التأويل بقوله فنحن اذا قتلنا حمزة ولا ريب ان ما قاله علي هو الصواب لكن من نظر في كلام
 المتناظرين من العلماء الذين ليس بينهم قتال ولا ملك وان لهم في النصوص من التأويلات ما هو اضعف
 من تأويل معاوية بكثير ومن ناول هذا التأويل لم ير انه قتل عمارا فلم يعتقد انه باغ ومن لم يعتقد انه
 باغ وهو في نفس الامر باغ فهو متناول مخطئ والفقهاء ليس فيهم من رآه القتال مع من قتل
 عمارا لكن لهم قولان مشهوران لما كان عليهما أكبر الصحابة منهم من يرى القتال مع عمار
 وطائفته ومنهم من يرى الامسالك عن القتال مطلقا وفي كل من الطائفتين طوائف من السابقين
 الاولين ففي القول الاول عمار وسهل بن حنيف وابو أيوب وفي الثاني سعد بن ابي وقاص ومحمد
 ابن مسلمة واسامة بن زيد وعبد الله بن عمر ونحوهم واعلم أكثر الاكابر من الصحابة كانوا على
 هذا الرأي ولم يكن في العسكرين بعد علي أفضل من سعد بن أبي وقاص وكان من القاعدين
 وحديث عمار قد يحتج به من رأى القتال لانه اذا كان قائلوه بغاة فالله يقول (فقاتلوا التي تبغي)
 والممسكون يحتجون بالاحاديث الكثيرة الصحيحة عن النبي صلى الله عليه وسلم في ان القمود
 عن الفتنة خير من القتال فيها وتقول ان هذا القتال ونحوه هو قتال الفتنة كما جاءت احاديث
 صحيحة تبين ذلك وان النبي صلى الله عليه وسلم لم يأمر بالقتال ولم يرض به وانما رضى بالصالح
 وانما أمر الله بقتال الباغي ولم يأمر بقتاله ابتداء بل قال (وان طائفتان من المؤمنين اختلفتا
 فاصالحوا بينهما فان بعت احدهما على الاخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء الى امر الله فان فاءت
 فاصالحوا بينهما بالعدل واقسطوا ان الله يحب المقسطين) قالوا والافتتال الاول لم يأمر الله به
 ولا أمر كل من بغى عليه أن يقاتل من بغى عليه فانه اذا قتل كل باغ كفر بل غالب المؤمنين
 بل غالب الناس لا يخرج من ظلم وبغى ولكن اذا اختلفت طائفتان من المؤمنين فالواجب
 الاصلاح بينهما وان لم تكن واحدة منهما أو مرة بالقتال فاذا بنت الواحدة بعد ذلك قوتت

لأنهم ترك القتال ولم تجب إلى الصلح فلم يدفع شرها إلا بالقتال فصارت قتلها بمنزلة قتال الصائل الذي لا يدفع ظلمه عن غيره إلا بالقتال كما قال النبي صلى الله عليه وسلم من قتل دون ماله فهو شهيد ومن قتل دون دمه فهو شهيد ومن قتل دون دينه فهو شهيد ومن قتل دون حرمة فهو شهيد قالوا فبتقدير أن يكون جميع العسكر بغاة فم نؤمر بقتالهم ابتداء بل أمرنا بالاصلاح بينهم وايضا فلا يجوز قتالهم اذا كان الذين مع علي ناكبين عن القتال فانهم كانوا كثيري الخلاف عليه ضعيفي الطاعة له والمتصود ان هذا الحديث لا يبيح لعن أحد من الصحابة ولا يوجب فسقه واما أهل البيت فلم يسبوا قط ولله الحمد ولم يقتل الحجاج أحدا من بني هاشم وانما قتل رجلا من أشرف العرب وكان قد تزوج بنت عبد الله بن جعفر فلم يرض بذلك بنو عبد مناف ولا بنو هاشم ولا بنو أمية حتى فرقوا بينه وبينها حيث لم يروه كفووا والله أعلم

(٤١١) ﴿مسئلة﴾ في المزمع معد بن تميم لذي بنى القاهرة والقصرين هل كان شريفا فاطميا وهل كان هو وأولاده معصومين وانهم أصحاب العلم الباطن وان كانوا ليسوا اشرفا فما الحجة على القول بذلك وان كانوا على خلاف الشريعة فهل هم بغاة أم لا وما حكم من نقل ذلك عنهم من العلماء المعتمدين الذين يحتاج قولهم ولنبسطوا القول في ذلك

﴿الجواب﴾ الحمد لله أما القول بأنه هو واحد من أولاده أو نحوهم كانوا معصومين من الذنوب والخطأ كما بدعه الرافضة في الاثني عشر فهذا القول شر من قيل الرافضة بكثير فان الرافضة ادعت ذلك فيمن لا شك في ايمانه وتقواه بل فيمن لا يشك انه من أهل الجنة كعلي والحسن والحسين رضى الله عنهم ومع هذا فقد اتفق اهل العلم والايمان على ان هذا القول من أفسد الاقوال وانه من اقوال أهل الافك والبهتان فان العصمة في ذلك ليست لغير الانبياء عليهم السلام بل كان من سوى الانبياء يؤخذ من قوله ويترك ولا تجب طاعة من سوى الانبياء والرسل في كل ما يقول ولا يجب على الخلق اتباعه والايمان به في كل ما يامر به ويحذر به ولا تكون مخالفته في ذلك كفرا بخلاف الانبياء بل اذا خالفه غيره من نظرائه وجب على المجتهد النظر في قوليهما وايهما كان أشبه بالكتاب والسنة نأيه كما قال الله تعالى (يا أيها الذين آمنوا اطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم فان تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلا) فامر عند النزاع

بالرد الى الله والى الرسول اذا لم يصوم لا يقول الا حقا ومن علم انه قال الحق في موارد النزاع وجب اتباعه كما لو ذكر ذاكرة آية من كتاب الله تعالى او حديثا ثابتا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بقصد به قطع النزاع اما وجوب اتباع القائل في كل ما يقوله من غير ذكر دليل يدل على صحة ما يقوله فليس بصحيح بل هذه المرتبة هي مرتبة الرسول التي لا تصاح الا له كما قال تعالى (فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في انفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما) وقال تعالى (وما ارسلنا من رسول الا ليطيع باذن الله ولو انهم اذ ظنوا انفسهم جاؤك فاستغفروا الله واستغفر لهم الرسول لوجدوا الله توابا رحيما) وقال تعالى (قل ان كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله) وقال تعالى (وما كان لمؤمن ولا مؤمنة اذا قضى الله ورسوله امرا ان يكون لهم الخيرة من امرهم) وقال تعالى (انما كان قول المؤمنين اذا دعوا الى الله ورسوله ليحكم بينهم ان يقولوا سمعنا واطعنا واولئك هم المفلحون) وقال (ومن يطع الله والرسول فاولئك مع الذين انعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن اولئك رفيقا) وقال تعالى (تلك حدود الله ومن يطع الله ورسوله يدخله جنته تجري من تحتها الانهار خالدن فيها وذلك الفوز العظيم ومن يعص الله ورسوله ويتعد حدوده يدخله نارا خالد فيها وله عذاب مهين) وقال تعالى (رسلا مبشرين ومنذرين لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل) وقال تعالى (وما كنا مبدئين حتى نبعث رسولا) وقال تعالى (انتم اقموا الصلاة وآتوا الزكاة وامنتم برسلي وعزتموه واقرضتم الله قرضا حسنا لا كفرن عنكم شيئا تكلم) وامثال هذه في القرآن كثير بين فيه سمادة من آءن بالرسول واتباعهم واطاعتهم وشقاوة من لم يؤمن بهم ولم يتبعهم بل عصاهم فلو كان غير الرسول معصوما فيما يأمر به وينهى عنه لكان حكمه في ذلك حكم الرسول والذى المبعوث الى الخلق رسول اليهم بخلاف من لم يبعث اليهم فن كان امرا نهيا للخلق من امام وعالم وشيخ واولى امر غير هؤلاء من اهل البيت او غيرهم وكان معصوما كان بمنزلة الرسول في ذلك وكان من اطاعه وجبت له الجنة ومن عصاه وجبت له النار كما يقوله القائلون بمعصمة علي او غيره من الائمة بل من اطاعه يكون مؤمنا ومن عصاه يكون كافرا وكان هؤلاء كانبيا بني اسرائيل فلا يصح حينئذ قول النبي صلى الله عليه وسلم لاني بعدى وفي السنن عنه صلى الله عليه وسلم انه قال العلماء ورثة الانبياء ان الانبياء لم يورثوا درهما ولا دينارا

انما ورثوا العلم فمن أخذه فقد أخذ بحظ وافر فغاية العلماء من الائمة وغيرهم من هذه الامة
 ان يكونوا ورثة الانبياء لا ان يكونوا انبياء وايضا فقد ثبت بالنصوص الصحيحة والاجماع ان
 النبي صلى الله عليه وسلم قال للصديق في تأويل رويها أصبت بعضا وأخطأت بعضا وقال الصديق
 اطيعوني ما أطعت الله فإذا عصيت الله فلا طاعة لي عليكم وغضب مرة على رجل فقال له ابو
 بردة دغني اضرب عنقه فقال له ا كنت فاعلا قال نعم فقال ما كانت لاحد بعد رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ولهذا اتفق الائمة على ان من سب نبيا قتل ومن سب غير النبي لا يقتل
 بكل سب سبه بل يفصل في ذلك فان من قذف ام النبي صلى الله عليه وسلم قتل مسلما كان او
 كافرا لانه قدح في نسبه ولو قذف غير ام النبي صلى الله عليه وسلم ممن لم يعلم براءتها لم يقتل
 وكذلك عمر بن الخطاب كان يقر على نفسه في مواضع بمثل هذه فيرجع عن أقوال كثيرة اذا
 تبين له الحق في خلاف ما قال ويسأل الصحابة عن بعض السنة حتى يستفيدوا منهم ويقول
 في مواضع والله ما يدري عمر أصاب الحق أو أخطأه ويقول امرأة أصابت ورجل أخطأ ومع
 هذا فقد ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال قد كان في الامم قبلكم محدثون
 فان يكن في أمي أحد فمروني بالترمذي لو لم أبعث فيكم لبعث فيكم عمر وقال ان الله ضرب الحق
 على عمر وقلبه فاذا كان المحدث المأمم الذي ضرب الله الحق على لسانه وقلبه بهذه المنزلة يشهد على
 نفسه بانه ليس بمصوم فكيف بغيره من الصحابة وغيرهم الذين لم يبلغوا منزلته فان أهل العلم
 متفقون على ان أبا بكر وعمر أعلم من سائر الصحابة وأعظم طاعة لله ورسوله من سائرهم وأولى
 بمعرفة الحق واتباعه منهم وقد ثبت بالنقل المتواتر الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال
 خير هذه الامة بعد نبيها أبو بكر ثم عمر روي ذلك عنه من نحو ثمانين وجها وقال علي رضي الله
 عنه لا أوتي باحد يفضاني على أبي بكر وعمر الا جلدته حد المقرى والا قول المأثورة عن عثمان
 وعلى وغيرهما من الصحابة بل أبو بكر الصديق لا يحفظ له فتيا افتى فيها بخلاف نص النبي صلى
 الله عليه وسلم وقد وجد لدى وغيره من الصحابة من ذلك اكثر مما وجد لعمر وكان الشافعي
 رضي الله عنه يناظر بعض فقهاء الكوفة في مسائل الفقه فيحتجون عليه بقول علي فصنف كتاب
 اختلاف علي وعبد الله بن مسعود وبين فيه مسائل كثيرة تركت من قولها للحج السنة بخلافها
 وصنف بعده محمد بن نصر الثوري كتابا أكبر من ذلك كما ترك من قول علي رضي الله عنه

ان الممتدة المتوفى عنها اذا كانت حاملا فانها تعتد ابعدا الاجلين ويروى ذلك عن ابن عباس
أيضا وافقت أئمة الفتيا على قول عثمان وابن مسعود وغيرهما في ذلك وهوانها اذا وضعت
حملها حلت لما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم ان سبيعة الاسلمية كانت قد وضعت
بعده زوجها بليال فدخل عليها أبو السنبال ابن بكمك فقال ما أنت بنا كبح حتى تمر عليك أربعة
أشهر وعشرا فسألت النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال كذب أبو السنبال حلت فانكحي
فكذب النبي صلى الله عليه وسلم من قال بهذه الفتيا وكذلك المفوضة التي تزوجها زوجها ومات
عنها ولم يفرض لها مهر قال فيها علي وابن عباس انها لا مهر لها وافق فيها ابن مسعود وغيره ان
لها مهر المثل فقام رجل من أشجع فقال لشهد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في بروع
بنات واشق بمثل ما فضيت به في هذه ومثل هذا كثير وقد كان علي وابناه وغيرهم يخالف بعضهم
بعضا في العلم والفتيا كما يخالف سائر أهل العلم بعضهم بعضا ولو كانوا معصومين لكان مخالفة
المعصوم للمعصوم ممتمة وقد كان الحسن في امر القتل يخالف اباؤه ويكره كثير مما فعله ويرجع
على رضي الله عنه في آخر الامر الى رايه وكان يقول

لئن عجزت عجرة لا اعتذر سوف اكيس بعدها واستمر

واجهر الرأي النسيب المنتشر

وتبين له في آخر عمره ان لو فعل غير الذي كان فعله لكان هو الا صوب وله فتاوى رجع
بعضها عن بعض كقوله في اموات الاولاد فان له فيها قولين احدهما المنع من بيعهم والثاني
اباحة ذلك والمعصوم لا يكون له قولان متناقضان الا ان يكون احدهما ناسخا لآخر كما في
قول النبي صلى الله عليه وسلم السنة استقرت فلا يرد عليها بعده نسخ ادلاني بعده وقد وصى
الحسن اخاه الحسين بان لا يطع أهل العراف ولا يطلب هذا الامر وأشار عليه بذلك ابن عمر وابن
عباس وغيرهما ممن يتولاه ويحبه ورأوا انه مصاحته ومصاحبة الساميين ان لا يذهب اليهم لا يجيبهم الى
ما قالوه من المجيء اليهم والقتال معهم وان كان هذا هو المصاحبة له وللمسلمين ولا كنه رضي الله عنه
فعل ما رآه مصلحة والرأي يصيب ويخطئ والمعصوم ليس لاحد ان يخالفه وليس له أن يخالف معصوما
آخر الا أن يكونا على شريعتين كالرسولين وهما مأموران بشريعتين واحدة وهذا باب واسع مبسوط في
غير هذا الموضع والمقصود ان من ادعى عصمة هؤلاء السادة المشهود لهم بالايان والتقوي والجنة هو في

غاية الضلال والجهالة ولم يقل هذا القول من له في الامة لسان صدق بل ولا من له عقل محمود فكيف
تكون العصمة في ذرية عبد الله بن ميمون القداح مع شهرة النفاق والكذب والضلال وهب ان
الامر ليس كذلك فلا ريب ان سيرتهم من سيرة الملوك وأكثرها ظلماً وانها كالألغام حرمات وابتدعها
عن اقامة الامور والواجبات واعظمهم اظهاراً للبدع المخالفة للكتاب والسنة واعانة لاهل النفاق
والبدعة وقد اتفق اهل العلم على ان دولة بني أمية وبني العباس أقرب الى الله ورسوله من دولتهم
واعظم علماً وإيماناً من دولتهم واول بدعاً وفجوراً من بدعتهم وان خليفة الدولتين اطوع لله
ورسوله من خلفاء دولتهم ولم يكن في خلفاء الدولتين من يجوز ان يقال فيه انه معصوم فكيف
يدعى العصمة من ظهرت عنه الفواحش والمكرات والظلم والبنى والمدوان والمداوة لاهل
البر والتقوى من الامة والاطمئنان لاهل الكفر والنفاق فهم من أفسق الناس ومن أكفر
الناس وما يدعى العصمة في النفاق والفسوق والاجاهل ببسوط الجهل أو زنديق يقول بلا علم
ومن المعلوم الذي لا ريب فيه ان من شهد لهم بالابمان والتقوى أو بصحة النسب فقد شهد لهم
بما لا يعلم وقد قال الله تعالى (ولا تنف ما ليس لك به علم) وقال تعالى (الا من شهد بالحق وهم
يعلمون) وقال عن اخوة يوسف (وما شهدنا الا بما علمنا) وليس أحد من الناس يعلم صحة نسبهم
ولا نبوت ايمانهم وتقواهم فان غاية ما يزعمه انهم كانوا يظهرون الاسلام والزام شرائعه وليس كل
من اظهر الاسلام يكون مؤمناً في الباطن اذ قد عرف في المظهرين للاسلام المؤمن والمنافق
قال الله تعالى (ومن الناس من يقول آمنا بالله وباليوم الآخر وما هم بمؤمنين) وقال تعالى (اذا
جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين
لكاذبون) وقال تعالى (قالت الاعراب آمنا قل لم تؤمنوا ولكن قولوا اسلمنا ولمنا يدخل
الايمان في قلوبكم وهوؤلاء القوم يشهد عليهم علماء الامة وانتمها وجاهدوها انهم كانوا منافقين
زنادقة يظهرون الاسلام ويبطنون الكفر فاذا قدر أن بعض الناس خالفهم في ذلك صار في
ايمانهم نزاع مشهور فالشاهد لهم بالايمان شاهد لهم بما لا يعلمه اذ ليس شيء يدل على ايمانهم
مثل ما مع منازعيه ما يدل على نفاقهم وزندقتهم وكذلك النسب قد علم ان جمهور الامة مطمئن
في نسبهم ويذكرون انهم من اولاد المجوس أو اليهود وهذا مشهور من شهادة علماء الطوائف
من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة واهل الحديث وأهل الكلام وعلماء النسب والعامه

وفيرهم وهذا أمر قد ذكره عامة المصنفين لاختبار الناس وإيادهم حتى بعض من قد يتوقف في أمرهم كان الأثير الموصلي في تاريخه ونحوه فانه ذكر ما كتبه علماء المسلمين بخطوطهم من القديح في نسبهم وأما جمهور المصنفين من المتقدمين والمتأخرين حتى القاضي ابن خلكان في تاريخه فانهم ذكروا بطلان نسبهم وكذلك ابن الجوزي وأبو شامة وغيرهما من أهل العلم بذلك حتى صنف العلماء في كشف أسرارهم وهتك أستارهم كما صنف القاضي أبو بكر الباقلاني كتابه المشهور في كشف أسرارهم وهتك أستارهم وذكر أنهم من ذرية الجوس وذكر من مذاهبهم ما بين فيه ان مذاهبهم شر من مذاهب اليهود والنصارى بل ومن مذاهب الغالية الذين يدعون الهية على أو نبوته فهم أكفر من هؤلاء وكذلك ذكر القاضي أبو يعلى في كتابه المعتمد فصلا طويلا في شرح زندقتهم وكفرهم وكذلك ذكر أبو حامد الغزالي في كتابه الذي سماه فضائل المستظيرية وفضائح الباطنية قال ظاهر مذهبهم الرفض وباطنه الكفر المحض وكذلك القاضي عبد الجبار بن أحمد وأمثاله من المعتزلة المتشعبة الذين لا يفضلون على علي غيره بل يفسقون من قاتله ولم يتب من قتاله يجعلون هؤلاء من أكابر المنافقين الزنادقة فهذه مقالة المعتزلة في حقهم فكيف تكون مقالة أهل السنة والجماعة بل والرافضة الامامية مع أنهم من أجهل الخلق وأنهم ليس لهم عقل ولا نقل ولا دين صحيح ولا دنيا منصوره نعم يعلمون ان مقالة هؤلاء مقالة الزنادقة المنافقين ويعلمون ان مقالة هؤلاء الباطنية شر من مقالة الغالية الذين يمتقدون الهية على رضى الله عنه وأما القديح في نسبهم فهو مأثور عن جواهر علماء الامة من علماء الطوائف وقد تولى الخلافة غيرهم طوائف وكان في بعضهم من البدعة والظلم ما فيه فلم يقدح الناس في نسب أحد من أولئك كما قدحوا في نسب هؤلاء ولا نسبهم الى الزندقة والنفاق كما نسبوا هؤلاء وقد قام من ولد علي طوائف من ولد الحسن وولد الحسين كمحمد بن عبد الله بن حسن وأخيه إبراهيم بن عبد الله بن حسن وأمثالهما ولم يطمئن أحد لا من أعدائهم ولا من غير أعدائهم لا في نسبهم ولا في إسلامهم وكذلك الداعي القائم بطبرستان وغيره من الماويين وكذلك بنو حمود الذين تغلبوا بالاندلس مدة وأمثال هؤلاء لم يقدح أحد في نسبهم ولا في إسلامهم وقد قتل جماعة من الطالبيين من علي الخلافة لا سيما في الدولة العباسية وحسب طائفة كوسى بن جعفر وغيره ولم يقدح أعداؤهم

في نسبهم ولا دينهم وسبب ذلك ان الانساب المشهورة أمرها ظاهر متدارك مثل الشمس لا يقدر العدو أن يطفئه وكذلك اسلام الرجل وصحة ايمانه بالله والرسول أمر لا يخفى وصاحب النسب والدين لو أراد عدوه ان يبطل نسبه ودينه وله هذه الشهرة لم يمكنه ذلك فان هذا مما تتوفر لهمم والدواعى على نقله ولا يجوز ان تتفق على ذلك أقوال العلماء وهؤلاء بنو عبيد القداح ما زالت علماء الامة المأمونون علماء ودينا يتدحون في نسبهم ودينهم لا يذمونهم بالرفض والتشيع فان لهم في هذا شركاء كثيرين بل يجمعونهم من القرامطة الباطنية الذين منهم الاسماعيليه والنصيرية ومن جنسهم الحرمية المحمرة وأمثالهم من الكفار المنافقون الذين كانوا يظهرون الاسلام ويبطنون الكفر ولا ريب ان اتباع هؤلاء باطل وقد وصف العلماء أئمة هذا القول بانهم الذين ابتدعوه ووضعوه وذكروا ما بنوا عليه مذاهبهم وانهم اخذوا بعض قول المجوس وبعض قول الفلاسفة فوضعوا لهم السابق والتالى والاساس والحجيج والدعاوى وامثال ذلك من المراتب وترتيب الدعوة سبع درجات آخرها البلاغ الاكبر والنموس الاعظم ما ليس هذا موضع تفصيل ذلك واذا كان كذلك فمن شهد لهم بصحة نسب أو ايمان فاقول ما في شهادته انه شاهد بلا علم قاف ما ليس له به علم وذلك حرام باتفاق الامة بل ما ظهر عنهم من الزندقة والنفاق ومعاودة ما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم دليل على بطلان نسبهم الفاطمى فان من يكون من أقارب النبي صلى الله عليه وسلم القائمين بالخلافة في أمته لا تكون معاداته لدينه كما مادة هؤلاء فلم يعرف في بني هاشم ولا ولد أبي طالب بل ولا بني أمية من كان خليفة وهو معاد لدين الاسلام فضلا عن ان يكون معاديا له كما مادة هؤلاء بل أولاد المالك الذين لا دين لهم فيكون فيهم نوع حمية لدين آبائهم واسلافهم فمن كان من ولد سيد ولد آدم الذي بعثه الله بالهدى ودين الحق كيف يعادى دينه هذه المعادة ولهذا نجد جميع المأمونين على دين الاسلام باطنا وظاهرا معادين هؤلاء الا من هو زنديق عدو لله ورسوله أو جاهل لا يعرف ما بعث به رسوله وهذا مما يدل على كفرهم وكنبهم في نسبهم

(فصل) وأما سؤال القائل انهم أصحاب العلم الباطن فدعواهم التي ادعوا بها من العلم الباطن هو اعظم حجة ودليل على انهم زنادقة منافقون لا يؤمنون بالله ولا برسوله ولا باليوم الآخر فان هذا العلم الباطن الذي ادعوه هو كفر باتفاق المسلمين واليهود والنصارى بل اكثر

المشركين على انه كفر أيضا فان مضمونه ان للكتب الالهية بواطن تخالف المعلوم عند المؤمنين في الاوامر والنواهي والاخبار أما الاوامر فان الناس يعلمون بالاضطرار من دين الاسلام ان محمدا صلى الله عليه وسلم أمرهم بالصلوات المكتوبة والزكاة المفروضة وصيام شهر رمضان وحج البيت العتيق وأما النواهي فان الله تعالى حرم عليهم الفواحش ما ظهر منها وما بطن والاثم والبغي بغير الحق وان يشركوا بالله ما لم ينزل به سلطانا وان يقولوا على الله ما لا يعلمون كما حرم الخمر ونكاح ذوات المحارم والربا والميسر وغير ذلك فزعم هؤلاء انه ليس المراد بهذا ما يعرفه المسلمون ولكن لهذا باطن يعلمه هؤلاء الاثمة الاسماعيلية الذين انتسبوا الى محمد بن اسماعيل ابن جعفر الذين يقولون انهم معصومون وانهم اصحاب العلم الباطن كقولهم الصلاة مسرفة اسرارنا لاهذه الصلوات ذات الركوع والسجود والقراءة والصيام كتائب اسرارنا ليس هو الامساك عن الاكل والشرب والنكاح والحج زيارة شيو خنا المقدسين وامثال ذلك وهؤلاء المدعون للباطن لا يوجبون هذه العبادات ولا يحرمون هذه المحرمات بل يستحلون الفواحش ما ظهر منها وما بطن ونكاح الامهات والبنات وغير ذلك من المنكرات ومعلوم ان هؤلاء اكفر من اليهود والنصارى فمن يكون هكذا كيف يكون معصوما وأما الاخبار فانهم لا يقرون بقيام الناس من قبورهم لرب العالمين ولا بما وعد الله به عباده من الثواب والعقاب بل ولا بما اخبرت به الرسل من الملائكة بل ولا بما ذكرته من اسماء الله وصفاته بل اخبارهم الذي يتبعونها اتباع المتفلسفة المشائين السابقين لارسطو ويريدون ان يجمعوا بين ما أخبر به الرسل وما بقوله هؤلاء كما فعل اصحاب رسائل اخوان الصفا وهم على طريقة هؤلاء العميديين ذرية عبيد الله بن ميمون القداح فهل ينكر أحد ممن يعرف دين المسلمين أو اليهود أو النصارى ان ما يقوله اصحاب رسائل اخوان الصفا يخالف للملل الثلاث وان كان في ذلك من العلوم الرياضية والطبيعية وبعض المنطقية والالهية وعلوم الاخلاق والسياسة والمنزل ما لا ينكر فان في ذلك من مخالفة الرسل فيما أخبرت به وأمرت به والكذب بكثير مما جاءت به وبديل شرائع الرسل كلهم بما لا يخفى على عارف بملة من الملل هؤلاء خارجون عن الملل الثلاث ومن أكاذيبهم وزعمهم ان هذه الرسائل من كلام جعفر بن محمد الصادق والعلماء يعلمون انها انما وضعت بعد المائة الثالثة زمان بناء القاهرة وقد ذكر واضموها فيها ما حدث في الاسلام

في استيلاء النصاري على سواحل الشام ونحو ذلك من الحوادث التي حدثت بعد المائة الثالثة
 وجعفر بن محمد رضى الله عنه توفي سنة ثمان وأربعين ومائة قبل بناء القاهرة بأكثر من مائتي
 سنة اذ القاهرة بنيت حول الستين وثلاثمائة كما في تاريخ الجامع الازهر ويقال ان ابتداء بنائها
 سنة ثمان وخمسين وانه في سنة اثنين وستين قدم معد بن تميم من المغرب واستوطنها وما بين
 هذا ان المتفلسفة الذين يعلم خروجهم من دين الاسلام كانوا من اتباع منسرين قابل أحد أمرائهم
 وأبي علي ابن الهيثم الذين كانوا في دولة الحاكم نازلين قريبا من الجامع الازهر وابن سيناء وابنه
 وأخوه كانوا من اتباعهما قال ابن سيناء وقرأت من الفلسفة وكنت أسمع أبي وأخي يذكران
 العقل والنفس وكان وجوده علي عهد الحاكم وقد علم الناس من سيرة الحاكم ما علموه وما فعله
 هشكين الدرزي مولاه بصره من دعوة الناس الى عبادته ومقاتلته أهل مصر على ذلك ثم ذهبه
 الى الشام حتى اضل وادى التيم بن ثعلبة ولزندقة والنفاق فيهم الى اليوم وعندهم كتب الحاكم
 وقد أخذتها منهم وقرأت ما فيها من عبادتهم الحاكم واستقاطه عنهم الصلاة والزكاة والصيام
 والحج وتسمية المسلمين الموحدين لهذه الواجبات المحرمين لما حرم الله ورسوله بالحسوية الى
 أمثال ذلك من أنواع النفاق التي لا تكاد تحصى وبالجملة فملم الباطن الذي يدعو مضمونه الكفر
 بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر بل هو جامع لكل كفر لكنهم فيه على
 درجات فليسوا مستوين في الكفر اذ هو عندهم سبع طبقات كل طبقة يخاطبون بها
 طائفة من الناس بحسب بعدهم من الدين وقربهم منه ولهم القاب وترتيبات ركونها من مذهب
 المجوس والفلاسفة والرافضة مثل قولهم السابق والتالي جمعوا وهما بازاء العقل والنفس كالذي يذكره
 الفلاسفة وبازاء النور والظلمة كالذي يذكره المجوس وهم ينتمون الى محمد بن اسماعيل بن جعفر ويدعون
 انه هو السابع ويتكلمون في الباطن والاساس والحجة والباب وغير ذلك مما يطول وصفهم ومن
 وصاياهم في الناموس الاكبر والبلاغ الاعظم انهم يدخلون على المسلمين من باب التشيع وذلك
 لعلمهم بان الشيعة من أجهل الطوائف وأضغفها عقلا وعلما وأبغضها عن دين الاسلام علما وعملا
 ولهذا دخلت الزنادقة على الاسلام من باب المتشعبة قديما وحديثا كما دخل الكفار المحاربون مدائن
 الاسلام بغداد بمعاونة الشيعة كما جرى لهم في دولة الترك الكفار ببغداد وحلب وغيرهما بل كما
 جرى بتغدير المسلمين مع النصاري وغيرهم فهم يظهرون التشيع لمن يدعونه واذا استجاب لهم

نقلوه الى الرفض والقدح في الصحابة فان رأوه قابلا نقلوه الى الطعن في علي وغيره ثم نقلوه الى القدح في نبينا وسائر الانبياء وقالوا ان الانبياء لهم بواطن واسرار تخالف ما عليه امتهم وكانوا قوما اذكياء فضلاء قالوا باغراضهم الدنيوية بما وضعوه من النواميس الشرعية ثم قدحوا في المسيح ونسبوه الى يوسف النجار وجعلوه ضعيف الرأي حيث تمكن عدوه منه حتى صلبه فيوافقون اليهود سيف في القدح في المسيح لكن هم شر من اليهود فانهم يتقدحون في الانبياء واما موسى ومحمد فيعظمون أمرهما لتمكنهما وقهر عدوهما ويدعون انهما أظهر ما أظهر من الكتاب لذب العامة وان لذلك اسرار باطنة من عرفها صار من الكمل البالغين ويقولون ان الله احل كل ما نشتهي من الفواحش والمنكرات وأخذ اموال الناس بكل طريق ولم يجب علينا شيء مما يجب على العامة من صلاة وزكاة وصيام وغير ذلك اذا بالغ عندهم قد عرف انه لا جنة ولا نار ولا ثواب ولا عقاب وهم في اثبات واجب الوجود المبدع للمسلم على قولين لا تمتهم تنكره وتزعم ان المشائين من الفلاسفة في نزاع الا في واجب الوجود ويستهيئون بذكر الله واسمه حتي يكتب احدهم اسم الله واسم رسوله في اسفله وامثال ذلك من كفرهم كثير وذو الدعوة التي كانت مشهورة والاسماعيلية الذين كانوا على هذا المذهب بقلاع الألموت وغيرها في بلاد خراسان وبارض اليمن وجبال الشام وغير ذلك كانوا على مذهب العبيدين المستول عنهم وابن الصباح الذي كان رأس الاسماعيلية وكان الغزالي يناظر اصحابه لما كان قدم الى مصر في دولة المستنصر وكان أطولهم مدة وتلقي عنه اسرارهم وفي دولة المستنصر كانت فتنة الساسري في المائة الخامسة سنة خمسين واربعمائة لما جاهد الساسري خارجا عن طاعة الخليفة القائم بأمر الله العباسي واتفق مع المستنصر العبدى وذهب يحشر الى العراق واطهروا في بلاد الشام والعراق شعار الرافضة كما كانوا قد اظهروها بارض مصر وقتلوا طوائف من علماء المسلمين وشيوخهم كما كانت سلفهم قتلوا قبل ذلك بالمغرب طوائف واذنوا على المنابر حي على خير العمل حتى جاء الترك السلاجقة الذين كانوا ملوك المسلمين فهزمهم وطردوهم الى مصر وكان من اواخرهم الشهيد نور الدين محمود الذي فتح اكثر الشام واستنقذه من ايدي النصاري ثم بعث عسكره الى مصر لما استنجدوه على الافرنج وتكرر دخول العسكر اليها مع صلاح الدين الذي فتح مصر فزال عنها دعوة البيديين من القرامطة الباطنية وأظهر

فيها شرائع الاسلام حتى سكنها من حينئذ من اظهر بها دين الاسلام وكان في اثناء دولتهم
 يخاف الساكن بمصر أن يروى حديثا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيقتل كما حكى ذلك
 ابراهيم بن سعد الجبال صاحب عبد الغنى بن سعيد وامتنع من رواية الحديث خوفا ان يقتلوه
 وكانوا ينادون بين القصرين من لعن وسب فله دينار وأردب وكان بالجامع الازهر عمة
 مقاصير يلعب فيها الصغابة بل يتكلم فيها بالكفر الصريح وكان لهم مدرسة بقرب المشهد الذي
 ينوه ونسبوه الى الحسين وليس فيه الحسين ولا شيء منه باتفاق العلماء وكانوا لا يدرسون في
 مدرستهم علوم المسلمين بل المنطق والطبيعة والآلهي ونحو ذلك من مقالات الفلاسفة
 وبنا ارسادا على الجبال وغير الجبال يرصدون فيها الكواكب يعبدونها ويسبحونها ويستنزلون
 روحانياتها التي هي شياطين تنزل على المشركين الكفار كشياطين الاصنام ونحو ذلك والمعز بن
 تميم بن معد أول من دخل القاهرة منهم في ذلك فصنف كلاما معروفًا عند اتباعه وليس هذا
 المعز بن باديس فان ذلك كان مسلما من أهل السنة وكان رجلا من ملوك المغرب وهذا بعد
 ذلك بمدة ولاجل ما كانوا عليه من الزندقة والبدعة بقيت البلاد المصرية مدة دولتهم نحو مائتي
 سنة قد انطفأ نور الاسلام والايمان حتى قالت فيها العلماء انها كانت دار ردة ونفاق كدار مسيماة
 الكذاب والقرامطة الخارجين بارض العراق الذين كانوا سلفا لهؤلاء القرامطة ذهبوا من
 العراق الى المغرب ثم جاؤا من المغرب الى مصر فان كفر هؤلاء وردتهم من أعظم الكفر
 والردة وهم أعظم كفرا وردة من كفر اتباع مسيماة الكذاب ونحوه من الكذابين فان
 اولئك لم يقولوا في الالهية والربوبية والشرائع ما قاله ائمة هؤلاء ولهذا يميز بين قبورهم وقبور
 المسلمين كما يميز بين قبور المسلمين والكفار فان قبورهم موجهة الى غير القبلة واذا أصاب الخيل مغل
 اتواها الى قبورهم كما يأتون بها الى قبور الكفار وهذه عادة معروفة للخيل اذا أصاب الخيل مغل ذهبوا
 بها الى قبور اليهود والنصارى بدمشق وان كانوا بمسكن الاسماعيلية والنصيرية ونحوها ذهبوا
 بها الى قبورهم وان كانوا بمصر ذهبوا بها الى قبور اليهود والنصارى او لهؤلاء المبيدين الذين قد
 يتسمون بالاشراف وليسوا من الاشراف ولا يذهبون بالخيل الى قبور الانبياء والصالحين
 ولا الى قبور عموم المسلمين وهذا أمر مجرب معلوم عند الجند وعلماءهم وقد ذكر سبب ذلك
 ان الكفار يماقبون في قبورهم فيسمع أصواتهم البهائم كما أخبر النبي صلى الله عليه وسلم

بذلك ان الكفار يمدبون في قبورهم في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان
 راكبا على بغلته فرقبور فجاءت به حتى كادت تلقيه فقال هذه أصوات يهود تعذب في قبورها
 فان البهايم اذا سمعت ذلك الصوت المنكر أوجب لها من الحرارة ما يذهب المغل وكان
 الجهال يظنون ان تمشية الخيل عند قبور هؤلاء لدينهم وفضلهم فلما تبين لهم انهم يمشونها عند
 قبور اليهود والنصارى والنصيرية ونحوهم دون قبور الانبياء والصالحين وذكر العلماء انهم
 لا يمشونها عند قبر من يعرف بالدين بمصر والشام وغيرها انما يمشونها عند قبور الفجار والكفار
 تبين بذلك ما كان مشتبهها ومن علم حوادث الاسلام وما جرى فيه بين اوليائه وأعدائه
 الكفار والمنافقين علم ان عداوة هؤلاء المعتدين للاسلام الذي بعث الله به رسوله أعظم من
 عداوة التتار وان علم الباطن الذي كانوا يدعون حقيقة هو ابطال الرسالة التي بعث الله بها
 محمدا بل ابطال جميع المرسلين وانهم لا يتقرون بما جاء به الرسول عن الله ولا من خبره ولا من
 أمره وان لهم قصدا مؤكدا في ابطال دعوته وافساد ملة وقتل خاصته واتباع عثرته وانهم في معاداة
 الاسلام بل وسائر الملل أعظم من اليهود والنصارى فان اليهود والنصارى يقرون باصل الجمل التي
 جاءت بها الرسل كاثبات الصانع والرسول والشرايع واليوم الآخر ولكن يكذبون بعض الكتب
 والرسول كما قال الله سبحانه (ان الذين يكفرون بالله ورسوله ويريدون ان يفرقوا بين الله ورسوله
 ويقولون نؤمن ببعض ونكفر ببعض ويريدون ان يتخذوا بين ذلك سبيلا اولئك هم الكافرون
 حقا واعتدنا للكافرين عذابا مهينا) واما هؤلاء القرامطة فانهم في الباطن كافرون بجميع الكتب
 والرسول يخفون ذلك ويكتمونه عن غير من يثقون به لا يظهرونه كما يظهر أهل الكتاب
 دينهم لانهم لو أظهروه لنفر عنهم جاهير أهل الارض من المسلمين وغيرهم وهم يفرقون
 بين مقالهم ومقالة الجمهور بل الرافضة الذين ليسوا زنادقة كفارا يفرقون بين مقالها ومقالة
 الجمهور ويرون كتمان مذهبهم واستعمال التقية وقد لا يكون من الرافضة من له نسب صحيح
 مسلما في الباطن ولا يكون زنديقا لكن يكون جاهلا مبتدعا واذا كان هؤلاء مع صحة نسبهم
 واسلامهم يكتمون ما هم عليه من البدعة والهوى لئلا يكرهوا الناس يخالفونهم فكيف
 بالقرامطة الباطنية الذين يكفرونهم أهل الملل كلها من المسلمين واليهود والنصارى وانما يقرب
 منهم الفلاسفة المشاؤون اصحاب ارسطو فان بينهم وبين القرامطة مقاربة كبيرة ولهذا يوجد

فضلاء القرامطة في الباطن متفلسفة كسنان الذي كان بالشام والطوسي الذي كان وزيرا لهم بالاموت ثم صار منجها لهؤلاء وملك الكفار وصنف شرح الاشارات لابن سينا وهو الذي اشار على ملك الكفار بقتل الخليفة وصار عند الكفار الترك هو المقدم على الذين يسمونهم الداسميدية فهؤلاء وأمثالهم يعلمون ان ما يظهروه القرامطة من الدين والكرامات ونحو ذلك انه باطل لسكن يكون أحدهم متفلسفا ويدخل معهم لمراقبتهم له على ما هو فيه من الاقرار بالرسول والشرائع في الظاهر وتأويل ذلك بأمر يعلم بالاضطرار انها مخالفة لما جاءت به الرسل فان المتفلسفة متاولون ما اخبرت به الرسل من امور الايمان بالله واليوم الآخر بالنفي والتعطيل الذي يوافق مذهبهم واما الشرائع العملية فلا ينفونها كما ينفونها القرامطة بل يوجبونها على العامة ويوجبون بعضها على الخاصة ولا يوجبون ذلك ويقولون ان الرسل فيما اخبروا به وامروا به لم يأتوا بحقائق الامور ولكن اتوا بأمر فيه صلاح العامة وان كان هو كذبا في الحقيقة ولهذا اختار كل مبطل ان يأتي بمخاريق لقصد صلاح العامة كما فعل ابن التومرت الملقب بالمهدي ومذهبه في الصفات مذهب الفلاسفة لانه كان مثلهما في الجملة ولم يكن منافقا مكذبا للرسول معطلا للشرائع ولا يجعل للشرعية العملية باطنا يخالف ظاهرها بل كان فيه نوع من رأي الجهمية الموافق لرأي الفلاسفة ونوع من رأي الخوارج الذين يرون السيف ويكفرون بالذنوب فهؤلاء القرامطة هم في الباطن والحقيقة اكفر من اليهود والنصارى واما في الظاهر فيدعون الاسلام بل وايصال النسب الى العترة النبوية وعلم الباطن الذي لا يوجد عند الانبياء والاولياء وان امامهم معصوم فهم في الظاهر من اعظم الناس دعوى بحقائق الايمان وفي الباطن من اكفر الناس بالرحمن بمنزلة من ادعى النبوة من الكذابين قال تعالى (ومن اظلم ممن افترى على الله كذبا او قال اوحى الى ولم يوح اليه شيء ومن قال ساذل مثل ما انزل الله) وهؤلاء قد يدعون هذا وهذا فان الذي يضاهاى الرسول الصادق لا يخلو اما ان يدعي مثل دعوته فيقول ان الله ارسلاني وانزل علي وكذب على الله أو يدعي انه يوحى اليه ولا يسمى موحى كما يقول قيل لي ونوديت وخوطبت ونحو ذلك ويكون كاذبا فيكون هذافا حذف الفاعل أو لا يدعي واحدا من الامر اسكنه يدعي انه يمكنه انه ياتي بما اتى به الرسول ووجه القسمة ان ما يدعيه في مضاهاة الرسول اما ان يدعيه الى الله أو الى

نفسه اولا يضيفه الى احد فهو لاء في دعواهم مثل الرسول هم كفر من اليهود والنصارى فكيف بالقرامطة الذين يكذبون على الله أعظم مما فعل مسيلمة والحدوا في اسماء الله وآياته اعظم مما فعل مسيلمة وحاربوا الله ورسوله اعظم مما فعل مسيلمة وبسط حالهم بطول لكن هذه الاوراق لاتسع أكثر من هذا وهذا الذي ذكرته حال أئمتهم وقادتهم العالمين بحقيقة قولهم ولا ريب انه قد انضم اليهم من الشيعة والرافضة من لا يكون في الباطن علما بحقيقة باطنهم ولا موافقا لهم على ذلك فيكون من اتباع الزنادقة المرتدين الموالي لهم الناصر لهم بمنزلة اتباع الاتحادية الذين يوالونهم ويعظمونهم وينصرونهم ولا يعرفون حقيقة قولهم في وحدة الوجود وان الخالق هو المخلوق فمن كان مسلما في الباطن وهو جاهل معظم لقول ابن عربي وابن سبعين وابن الفارض وأمثالهم من أهل الاتحاد فهو منهم وكذا من كان معظما للقائلين بمذهب الحلول والاتحاد فان نسبة هؤلاء الى الجهمية كنسبة اولئك الى الرافضة والجهمية ولكن القرامطة أكثر من الاتحادية بكثير ولهذا كان أحسن حال عوامهم ان يكونوا رافضة جهمية واما الاتحادية ففي عوامهم من ليس برافضي ولا جهمي صريح ولكن لا يفهم كلامهم ويعتقد ان كلامهم كلام الاولياء المحققين وبسط هذا الجواب له مواضع غير هذا والله أعلم

(٤١٢) ﴿مسئلة﴾ في البغاة والخوارج هل هي الفاظ مترادفة بمعنى واحد أم بينهما فرق وهل فرقت الشريعة بينهما في الاحكام الجارية عليهما أم لا واذا ادعى مدعى ان الأئمة اجتمعت على ان لا فرق بينهما الا في الاسم وخالفه مخالف مستدلا بان أمير المؤمنين عليا رضي الله عنه فرق بين أهل الشام وأهل النهر وان فهل الحق مع المدعي أو مع مخالفه

﴿الجواب﴾ الحمد لله أما قول القائل ان الأئمة اجتمعت على ان لا فرق بينهما الا في الاسم فدعوى باطلة ومدعىها مجازف فان نفي الفرق بينهما انما هو قول طائفة من أهل العلم من أصحاب أبي حنيفة والشافعي وأحمد وغيرهم مثل كثير من المصنفين في قتال أهل البغي فانهم قد يجعلون قتال أبي بكر لما نهي الزكاة وقتال علي الخوارج وقتاله لأهل الجمل وصفين الى غير ذلك من قتال المنتسبين الى الاسلام من باب قتال أهل البغي ثم مع ذلك فهم متفقون على ان مثل طلحة والزبير ونحوهما من الصحابة من أهل العدالة لا يجوز ان يحكم عليهم بكفر ولا فسق بل يجتهدون إما مصيبيون وإما مخطئون وذنوبهم منفردة لهم ويطلقون القول بان البغاة ليسوا

فساقا فإذا جعل هؤلاء وأولئك سواء لزم أن تكون الخوارج وسائر من يقاتلهم من أهل
الاجتهاد الباقيين على العدالة ولهذا قال طائفة بفسق البغاة ولكن أهل السنة متفقون على عدالة
الصحابة وأما جمهور أهل العلم فيفرون بين الخوارج المارقين وبين أهل الجمل وصفين وغير
أهل الجمل وصفين ممن يمد من البغاة المتأولين وهذا هو المعروف عن الصحابة وعليه عامة أهل
الحديث والفقهاء والمتكلمين وعليه نصوص أكثر الأئمة واتباعهم من أصحاب مالك وأحمد
والشافعي وغيرهم وذلك أنه قد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال تمرق مارقة
على حين فرقة من المسلمين تقتلهم أولى الطائفتين بالحق وهذا الحديث يتضمن ذكر الطوائف
الثلاثة ويبين أن المارقين نوع ثالث ليسوا من جنس أولئك فان طائفة علي أولى بالحق من
طائفة معاوية وقال في حق الخوارج المارقين يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم وصيامه مع صيامهم
وقراءته مع قراءتهم يقرؤون القرآن لا يجاوز حناجرهم يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من
الرمية أينما لقيتموهم فاقتلوهم فان في قتالهم اجرا عند الله لمن قتلهم يوم القيامة وفي لفظ لو يعلم
الذين يقاتلونهم ما لهم على لسان نبيهم لنكوا عن العمل وقد روى مسلم أحاديثهم في الصحيح
من عشرة أوجه وروى هذا البخاري من غير وجه ورواه أهل السنن والمسائيد وهي
مستفيضة عن النبي صلى الله عليه وسلم متفقة بالقبول أجمع عليها علماء الأمة من الصحابة
ومن أتبعهم واتفق الصحابة على قتال هؤلاء الخوارج وأما الجمل وصفين فكانت منهم طائفة
قاتلت من هذا الجانب وطائفة قاتلت من هذا الجانب وأكثر أكابر الصحابة لم يقاتلوا
لا من هذا الجانب ولا من هذا الجانب واستدل النازكون للقتال بالنصوص الكثيرة عن
النبي صلى الله عليه وسلم في ترك القتال في الفتنة وبينوا أن هذا قتال فتنة وكان على رضي الله
عنه مسرورا لقتال الخوارج ويروي الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم في الأمر بقتالهم وأما
قتال صفين فذكر أنه ليس معه فيه نص وإنما هو رأي رآه وكان أحيانا يحمد من لم يقاتل
وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال في الحسن أن ابني هذا سيد وسيصالح
الله به بين فئتين عظيمتين من المسلمين فقد مدح الحسن وإثنى عليه باصلاح الله به بين
الطائفتين أصحاب علي وأصحاب معاوية وهذا يبين أن ترك القتال كان أحسن وأنه لم يكن القتال
واجبا ولا مستحبا وقتال الخوارج قد ثبت عنه أنه أمر به وحض عليه فكيف يسوى بين

ما أمر به وحض عليه وبين ما مدح تاركه واثني عليه فمن سوي بين قتال الصحابة الذين اقتتلوا بالجل وصفين وبين قتال ذى الخويصرة التميمي وامثاله من الخوارج المارقين والخروية المعتدين كان قولهم من جنس أقوال أهل الجمل والظلم الميين ولزم صاحب هذا القول ان يصير من جنس الرافضة والمنزلة الذين يكفرون أو يفسقون المقاتلين بالجل وصفين كما يقال مثل ذلك في الخوارج المارقين فقد اختلف الساف والائمة في كفرهم على قولين مشهورين مع اتفاقهم على الثناء على الصحابة المقاتلين بالجل وصفين والامسالك عما شجر بينهم فكيف نسبة هذا بهذا وأيضا فالنبي صلى الله عليه وسلم أمر بقتال الخوارج قبل ان يقاتلوا وأما أهل البني فان الله تعالى قال فيهم (وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فاصلحوا بينهما فان بغت احدهما على الاخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء الى أمر الله فان فاءت فاصلحوا بينهما بالعدل واقسطوا ان الله يحب المقسطين) فلم يأمر بقتال الباغية ابتداء فلاقتال ابتداء ليس مأمورا به ولكن اذا اقتتلوا أمر بالاصلاح بينهم ثم ان بغت الواحدة قوتلت ولهذا قال من قال من الفقهاء ان البغاة لا يبتدئون بقتالهم حتى يقاتلوا وأما الخوارج فقد قال النبي صلى الله عليه وسلم فيهم أيما لقيتموهم فاقتلوههم فان في قتلهم اجرا عند الله لمن قتلهم يوم القيامة وقال لئن أدركتهم لاقتلهم قتل عاد وكذلك ما انمو الزكاة فان الصديق والصحابة ابتدؤا قتالهم وقال الصديق والله لو منعوني عناقا كانوا يؤدونها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم عليه وهم يقاتلون اذا امتنعوا من اداء الواجبات وان افروا بالوجوب ثم تنازع الفقهاء في كفر من منعها وقاتل الامام عليها مع اقراره بالوجوب على قولين هما روايتان عن أحمد كالروايتين عنه في تكفير الخوارج وأما أهل البني المجرد فلا يكفرون باتفاق ائمة الدين فان القرآن قد نص على ايمانهم واخوتهم مع وجود الاقتال والبني والله أعلم

باب حد الزنا والقذف وغير ذلك

(٤١٣) (مسئلة) في اثم المصية وحد الزنا هل تزداد في الايام المباركة أم لا
 (الجواب) نعم المعاصي في الايام المفضلة والا مكنة المفضلة تغلظ وعقابها بقدر فضيلة الزمان والمكان

(٤١٤) (مسئلة) ما يجب على من وطئ زوجته في دبرها وهل اباحه احد من العلماء

﴿الجواب﴾ الحمد لله رب العالمين الوطاء في الدبر حرام في كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم وعلى ذلك عامة ائمة المسلمين من الصحابة والتابعين وغيرهم فان الله قال في كتابه (انماؤكم حرث لكم فاتوا حرثكم اني شتمتم) وقد ثبت في الصحيح ان اليهود كانوا يقولون اذا اتى الرجل امرأته في قبلها من دبرها جاء لولد اقول فسأل المسلمون عن ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فانزل الله هذه الآية نساؤكم حرث لكم فاتوا حرثكم اني شتمتم والحرث موضع الزرع والولد انما يزرع في الفرج لافي الدبر فاتوا حرثكم وهو موضع لولد اني شتمت أي من اين شتمت من قبلها ومن دبرها وعن يمينها وعن شمالها قاله تعالى سمى النساء حرثا وانما رخص في آتيان الحروث والحرث انما يكون في الفرج وقد جاء في غير اثر ان الوطاء في الدرهم والوطية الصغرى وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ان الله لا يستحي من الحق لا تاتوا النساء في حشوشهن والحش هو الدر وهو موضع القدر والله سبحانه حرم آتيان الحائض مع ان النجاسة عارضة في فرجها فكيف بالموضع الذي تكون فيه النجاسة الملاحظة وايضا فهذا من جنس اللواط ومذهب ابي حنيفة واصحاب الشافعي واحمد واصحابه ان ذلك حرام لانزاع بينهم وهذا هو الظاهر من مذهب مالك واصحابه لكن حكى بعض الناس عنهم رواية اخرى بخلاف ذلك ومنهم من انكر هذه الرواية وطعن فيها وأصل ذلك ما نقل عن نافع انه نقله عن ابن عمر وقد كان سالم بن عبد الله يكذب نافعا في ذلك فاما ان يكون نافع غلط أو غلط من هو فوفه فاذا غلط بعض الناس غلطه لم يكن هذا مما يسوغ خلاف الكتاب والسنة كما ان طائفة غلطوا في اباحه الدرهم بالدرهمين واتفق الائمة على تحريم ذلك لما جاء في ذلك من الاحاديث الصحيحة وكذلك طائفة غلطوا في انواع الاشربة ولما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال كل مسكر خمر وكل خمر حرام وانه سئل عن انواع من الانبذة فقال كل مسكر حرام ما اسكر كثيره فقليله حرام وجب اتباع هذه السنن الثابتة ولهذا نظائر في الشربة ومن وطئ امرأته في دبرها وجب ان يعاقبا على ذلك عقوبة تزجرهما فان علم انهما لا ينزجران فانه يجب التفريق بينهما والله أعلم

(٤١٥) ﴿مسئلة﴾ في قوله صلى الله عليه وسلم اذا هم العبد بالحسنة فلم يعملها كتبت له حسنة الحديث فاذا كان لهم سرا بين العبد وبيزربه فكيف تطالع الملائكة عليه

﴿الجواب﴾ الحمد لله قد روى عن سفيان بن عيينة في جواب هذه المسئلة قال انه اذا هم بحسنة شم الملك رائحة طيبة واذا هم بسيئة شم رائحة خبيثة والتحقيق ان الله قادر ان يعلم الملائكة بما في نفس العبد كيف شاء كما هو قادر على ان يطلع بعض البشر على ما في الانسان فاذا كان بعض البشر قد يجعل الله له من الكشف ما يعلم به أحيانا ما في قلب الانسان فالملك الموكل بالعبد أولى بان يعرفه الله ذلك وقد قيل في قوله تعالى ونحن أقرب اليه من حبل الوريد ان المراد به الملائكة والله قد جعل الملائكة تقي في نفس العبد الخواطر كما قال عبد الله بن مسعود ان للملك لمة فامة الملك تصديق بالحق ووعد بالخير ولمة الشيطان تكذيب بالحق وايماد بالشر وقد ثبت عنه في الصحيح انه قال ما منكم من أحد الا وقد وكل به قرينه من الملائكة وقرينه من الجن قالوا وايك يا رسول الله قال وانا الا ان الله قد أعانني عليه فلا يصرني الا بخير فالسيئة التي يهم بها العبد اذا كانت من القاء الشيطان علم بها الشيطان والحسنة التي يهم بها العبد اذا كانت من القاء الملك علم بها الملك أيضا بطريق الاولى واذا علم بها هذا الملك أمكن علم الملائكة الحفظة لأعمال بني آدم

(٤١٦) ﴿مسئلة﴾ في امرأة مزوجة بزواج كامل ولها أولاد فتعلقت بشخص من الاطراف اقامت معه على الفجور فلما ظهر أمرها سمعت في مفارقة الزوج فهل بقي لها حق على أولادها بمد هذا الفعل وهل عليهم اثم في قطعها وهل يجوز لمن تحقق ذلك منها قتلها سراوان فعل ذلك غيرة يأثم

﴿الجواب﴾ الحمد لله الواجب على أولادها وعصبتها ان يمنعوها من المحرمات فان لم تمتنع الا بالحبس حبسوها وان احتاجت الى القيد قيدوها وما ينبغي للولد ان يضرب امه وأما برها فليس لهم ان يمنعوها برها ولا يجوز لهم مقاطعتها بحيث تتمكن بذلك من سوء بل يمنعوها بحسب قدرتهم وان احتاجت الى رزق وكسوة رزقوها وكسوها ولا يجوز لهم اقامة الحد عليها بقتل ولا غيره وعليهم الاثم في ذلك

(٤١٧) ﴿مسئلة﴾ فيمن شتم رجلا فقال له انت ملعون ولد زنا

﴿الجواب﴾ يجب تعزيزه على هذا الكلام ويجب عليه حد القذف ان لم يقصد بهذه الكلمة ما يقصده كثير من الناس من قصدهم بهذه الكلمة ان المشتوم فعله خبيث كفعل ولد الزنا

(٤١٨) ﴿مسئلة﴾ في رجل تزوج امرأة من أهل الخير وله مطلقة وشرط أن رد مطلقة كان الصداق حالا ثم انه رد المطلقة وقذف هو ومطلقة عرض الزوجة ورموها بالزنا بأنها كانت حاملا من الزنا وطلقها بعد دخوله بها فما الذي يجب عليها وهل يقبل قولها وهل يسقط الصداق أم لا

﴿الجواب﴾ الحمد لله رب العالمين اما مطلقة فتجد على قذفها ثمانين جلدة اذا طلبت ذلك المرأة المقدوفة ولا تقبل لها شهادة ابدا لانها فاسقة وكذلك الرجل عليه ثمانون جلدة اذا طلبت المرأة ذلك ولا تقبل له شهادة ابدا وهو فاسق اذا لم يتب وهل له اسقاط الحد باللعان فيه للفقهاء ثلاثة أقوال في مذهب أحمد وغيره قيل يلاعن وقيل لا يلاعن وقيل ان كان ثم ولد يريد نفيه لاعن والا فلا وصداقها باق عليه لا يسقط باللعان كما سن ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا كله باتفاق الأئمة الا ما ذكرناه من جواز اللعان ففيه الأقوال الثلاثة أحدها لا يلاعن بل يحذف حد القذف وتسقط شهادته وهذا مذهب أحمد في أشهر الروايات عنه واحد الوجين في مذهب الشافعي والثاني يلاعن وهو مذهب أبي حنيفة وأحمد في رواية عنه والثالث ان كان هناك حمل لاعن لنفيه والا فلا وهو أحد الوجين في مذهب الشافعي ورواية عن أحمد والله أعلم

(٤١٩) ﴿مسئلة﴾ في بلد فيها جوار سائبات يزنون مع النصارى والمسلمين

﴿الجواب﴾ يجب على سيد الأمة اذا زنت ان يقيم عليها الحد كما في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اذا زنت أمة أحدكم فليجلدها ثم ان زنت فليجلدها ثم ان زنت في الرابعة فليبيعها ولو بظفير والظفير الجبل فان لم يفعل ما أمره به رسول الله صلى الله عليه وسلم كان عاصيا لله ورسوله وكان اصراره على المعصية قادحا في عدالته فاما اذا كان هو يرسلها لتبغى وتنفق على نفسها من مهر البغاء أو يأخذ هو شيئا من ذلك فهذا ممن لعنه الله ورسوله وهو فاسق خبيث آذني في الكبيرة وآخذ مهر البغى ولم ينهها عن الفاحشة ومثل هذا لا يجوز ان يكون معذرا بل لا يجوز اقراره بين المسلمين بل يستحق العقوبة الغليظة حتى يصون اماءه وأقل العقوبة ان يهجر فلا يسلم عليه ولا يصلي خلفه اذا أمكنت الصلاة خلف غيره ولا يستشهد ولا يولى ولاية أصلا ومن استحل ذلك فهو كافر مرتد يستتاب فان تاب والاقتل وكان مرتدا لا ترثه ورثته المسلمون وان كان جاهلا بالتحريم عرف ذلك حتى تقوم عليه الحجة فان هذا من المحرمات المجمع عليها

(٤٢٠) ﴿مسئلة﴾ في رجل يسفه على والديه فما يجب عليه

﴿الجواب﴾ اذا شتم الرجل أباه واعتدي عليه فانه يجب ان يعاقب عقوبة بليغة تردعه وامثاله عن مثل ذلك بل واباغ من ذلك انه قد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم في الصحيحين انه قال من الكبائر ان يسب الرجل والديه قالوا وكيف يسب الرجل والديه قال يسب ابا الرجل فيسب الرجل اياه ويسب امه فيسب امه فاذا كان النبي صلى الله عليه وسلم قد جعل من الكبائر ان يسب الرجل ابا غيره لثلاث يسب اياه فكيف اذا سب هو اياه مباشرة فهذا يستحق العقوبة التي تمنعه عن عقوق الوالدين للذين قرن الله حقهما بحقه حيث قال (ان اشكرلى واولديك) وقال تعالى (وقضى ربك ان لا تعبدوا الا اياه وبالوالدين احسانا اه ايباغ عندك الكبائر احدهما او كلاهما فلا تقل لهما أف ولا تنهرهما) فكيف بسبهما

(٤٢١) ﴿مسئلة﴾ في رجل زنى بامرأة ومات الزانى فهل يجوز للولد المذکور ان

يتزوج بها أم لا

﴿الجواب﴾ هذا حرام في مذهب ابى حنيفة واحمد وأحمد الفوليين في مذهب مالك وفي القول الآخر يجوز وهو مذهب الشافعي

(٤٢٢) ﴿مسئلة﴾ في رجل تذف رجلا وقال له انت علق ولد زنا فما الذي يجب عليه

﴿الجواب﴾ اذا قذفه بالزنا أو الموأ كقوله أنت علق وكان ذلك الرجل حراما مسلما لم يشتهر عنه ذلك فعليه حد القذف اذا طالبه المقذوف وهو ثمانون جلدة ان كان القاذف حرا واربعون ان كان رقيقا عند الأئمة الاربعة

(٤٢٣) ﴿مسئلة﴾ في الفاعل والمفعول به بعد ادراكهما ما يجب عليهما وما يطهرهما وما

ينويان عند الطهارة وفي رجل جلد ذكره بيده حتى أمنى فما يجب عليه

﴿الجواب﴾ أما الفاعل والمفعول به فيجب قتلها رجما بالحجارة سواء كانا محصنين أو غير محصنين لما في السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من وجدتموه يعمل عمل قوم لوط فاقتلوا الفاعل والمفعول به ولان أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم اتفقوا على قتلها وعليهما الاغتسال من الجنابة وترفع الجنابة من الاغتسال لكن لا يطهران من نجاسة الذنب الا بالتوبة وهذا معنى ما روي انهما لو اغتسلا بالماء ينويان رفع الجنابة واستباحة الصلاة وأما جلد الذكر باليد حتى ينزل

فهو حرام عند أكثر الفقهاء مطلقا وعند طائفة من الأئمة حرام الا عند الضرورة مثل ان يخاف
العنت او يخاف المرض او يخاف الزنا فلا يستعناء أصلا

(٤٢٤) (مسئلة) فيمن قذف رجلا لانه ينظر الى حريم الناس وهو كاذب عليه فما
يجب على القاذف

(الجواب) اذا كان الامر على ما ذكرنا فانه يميز على افتراءه على هذا الشخص بما
يزجره وأمثاله اذا طالب المقذوف ذلك

(٢٢٥) (مسئلة) في رجل قال لرجل أنت فاسق شارب الخمر ومنه من اجرة ملكه
الذي يملك انتفاعه شرعا

(الجواب) اذا كان المقذوف محصنا وجب على القاذف حدة القذف اذا طالبه المقذوف
وأما شتمه بغير ذلك اذا كان كاذبا فعليه أن يميز على ذلك وأما ضربه وحبسه اذا كان ظالما فانه
يفعل به كما فعل وما عطله عليه من المنفعة ضمنه

(٤٢٦) (مسئلة) في رجلين تنازعا في ساب ابي بكر أحدهما يقول يتوب الله عليه وقال
الآخر لا يتوب الله عليه

(الجواب) الصواب الذي عليه أئمة المسلمين ان كل من تاب تاب الله عليه كما قال الله تعالى
(قل يا عبادي الذين أسرفوا على انفسهم لا تقنطوا من رحمة الله ان الله يغفر الذنوب جميعا انه
هو الغفور الرحيم) فقد ذكر في هذه الآية انه يغفر للتائب الذنوب جميعا ولهذا أطلق وعمم
وقال في الآية الاخرى (ان الله لا يغفر ان يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء) فهذا في
غير التائب ولهذا قيد وخصص وليس سب بعض الصحابة بأعظم من سب الانبياء أو سب
الله تعالى واليهود والنصارى الذين يسبون نبينا سرا بينهم اذا تابوا وأسلموا قبل ذلك منهم
بإتفاق المسلمين والحديث الذي يروى سب صحابي ذنب لا يغفر كذنب على رسول الله صلى الله
عليه وسلم والشرك الذي لا يغفره الله يغفره لمن تاب بإتفاق المسلمين وما يقال ان في ذلك حقا
لا دمي يجاب عنه من وجهين أحدهما ان الله قد أمر بتوبة السارق والمقلب ونحوهما من الذنوب
التي تتعلق بها حقوق العباد كقوله (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالا
من الله والله عزيز حكيم) فمن تاب من بعد ظلمه وأصلح فان الله يتوب عليه ان الله غفور رحيم) وقال

(ولا تباينوا باللقاب بأسماء الفسوق بعد الإيمان ومن لم يتب فأولئك هم الظالمون) ومن توبة مثل هذا أن يعرض المظلوم من الاحسان اليه بقدر اساءته اليه الوجه الثاني ان هؤلاء متأولون فاذا تاب الرافضي من ذلك واعتقد فضل الصحابة واحبهم ودعا لهم فقد بدل الله السيئة بالحسنة كغيره من المذنبين

(٤٢٧) (مسئلة) في اتيان الحائض قبل الغسل وما معنى قول أبي حنيفة فان انقطع الدم لا قل من عشرة ايام لم يجز وطئها حتى تغتسل وان انقطع دمها لعشرة ايام جاز وطئها قبل الغسل وهل الاثمة موافقون على ذلك

(الجواب) اما مذهب الفقهاء كمالك والشافعي وأحمد فانه لا يجوز وطئها حتى تغتسل كما قال تعالى ولا تقربوهن حتى يطهرن فاذا تطهرن فاتوهن من حيث امركم الله) واما ابو حنيفة فيجوز وطئها اذا انقطع لاكثر الحيض أو مر عليها وقت الصلاة فاغتسلت وقول الجمهور هو الذي يدل عليه ظاهر القرآن والآثار

(٤٢٨) (مسئلة) ما معنى قول من يقول حب الدنيا رأس كل خطيئة فهل هي من جهة المعاصي او من جهة جمع المال

(الجواب) ليس هذا محفوذا عن النبي صلى الله عليه وسلم ولكن هو معروف عن جندب بن عبد الله البجلي من الصحابة ويذكر عن المسيح بن صريم عليه السلام واكثر ما ينقلوا في هذا اللفظ المتفلسفة ومن هذا حذوهم من الصوفية على أصلهم في تعلق النفس الى امور ليس هذا موضع بسطها واما حكم الاسلام في ذلك فالذي يعاقب الرجل عليه الحب الذي يستلزم المعاصي فانه يستلزم الظلم والكذب والفواحش ولا ريب ان الحرص على المال والرياسة يوجب هذا كما في الصحيحين انه قال اياكم والشح فان الشح أهلك من كان قبلكم امرهم بالبخل فبخلوا وأمرهم بالظلم فظلموا وأمرهم بالتطعمة فقتلوا وعن كعب عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ما ذنبان جائبان ارسلا في غنم بافسد لهما من حرص المرء على المال والشرف قال الترمذي حديث حسن فحرص الرجل على المال والشرف يوجب فساد الدين فاما مجرد الحب الذي في التلب اذا كان الانسان يفعل ما أمره الله به ويترك ما نهى الله عنه ويخاف مقام ربه وينهى النفس عن الهوى فان الله لا يماقبه على مثل هذا اذا لم يكن معه

عمل وجمع المال اذا قام بالواجبات فيه ولم يكتسبه من الحرام لا يعاقب عليه لكن اخراج فضول المال والاقتنصار على الكفاية أفضل واسلم وافرح للقلب واجمع لهم وانفع في الدنيا والآخرة وقال النبي صلى الله عليه وسلم من اصبغ والدنيا اكبر همه شئت الله عليه شمله وجعل فقره بين عينيه ولم يأت من الدنيا الا ما كتب له ومن اصبغ والآخرة اكبر همه جعل الله غناه في قلبه وجمع عليه ضيعته واتته الدنيا وهي راغمة

(٤٢٩) ﴿مسئلة﴾ قال في التهذيب من اتى بهيمة فاقتلوا المفعول واقتلوا الفاعل بها فهل يجب ذلك أم لا

﴿الجواب﴾ الحمد لله هذا فيه حديث رواه ابو داود في السنن وهو قوله من اتى بهيمة فاقتلوه واقتلوا وهو احد قولى العلماء كاحد القولين في مذهب احمد ومذهب الشافعي (٤٣٠) ﴿مسئلة﴾ في رجل من اصراء المسلمين له ممالك وعنده غلمان فهل له ان يقيم على احدهم حدا اذا ارتكبه وهل له ان يأمرهم بواجب اذا تركوه كالصاوات الخمس ونحوها وما صفة السوط الذي يعاقبهم به

﴿الجواب﴾ الحمد لله الذي يجب عليه ان يأمرهم بالمعروف وينهاهم عن المنكر والبغى وأقل ما يفعل انه اذا استأجر احيرا منهم يشترط عليه ذلك كما يشترط عليه ما يشترطه من الاعمال ومتى خرج واحد منهم عن ذلك طرده واذا كان قادرا على عقوبتهم بحيث يقره السلطان على ذلك في العرف الذي اعتاده الناس وغيره لا يعاقبهم على ذلك لكونهم تحت حمايته ونحو ذلك فينبني له ان يعزروهم على ذلك اذا لم يؤدوا الواجبات وتركوا المحرمات الا بالعقوبة وهو المخاطب بذلك حينئذ فانه هو القادر عليه وغيره لا يتعدى على ذلك مراعاة له فان لم يستطع ان يقيم هو الواجب ولم يقر غيره بالواجب صار الجميع مستحقين العقوبة قال النبي صلى الله عليه وسلم ان الناس اذا رأوا المنكر فلم يغيروه أوشك ان يعمهم الله بعقاب منه وقال من رأي منكم منكرا فليغيره بيده فان لم يستطع فبلسانه فان لم يستطع فبقلبه وذلك اضعف الايمان لا سيما اذا كان يضربهم لما يتركونه من حقوقه فمن القبيح ان يعاقبهم على حقوقه ولا يعاقبهم على حقوق الله والتأديب يكون بسوط معتدل وضرب معتدل ولا يضرب الوجه ولا المتأثر (٤٣١) ﴿مسئلة﴾ فيمن شتم رجلا وسبه

﴿الجواب﴾ إذا اعتدى عليه بالشتيم والسب فله يعتدي عليه بمثل ما اعتدى عليه فيشتمه إذا لم يكن ذلك محرماً لعينه كالكذب وأما إن كان محرماً لعينه كالقذف بغير الزنا فإنه يعزر على ذلك نزيراً بليغاً برده وأمثاله من السفهاء ولو عزز على النوع الأول من الشتم جاز وهو الذي يشرع إذا تكرر سفهه أو عدوانه على من هو أفضل منه والله أعلم

(٤٣٢) ﴿مسئلة﴾ في الذنوب الكبائر المذكورة في القرآن والحديث هل لها حد تعرف به وهل قول من قال إنها سبع أو سبعة عشر صحيح أو قول من قال إنها ما اتفقت فيها الشرائع أعني على تحريمها أو أنها تسد باب المعرفة بالله أو أنها تذهب الأموال والأبدان أو أنها انما سميت كبائر بالنسبة والاضافة إلى ما دونها أو أنها لا تعلم أصلاً وأبهمت كليلة القدر أو ما يحكي بعضهم أنها إلى التسعين أقرب أو كل ما نهي الله عنه فهو كبير أو أنها ما رتب عليها حداً ما توعد عليها بالنار ﴿الجواب﴾ الحمد لله رب العالمين أمثل الأقوال في هذه المسئلة القول المأثور عن ابن عباس وذكره أبو عبيد وأحمد بن حنبل وغيرهما وهو إن الصغيرة ما دون الحدين حد الدنيا

وحده الآخرة وهو معنى قول من قال ما ليس فيها حد في الدنيا وهو معنى قول القائل كل ذنب ختم بلعنة أو غضب أو نار فهو من الكبائر ومعنى قول القائل وليس فيها حد في الدنيا ولا وعيد في الآخرة أي وعيد خاص كالوعيد بالنار والغضب واللعنة وذلك لأن الوعيد الخاص في الآخرة كالمقوبة الخاصة في الدنيا فكما أنه يفرق في العقوبات المشروعة للناس بين العقوبات المقدرة بالقول والقتل وجلد مائة أو ثمانين وبين العقوبات التي ليست بمقدرة وهي التمييز فكذلك يفرق في العقوبات التي يعز الله بها العباد في غير أمر العباد بها بين العقوبات المقدرة كالغضب واللعنة والنار وبين العقوبات المطلقة وهذا الضابط يسلم من القواعد الواردة على غيره فإنه يدخل كل ما ثبت بالنص أنه كبيرة كالشرك والقتل والزنا والسحر وقذف المحصنات الغافلات المؤمنات وغير ذلك من الكبائر التي فيها عقوبات مقدرة مشروعة وكالفرار من الزحف وأكل مال اليتيم وأكل الربا وعقوق الوالدين واليمين الفموس وشهادة الزور فإن هذه الذنوب وأمثالها فيها وعيد خاص كما قال في الفرار من الزحف (ومر من بولهم يومئذ دبره إلا متحرفاً لقتال أو متحيزاً إلى فئة فقد باء بغضب من الله وسأرأاه جهنم وبئس المصير) وقال (إن الذين يآكلون أموال البتamy ظلماً إنما يأكلون في بطونهم نارا وسيهمون سميراً) وقال (والذين

يتقضون عهد الله من بعد ميثاقه ويقطعون ما أمر الله به أن يوصل ويفسدون في الأرض
 أولئك لهم اللعنة ولهم سوء الدار) وقال (فهل عسيتم أن توليتم أن تفسدوا في الأرض وتقطعوا
 أرحامكم أولئك الذين لعنهم الله فأصمهم وأعمى أبصارهم) وقال تعالى (إن الذين يشترون بعهد الله
 وإيمانهم ثمنا قليلا أولئك لا خلاق لهم في الآخرة ولا يكلمهم الله ولا ينظر إليهم يوم القيامة ولا يزكهم
 ولهم عذاب أليم) وكذلك كل ذنب توعد صاحبه بأنه لا يدخل الجنة ولا يشم رائحة الجنة وقيل
 فيه من فعله فليس منا وإن صاحبه آثم فهذه كلها من الكبائر أقوله صلى الله عليه وسلم لا يدخل
 الجنة قاطع وقوله لا يدخل الجنة من في قلبه مثقال ذرة من كبر وقوله من غشنا فليس منا وقوله من حمل
 علينا السلاح فليس منا وقوله لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ولا يسرق السارق حين يسرق وهو
 مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن ولا يهب هبة ذات شرف يرفع الناس إليه فيها
 أبصارهم وهو حين يهبها مؤمن وذلك لأن نفي الإيمان وكونه من المؤمنين ليس المراد به ما يقوله
 المرجئة أنه ليس من خيارنا فإنه لو ترك ذلك لم يلزم أن يكون من خيارهم وليس المراد به ما يقوله الخوارج
 أنه صار كافرا ولا ما يقوله المعتزلة من أنه لم يبق معه من الإيمان شيء بل هو مستحق للخلود
 في النار لا يخرج منها فهذه كلها أقوال باطلة قد بسطنا الكلام عليها في غير هذا الموضع ولكن
 المؤمن المطلق في باب الوعد والوعيد وهو المستحق لدخول الجنة بلا عقاب هو المؤدي
 للفرائض المجتنب المحارم وهؤلاء هم المؤمنون عند الإطلاق فمن فعل هذه الكبائر لم تكن من
 هؤلاء المؤمنين إذ هو متعرض للعقوبة على تلك الكبيرة وهذا معنى قول من قال أراد به
 نفي حقيقة الإيمان أو نفي كمال الإيمان فانهم لم يريدوا نفي الكمال المستعجب فإن ترك الكمال
 المستعجب لا يوجب الذم والوعيد والفقهاء يقولون النسي ينعقد إلى كمال ويجزى ثم من عدل
 عن النسي الكمال إلى المجزى لم يكن مذموما فمن أراد بقوله نفي كمال الإيمان أنه نفي الكمال
 المستعجب فقد غلط وهو يشبه قول المرجئة ولكن يقتضي نفي الكمال الواجب وهذا معارضة
 في سائر ما نفاه الله ورسوله مثل قوله ﴿إنما المؤمنون الذين إذا ذكر الله وجلت قلوبهم وإذا
 تليت عليهم آياته زادتهم إيمانا﴾ إلى قوله ﴿أولئك هم المؤمنون حقا﴾ ومثل الحديث المأثور
 لا إيمان لمن لا أمانة له ولا دين لمن لا عهد له ومثل قوله صلى الله عليه وسلم لا صلاة إلا بام
 القرآن وأمثال ذلك فإنه لا ينفي مسمى الاسم إلا لا تتقاء بعض ما يجب في ذلك لا انتفاء بعض

مستحباً به فيفيد هذا الكلام ان من فعل ذلك فقد ترك الواجب الذي لا يتم الايمان الواجب الا
 به وان كان معه بعض الايمان فان الايمان يتبعص ويتهاضل كما قال صلى الله عليه وسلم يخرج من
 النار من في قلبه ذرة من ايمان والمقصود هنا ان نفى الايمان أو الجنة أو كونه من المؤمنين لا يكون
 الا عن كبيرة فاما الصغائر فلا تنفي هذا الاسم والحكم عن صاحبها بمجرد ما في عرف ان هذا النفي
 لا يكون لترك مستحب ولا لفعل صغيرة بل لفعل كبيرة وانما قلنا ان هذا الضابط أولى من
 سائر تلك الضوابط المذكورة لوجوه* أحدها انه لما توار عن السلف بخلاف تلك الضوابط فانها
 لا تعرف عن أحد من الصحابة والتابعين والائمة وانما قلها بعض من تكلم في شيء من الكلام
 أو التصوف بغير دليل شرعي واما من قال من السلف انها الى التسعين أقرب منها الى السبع
 فهذا لا يخالف ما ذكرناه وسنتكلم عليها ان شاء الله واحداً واحداً الثاني ان الله قال (ان تجتنبوا
 كبائر ما تنهون عنه نكفر عنكم سيئاتكم وندخلكم مدخلا كريماً) فقد وعد مجتنب الكبائر
 بنكفير السيئات واستحقاق الوعد الكريم وكل من وعد بنقض الله أو لعنه أو ناراً وحرمان
 جنة أو ما يقتضي ذلك فانه خارج عن هذا الوعد فلا يكون من مجتنب الكبائر وكذلك من
 استحق ان يقام عليه الحد لم تكن سيئاته مكفرة عنه باجتناب الكبائر اذ لو كان كذلك لم
 يكن له ذنب يستحق ان يعاقب عليه والمستحق ان يقام عليه الحد له ذنب يستحق العقوبة عليه*
 الثالث ان هذا الضابط مرجعه الى ما ذكره الله ورسوله في الذنوب فهو حد يتلقى من خطاب
 الشارع وما سوى ذلك ليس متلقى من كلام الله ورسوله بل هو قول رأي القائل ودونه من
 غير دليل شرعي والرأي الذوقي بدون دليل شرعي لا يجوز* الرابع ان هذا الضابط يمكن الفرق به
 بين الكبائر والصغائر واما تلك الامور فلا يمكن الفرق بها بين الكبائر والصغائر لان تلك الصفات
 لا دليل عليها لان الفرق بين ما اتفقت فيه الشرائع واختلفت لا يعلم ان لم يمكن وجود عالم بتلك
 الشرائع على وجهها وهذا غير معلوم لنا وكذلك ما فسر بان المعرفة هي من الامور النسبية والاضافية
 فقد يسد باب المعرفة عن زيد مالا يسد عن عمرو وليس لذلك حد محدود* الخامس ان تلك
 الاقوال فاسدة فقول من قال انها ما اتفقت الشرائع على تحريمه دون ما اختلفت فيه فوجب
 ان تكون الحسنة من مال اليتيم ومن السرقة والخيانة والكذب الواحدة وبعض الاحسانات
 الخفية ونحو ذلك كبيرة وان يكون الفرار من الزحف ليس من الكبائر اذ الجهاد لم يجب

في كل شريعة وكذلك يقتضي ان يكون الزوج بالحرمت بالرضاعة والصهر وغيرها ليس من الكبائر لانه مما لم يتفق عليه الشرائع وكذلك امساك المرأة بعد الطلاق الثلاث ووطؤها بعد ذلك مع اعتقاد التحريم وكذلك من قال انها ما تسد باب المعرفة او ذهاب النفوس أو الاموال يوجب ان يكون القليل من الغضب والخيانة كبيرة وان يكون عقوق الوالدين وقطيعة الرحم وشرب الخمر واكل الميتة ولحم الخنزير وقذف المحصنات الغافلات المؤمنات ونحو ذلك ليس من الكبائر ومن قال انها سميت كبائر بالنسبة الى مادونها وان ماعصى به فهو كبيرة فانه يوجب ان لا تكون الذنوب في نفسها تنقسم الى كبائر وصغائر وهذا خلاف القرآن فان الله قال (والذين يحبون كبائر الاثم والفواحش الا اللهم) وقال (والذين يحبون كبائر الاثم والفواحش واذا ما غضبوا هم يغفرون) وقال (ان تجنبوا كبائر ما تنهون عنه نكفر عنكم سيئاتكم) وقال (مال هذا الكتاب لا بغير صغيرة ولا كبيرة الا احصاها) وقال (وكل صغير وكبير مستطر) والاحاديث كثيرة في الذنوب الكبائر ومن قال هي سبعة عشر فهو قول بلا دليل ومن قال انها مبهمه او غير معلومة فانما اخبر عن نفسه انه لا يعلمها ومن قال انه ما تعد عليه بالنار قد يقال ان فيه تفصيلا اذ الوعيد قد يكون بالنار وقد يكون بغيرها وقد يقال ان كل وعيد فلا بد ان يستلزم الوعيد بالنار واما من قال انها كل ذنب فيه وعيد فلهذا يندرج فيما ذكره السلف فان كل ذنب فيه حد في الدنيا ففيه وعيد من غير عكس فان الزنا والسرقة وشرب الخمر وقذف المحصنات ونحو ذلك فيها وعيد كمن قال ان الكبيرة ما فيها وعيد والله اعلم

(٤٣٣) ﴿مسئلة﴾ فيمن وجب عليه حد الزنا فتاب قبل ان يحذف هل يسقط عنه الحد بالتوبة

﴿الجواب﴾ ان تاب من الزنا والسرقة او شرب الخمر قبل ان يرفع الى الامام فالصحيح

ان الحد يسقط عنه كما يسقط عن المحاربين بالاجماع اذا تابوا قبل القدرة

(٤٣٤) ﴿مسئلة﴾ في امرأة قوادة تجمع الرجال والنساء وقد ضربت وحبست ثم عادت

تفعل ذلك وقد لحق الجيران الضرر بها فهل لولي الامر نقلها من بينهم أم لا

﴿الجواب﴾ نعم لولي الامر كصاحب الشرطة ان يصرف ضررها بما يراه مصالحة اما

بحسبها واما بنقلها عن الحرائر واما بغير ذلك مما يرى فيه المصالحة وقد كان عمر بن الخطاب

يامر المزاب ان لا تسكن بين المتأهلين وان لا يسكن المتأهل بين المزاب وهكذا فعل المهاجرون

لما قدموا المدينة على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ونفوا شبابا خافوا الفتنة به من المدينة الى البصرة وثبت في الصحيحين ان النبي صلى الله عليه وسلم نفى الخنثيين وأمر بنفيهم من البيوت خشية ان يفسدوا النساء فالتفوا شر من هؤلاء والله يعلم بها مع اصحابها

(٤٣٥) ﴿مسئلة﴾ في مسلم بدت منه معصية في حال صباه توجب مهاجرة ومجانبة فقالت طائفة منهم يستغفر الله ويصفيح عنه ويتجاوز عن كل ما كان منه وقالت طائفة اخرى لا تجوز اخوته ولا مصاحبته فاي الطائفتين احق بالحق

﴿الجواب﴾ لا ريب ان من تاب الى الله توبة نصوحا تاب الله عليه بما قال تعالى (وهو الذي يقبل التوبة عن عباده ويمفو عن السيئات ويعلم ما تصفون) وقال تعالى (قل يا عبادي الذين اسرفوا على انفسهم لا تقنطوا من رحمة الله ان الله يغفر الذنوب جميعا) أي لمن تاب واذا كان كذلك وتاب الرجل فان عمل عملا صالحا سنة من الزمان ولم ينقض التوبة فانه يقبل منه ذلك ويجالس ويكلم واما اذا تاب ولم تمض عليه سنة فلاملأ فيه قولان مشهوران منهم من يقول في الحال يجالس وتقبل شهادته ومنهم من يقول لا بد من مضي سنة كما فعل عمر بن الخطاب بصبيغ بن عسل وهذه من مسائل الاجتهاد فمن رأى ان تنبل توبة هذا التائب ويجالس في الحال قبل اختباره فقد اخذ بقول سائغ ومن رأى انه يؤخر مدة حتى يعمل صالحا ويظهر صدق توبته فقد اخذ بقول سائغ وكلا القولين ليس من المنكرات

باب الاشربة وخذ الشرب

(٤٣٦) ﴿مسئلة﴾ في المداومة على شرب الخمر وترك الصلوات وما حكمه في الاصرار على ذلك

﴿الجواب﴾ الحمد لله اما شارب الخمر فيجب باتفاق الائمة ان يجلد الحد اذا ثبت ذلك عليه وحده اربعون جلدة أو ثمانون جلدة فان جلدته ثمانين جاز باتفاق الائمة وان اقتصر على الاربعين ففي الاجزاء نزاع مشهور فذهب ابي حنيفة ومالك واحمد في احد الروايتين انه يجب لثمانون ومذهب الشافعي واحمد في الرواية الاخرى عنه ان الاربعين الثانية نعم برجع فيها الى اجتهاد الامام فان احتاج الى ذلك لكثرة الشرب او اصرار السارق ونحو ذلك فمل وقد كان عمر بن الخطاب

يعزر باكثر من ذلك كما روي عنه انه كان ينفى السارق عن بلده ويمثل به بحلق رأسه وقد روي
من وجوه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من شرب الخمر فاجلدوه ثم ان شربها فاجلدوه ثم ان
شربها فاجلدوه ثم ان شربها في الثالثة والرابعة فامس بقتل الشارب في الثالثة والرابعة واكثر
العلماء لا يوجبون القتل بل يجعلون هذا الحديث منسوخا وهو المشهور من مذهب الائمة وطائفة
يقولون اذا لم يفتوه عن الشرب الا بالقتل جاز ذلك كما في حديث آخر في السنن انه نهاهم عن أنواع
من الاشربة المسكرة قال فان لم يدعوا ذلك فافلوهم فانه والحق ما تقدم وقد ثبت في الصحيح ان رجلا
كان يدعى حمرا وكان يشرب الخمر فكان كما شرب جلدته النبي صلى الله عليه وسلم فلعنه رجل فقال
لعنه الله ما اكثر ما يؤتي به الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال لا تلعه فانه يحب الله ورسوله وهذا
يقتضي انه جلد مع كثرة شربه وأما تارك الصلاة فانه يستحق العقوبة بانفاق الائمة واكثرهم
كمالك والشافعي وأحمد يقولون انه يستتاب فان تاب والا قتل وهل يقتل كافرا مرتدا او فاسقا
كغيره من اصحاب الكبائر على قولين واذا لم يمكن إقامة الحد على مثل هذا فانه يعمل
معه الممكن فيه حجر وبوخ حتى يفعل المفروض ويترك الخطور ولا يكون ممن قال الله فيه
(نخف من بعدهم خلف اضاعوا الصلاة واتبعوا الشهوات فسوف يلقون غيا) مع ان اضاعتها
تأخيرها عن وقتها فكيف بتاركها

(٤٣٧) ﴿مسألة﴾ فيمن قال ان خمر العنب والحشيشة يجوز بفضه اذ لم يسكر في مذهب الامام أبي حنيفة فهل هو صادق في هذه الصورة أم كاذب في نقله ومن استحل ذلك هل يكفر أم لا و ذكر ان قليل المزر يجوز شربه فهل حكمه حكم خمر العنب في مذهب الامام أبي حنيفة أم له حكم آخر كما ادعاه هذا الرجل

﴿الجواب﴾ الحمد لله اما الخمر التي هي عصير العنب الذي اذا غلا واشتد وفقد بالزبد فيحرم قليلها وكثيرها باتفاق المسلمين ومن نقل عن أبي حنيفة ابا جة قليل ذلك فقد كذب بل من استحل ذلك فانه يستتاب فان تاب والا قتل ولو استحل شرب الخمر بنوع شبهة وقعت لبعض السلف انه ظن انها انما تحرم على العامة لا على الذين آمنوا وعملوا الصالحات فاتفق الصحابة كعمر وعلي وغيرهما على ان مستحل ذلك يستتاب فان أفر بالتمر بهم جلد وان اصر على استحلالها قتل بل وأبو حنيفة يحرم القليل والكثير من اشربة أخر وان لم

يسمها خمرًا كنبيذ التمر والزبيب النبي فإنه يحرم عنده قليله وكثيره اذا كان مسكرا وكذلك المطبوخ من عصير العنب الذي لم يذهب ثلثاه فإنه يحرم عنده قليله اذا كان كثيره يسكر فهذه الانواع الاربعة تحرم عنده قليلا وكثيرها وان لم يسكر منها وانما وقعت الشبهة في سائر المسكر كالمر الذي يصنع من القمح ونحوه فالذي عليه جماهير ائمة المسلمين كما في الصحيحين عن ابي موسى الاشعري ان اهل اليمن قالوا يا رسول الله ان عندنا شرابا يقال له البسج من العسل وشرابا من الذرة يقال له المزر وكان النبي صلى الله عليه وسلم قد أوتي جوامع الكلم فقال كل مسكر فهو حرام وفي الصحيحين عن عائشة عنه انه قال كل شراب اسكر فهو حرام وفي الصحيحين ايضا عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال كل مسكر خمر وكل مسكر حرام وفي السنن من غير وجه عنه انه قال ما اسكر كثيره فقليله حرام واستفاضت الاحاديث بذلك فان الله لما حرم الخمر لم يكن لاهل مدينة النبي صلى الله عليه وسلم شراب يشربونه الا من التمر فكانت تلك خمرهم وجاء عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يشرب النبيذ والمراد به النبيذ الحلو وهو ان يوضع التمر أو الزبيب في الماء حتى يحلو ثم يشربه وكان صلى الله عليه وسلم قد نهاهم ان ينتبذوا في القرع والخشب والحجر والظرف المزفت لانهم اذا انتبذوا فيها دب السكر وهم لا يعلمون فيشرب الرجل مسكرا ونهاهم عن الخليطين من التمر والزبيب جميعا لأن أحدهما يقوى الآخر ونهاهم عن شرب النبيذ بماء ثلاث لأنه قد يصير فيه السكر والانسان لا يدري كل ذلك مبالغة منه صلى الله عليه وسلم فمن اعتقد من العلماء ان النبيذ الذي أرخص فيه يكون مسكرا يعني من نبيذ العسل والقمح ونحو ذلك فقال بباح ان يتناول منه ما لم يسكر فقد أخطأ واما جماهير العلماء فعرفوا ان الذي اباحه هو الذي لا يسكر وهذا القول هو الصحيح في النص والقياس اما النص فالاحاديث الكثيرة فيه واما القياس فلان جميع الاشربة المسكرة متساوية في كونها تسكر والمفسدة الموجودة في هذا موجودة في هذا والله تعالى لا يفرق بين المتماثلين بل التسوية بين هذا وهذا من العدل والقياس الجلي فتبين ان كل مسكر خمر حرام والحشيشة المسكرة حرام ومن استحل السكر منها فقد كفر بل هي في أصح قولي العلماء بمنحسة كالخمر فالخمر كالبول والحشيشة كالعذرة

(٤١٨). ﴿مسئلة﴾ في نبيذ التمر والزبيب والمزرة والسوية التي تشمل من الجزر الذي يعمل

من العنب يسمى النصوص هل هو حلال وهل يجوز استعمال شيء من هذا أم لا
 ﴿الجواب﴾ الحمد لله رب العالمين كل شراب مسكر فهو خمر فهو حرام بسنة رسول الله صلى
 الله عليه وسلم المستفيضة عنه باتفاق الصحابة كما ثبت عنه في الصحيح من حديث أبي موسى
 أنه سئل عن شراب يصنع من الذرة يقال له المزرو وشراب يصنع من العسل يقال له البتع
 وكان قد أوتي النبي صلى الله عليه وسلم جوامع السكك فقال كل مسكر حرام وفي الصحيحين
 عن عائشة عنه أنه قال كل شراب أسكر فهو حرام وفي الصحيح عن ابن عمر عنه أنه قال كل
 مسكر خمر وكل مسكر حرام وفي لفظ في الصحيح كل مسكر خمر وكل خمر حرام وفي السنن
 عنه أنه قال ما أسكر كثيره فقليله حرام وقد صحح ذلك غير واحد من الحفاظ والله عز وجل
 حرم عصير العنب الذي إذا غلا واشتد وقذف بالزبد لما فيه من الشدة المطربة التي تصد عن
 ذكر الله وعن الصلاة وتوقع العداوة والبغضاء وكل ما كانت فيه هذه الشدة المطربة فهو خمر
 من أي مادة كان من الحبوب والثمار وغير ذلك وسواء كان نبيذا أو مطبوخا لكنه إذا
 طبخ حتى ذهب ثلثاه وبقي ثلثه لم يبق مسكرا اللهم إلا أن يضاف إليه افان أو نوع آخر
 والأصل في ذلك أن كل ما أسكر فهو حرام وهذا مذهب جماهير علماء الأمة كما قال الشافعي
 وأحمد وغيرهم وهذا المسكر يوجب الحد على شاربته وهو نجس عند الأئمة وكذلك الحشيشة المسكرة
 يجب فيها الحد وهي نجسة في أصلها الوجه وقد قيل إنها طاهرة وقيل يفرق بين يابسها
 ومائها والاول الصحيح لأنها تسكر بالاستحالة كالخمر التي بخلاف مالا يسكر بل يغيب
 العقل كالبنج أو يسكر بعد الاستحالة كجوزة الطيب فإن ذلك ليس بنجس ومن ظن أن
 الحشيشة لا تسكر وإنما تغيب العقل بل لذة فلم يعرف حقيقة امرها فإنه لولا ما فيها من
 اللذة لم يتناولوها ولا أكلوها بخلاف البنج ونحوه مما لا لذة فيه والشارع فرق في المحرمات
 بين ما تشتهيه النفوس ومالا تشتهيه فما لا تشتهيه النفوس كالدم والميتة أكتفى فيه بالزجر الشرعي
 فجعل العقوبة فيه التعزير وأما ما تشتهيه النفوس فجعل فيه مع الزجر الشرعي زاجرا طبيعيا
 وهو الحد والحشيشة من هذا الباب

(٤٣٩) ﴿مسئلة﴾ في النصوص هل هو حلال أم حرام وهم يقولون إن عمر بن الخطاب
 رضي الله عنه كان يعمل وصورته أن يأخذ ثلاثين رطلا من ماء عنب ويغلي حتى يبقى ثلثه فهل

هذه صورته وقد نقل من فعل بهض ذلك انه يسكر وهو اليوم جهارا في اسكندرية ومصر وتقول لهم هو حرام فيقولون كان على زمن عمر ولو كان حراما انهي عنه ويضاي المداواة بالخمر وقول من يقول انها جائزة فما معنى قول النبي صلى الله عليه وسلم انها داء وليست بدواء فالذي يقول تجوز للضرورة فما حجبته وقالوا ان الحديث الذي قال فيه ان الله لم يجعل شفاء أمتي فيما حرم عليها ضعيف والذي يقول بجواز المداواة به فهو خلاف الحديث والذي يقول ذلك ما حجبته افتونا

﴿الجواب﴾ الحمد لله قد ثبت بالنصوص المستفيضة عن النبي صلى الله عليه وسلم في الصحاح والسنن والمسانيد انه حرم كل مسكر وجعله خمرًا كما في صحيح مسلم عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال كل مسكر خمر وكل خمر حرام وفي لفظ كل مسكر حرام وفي الصحيحين عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال كل شراب أسكر فهو حرام وفي الصحيحين عن أبي موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه سئل عن شراب يصنع من العسل يسمى المزر وكان قد أوتي جوامع الحكم فقال كل مسكر حرام وفي الصحيحين عن عمر بن الخطاب انه قال على المنبر منبر النبي صلى الله عليه وسلم ان الله حرم الخمر وهي من خمسة أشياء من الخنطة والشعير والعنب والتمر والزبيب والخمر ما خامر العقل وهو في السنن مسند عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم وروي عنه من غير وجه انه قال ما أسكر كثيره فقليله حرام وقد صححه طائفة من الحفاظ والاحاديث في ذلك كثيرة فذهب أهل الحجاز واليمن ومصر والشام والبصرة وفقهاء الحديث كمالك والشافعي وأحمد بن حنبل وغيرهم ان كل ما أسكر كثيره فقليله حرام وهو خمر عندهم من أي مادة كانت من الحبوب والثمار وغيرها سواء كان من العنب أو التمر أو الخنطة أو الشعير أو لبن الخيل أو غير ذلك وسواء كان نيا أو مطبوخا وسواء ذهب ثلثاه أو ثلثه أو نصفه أو غير ذلك فتي كان كثيره مسكرا حرم قليله بلا نزاع بينهم ومع هذا فهم يقولون بما ثبت عن عمر فان عمر رضى الله عنه لما قدم الشام وأراد ان يطبخ للمسلمين شرابا لا يسكر كثيره طبخ الشعير حتى ذهب ثلثاه وبقي ثلثه وصار مثل الرب فادخل فيه أصبعه فوجد غليظا فقال كأنه الطلاء يعني الطلاء الذي يطلى به الابل فسما ذلك الطلاء هذا الذي أباعه عمر لم يكن يسكر وذكر ذلك أبو بكر عبد العزيز بن جعفر صاحب

اختلال انه مباح باجماع المسلمين وهذا بناء على انه لا يسكر ولم يقل أحد من الائمة المذكورين انه يباح مع كونه مسكرا ولكن نشأت شبهة من جهة ان هذا المطبوخ قد يسكر لأشياء اما لان طبخه لم يكن تاما فانهم ذكروا صفة طبخه انه ينلي عليه أولا حتى يذهب وسخه ثم ينلي عليه بعد ذلك حتى يذهب ثلثاه فاذا ذهب ثلثاه والوسخ فيه كان الذهب منه أقل من الثلثين لان الوسخ يكون حينئذ من غير الذهب وأما من جهة انه قد يضاف الى المطبوخ من الافونة وغيرها ما يقويه ويشده حتى يصير مسكرا فيصير بذلك من باب الخليطين وقد استفاد عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى عن الخليطين لتقوية أحدهما صاحبه كما نهى عن خليط التمر والزبيب وعن الرطب والتمر ونحو ذلك وللعلماء نزاع في الخليطين اذ لم يسكرا كما تنازع العلماء في نبيذ الاوعية التي لا يشتد ما فيها بالنبيان وكما تنازعوا في المعير والنبيذ بعد ثلاث وأما اذا صار الخليطان من المسكر فانه حرام باتفاق هؤلاء الائمة فالذي أباحه عمر من المطبوخ كان صرفا فاذا خلطه بما قواه وذهب ثلثاه لم يكن ذلك ما أباحه عمر وربما يكون لبعض البلاد طبيعة يسكر منها ما ذهب ثلثاه فيحرم اذا سكر فان مناط التحريم هو السكر باتفاق الائمة ومن قال ان عمر أو غيره من الصحابة أباح مسكرا فقد كذب عليهم

﴿فصل﴾ وأما التداوى بالخر فانه حرام عند جماهير الائمة كما لك راجح وأبي حنيفة وهو أحد الوجهين في مذهب الشافعي لانه قد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه سئل عن الخمر تصنع للدواء فقال انها داء وليست بدواء وفي سنن أبي داود عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى عن الدواء الخبيث والخمر أم الخبائث وذكر البخاري وغيره عن ابن مسعود انه قال ان الله لم يجعل شفاء أمتي فيما حرم عليها ورواه أبو حاتم بن حبان في صحيحه مرفوعا عن النبي صلى الله عليه وسلم والذين جوزوا التداوى بالمحرم قالوا ذلك على اباحة المحرمات كالميتة والدم للمضطر وهذا ضعيف لوجوه أحدها ان المضطر يحصل مقصوده بتناول المحرمات فانه اذا أكلها سدت رمقه وأزالت ضرورته وأما الخبائث بل وغيرها فلا يتقن حصول الشفاء بها فأكثر من يتداوى ولا يشفي ولهذا أباحوا دفع الغصة بالخر للحصول المقصود بها وتمييزها له بخلاف شربها للمطش فقد تنازعوا فيه فانهم قالوا انها لا تروي الثاني ان المضطر لا طريق له الى ازالة ضرورته الا الاكل من هذه الاعيان وأما التداوى فلا يتعين تناول هذا الخبيث

طريقا لشفائه فان الادوية أنواع كثيرة وقد يحصل الشفاء بغير الادوية كالدعاء والرقية وهو أعظم نوعي الدواء حتى قال بقراط نسبة طبنا الى طب أرباب الهيا كل كنسبة طب المعجزة الى طبنا وقد يحصل الشفاء بغير سبب اختياري بل بما يجعله الله في الجسم من القوى الطبيعية ونحو ذلك الثالث ان أكل الميتة للمضطر واجب عليه في ظاهر مذهب الائمة وغيرهم كما قال مسروق من اضطر الى الميتة فلم يأكل حتى مات دخل النار وأما التداوي فليس بواجب عند جماهير الائمة وانما أوجبه طائفة قليلة كما قاله بعض أصحاب الشافعي وأحمد بل قد تنازع العلماء ايهما أفضل التداوي أم الصبر للحديث الصحيح حديث بن عباس عن الجارية التي كانت تصرع وسألت النبي صلى الله عليه وسلم ان يدعو لها فقال ان أجبت ان تصبري ولك الجنة وان أحبيت دعوت الله ان يشفيك فقالت بل أصبر ولكي أتكشف فادع الله ان لا أتكشف فدعا لها ان لا تتكشف ولان خلقا من الصحابة والتابعين لم يكونوا يتداوون بل فيهم من اختار المرض كأبي بن كعب وأبي ذر ومع هذا فلم ينكر عليهم ترك التداوي واذا كان أكل الميتة واجبا والتداوي ليس بواجب لم يحز قياس أحدهما على الآخر فان ما كان واجبا قد يباح فيه ما لا يباح في غير الواجب لكون مصلحة أداء الواجب تغمر مفسدة المحرم والشارع يعتبر المفسد والمصالح فاذا اجتمعا قدم المصلحة الراجعة على المفسدة المرجوحة ولهذا أباح في الجهاد الواجب ما لم يبغ فيه غيره حتى أباح رمي العدو بالمنجنيق وان أفضى ذلك الى قتل النساء والصبيان وتعمد ذلك يحرم ونظائر ذلك كثيرة في الشريعة والله أعلم

(٤٩٠) ﴿مسئلة﴾ في رجل لعب بالشطرنج وقال هو خير من النرد فهل هذا صحيح وهل اللعب بالشطرنج بموضع أو غير عوض حرام وما قول العلماء فيه

﴿الجواب﴾ الحمد لله اللعب بالشطرنج حرام عند جماهير علماء الامة وانتمها كالنرد وقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من لعب بالنرد فكأنما صبغ يده في لحم خنزير ودمه وقال من لعب بالنرد فقد عصي الله ورسوله وثبت عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه انه مر يقوم يلعبون بالشطرنج فقال ما هذه التماثيل التي أنتم لها عاكفون وروي انه قلب الرقعة عليهم وقالت طائفة من السلف الشطرنج من الميسر وهو كما قالوا فان الله حرم الميسر وقد أجمع العلماء على ان اللعب بالنرد والشطرنج حرام اذا كان بموضع وهو من القمار والميسر الذي حرمه الله والنرد

حرام عند الأئمة الأربعة سواء كان بعوض أو غير عوض ولكن بعض أصحاب الشافعي جوزه بغير
عوض لاعتقاده أنه لا يكون حينئذ من الميسر وأما الشافعي وجمهور أصحابه وأحمد وأبو حنيفة
وسائر الأئمة فيحرمون ذلك بعوض وبغير عوض وكذلك الشطرنج صرح هؤلاء الأئمة بتحريمها
مالك وأبو حنيفة وأحمد وغيرهم وتنازعوا أيهما أشد فقال مالك وغيره الشطرنج شر من النرد وقال
أحمد وغيره الشطرنج أخف من النرد ولهذا توقف الشافعي في النرد إذا خلا عن المحرمات
اذ سبب الشبهة في ذلك أن أكثر من يلعب فيها بعوض بخلاف الشطرنج فإنها تلعب بغير عوض
غالبا وأيضا فظن بعضهم أن اللعب بالشطرنج يعين على القتال لما فيها من صف العطاقتين والتحقيق
أن النرد والشطرنج إذا لعب بهما بعوض فالشطرنج شر منها لأن الشطرنج حينئذ حرام بالاجماع
المسلمين وكذلك يحرم بالاجماع إذا اشتملت على محرم من كذب وعين فاجرة أو ظلم أو جنابة
أو حديث غير واجب ونحوها وهي حرام عند الجمهور وإن خلت عن هذه المحرمات فإنها تصد
عن ذكر الله وعن الصلاة وتوقع المداوة والبغضاء أعظم من النرد إذا كان بعوض وإذا كانا
بعوض فالشطرنج شر في الحالين وأما إذا كان العوض من أحدهما ففيه من أكل المال بالباطل ما
ليس في الآخر والله تعالى قرن الميسر بالخمر والانصاب والازلام لما فيهما من الصد عن ذكر الله
وعن الصلاة وهو إيقاع المداوة والبغضاء فإن الشطرنج إذا استكثر منها تضر القلب وتصد
عن ذلك أعظم من تضر الخمر وقد شبه أمير المؤمنين علي رضي الله عنه لاعبها بعباد الأصنام حيث
قال ماهذه التماثيل التي أنتم لها عاكفون كما شبه النبي صلى الله عليه وسلم شارب الخمر بعباد الوثن
في الحديث الذي في المسند عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال شارب الخمر كعابد وثن وأما ما
يروى عن سعيد بن جبير عن اللعب بها فقد بين سبب ذلك أن الحجاج طلبه للقضاء فلمب بها
ليكون ذلك قادحا فيه فلا يولى القضاء وذلك أنه رأى ولاية الحجاج أشد ضررا عليه في دينه
من ذلك والأعمال بالنيات وقد يباح ما هو أعظم تحريما من ذلك لأجل الحاجة وهذا يبين أن
اللعب بالشطرنج كان عندهم من المنكرات كما نقل عن علي وابن عمر وغيرهما ولهذا قال أبو حنيفة
وأحمد وغيرهما أنه لا يسلم على لاعب الشطرنج لأنه مظهر للمعصية وقال صاحب أبي حنيفة
يسلم عليه

على محمد مائة مرة كل يوم ويقول سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله كل يوم مائة مرة فهل يكفر ذلك بالصلاة والإستغفار

(الجواب) قال الله تعالى (فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره) فمن كان مؤمنا وعمل عملا صالحا لوجه الله تعالى فإن الله لا يظلمه بل يثيبه عليه وأما ما يفعله من المحرم اليسير فيستحق عليه العقوبة ويرجى له من الله التوبة كما قال الله تعالى (وآخرون اعترفوا بذنوبهم خلطوا عملا صالحا وآخر سيئا عسى الله أن يتوب عليهم) وإن مات ولم يتب فهذا أمره إلى الله تعالى هو أعلم بمقدار حسناته وسيئاته لا يشهد له بجنة ولا نار بخلاف الخوارج والمعتزلة فانهم يقولون انه من فعل كبيرة أحبطت جميع حسناته وأهل السنة والجماعة لا يقولون بهذا الاحباط بل أهل الكبار معهم حسنات وسيئات وامرهم إلى الله وقوله تعالى (انما يتقبل الله من المتقين) أي ممن اتقاه في ذلك العمل بأن يكون عملا صالحا خالصا لوجه الله وإن يكون موافقا للسنة كما قال تعالى (فمن كان يرجو لقاء ربه فليعمل عملا صالحا ولا يشرك بعبادة ربه أحدا) وكان عمر بن الخطاب يقول في دعائه اللهم اجعل عملي كله خالصا واجعله لوجهك خالصا ولا تجعل لاحد فيه شيئا وأهل الوعيد لا تتقبل العمل الا ممن اتقاه بترك جميع الكبائر وهذا بخلاف ما جاء به الكتاب والسنة في قصة حمار الذي كان يشرب الخمر وقال النبي صلى الله عليه وسلم انه يحب الله ورسوله وكفى أحاديث الشفاعة واخراج أهل الكبائر من النار حتى يخرج منها من كان في قلبه مثقال ذرة من ايمان فقد قال تعالى (فمنهم ظالم لنفسه ومنهم مقتصد ومنهم سابق بالخيرات باذن الله) الآية ومع هذا فقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن وقال من شرب الخمر في الدنيا ولم يتب منها حرمها في الآخرة وقال لمن الله الخمر وعاصرها ومعتصرها وبائعها ومشتريها وحاملها والمحمولة اليه وشاربها وساقها وآكل ثمنها

(٤٩٢) (مسئلة) فيمن يا كل الحشيش ما يجب عليه

(الجواب) الحمد لله هذه الحشيشة الصلبة حرام سواء سكر منها أو لم يسكر والسكر منها حرام باتفاق المسلمين ومن استحل ذلك وزعم انه حلال فانه يستتاب فان تاب والاقتل مرتدا لا يصلي عليه ولا يدفن في مقابر المسلمين وأما ان اعتقد ذلك قربة وقال هي اقيمة الذكر والفكر

وتحرك العزم الساكن الى أشرف الاماكن وتنفع في الطريق فهو أعظم وأكبر فان هذا من جنس دين النصارى الذين يتقربون بشرب الخمر ومن جنس من يعتقد الفواحش قربى وطاعة قال الله تعالى (واذا فعلوا فاحشه قالوا وجدنا عليها آباءنا والله أمرنا بها قل ان الله لا يامر بالفحشاء أتقولون على الله ما لا تعلمون) ومن كان يستحل ذلك جاهلا وقد سمع بعض الفقهاء يقول

حرموها من غير عقل وتقل وحرام تحريم غير الحرام

فانه ما يعرف الله ورسوله وانما محرمة والسكر منها حرام بالاجماع واذا عرف ذلك ولم يقر بتحريم ذلك فانه يكون كافرا مرئيا كما تقدم وكل ما يغيب العقل فانه حرام وان لم يحصل به نشوة ولا طرب فان تغيب العقل حرام بالاجماع المسلمين واما ما طلى البنج الذي لم يسكر ولم يغيب العقل ففيه التمييز وأما المحققون من الفقهاء فملئوا أنها مسكرة وانما يتناولها الفجار لما فيها من النشوة والطرب فهي تجماع الشراب المسكر في ذلك والخمر توجب الحركة والخصومة وهذه توجب الفتور والدلة وفيها مع ذلك من فساد المزاج والعقل وفتح باب الشهوة وما توجبه من الديانة مما هي من شر الشراب المسكر وانما حدثت في الناس بحديث التار وعلى تناول القليل منها والكثير حد الشرع ثمانون سوطا أو أربعون اذا كان مسلما يعتقد تحريم السكر ويغيب العقل وتنازع الفقهاء في نجاستها على ثلاثة أقوال أحدها انها ليست نجسة والثاني ان مائها نجس وان جامدها طاهر والثالث وهو الصحيح انها نجسة كالخمر فيهذه نشبه العذرة وذلك يشبه البول وكلاهما من الخبائث التي حرمها الله ورسوله ومن ظهر منه أكل الخبيث فانه يشبه البول وكلاهما من الخمر وشر منه من بعض الوجوه ويهجر ويعاقب على ذلك كما يعاقب هذا للوعيد الوارد في الخمر مثل قوله صلى الله عليه وسلم لمن الله الخمر وشاربها وساقها وبائعا ومبتاعها وحاملا وآكل ثمنها ومثل قوله من شرب الخمر لم يقبل الله له صلاة أربعين يوما فان تاب تاب الله عليه فان عاد وشربها لم يقبل الله له صلاة أربعين يوما فان تاب تاب الله عليه وان عاد فشربها لم يقبل الله له صلاة أربعين يوما فان تاب تاب الله عليه وان عاد فشربها في الثالثة أو الرابعة كان حقا على الله ان يستبقه من طينة الجبال وهي عصارة أهل النار وقد ثبت عنه في الصحيح صلى الله عليه وسلم انه قال كل مسكر حرام ومثل عن هذه الاشربة وكان قد أوتي جوامع الكلام فقال صلى الله عليه وسلم كل مسكر حرام

(٤٩٣) ﴿مسئلة﴾ ما يجب على آكل الحشيشة ومن ادعى ان اكلها جائز حلال مباح
 ﴿الجواب﴾ اكل هذه الحشيشة الصلبة حرام وهي من أخبث الخبائث المحرمة وسواء
 اكل منها قليلا أو كثيرا لكن الكثير المسكر منها حرام باتفاق المسلمين ومن استحل ذلك
 فهو كافر يستتاب فان تاب والا قتل كافرا مرتدا لا يفسل ولا يصلي عليه ولا يدفن بين
 المسلمين وحكم المرتد شر من حكم اليهودي والنصراني وسواء اعتقد ان ذلك يحل للامة أو
 للخاصة الذين يزعمون انها لقمة الفكر والذكر وانها تحرك العزم الساكن الى أشرف الاماكن
 وانهم كذلك يستعملونها وقد كان بعض الساف ظن ان الخمر تباح للخاصة تأولا قوله تعالى (ليس
 على الذين آمنوا وعمالوا الصالحات جناح فيما طعموا اذا ما اتقوا وآمنوا وعمالوا الصالحات ثم اتقوا
 وآمنوا ثم اتقوا وأحسنوا) فلما رفع أمرهم الى عمر بن الخطاب وتشاور الصحابة فيهم اتفق عمر
 وعلي وغيرهما من علماء الصحابة على انهم ان اقروا بالتحريم جلدوا وان اصرروا على الاستحلال
 قتلوا وهكذا حشيشة العشب من اعتقد تحريمها وتناولها فانه يجلد ثمانين سوطا أو أربعين
 هذا هو الصواب وقد توتف بعض الفقهاء في الجلد ولانه ظن انها مزية للعقل غير مسكرة
 كالبنج ونحوه مما ينطى العقل من غير سكر فان جميع ذلك حرام باتفاق المسلمين ان كان مسكرا
 ففيه جلد الخمر وان لم يكن مسكرا ففيه التعزير بما دون ذلك ومن اعتقد حل ذلك كفر وقتل
 والصحيح ان الحشيشة مسكرة كالشراب فان آكلها يشون بها ويكثرون تناولها بخلاف
 البنج وغيره فانه لا يشي ولا يشتهي وقاعدة الشريعة ان ما تشبه النفوس من المحرمات
 كالخمر والزنا ففيه الحد وما لا تشبهه كاللينة ففيه التعزير والحشيشة مما يشبهها آكلوها ويمتنعون
 عن تركها ونصوص التحريم في الكتاب والسنة على من يتناولها كما يتناول غير ذلك وانما ظهر
 في الناس اكلها قريبا من نحو ظهور النار فانها خرجت معها سيف النار

(٤٩٤) ﴿مسئلة﴾ في اليهود والنصارى اذا اتخذوا خمورا هل يحل للمسلم اراقتها عليهم
 وكسر أوانيهم وهجم بيوتهم لذلك أم لا وهل يجوز هجم بيوت المسلمين اذا علم أو ظن ان
 بها خمر من غير ان يظهر شيء من ذلك لتراق وتكسر الاواني ويتجسس على مواضعه أم لا
 وهل يحرم على الفاعل ذلك أم لا اذا كان مأمورا من جهة الامام بذلك أم يكون معذورا
 بمجرد الامر دون الاكراه واذا خشى من مخالفة الامر وقوع محذور به فهل يكون عذرا له أم لا

﴿الجواب﴾ الحمد لله اما أهل الذمة فانهم وان أقروا على ما يستحقون به في دينهم فليس لهم ان يبيعوا المسلم خرا ولا يهدونها اليه ولا يماونوه عايبا بوجه من الوجوه فليس لهم ان يمضروها لمسلم ولا يحملوها له ولا يبيعوها من مسلم ولا ذمي وهذا كله مما هو مشروط عليهم في عقد الذمة ومتي فعلوا ذلك استحقوا العقوبة التي تردعهم وأمثالهم عن ذلك وهل ينتقض عهدهم بذلك وتباح دماؤهم وأموالهم على قولين في مذهب الامام احمد وغيره وكذلك ليس لهم ان يستعينوا بجاه احد ممن يخدونه أو ممن أظهر الاسلام منهم أو غيرها على اظهار شيء من المنكرات بل كما تجب عقوبتهم تجب عقوبة من يعينهم بجاهه أو غير جاهه على شيء من هذه الامور واذا شرب الخمر فهل يحسد ثلاثة أقوال للفقهاء قيل يحسد وقيل لا يحسد وقيل يحسد ان سكر وهذا اذا أظهر ذلك بين المسلمين وأما ما يحتقون به في بيوتهم من غير ضرر بالمسلمين بوجه من الوجوه فلا يتعرض لهم وعلى هذا فاذا كانوا لا يتنهن عن اظهار الخمر أو عن معاونة المسلمين عليها أو بيعها وهداياهم للمسلمين الا باراقعها عليهم فانها تراق عليهم مع ما يعاقبون به إما بما يعاقب به ناقض العهد وإما بغير ذلك

(٤٩٥) ﴿مسئلة﴾ قوله صلى الله عليه وسلم لا غيبة لفاسق وما حد الفاسق ورجل شارب رجلين احدهما شارب خمر أو جالس في الشرب أو آكل حرام أو حاضر الرقص أو السماع للدف والشبابة فهل على من لم يسلم عليه أم

﴿الجواب﴾ أما الحديث فليس هو من كلام النبي صلى الله عليه وسلم ولكنه مأثور عن الحسن البصري أنه قال اتربصون عن ذكر الفاجر اذ كروه بما فيه يحذرهم الناس وفي حديث آخر من أتى جلاباب الحياء فلا غيبة له وهذان النوعان يجوز فيهما الغيبة بلا نزاع بين العلماء أحدهما ان يكون الرجل مظهرا للفجور مثل الظالم والفواحش والبدع المخالفة للسنة فاذا أظهر المنكر وجب الانكار عليه بحسب القدرة كما قال النبي صلى الله عليه وسلم من رأى منكم منكرا فليغيره بيده فان لم يستطع فبلسانه فان لم يستطع فبقلبه وذلك اضعف الايمان رواه مسلم وفي المسند والسنن عن ابى بكر الصديق رضى الله عنه انه قال ايها الناس انكم تقرأون القرآن وتقرؤون هذه الآية وتنبهونها على غير مواضعها (يا أيها الذين آمنوا عليكم انفسكم لا يضركم من ضل اذا اهديتهم) واني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان الناس اذا رأوا المنكر ولم يغيروه

أوشك ان يعمهم الله لعقاب منه فمن أظهر المنكر وجب عليه الانكار وان يهجر ويذم على ذلك
فهذا معنى قولهم من اتقى جلاباب الحياء فلا غيبة له بخلاف من كان مستترا بذنبه مستخفيا فان
هذا يستتر عليه لكن ينصح سرا ويهجره من عرف حاله حتى يتوب، ويذكر أمره على وجه
النصيحة النوع الثاني ان يستشار الرجل في مناهجته ومما لته أو استشهاده ويعلم انه لا يصلح
لذلك فينصحه مستشيره ببيان حاله كما ثبت في الصحيح ان النبي صلى الله عليه وسلم قالت له
فاطمة بنت أبي قحطبة خطبني أبو جهم ومعاوية فقال لها أما أبو جهم فرجل ضراب للنساء وأما
معاوية فصعلوك لا مان له فبين النبي صلى الله عليه وسلم حال الخطابين للمرأة فهذا حجة لقول
الحسن اتعجبون عن ذكر الفاجر أذكره بما فيه يحذره الناس فان النصيح في الدين أعظم من
النصح في الدنيا فاذا كان النبي صلى الله عليه وسلم نصح المرأة في دنياها فالنصيحة في الدين أعظم
واذا كان الرجل يترك الصلوات ويرتكب المنكرات وقد عاشره من يخاف ان يفسد دينه
بين أمره له لتتقى معاشرته واذا كان مبتدعا يدعو الى عقائد يخالف الكتاب والسنة أو يسلك
طريقا يخالف الكتاب والسنة ويخاف ان يضل الرجل الناس بذلك بين أمره للناس ليتقوا
ضلاله ويملوا حاله وهذا كله يجب ان يكون على وجه النصيح وابتغاء وجه الله تعالى لا هووى
الشخص مع الانسان مثل ان يكون بينهما عداوة دنيوية أو تحاسد أو تباعد أو تنازع على
الرئاسة فيتكلم بمساويه مظهرا للنصح وقصده في الباطن البغض في الشخص واستيفائه منه فهذا
من عمل الشيطان وانما الاعمال بالنيات وانما السبل امرى ما نوى بل يكون النصيح قصده ان
الله يصلح ذلك الشخص وان يكفي المسامحة ضرره في دينهم وديارهم ويسلك في هذا المقصود
ايسر الطرق التي تمكنه ولا يجوز لاحد ان يحضر مجالس المنكر باختياره لغير ضرورة كما في
الحديث انه قال من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يجلس على مائدة يشرب عليها الخمر ورفع
لعمر بن عبد العزيز قوم اشربون الخمر فامر بجلدهم ففيل لهم ان فيهم صاعقا فقال ابدأوا به اما سمعتم
الله يقول (وقد نزل عليكم في الكتاب ان اذا سمعتم آيات الله يكفر بها ويستهنأ بها فلا تقعدوا
معهم حتى يخوضوا في حديث ينبره انكم اذا هلمهم) بين عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه ان
الله جعل حاضرا المنكر كفعله ولهذا قال العلماء اذا شئ عي الماء ولينة فيها من كبر الخمر والزمر
لم ينجز مضمورها وذلك ان الله تعالى قال أسرنا بانكار المنكر بحسب الامكان فمن حضر

المنكر باختياره ولم ينكره فقد عصى الله ورسوله بترك ما أمره به من بغض انكاره والنهي عنه واذا كان كذلك فهذا الذي يحضر مجالس الخمر باختياره من غير ضرورة ولا ينكر المنكر كما أمره الله هو شريك الفساق في فسقهم فيلحق بهم

(٤٩٦) (مسئلة) في رجل اعتاد ان يتناول كل ليلة قبل العصر شيئاً من المعاجين مدة سنين فستل عن ذلك فقال أرى فيه اشيء من المنافع فهل يباح ذلك له أم لا

(الجواب) ان كان ذلك يغيب العقل لم يجز له أكله فان كل ما يغيب العقل يحرم باتفاق المسلمين

(٤٩٧) (مسئلة) فيمن يأخذ شيئاً من النسيب ويضيف اليه أصنافاً من المطر ثم يفيئه الى ان ينقص الثلث ويشرب منه لاجل الدواء ومتى أكثر شربه أسكر

(الجواب) الحمد لله متى كان كثيره يسكر فهو حرام وهو خمر ويحد صاحبه كما ثبت في

الاحاديث الصحيحة عن النبي صلى الله عليه وسلم وعليه جواهر السلف والخلف كما في صحيح مسلم عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال كل مسكر خمر وكل خمر حرام وفي الصحيحين عن عائشة قالت سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن البتع وهو نبيذ النسل وكان أهل اليمن يشربونه فقال كل شراب أسكر فهو حرام وفي الصحيح عن أبي موسى قال قلت يا رسول الله افتنا في شراب كنا نصنعه في اليمن البتع وهو من نبيذ العسل ينبت حتى يشتد فال وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أعطى بعوامع الحكم فقال كل مسكر حرام وفي صحيح مسلم عن جابر ان رجلاً من حبشان من اليمن سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن شراب يصنعونه بارضهم يقال له المزرق قال نعم فقال كل مسكر حرام ان علي الله عهداً لمن يشرب المسكر ان يسقيه من طينة الخبال قالوا يا رسول الله وما طينة الخبال قال عرق أهل النار أو عصارة أهل النار وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجوه متعددة ما أسكر قليلاً فكثيره حرام وقد صحح ذلك غير واحد من الحفاظ والاحاديث في ذلك متعددة واذا طبخ المعصير حتى يذهب ثلثه أو نصفه وهو يسكر فهو حرام عند الأئمة الاربعة بل هو خمر عند مالك والشافعي وأحمد وأما ان يذهب ثلثاه وبقي ثلثه فهذا لا يسكر في المادة الا اذا انضم اليه ما يتوهمه أو اسبب آخر فتي أسكر فهو حرام باجماع المسلمين وهو الطلال الذي أباحه عمر بن الخطاب للمسلمين وأما ان أسكر بعده ما طبخ وذهب ثلثاه فهو حرام أيضاً عند مالك والشافعي وأحمد

(٤٩٨) (مسئلة) هل يجوز بيع الكرم لمن يعصره خمرًا اذا اضطر صاحبه الى ذلك
 (الجواب) لا يجوز بيع العنب لمن يعصره خمرًا بل قد لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 من يعصر العنب لمن يتخذ خمرًا فكيف بالبائع له الذي هو أعظم معاونته ولا ضرورة الى ذلك
 فانه اذا لم يمكن بيعه رطبًا ولا ترابيه فانه يتخذ خلا أو دبسا ونحو ذلك

(٤٩٩) (مسئلة) في المريض اذا قالت له الاطباء مالک دواء غير أكل لحم السكب او الخنزير
 فهل يجوز له أكله مع قوله تعالى (ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث) وقول النبي صلى
 الله عليه وسلم ان الله لم يجعل شفاء أمتي فيما حرم عليها واذا وصف له الخمر أو النبيذ هل يجوز
 شربه مع هذه النصوص أم لا وفي النبي صلى الله عليه وسلم هل يؤلف تحت الارض أم لا
 (الجواب) لا يجوز التداوى بالخمر وغيرها من الخبائث لما رواه وائل بن حجر ان طارق
 ابن سويد الجعفي سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن الخمر فنهاه عنها فقال انما أصنعها للدواء فقال
 انه ليس بدواء ولكنه داء رواه الامام أحمد ومسلم في صحيحه وعن أبي الدرداء قال قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم ان الله انزل الدواء وانزل الداء وجعل لكل داء دواء فتداؤوا ولا تتداؤوا بحرام
 رواه ابو داود وعن أبي هريرة قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الدواء بالخبث وفي
 لفظ يعنى السم رواه احمد وابن ماجه والترمذي وعن عبد الرحمن بن عثمان قال ذكر طيب عند
 رسول الله صلى الله عليه وسلم دواء وذكر الضفدع تجمل فيه فنهى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عن قتل الضفدع رواه احمد وابو داود والنسائي وقال عبد الله بن مسعود في السكر ان الله لم
 يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم ذكره البخارى في صحيحه وقد رواه أبو حاتم بن حبان في صحيحه
 مرفوعا الى النبي صلى الله عليه وسلم فهذه النصوص وأمثالها صريحة في النهي عن التداوى
 بالخبائث مصرحة بتحريم التداوى بالخمر اذ هي ام الخبائث وجماع كل اثم والخمر اسم لكل مسكر
 كما ثبت بالنصوص عن النبي صلى الله عليه وسلم كما رواه مسلم في صحيحه عن ابن عمر عن النبي صلى الله
 عليه وسلم انه قال كل مسكر خمر وكل خمر حرام وفي رواية كل مسكر حرام وفي الصحيحين عن ابى
 موسى الاشعري قال قلت يا رسول الله افئتنا في شرابين كنا نضمنهما باليمن البتع وهو من المسل
 ينبذ حتى يشتد والمزر وهو من النذرة والشعير يابذ حتى يشتد وكان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قد اعطى جوامع الحكم فقال كل مسكر حرام وكذلك في الصحيحين عن عائشة قالت

نسل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن البتبع وهو نبذ المسبل وكان أهل اليمن يشربونه فقال
 كل شراب أسكر فهو حرام ورواه مسلم في صحيحه والنسائي وغيرهما عن جابر أن رجلا من
 حبشان من اليمن سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن شراب يشربونه بارضهم من الذرة
 يقال له المزرق قال أسكر هو قال نعم فقال كل مسكر حرام إن على الله عهدا لمن شرب المسكر
 أن يسقيه من طينة الخبال الحديث فهذه الأحاديث المستفيضة صريحة بأن كل مسكر حرام
 وأنه خير من أي شيء كان ولا يجوز التداوى بشيء من ذلك وأما قول الأطباء أنه لا يبرأ من هذا
 المرض إلا بهذا الدواء المعين فهذا قول جاهل لا يقوله من يعلم الطب أصلا فضلا عما يعرف
 الله ورسوله فإن الشفاء ليس في سبب معين يوجب في المادة كما للشعب سبب معين يوجب في
 المادة أذن الناس من يشفيه الله بالأدواء ومنهم من يشفيه الله بالأدوية الجمالية حالها وحرامها
 وقد يستعمل فلا يحصل الشفاء لفوات شرط أو لوجود مانع وهذا بخلاف الكل فإنه سبب للشعب
 ولهذا أباح الله للمضطر الخبائث أن يأكلها عند الاضطرار إليها في المحخصة فإن الجوع يزول بها
 ولا يزول بغيرها بل يموت أو يمرض من الجوع فلما تعينت طريقا إلى المقصود أباحها الله بخلاف
 الأدوية الخبيثة بل قد قيل من استشفى بالأدوية الخبيثة كان دايما على مرض في قلبه وذلك في
 إيمانه فإنه لو كان من أمة محمد المؤمنين لما جعل الله شفاءه فيما حرم عليه ولهذا إذا اضطر إلى
 الميتة ونحوها وجب عليه الأكل في المشهور من مذاهب الأئمة الأربعة وأما التداوى فلا يجب عند
 أكثر العلماء بالحلال وتنازعوا هل الأفضل فعله أو تركه على طريق التوكل ومما بين ذلك
 أن الله لما حرم الميتة والدم ولحم الخنزير وغيرها لم يبيح ذلك إلا لمن اضطر إليها غير باغ ولا عاد
 وفي آية أخرى فمن اضطر في مخمصة غير متجانف لإثم فإن الله غفور رحيم ومعلوم أن المتداوى غير
 مضطر إليها فلم يعلم أنها لم تحل له وأما ما أبيع للحاجة لا مجرد الضرورة كلباس الحرير فقد ثبت في
 الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم رخص للزبير وعبد الرحمن بن عوف في لبس الحرير
 لحسكة كانت بهما وهذا جائز على أصح قول العلماء لأن لبس الحرير إنما حرم عند الاستغناء
 عنه ولهذا أبيع للنساء لحاجتهن إلى التزين به وأبيع لهن التستر به مطلقا فالحاجة إلى التداوى
 به كذلك بل أولى وهذه حرمت لما فيها من السرف والخيلاء والفخر وذلك منتف إذا احتيج
 إليه وكذلك لبسها للبرد وإذا لم يكن عنده ما يستتر به غيرها وأما كونه صلى الله عليه وسلم لم

يؤلف تحت الارض أولا فلا أصل له وليس عن النبي صلى الله عليه وسلم في تحديد وقت الساعة نص أصلا بل قد قال تعالى ﴿يسألونك عن الساعة أيان مرساها قل إنما علمها عند ربي لا يحليها لوقتها إلا هو ثقلت في السموات والارض﴾ أي خفيت على أهل السموات والارض وقال تعالى لموسي (ان الساعة آتية أكاد أخفيها) قال ابن عباس وغيره أكاد أخفيها من نفسي فكيف أطلع عليها وفي الصحيحين من حديث أبي هريرة وهو في مسلم من حديث عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قيل له متى الساعة قال ما المسؤول عنها باعلم من السائل فاخبرانه ليس باعلم بها من السائل وكان السائل في صورة أعرابي ولم نعلم انه جبريل الا بعد ان ذهب وحين أجابه النبي صلى الله عليه وسلم لم نكن نظنه الا أعرابيا فاذا كان النبي صلى الله عليه وسلم قد قال عن نفسه انه ليس باعلم بالساعة من أعرابي فكيف يجوز لغيره ان يدعي علم ميقاتها وانما أخبر الكتاب والسنة بأشراطها وهي علاماتها وهي كثيرة تقدم بعضها وبعضها يأتي بعد ومن تكلم في وقتها المعلن مثل الذي صنف كتابا وسماه الدر المنظم في معرفة المعظم وذكر فيه عشر دلالات بين فيها وقتها والذين تكلموا على ذلك من حروف المعجم والذي تكلم في عتقاء مغرب وأمثال هؤلاء فانهم وان كان لهم صورة عظيمة عند اتباعهم فعالمهم كاذبون مفترون وقد تبين كذبهم من وجوه كثيرة وبشككمون بنير علم وادعوا في ذلك الكشف ومعرفة الاسرار وقد قال تعالى (قل إنما حرم ربي الفواحش ما ظهر منها وما بطن والاثم والبغى بنير الحق وان تشركوا بالله ما لم ينزل به سلطانا وان تقولوا على الله ما لا تعلمون)

(٥٠٠) (مسئلة) فيمن يتداوى بالحجر ولحم الخنزير وغير ذلك من المحرمات هل يباح للضرورة أم لا وهل هذه الآية (وفد فصل لكم ما حرم عليكم الا ما اضطررتم اليه) في اباحة ما ذكر أم لا

(الجواب) لا يجوز التداوى بذلك بل قد ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم انه سئل عن الحجر يتداوى بها فقال انها داء وليست بدواء وفي السنن عنه انه نهى عن الدواء بالخبيث وقال ان الله لم يجعل شفاء أمتي فيما حرم عليها وليس ذلك بضرورة فانه لا يتيقن الشفاء بها كما يتيقن الشفاء باللحم المحرم ولان الشفاء لا يتبين له طريق بل يحصل بانواع من الادوية وبغير ذلك بخلاف الخمصة فانها لا تزول الا بالاكل

(٥٠١) ﴿مسئلة﴾ في الخمر اذا غلي على النار وتنقص الثلث هل يجوز استعماله أم لا
 ﴿الجواب﴾ الحمد لله اذا صار مسكرا فانه حرام تجب اراقتة ولا يحل بالطبخ وأما اذا
 طبخ قبل ان يصير مسكرا حتى ذهب ثلثاه وبقي ثلثه ولم يسكر فانه حلال عند جماهير المسلمين
 وأما ان طبخ قبل ان يصير مسكرا حتى ذهب ثلثه أو نصفه فان كان مسكرا فانه حرام في
 مذهب الائمة الاربعة وان لم يكن مسكرا فانه يستعمل ما لم يسكر الى ثلاثة ايام

(٥٠٢) ﴿مسئلة﴾ في شارب الخمر هل يسلم عليه وهل اذا سلم رد عليه وهل تشيع
 جنازته وهل يكفر اذا شك في تحريمها

﴿الجواب﴾ الحمد لله من فعل شيئا من المنكرات كالفواحش والخمر والمردوان وغير ذلك
 فانه يجب الانكار عليه بحسب القدرة كما قال النبي صلى الله عليه وسلم من رأى منك منكم منكرا
 فليغيره بيده فان لم يستطع فبلسانه فان لم يستطع فبقلبه وذلك اضعف الايمان فان كان الرجل
 متمترا بذلك وليس معلناله انكر عليه سرا واسترعايه كما قال النبي صلى الله عليه وسلم من ستر عبدا ستره
 الله في الدنيا والآخرة الا ان يتعمد ضرره والمتعمد لا بد من كفه عدوانه واذا نهى المرء سرا
 فلم ينته فعل ما ينكف به من هجره وغيره اذا كان ذلك أنفع في الدين وأما اذا ظهر الرجل المنكرات
 وجب الانكار عليه علانية ولم يبق له غيبة ووجب ان يعاقب علانية بما يردعه عن ذلك من هجر
 وغيره فلا يسلم عليه ولا يرد عليه السلام اذا كان الفاعل كذلك متمكنا من ذلك من غير مفسدة
 راجحة ويأبى لاهل الخير والدين ان يهجره ميتا كما يهجره حيا اذا كان في ذلك كف
 لامثاله من المجرمين فيتركون تشيع جنازته كما ترك النبي صلى الله عليه وسلم الصلاة على غير
 واحد من أهل الجرائم وكما قيل لسمرة بن جندب ان ابنك مات البارحة فقال لو
 مات لم أصل عليه يعني لانه أعان على قتل نفسه فيكون كقاتل نفسه وقد ترك النبي صلى
 الله عليه وسلم الصلاة على قاتل نفسه وكذلك هجر الصحابة الثلاثة الذين ظهر ذنبهم في ترك
 الجهاد الواجب حتى تاب الله عليهم فاذا اظهر التوبة اظهر له الخير واما من انكر تحريم شيء
 من المحرمات المتواترة كالخمر والميتة والفواحش أو شك في تحريمه فانه يستتاب ويعرف
 التحريم فان تاب والا قتل وكان صريحا عن دين الاسلام ولم يهل عليه ولم يدفن بين المسلمين

(٥٠٣) ﴿مسئلة﴾ هل يجوز التداوى بالخمر

﴿الجواب﴾ الحمد لله التداوى بالخمر حرام بنص رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى ذلك جماهير أهل العلم ثبت عنه في الصحيح أنه سئل عن الخمر تصنع للدواء فقال إنها داء وليست بدواء وفي السنن عنه أنه نهى عن الدواء بالخمر وقال ابن مسعود إن الله لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم وروى ابن حبان في صحيحه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال إن الله لم يجعل شفاء امتي فيما حرم عليها وفي السنن أنه سئل عن ضفدع في دواء فنهي عن قتلها وقال إن الله لم يجعل شفاء وليس هذا مثل كل المضطر للميتة فإن ذلك يحصل به المقصود قطعا وليس له عنه عوض والا كل منها واجب فمن اضطر إلى الميتة ولم يأكل حتى مات دخل النار وهنا لا يعلم حصول الشفاء ولا يتعين هذا الدواء بل الله تعالى يعا في العبد بأسباب متعددة والتداوي ليس بواجب عند جمهور العلماء ولا يقاس هذا بهذا والله أعلم.

(٥٠٤) ﴿مسئلة﴾ في رجل عنده حجرة خلفها فلوه فهل يجوز الشرب من لبنها أم لا

﴿الجواب﴾ يجوز الشرب من لبنها إذا لم يصير مسكرا

(٥٠٥) ﴿مسئلة﴾ في الخمر والميسر هل فيهما اثم كبير ومنافع للناس وما هي المنافع

﴿الجواب﴾ هذه الآية أول ما نزلت في الخمر فأنهم سألوا عنها النبي صلى الله عليه وسلم فأنزل الله هذه الآية ولم يحرمها فآخبرهم أن فيها اثما وهو ما يحصل بها من ترك الأمور وفعل المحظور وفيها منفعة وهو ما يحصل من اللذة ومنفعة البدن والتجارة فيها فكان من الناس من لم يشربها ومنهم من شربها ثم بعد هذا شرب قوم الخمر فقاموا يصاون وهم سكارى فخطوا في القراءة فأنزل الله تعالى (يا أيها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون) فنهاهم عن شربها قرب الصلاة فكان منهم من تركها ثم بعد ذلك أنزل الله تعالى (إنما الخمر والميسر والانصاب والازلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون) فحرمها الله في هذه الآية من وجوه متعددة فقالوا اتهمينا اتهمينا ومضى حينئذ أمر النبي صلى الله عليه وسلم بارتقائها فكسرت الدنان والظروف ولعن عاصرها ومعتصرها وشاربها وآكل ثمنها

(٥٠٦) ﴿مسئلة﴾ هل يجوز لأكل الحشيشة أن يؤم الناس وهل للجماعة إذا علموا ذلك

أن يصلاوا خلفه وهل يجوز لناظر المسكن عزله أم لا

﴿الجواب﴾ لا يجوز أن يولى الإمامة بالناس من يأكل الحشيشة أو يفعل شيئا من المنكرات

الحرمة مع امكان تولية من هو خير منه كيف وفي الحديث من ملك رجلا عملا على عصابة وهو يجد في تلك العصابة من هو ارضى منه فقد خان الله وخان رسوله وخان المؤمنين وفي حديث آخر اذا ام الرجل القوم وفيهم من هو خير منه لم يزالوا في شقاء وقد ثبت في الصحيح ان النبي صلى الله عليه وسلم قال يؤم القوم اقرؤهم لكتاب الله فان كانوا في القراءة سواء فاعلمهم بالسنة فان كانوا في السنة سواء فاقدّمهم هجرة فان كانوا في الهجرة سواء فاقدّمهم سنا فامر النبي صلى الله عليه وسلم بتقديم الافضل في العلم والكتاب والسنة ثم الاسبق الى العمل الصالح بنفسه ثم بفعل الله تعالى وفي سنن أبي داود وغيره ان رجلا من الانصار كان يصلي بقوم اماما فبصق في القبلة فامرهم النبي صلى الله عليه وسلم ان يعزلوه عن الامامة ولا يصاوا خلفه فجاء الى النبي صلى الله عليه وسلم فسأل هل أمرهم بعزله فقال نعم انك آذيت الله ورسوله فاذا كان قد أمر بعزله عن الامامة لاجل آيانه في الصلاة ببصافة الى القبلة فكيف بالعثر على أكل الحشيشة لاسيما ان كان مستحالا لذلك كفر بلا نزاع واما احتجاج المعارض لما ذكر من قوله تجوز الصلاة خلف كل بر وفاجر فهذا غلط فيه لوجوه أحدها ان هذا الحديث لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم بل في سنن ابن ماجه عنه لا يؤم فاجر مؤمنا الا ان يقره بسوط أو عصا الثاني انه قد يجوز للمأموم ان يصلي خلف من ولي فان كان توليه لا يجوز فليس للناس أن يولوا عليهم الفساق وان كان قد ينفذ حكمه أو تصح الصلاة خلفه الثالث ان الأئمة متفقون على كراهية الصلاة خلف الفاسق لكن اختلفوا في صحتها فقليل لا تصح كقول مالك واحمد في احدي الروايتين عنهما وقيل بل تصح كقول ابي حنيفة والشافعي والرواية الاخرى عنهما ولم يتنازعا انه لا ينبغي توليته الرابع انه لا خلاف بين المسلمين في وجوب الانكار على هؤلاء الفساق الذين يسكرون من الحشيشة بل الذي عليه جمهور الأئمة ان قليها وكثيرها حرام بل الواجب ان آكلها يحدون بها وهي نجسة واذا كان آكلها لم يغتسل منها كانت صلاته باطلة ولو اغتسل منها ففي خبر وفي الحديث من شرب الخمر لم تقبل له صلاة أربعين يوما فان تاب تاب الله عليه فان عاد فشر بها لم تقبل فان عاد فشر بها في الثالثة أو الرابعة كان حقا على الله ان يسقيه من طينة الخبال قيل يارسول الله وما طينة الخبال قال عصارة اهل النار واذا كانت صلاته تارة باطلة وتارة غير مقبولة وانه يجب الانكار عليه باتفاق المسلمين فن لم ينكر

عليه كان عاصياً لله ورسوله ومن منع المنكر عليه فقد ضاد الله ورسوله ففي سنن أبي داود عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من حالت شفاعة دون حدود الله فقد ضاد الله في أمره ومن قال في مؤمن ما ليس فيه حبس في ردغة الخبال حتى يخرج مما قال ومن خاصم في باطل وهو بعلم لم يزل في سخط الله حتى ينزع فالمخاصمون عنه مخاصمون في الباطل وهم في سخط الله وكل من علم حاله ولم ينكر عليه بحسب قدرته فهو عاص لله ورسوله

(٥٠٧) ﴿مسئلة﴾ فيمن هش الذرة فاختد على عليه في قدره ثم ينزله وبمعمل عليه قمحا ويخله الى بكرة ويصفيه فيكون مما يسكر في ذلك اليوم ثم يخله يومين أو ثلاثة بعد ذلك فيبقى يسكر هل يجوز ان يشرب منه في أول يوم أم لا

﴿الجواب﴾ يجوز شربه ما لم يسكر الى ثلاثة ايام فاما اذا اسكر فانه حرام بنص رسول الله صلى الله عليه وسلم سواء أسكر بعد الثلاثة أو قبل الثلاثة ومتى أسكر حرم فانه ثبت عنه في الصحيح انه قال كل مسكر خمر وكل مسكر حرام

(٥٠٨) ﴿مسئلة﴾ في رجال كهول وشبان وهم حجاج وواظبون على اداء ما افترض عليهم من صوم وصلاة وعبادة وفيهم كبير القدر يشار اليه معروفون بالثقة والامانة ليس عليهم شيء من ظواهر السوء والفسوق وقد اجتمعت عقولهم واذهانهم ورأيهم على اكل المبراء وكان قلوبهم واعتقادهم فيها انها معصية وسيئة غير انهم مع ذلك يقولون في اعتقادهم بدليل كتاب الله سبحانه وتعالى وهو ان الحسنات يذهبن السيئات وذكروا انها حرام غير ان لهم ورداً بالليل وتعبيدات ويزعمون انها اذا حصلت سيئاتها برؤسهم تأمرهم بذلك العبادة ولا تأمرهم بسوء ولا فاحشة وينبتوها ان ليس لها ما يوجب حدا من الحدود الا انها تتعلق بمخالفة أمر من أمور الله سبحانه وتعالى والله يغفر ما بين العبد وربه واجتمع بهم رجل صادق وذكر عنهم ذلك ووافقهم على اكلها بحكمهم عليه وحديثهم له واعترف على نفسه بذلك وهل يجب على آكلها حد شارب الخمر أم لا

﴿الجواب﴾ نعم يجب على آكلها حد شارب الخمر وهؤلاء القوم ضلال جهال عصاة لله ورسوله وكفى برجل جهلاً ان يعرف بان هذا الفعل محرم وانه معصية لله ولرسوله ثم يقول انه تطيب له العبادة ولصالح له حاله ويح هذا القائل أظن ان الله سبحانه وتعالى ورسوله حرم

على الخلق ما يفهم ويصلح لهم حالهم نعم قد يكون في الشيء منفعة وفيه مضرة أكثر من منفعته فيحرمه الله سبحانه وتعالى لأن المضرة إذا كانت أكثر من المنفعة بقيت الزيادة مضرة محضة وصار هذا الرجل كأنه قال لرجل خذمني هذا الدرهم واعطني ديناراً فجعله يقول له هو يعطيك درهما نخذه والعقل يقول إنما يحصل الدرهم بفوات الدينار وهذا ضرر لا منفعة له بل جميع ما حرمه الله ورسوله أن ثبت فيه منفعة ما فلا بد أن يكون ضرره أكثر فلهذه الحشيشة الملعونة هي وآكلوها ومستحلوها الموجهة لسخط الله وسخط رسوله وسخط عباده المؤمنين المرصدة لمصاحبها لعقوبة الله إذا كانت كما يقوله الضالون من أنها تجمع الهمة وتدعو إلى العبادة فإنها مشتملة على ضرر في دين المرء وعقله وخلقه وطبعه أضاع ما فيها من خير ولا خير فيها ولكن هي تحلل الرطوبات فتتصاعد الأبخرة إلى الدماغ وتورث خيالات فاسدة فيهون على المرء ما يفعله من عبادة ويشغله بتلك الخيالات عن إصرار الناس وهذه رشوة الشيطان يرشوها بالمبطلين ليطيعوه فيها بمنزلة الفضة القليلة في الدرهم المغشوش وكل منفعة تحصل به لهذا السبب فإنها تقلب مضرة في المال ولا تبادل لمصاحبها فيها وإنما هذا نظير السكران بالخمر فإنها تطيش عقله حتى يسخطوا بماله ويتشجع على اقترانه فيعتقد الغر أنها أورثته السخاء والشجاعة وهو جاهل وإنما أورثته عدم العقل ومن لا عقل له لا يعرف قدر النفس فيجود بجهله لا عن عقل فيه وكذلك هذه الحشيشة المسكرة إذا أضغمت العقل وفتحت باب الخيال نقي المادة فيها مثل العبادات في الدين الباطل دين النصاري فإن الراهب تجده في أنواع من العبادة لا يفعلها المسلم الخفيف فإن دينه باطل والباطل خفيف ولهذا تجود النفوس في السماع المحرم والعشرة المحرمة بالأموال وحسن الخلق بما لا تجوده في الحق وما هذا بالذي يبيع تلك المحارم ويدعو المؤمن إلى فعله لأن ذلك إنما كان لأن الطبع لما أخذ نصيبه من الخط المحرم لم يبال بما بذله عوضاً عن ذلك وليس في هذا منفعة في دين المرء ولا دنياه وإنما ذلك لذة ساعة بمنزلة لذة الزاني حال الفحل ولذة شفاء الغضب حال القتل ولذة الخمر حال النشوة ثم إذا صحا من ذلك وجد عمله باطلاً وذنبه محيطاً به وقد نقص عليه عقله ودينه وخلقه وأين هؤلاء الضلال مما تورثه هذه الملعونة من قلة الغيرة وزوال الحمية حتى يصير آكلها أما ديوماً وأما مأبوناً وأما كلاهما وتفسد الأمزجة حتى جعلت خالقاً كثيراً مجانين وتجعل السكبد بمنزلة السفننج ومن لم يجن منهم فقد أعظمه نقص العقل ولو صح ما فيها فإنه

لا بد ان يكون في عقله خيل ثم ان كثيرها يسكر حتى يصد عن ذكر الله وعن الصلاة وهي وان كانت لا توجب قوة نفس صاحبها حتى يضارب ويشتم فكفى بالرجل شرا انها تصده عن ذكر الله وعن الصلاة اذا سكر منها وقليلها وان لم يسكر فهو بمنزلة قليل الخمر ثم انها تورث من مهانة آكلها ودناءة نفسه وانفتاح شهوته مالا يورثه الخمر ففيها من المفسد ما ليس في الخمر وان كان في الخمر مفسدة ليست فيها وهي الحدة فهي بالتجريم أولى من الخمر لان ضرر آكل الحشيشة على نفسه أشد من ضرر الخمر وضرر شارب الخمر على الناس أشد الا انه في هذه الازمان لكثرة أكل الحشيشة صار الضرر الذي منها على الناس أعظم من الخمر وانما حرم الله المحارم لانها تضر أصحابها والا فلو ضرت الناس ولم تضره لم يحرمها اذ الحاسد يضره حال المحسود ولم يحرم الله اكتساب المعالي لدفع تضرر الحاسد وهذا وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل مسكر خمر وكل مسكر حرام وهذه مسكرة ولو لم يشمها لفظه بيمينها لكان فيها من المفسد ما حرمت الخمر لاجلها مع ان فيها مفسد آخر غير مفسد الخمر توجب تحريمها والله أعلم

(٥٠٩) (مسئلة) هل يجوز شرب قليل ما أسكر كثيره من غير خمر العنب كالصرما والقمر والمزرا ولا يحرم الا القدر الاخير

(الجواب) الحمد لله قد ثبت في الصحيحين عن أبي موسى قال قلت يا رسول الله افننا في شرايين كنا نصنعها باليمن البتع وهو من المسل يذب حتى يشتم والمزور وهو من الذرة يذب حتى يشتم قال وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أعطي جوامع الحكم فقال كل مسكر حرام وعن عائشة قالت سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن البتع وهو نبيذ المسل وكان أهل اليمن يشربونه فقال كل شراب أسكر فهو حرام وفي صحيح مسلم عن جابر ان رجلا من اليمن سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن شراب يشربونه بارضهم من الذرة يقال له المزور فقال أمسكر هو قال نعم فقال كل مسكر حرام ان على الله عهدا لمن يشرب المسكر ان يسقيه من طينة الخبال قالوا يا رسول الله وما طينة الخبال قال عرق أهل النار أو عصارة أهل النار ففي هذه الاحاديث الصحيحة ان النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن أشربة من غير العنب كالزور وغيره فاجابهم بكلمة جامعة وقاعدة عامة ان كل مسكر حرام وهذا يبين انه أراد كل

شراب كان جنسه مسكرا فهو حرام سواء سكر منه أو لم يسكر كما في خمر العنب ولو أراد
 بالمسكر القدح الأخير فقط لم يكن الشراب كله حراما وإن كان بين لهم فيقولوا شربوا منه ولا
 تسكروا ولأنه سألهم عن المزرأ مسكر هو فقالوا نعم فقال كل مسكر حرام فلما سألهم أمسكر
 هو إنما أراد يسكر كثيره كما يقال الخبز يشبع والماء يروي وإنما يحصل الرى والشبع بالكثير منه
 لا بالقليل كذلك المسكر إنما يحصل السكر منه بالكثير فلما قالوا له هو مسكر قال كل مسكر حرام
 فبين أنه أراد بالمسكر كما يراد المشبع والمروي ونحوهما ولم يرد آخر قدح وفي صحيح مسلم عن
 عبد الله بن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال كل مسكر خمر وكل خمر حرام وفي لفظ كل
 مسكر حرام ومن تأوله على القدح الأخير لا يقول أنه خمر والنبي صلى الله عليه وسلم جعل
 كل مسكر حراما وفي السنن عن النعمان بن بشير قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 إن من الخنطة خمر ومن الشمير خمر ومن الزبيب خمر ومن العسل خمر وفي الصحيح
 أن عمر بن الخطاب قال على منبر النبي صلى الله عليه وسلم أما بعد أيها الناس إنه نزل تحريم الخمر
 وهي من خمسة أشياء من العنب والتمر والعسل والحنطة والشمير والخمر ما خامر العقل
 والأحاديث في هذا الباب كثيرة عن النبي صلى الله عليه وسلم تبين أن الخمر التي حرّمها
 اسم لكل مسكر سواء كان من العسل أو التمر أو الحنطة أو الشمير أو لبن الخليل أو غير
 ذلك وفي السنن عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل مسكر حرام وما أسكر
 أفرق منه قل الكف منه حرام قال الترمذي حديث حسن وقد روي أهل السنن عن النبي صلى
 الله عليه وسلم ما أسكر كثيره فقليله حرام من حديث جابر وابن عمر وعمر بن شبيب عن
 أبيه عن جده وغيرهم وصححه الدارقطني وغيره وهذا الذي عليه جماهير أئمة المسلمين من
 الصحابة والتابعين وأئمة الأمصار والآثار ولكن بعض علماء المسلمين سمعوا أن النبي صلى الله
 عليه وسلم رخص في النبيذ وإن الصحابة كانوا يشربون النبيذ فظنوا أنه المسكر وليس كذلك
 بل النبيذ الذي شربه النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة هو أنهم كانوا ينبذون التمر أو الزبيب
 أو نحو ذلك في الماء حتى يخلو فيشربه أول يوم وثاني يوم وثالث يوم ولا يشربه بعد ثلاث إلا
 تكون الشدة قد بدت فيه وإذا اشتد قبل ذلك لم يشرب وقد روى أهل السنن عن النبي
 صلى الله عليه وسلم أنه قال لا يشربن ناس من امتي الخمر بسمونها بغير اسمها روى هذا عن النبي

صلى الله عليه وسلم من أربعة أوجه وهذا يتناول من شرب هذه الاشربة التي يسمونها الصرما وغير ذلك ولا مر في ذلك واضح فان خمر العنب قد أجمع المسلمون على تحريم قليلها وكثيرها ولا فرق في الحس ولا العقل بين خمر العنب والتمر والزبيب والعسل فان هذا يصد عن ذكر الله وعن الصلاة وهذا يصد عن ذكر الله وعن الصلاة وهذا يوقع العداوة والبغضاء وهذا يوقع العداوة والبغضاء والله سبحانه قد أمر بالمعدل والاعتبار وهذا هو القياس الشرعي وهو التسوية بين المتماثلين فلا يفرق الله ورسوله بين شراب مسكر وشراب مسكر فيبيح قليل هذا ولا يبيح قليل هذا بل يسوي بينهما واذا كان قد حرم القليل من أحدهما حرم القليل منهما فان القليل يدعو الى الكثير وانه سبحانه أمر باجتناب الخمر ولهذا يؤمر بارتقاها ويحرم اقتناؤها وحكم بنجاستها وأمر بمحاربتها كل ذلك حسما لمادة الفساد فكيف يبيح القليل من الاشربة المسكرة والله أعلم

(٥١٠) ﴿مسئلة﴾ في اليهود بمصر من امصار المسلمين وقد كثرت منهم بيع الخمر لا حاد المسلمين وقد كثرت أموالهم من ذلك وقد شرط عليهم سلطان المسلمين انهم لا يبيعونها للمسلمين ومتي فعلوا ذلك حل منهم ما يحل من أهل الحرب فاذا يستحقون من العقوبة وهل للسلطان ان يأخذ منهم الاموال التي اكتسبوها من بيع الخمر أم لا

﴿الجواب﴾ الحمد لله يستحقون على ذلك العقوبة التي تردعهم وأمثالهم عن ذلك وينتقض بذلك عهدهم في أحد قولى العلماء في مذهب أحمد وغيره واذا انتقض عهدهم حلت دماؤهم وأموالهم وحل منهم ما يحل من المحاربين الكفار واللساطان ان يأخذ منهم هذه الاموال التي قبضوها من أموال المسلمين بنير حق ولا يردّها الى من اشترى منهم الخمر فانهم اذا علموا انهم ممنوعون عن شرب الخمر وشرائها وبيعها فاذا اشتروها كانوا بمنزلة من يبيع الخمر من المسلمين ومن باع خمرًا لم يملك ثمنه فاذا كان المشتري قد أخذ الخمر فشربها لم يجمع له بين العوض والمعوض بل يؤخذ هذا المال فيصرف في مصالح المسلمين كما قيل في مهر البني وحلوان الكاهن وأمثال ذلك مما هو عوض عن عين أو منفعة محرمة اذا كان العاصي قد استوفى العوض وهذا بخلاف ما لو باع ذمي خمرًا سرا فانه لا يمنع من ذلك واذا تقابضا جاز ان يامله المسلم بذلك الثمن الذي قبضه من ثمن الخمر كما قال عمر رضى الله عنه ولوهم بيعها وخسروا منهم اثمانها بل أبلغ من ذلك انه يجوز للإمام ان يخرب المكان الذي يباع فيه الخمر كالخانوت والدار كما فعل ذلك عمر بن الخطاب

حيث أخرج حنوت رويشد الثقفي قال إنما أنت فويسق لست برويشد وكما أحرق على بن أبي طالب قرية كان يباع فيها الخمر وقد نص على ذلك أحمد وغيره من العلماء

كتاب الجهاد

(٥١١) ﴿مسئلة﴾ في الحديث وهو حرس ليلة على ساحل البحر أفضل من عمل رجل في أهله ألف سنة وفي سكني مكة والبيت المقدس والمدينة المنورة على نية العبادة والانقطاع الى الله تعالى والسكنى بدباط واسكندرية وطرابلس على نية الرباط ايهم أفضل

﴿الجواب﴾ الحمد لله بل المعام في ثغور المسلمين كالثغور الشامية والمصرية أفضل من المجاورة في المساجد الثلاثة وما أعلم في هذا نزاعاً من أهل العلم وقد نص على ذلك غير واحد من الأئمة وذلك لأن الرباط من جنس الجهاد والمجاورة غايتها أن تكون من جنس الحج كما قال تعالى (أجعلتم سقاية الحاج وعمارة المسجد الحرام كمن آمن بالله واليوم الآخر وجاهد في سبيل الله لا يستوون عند الله) وفي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه سئل أي الأعمال أفضل قال إيمان بالله ورسوله قيل ثم ماذا قال ثم جهاد في سبيله قيل ثم ماذا قال ثم حج مبرور وروى غزوة في سبيل الله أفضل من سبعين حجة وقد روى مسلم في صحيحه عن سلمان الفارسي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال رباط يوم وليلة في سبيل الله خير من صيام شهر وقيامه ومن مات مرابطاً مات مجاهداً واجرى عليه رزقه من الجنة وأمن الفتان وفي السنن عن عثمان عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال رباط يوم في سبيل الله خير من ألف يوم فيما سواه من المنازل وهذا قاله عثمان على منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم وذكر أنه قال لهم ذلك تبليغا للسنة وقال أبو هريرة لأن أربط ليلة في سبيل الله أحب إليّ من أن أقوم ليلة القدر عند الحجر الأسود وفضائل الرباط والحرس في سبيل الله كثيرة لا تسعها هذه الورقة والله أعلم

(٥١٢) ﴿مسئلة﴾ في بلد ماردين هل هي بلد حرب أم بلد سلم وهل يجب على المسلم المقيم بها الهجرة الى بلاد الاسلام أم لا وإذا وجبت عليه الهجرة ولم يهاجر وساعد أعداء المسلمين بنفسه أو ماله هل يأثم في ذلك وهل يأثم من رماه بالثقاق وسبه به أم لا

﴿الجواب﴾ الحمد لله دماء المسلمين وأموالهم محرمة حيث كانوا في ماردن أو غيرها وإعانة الخارجين عن شريعة دين الاسلام محرمة سواء كانوا أهل ماردن أو غيرهم والمقيم بها ان كان عاجزا عن إقامة دينه وجبت الهجرة عليه والا استجبت ولم يجب ومساعدتهم لعدو المسلمين بالانفس والاموال محرمة عليهم ويجب عليهم الامتناع من ذلك بأي طريق امكنهم من تغيب أو تعريض أو مصانعة فاذا لم يمكن الا بالحجرة تعينت ولا يحل سبهم عموما وورمهم بالنفاق بل السب والرمي بالنفاق يقع على الصفات المذكورة في الكتاب والسنة فيدخل فيها بعض أهل ماردن وغيرهم وأما كونها دار حرب أو سلم فهي مركبة فيها المعنيان ليست بمنزلة دار السلم التي يجري عليها أحكام الاسلام لكون جندها مسلمين ولا بمنزلة دار الحرب التي أهلها كفار بل هي قسم ثالث يعامل المسلم فيها بما يستحقه ويقاوم الخارج عن شريعة الاسلام بما يستحقه

(٥١٣) ﴿مسئلة﴾ في رجل جندي وهو يريد ان لا يتخدم

﴿الجواب﴾ اذا كان للمسلمين به منفعة وهو قادر عليها لم ينبغ له ان يترك ذلك لغير مصلحة راجحة على المسلمين بل كونه مقدما في الجهاد الذي يحبه الله ورسوله أفضل من التطوع بالعبادة كمصلاة التطوع والحج التطوع والصيام التطوع والله اعلم

(٥١٤) ﴿مسئلة﴾ اذا دخل التتار الشام ونهبوا أموال النصارى والمسلمين ثم نهب المساءون التتار وسلبوا القتلى منهم فهل المأخوذ من أموالهم وسلبهم حلال أم لا

﴿الجواب﴾ كل ما أخذ من التتار يخمس ويباح الانتفاع به

(٥١٥) ﴿مسئلة﴾ فيمن سبي من دار الحرب دون البوغ وشروه النصارى وكبر الصبي وتزوج وجاءه أولاد نصارى ومات هو وقامت البيعة أنه اسر دون البوغ لكونهم ما علموا من سباه هل السابي له كتابي أم مسلم فهل يباح أولاده بالمسلمين أم لا

﴿الجواب﴾ أما ان كان السابي له مسلما حكم بالسلام الطفل واذا كان السابي له كافرا أو لم نعلم حجة باحدهما لم يحكم باسلامه وأولاده نبع له في كلا الوجهين والله أعلم

(٥١٦) ﴿مسئلة﴾ ما تقول السادة العلماء أئمة الدين رضى الله عنهم أجمعين وأعانهم على بيان الحق المبين وكشف غمرات الجاهلين والزائفين في هؤلاء التتار الذين يقدمون الى الشام مرة بعد مرة وقد تكلموا بالشهادتين وانتسبوا الى الاسلام ولم يبقوا على الكفر الذي كانوا عليه في أول

الامر فهل يجب قتالهم أم لا وما الحجة على قتالهم وما مذاهب العلماء في ذلك وما حكم من كان معهم ممن يفر اليهم من عسكر المسلمين الامراء وغيرهم وما حكم من قد أخرجوه معهم مكرها وما حكم من يكون مع عسكرهم من المنتسبين الى العلم والفقه والفقر والتصوف ونحو ذلك وما يقال فيمن زعم انهم مسلمون والمقاتلون لهم مسلمون وكلاهما ظالم فلا يقاتل مع أحدهما في قول من زعم انهم يقاتلون كما تقاتل البغاة المتأولون وما الواجب على جماعة المسلمين من أهل العلم والدين وأهل القتال وأهل الاموال في أمرهم أفتونا في ذلك باجوبة مبسطة شافية فان أمرهم قد أشكل على كثير من المسلمين بل على أكثرهم تارة لعدم العلم باحوالهم وتارة لعدم العلم بحكم الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم في مثلهم والله الميسر لكل خير بقدرته ورحمته انه على كل شئ قدير وهو حسبنا ونعم الوكيل

(الجواب) الحمد لله رب العالمين نعم يجب قتال هؤلاء بكتاب الله وسنة رسوله واتفاق أئمة المسلمين وهذا مبني على أصليين أحدهما المعرفة بحالهم والثاني معرفة حكم الله في مثلهم فأما الاول فكل من باشر القوم بعام حالهم ومن لم يباشرهم يعلم ذلك بما بلغه من الاخبار المتواترة واخبار الصادقين ونحن نذكر جل أمورهم بعد ان نبين الاصل الآخر الذي يختص بمعرفة أهل العلم بالشرعية الاسلامية فنقول كل طائفة خرجت عن شريعة من شرائع الاسلام الظاهرة المتواترة فانه يجب قتالها باتفاق أئمة المسلمين وان تكلمت بالشهادتين فاذا أقروا بالشهادتين وامتنعوا عن الصلوات الخمس وجب قتالهم حتى يصابوا وان امتنعوا عن الزكاة وجب قتالهم حتى يؤدوا الزكاة وكذلك ان امتنعوا عن صيام شهر رمضان أو حج البيت العتيق وكذلك ان امتنعوا عن تحريم النواحيش أو الزنا أو الميسر أو الخمر أو غير ذلك من محرمات الشريعة وكذلك ان امتنعوا عن الحكم في الدماء والاموال والاعراض والابضاع ونحوها بحكم الكتاب والسنة وكذلك ان امتنعوا عن الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وجهاد الكفار الى ان يسلموا ويؤدوا الجزية عن يدهم صاغرون وكذلك ان اظهروا البدع المخالفة للكتاب والسنة واتباع سالف الأئمة وأئمتها مثل ان يظهروا الالحاد في أسماء الله وآياته أو التكذيب بأسماء الله وصفاته أو التكذيب بقدره وقضائه أو التكذيب بما كان عليه جماعة المسلمين على عهد الخلفاء الراشدين والاطمن في السابقين الاولين من المهاجرين والانصار والذين تبعوهم باحسان أو مقاتلة المسلمين حتى بدخوا في طاعتهم

التي توجب الخروج عن شريعة الاسلام وأمثال هذه الامور قال الله تعالى (وقاتلوهم حتى لا تكون
فتنة ويكون الدين كله لله) فاذا كان بعض الدين لله وبعضه لغير الله وجب القتال حتى يكون
الدين كله لله وقال تعالى (يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقى من الربا ان كنتم مؤمنين
فان لم تفعلوا فأذنوا بحرب من الله ورسوله) وهذه الآية نزلت في أهل الطائف وكانوا قد
اسلموا وصاموا وصاموا السكن كانوا يتعاملون بالربا فانزل الله هذه الآية وامر المؤمنين فيها بترك
ما بقى من الربا وقال فان لم تفعلوا فأذنوا بحرب من الله ورسوله وقد قرئ فأذنوا وآذنوا وكلا
المعنيين صحيح والربا آخر المحرمات في القرآن وهو مال يوجد بتراضي المتعاملين فاذا كانت
من لم ينته عنه محاربا لله ورسوله فكيف بمن لم ينته عن غيره من المحرمات التي هي أسبق تحريما
وأعظم تحريما وقد استفاد عن النبي صلى الله عليه وسلم الاحاديث بقتال الخوارج وهي متواترة
عند أهل العلم بالحديث قال الامام أحمد صحيح الحديث في الخوارج من عشرة أوجه وقد
رواها مسلم في صحيحه وروى البخاري منها ثلاثة أوجه حديث علي وأبي سعيد الخدري وسهل
ابن حنيف وفي السنن والمسند طرق اخر متعددة وقد قال صلى الله عليه وسلم في صفتهم
يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم وصيامه مع صيامهم وقراءته مع قراءتهم يقرؤون القرآن
لا يجاوز حناجرهم يمرقون من الاسلام كما يمرق السهم من الرمية أينما لقيتموهم فاقتلوهم فان في
قتلهم أجرا عند الله لمن قتلهم يوم القيامة ابن أدركتهم لاقتلهم قتل عاد وهؤلاء قاتلهم أمير
المؤمنين علي بن أبي طالب بمن معه من الصحابة واتفق على قتلهم سلف الامة وأئمتهم يتنازعوا
في قتلهم كما تنازعوا في القتال يوم الجمل وصفين فان الصحابة كانوا في قتال الفتنة ثلاثة أصناف
قوم قاتلوا مع علي رضي الله عنه وقوم قاتلوا مع من قاتله وقوم قعدوا عن القتال لم يقاتلوا
الواحدة من الطائفتين وأما الخوارج فلم يكن فيهم أحد من الصحابة ولا نهي عن قتلهم أحد
من الصحابة وفي الصحيح عن أبي سعيد ان النبي صلى الله عليه وسلم قال تمرق مارقة على حين
فرقة من المسلمين تقتلهم أولى الطائفتين بالحق وفي لفظ أدنى الطائفتين الى الحق فهذا الحديث
الصحيح ثبت ان عليا وأصحابه كانوا أقرب الى الحق من معاوية وأصحابه وان تلك المارقة التي مرقت
من الاسلام ليس حكمها حكم إحدى الطائفتين بل أمر النبي صلى الله عليه وسلم بقتال هذه
المارقة وأكد الأمر بقتالها ولم يأمر بقتال إحدى الطائفتين كما أمر بقتال هذه بل قد ثبت عنه

في الصحيح من حديث أبي بكر أنه قال للحسن ان ابني هذا سيد وسيصالح الله به بين طائفتين عظيمتين من المسلمين فمدح الحسن واثني عليه بما أصاح الله به بين الطائفتين حين ترك القتال وقد بويج له واختار الاصلاح وحقن الدماء مع نزوله عن الامر فلو كان القتال مأمورا به لم يدح الحسن ويثني عليه بترك ما أمر الله به وفعل ما نهى الله عنه والعلماء لهم في قتال من يستحق القتال من اهل القبلة طريقان منهم من يرى قتال على يوم حروراء ويوم الجمل وصفين كله من باب قتال اهل البغي وكذلك يحمل قتال ابي بكر لما نعى الزكاة وكذلك قتال سائر من قاتل من المنتسبين الى القبلة كما ذكر ذلك من ذكره من اصحاب ابي حنيفة والشافعي ومن وافقهم من اصحاب احمد وغيرهم وهم متفقون على ان الصحابة ليسوا فاسقا بل هم عدول فقالوا ان اهل البغي عدول مع قتالهم وهم مخطئون خطأ المجتهدين في الفروع وخالفتم في ذلك طائفة كابن عقيل وغيره فذهبوا الى تفسيق اهل البغي وهؤلاء نظروا الى من عدوه من اهل البغي في زعمهم فرأوهم فاسقا ولا ريب انهم لا يدخلون الصحابة في ذلك وانما ينسق الصحابة بعض اهل الاهواء من المعتزلة ونحوهم كما يكفرهم بعض اهل الاهواء من الخوارج والروافض وليس ذلك من مذهب الائمة والفقهاء اهل السنة والجماعة ولا يقولون ان امورهم معصومة كما كانت وما كان ثابتا بعينه ردالي صاحبه وما اتلف في حال القتال لم يضمن حتى ان جمهور العلماء يقولون لا يضمن لاهولاء ولا هؤلاء كما قال الزهري وقعت الفتنة واصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم متوافرون فاجمعوا ان كل مال او دم اصاب بتاويل القرآن فانه مدمر وهل يجوز ان يستعان بسلاحهم في حربهم اذا لم يكن الى ذلك ضرورة على وجهين في مذهب احمد يجوز والمنع قول الشافعي والرخصة قول ابي حنيفة واختلفوا في قتل اسيرهم واتباع مدبرهم والتنذيف على جريحهم اذا كان لهم فئة يلجئون اليها فجوز ذلك ابو حنيفة ومنعه الشافعي وهو المشهور في مذهب احمد وفي مذهبه وجه انه يتبع مدبرهم في اول القتال واما اذا لم يكن لهم فئة فلا يقتل اسير ولا يذفف على جريح كما رواه سعيد وغيره عن مروان بن الحكم قال خرج صارخ الى يوم الجمل لا يقتلن مدبر ولا يذفف على جريح ومن اغلق بابه فهو آمن ومن اتى السلاح فهو آمن فمن سلك هذه الطريقة فقد اتوهم ان هؤلاء التار من اهل البغي المتاولين ويحكم فيهم بمثل هذه الاحكام كما دخل من ادخل في هذا الحكم مانى الزكاة والخوارج وسننهم فساد هذا التوهم ان شاء الله تعالى والطريقة الثانية ان قتال مانى الزكاة

والخوارج ونحوهم ليس كقتال اهل الجمل وصفين وهذا هو المنصوص عن جمهور الأئمة المتقدمين وهو الذي يذكرونه في اعتقاد اهل السنة والجماعة وهو مذهب اهل المدينة كمالك وغيره ومذهب ائمة الحديث كاحمد وغيره وقد نصوا على الفرق بين هذا وهذا في غير موضع حتى في الاموال فان منهم من اباح غنيمة اموال الخوارج وقد نص احمد في رواية ابي طالب في حرورية كان لهم سهم في قرية فخرجوا يقاتلون المسلمين فقتلهم المسلمون فارضهم في المسلمين فيقسم خمسة على خمسة واربعة اخماسه الذين قاتلوا يقسم بينهم او يجعل الامير الخراج على المسلمين ولا يقسم مثل ما أخذ عمر السواد غنوة ووقفه على المسلمين فجعل احمد الارض التي للخوارج اذا غنمت بمنزلة ما غنم من اموال الكفار وبالجملة فهذه الطريقة هي الصواب المقطوع به فان النص والاجماع فرق بين هذا وهذا وسيرة على رضي الله عنه تفرق بين هذا وهذا فانه قاتل الخوارج بنص رسول الله صلى الله عليه وسلم وفرح بذلك ولم ينازعه فيه احد من الصحابة واما القتال يوم صفين فقد ظهر منه من كراهته والدم عليه مظاهر وقال في اهل الجمل وغيرهم اخواننا بنوا علينا طهرهم السيف وصلى على قتلى الطائفتين واما الخوارج ففي الصحيحين عن علي بن ابي طالب قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ستخرج قوم في آخر الزمان حداث الاسنان سفهاء الاحلام يقولون من خير قول البرية لا يجاوز ايمانهم حناجرهم يرقون من الدين كما يرق السهم من الرمية فاينما قيمتهم فاقناوهم فان في قتلهم اجرا لمن قتلهم يوم القيامة * وفي صحيح مسلم عن زيد بن وهب انه كان في الجيش الذي كانوا مع علي الذين ساروا الى الخوارج فقال علي ايها الناس اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يخرج قوم من امتي يقرؤون القرآن ليس قراءتهم بشيء ولا صلاتهم بشيء ولا صيامهم بشيء ولا صيامكم الى صيامهم بشيء يقرؤون القرآن يحسبون انه لهم وهو عليهم لا تجاوز صلاتهم تراقيهم يرقون من الاسلام كما يرق السهم من الرمية لو يعلم الجيش الذين يصيبونهم ما مضى لهم على لسان محمد نبيهم لشكوا عن العمل وآية ذلك ان فيهم رجلا له عضد ليس له ذراع على عضده مثل حلقة الشدي عليه شعرات بيض قال فيذهبون الى معاوية وأهل الشام ويتركون هؤلاء يخافونكم في ذرايعكم وأموالكم والله اني لارجو ان يكونوا هؤلاء القوم فانهم قد سفكوا الدم الحرام واغاروا في سرح الناس فسيروا على اسم الله قال فلما التقينا وعلى الخوارج يومئذ عبد الله بن وهب رئيسا فقال لهم الفوا الرماح وسلوا سيوفكم من حقوتها

فاني أناشدكم كما ناشدوكم يوم حروراء فرجعوا فوحشوا برماحهم وسابوا السيوف وسحروهم
الناس برماحهم قال وأقبل بعضهم على بعض وما أصيب من الناس يومئذ الا رجالان فقال على
التمسوا فيهم المخدع فالتمسوه فلم يجدوه فقام على سيفه حتى أتى ناسا قد أقبل بعضهم على بعض
قال أخروهم فوجدوه مما يلي الارض فكبر ثم قال صدق الله وبلغ رسوله قال فقام اليه عبيدة
السلامي فقال يا أمير المؤمنين الله الذي لا إله الا هو أسمع هذا الحديث من رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال إي والله الذي لا إله الا هو حتى استحلفه ثلاثا وهو يجانف له أيضا فان
الامة متفقون على ذم الخوارج وتضليلهم وانما تنازعوا في تكفيرهم على قولين مشهورين في
مذهب مالك وأحمد وفي مذهب الشافعي أيضا نزاع في كفرهم ولهذا كان فيهم وجهان في
مذهب أحمد وغيره على الطريقة الاولى أحدهما انهم بغاة والثاني انهم كفار كالمرتدين يجوز
قتلهم ابتداء وقتل أسيرهم واتباع مدبرهم ومن قدر عليه منهم استتبع كالمرتد فان تاب والا
قتل كما ان مذهبه في مانعي الزكاة اذا قاتلوا الامام عليها هل يكفرون مع الاقرار بوجوبها على
روايتين وهذا كله مما يبين ان قتال الصديق لمانعي الزكاة وقتال على الخوارج ليس مثل
القتال يوم الجمل وصفين فكلام على وغيره في الخوارج يقتضي انهم ليسوا كفارا كالمرتدين
عن أصل الاسلام وهذا هو المنصوص عن الائمة كاحمد وغيره وليسوا مع ذلك حكمهم حكم
أهل الجمل وصفين بل هم نوع ثالث وهذا أصبح الاقوال الثلاثة فيهم ومن قاتلهم الصحابة مع
اقرارهم بالشهادتين والصلاة وغير ذلك مانعوا الزكاة كما في الصحيحين عن أبي هريرة ان عمر
ابن الخطاب قال لابي بكر يا خليفة رسول الله كيف تقاتل الناس وقد قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم أمرت ان أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله الا الله وأنى رسول الله فإذا قالوها
عصموا مني دماءهم وأموالهم الا بحقها فقال له أبو بكر ألم يقل لك الا بحقها فان الزكاة من
حقها والله لو منعوني عناقا كانوا يؤدونها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم على منعها
قال عمر فما هو الا أن رأيت ان الله قد شرح صدر أبي بكر للقتال فعلمت انه الحق وقد اتفق
الصحابة والائمة بعدهم على قتال مانعي الزكاة وان كانوا يصلون الخمس ويعصمون شهر رمضان
وهؤلاء لم يكن لهم شبهة سائنة فلماذا كانوا مرتدين وهم يتقاتلون على منعها وان أقروا بالوجوب
كما أمر الله وقد حكى عنهم انهم قالوا ان الله أمر نبيه بأخذ الزكاة بقوله خذ من أموالهم صدقة

وقد تسقط بموته وكذلك أمر النبي صلى الله عليه وسلم بقتال الذين لا ياتهمون عن شرب الخمر
وأما الاصل الآخر وهو معرفة أحوالهم فقد علم ان هؤلاء القوم جاروا على الشام في المرة
الاولى عام تسعة وتسعين واعطوا الناس الامان وقرؤه على المنبر بدعشق ومع هذا فقد سبوا
من ذراري المسلمين ما يقال انه مائة ألف أو يزيد عليه وفعلوا ببیت المقدس وبجبل الصالحية
ونابلس وحمص وداريا وغير ذلك من القتل والسبي مالا يعلمه الا الله حتى يقال انهم سبوا من
المسلمين قريبا من مائة ألف وجعلوا يفجرون بخيار نساء المسلمين في المساجد وغيرها كالمسجد
الاقصى والاموي وغيره وجعلوا الجامع الذي بالمقبية دكاونا شاهدنا عسكر القوم فرأينا جمهورهم
لا يصابون ولم نر في عسكرهم مؤذنا ولا اماما وقد أخذوا من أموال المسلمين وذراريهم وخربوا
من ديارهم مالا يعلمه الا الله ولم يكن معهم في دولتهم الا من كان من شر الخلق إما زنديق
منافق لا يمتد دين الاسلام في الباطن واما من هو من شر أهل البدع كالرافضة والجهمية
والاتحادية ونحوهم واما من هو من أخسر الناس وأفسقهم وهم في بلادهم مع نكبتهم لا يحجون
البيت العتيق وان كان فهم من يصلي ويصوم فليس المالب عليهم إقام الصلاة ولا إيتاء الزكاة
وهم يقتاتون على ملاء جنكسخان فن دخل في طاعتهم جعلوه وليا لهم وان كان كافرا ومن
خرج عن ذلك جعلوه عدوا لهم وان كان من خيار المسلمين ولا يقتاتون على الاسلام ولا
يضعون الجزية والصغار بل غاية كثير من المسلمين منهم من أكبر أمرائهم ووزرائهم ان
يكون المسلم عندهم كمن يعظمونه من المشركين من اليهود والنصارى كما قال أكبر مقدميهم
الذين قدموا الى الشام وهو يخاطب رسل المسلمين ويتقرب اليهم باننا مسلمون فقال هذان
آيتان عظيمتان جاء من عند الله محمد وجنكسخان فهذا غاية ما يتقرب به أكرم بيت مقدميهم الى
المسلمين ان يسوي بين رسول الله وأكرم الخلق عليه وسيد ولد آدم ورحمتهما الرسلين وبين
ملك كافر مشرك من أعظم المشركين كفرا وفسادا وعدوانا بين جنس مختصر وأمثاله وذلك
ان اعتقاد هؤلاء التاركين في جنكسخان عظيما فانهم يمتقدون انه ابن الله من جنس ما يمتقده
النصارى في المسيح ويقولون ان الشمس حبلت أمه وانها كانت في خيمة فنزلت الشمس من
كوة الخيمة فدخلت فيها حتى حبلت ومعلوم عند كل ذي دين ان هذا كذب وهذا دليل
على انه ولد زنا وان أمه زنت فكتمت زناها وادعت هذا حتى تدفع عنها معرة الزنا وهم مع

هذا يحملونه أعظم رسول عند الله في تعظيم ماسنه لهم وشرعه بظنه وهو اه حتى يقولوا الماء منهم
 من المال هذا رزق جنكسخان وبشكرونه على أكلهم وشرابهم وهم يستحلون قتل من عادي ماسنه
 لهم هذا الكافر الملعون المعادي لله ولا نبيائه ورسوله وعباده المؤمنين فهذا أو أمثاله من مقدميهم كان
 غايته بعد الاسلام ان يحمل محمداً صلى الله عليه وسلم بمنزلة هذا الملعون ومعلوم ان مسيلة الكذاب
 كان أقل ضرراً على المسلمين من هذا وادعى انه شريك محمد في الرسالة وبهذا استحل الصحابة قتاله
 وقتل أصحابه المرتدين فكيف بمن كان فيما يظهره من الاسلام يحمل محمداً كجنكسخان والافهم مع
 اظهارهم للاسلام يعظمون أمر جنكسخان على المسلمين المنبهة لشرعية القرآن ولا يقاتلون اولئك
 المتبعين لما سنه جنكسخان كما يقاتلون المسلمين بل أعظم اولئك الكفار يبذلون له الطاعة
 والانتقاد ويحمون اليه الاموال ويقرون له بالنبابة ولا يخالفون ما يأمروهم به الا كما يخالف الخارج
 عن طاعة الامام للامام وهم يحاربون المسلمين ويمادونهم أعظم معاداة ويطلبون من المسلمين
 الطاعة لهم وبذل الاموال والدخول فيما وضعه لهم ذلك الملك الكافر المشرك المشابه لفرعون
 أو النمرود ونحوهما بل هو أعظم فساداً في الارض منهما قال الله تعالى (ان فرعون علا في
 الارض وجعل أهلها شيعا يستضعف طائفة منهم يذبح أبناءهم ويستحيي نساءهم انه كان من
 المفسدين) وهذا الكافر علا في الارض يستضعف أهل المال كلهم من المسلمين واليهود والنصارى
 ومن خالفه من المشركين بقتل الرجال وسبي الحريم وباخذ الاموال وبهالك الحرث والنسل والله
 لا يحب الفساد ويرد الناس عما كانوا عليه من سلك الانبياء والمرسلين الى ان يدخلوا فيما ابتدعه
 من سنته الجاهلية وشرعيته الكفرية فهم يدعون دين الاسلام ويعظمون دين اولئك الكفار
 على دين المسلمين ويطيعونهم ويوالونهم أعظم بكثير من طاعة الله ورسوله وموالاته المؤمنين
 والحكم فيما شجر بين اكابرهم بحكم الجاهلية لا بحكم الله ورسوله وكذلك الاكابر من وزرائهم
 وغيرهم يجمعون دين الاسلام كدين اليهود والنصارى وان هذه كلها طرق الى الله بمنزلة
 المذاهب الاربعة عند المسلمين ثم منهم من يرجع دين اليهود أو دين النصارى ومنهم من يرجع
 دين المسلمين وهذا القول فاش غالب فيهم حتى في فقاہتهم وعبادتهم لاسيما الجهمية من الاتحادية
 الفرعونية ونحوهم فانه غلبت عليهم الفلسفة وهذا مذهب كثير من المتفلسفة أو اكثرهم وعلى
 هذا كثير من النصارى أو اكثرهم وكثير من اليهود ايضا بل لو قال القائل ان غلبة خواص

العلماء منهم والعباد على هذا المذهب لما أبدى * وقد رأيت من ذلك وسمعت ما لا يتسع له هذا
 الموضوع ومعلوم بالاضطرار من دين المسلمين وباتفاق جميع المسلمين ان من سوغ اتباع غير
 دين الاسلام أو اتباع شريعة غير شريعة محمد صلى الله عليه وسلم فهو كافر وهو ككافر من آمن
 ببعض الكتاب وكفر ببعض الكتاب كما قال تعالى (ان الذين يكفرون بالله ورسوله ويريدون
 ان يفرقوا بين الله ورسوله ويقولون نؤمن ببعض ونكفر ببعض ويريدون ان يتخذوا بين
 ذلك سبيلا اولئك هم الكافرون حقا وأعدنا للعافرين عذابا مهينا) واليهود والنصارى داخلون
 في ذلك وكذلك المتفلسفة يؤمنون ببعض ويكفرون ببعض ومن تفلسف من اليهود والنصارى
 يبقى كفره من وجهين وهؤلاء أكثر وزرأهم الذين يصمدون عن رأيه غايته ان يكون من
 هذا الضرب فانه كان يهوديا متفلسفا ثم انتسب الى الاسلام مع ما فيه من اليهودية والتفلسف
 وضم الى ذلك الرفض فهذا هو أعظم من عندهم من ذوي الاقلام وذلك أعظم من كان عندهم
 من ذوي السيف فليعتبرنا من بهذا وبالجملة فما من نفاق وزندقة والحاد الا وهي داخله في
 اتباع التتار لانهم من أجهل الخلق وأقلهم معرفة بالدين وأبعدهم عن اتباعه وأعظم الخلق اتباعا
 للظن وما تهوى الانفس وقد قسموا الناس أربعة أقسام يال وباع وداشمن وطااط أي صديقهم
 وعدوهم والعالم والعامي فن دخل في طاعتهم الجاهلية وسنتهم الكفرية كان صديقهم ومن
 خالفهم كان عدوهم ولو كان من انبياء الله ورسوله وأوليائه وكل من انتسب الى علم أو دين سموه
 داشمن كالفقيه والزاهد والقسيس والراهب ودنان اليهود والمنجم والساحر والطبيب والكتاب
 والحاسب فيدرجون سادن الاصنام فيدرجون في هذا من المشركين وأهل الكتاب وأهل
 البدع ما لا يعلمه الا الله ويجعلون أهل العلم والايمان نوعا واحدا بل يجعلون القرامطة الملاحدة
 الباطنية الزنادقة المنافيين كالطوسي وأمثاله هم الحكماء على جميع من انتسب الى علم أو دين
 من المسلمين واليهود والنصارى وكذلك وزيرهم السفیه الملقب بالرشيد يحكم على هذه الاصناف
 ويقدم شرار المسلمين كالرافضة والملاحدة على خيار المسلمين أهل العلم والايمان حتي تولى
 قزناة القضاة من كان أقرب الى الزندقة والحاد والكفر بالله ورسوله بحيث تكون موافقة
 للكفار والمنافيين من اليهود والقرامطة والملاحدة والرافضة على ما يريدونه أعظم من غيره
 ويتظاهر من شريعة الاسلام بما لا بد له منه لاجل من هناك من المسلمين حتي أن وزيرهم

هذا الحديث الملعن المتناقض صنف مصنفاً مضموناً ان النبي صلى الله عليه وسلم رضي بدين اليهود والنصارى وانه لا ينكر عليهم ولا يذمون ولا ينهون عن دينهم ولا يؤمرؤن بالانتقال الى الاسلام واستدل الحديث الجاهل بقوله (قل يا أيها الكافرون لا أعبد ما تعبدون ولا انتم عابدون ما أعبد ولا أنا عابد ما عبدتم ولا أنتم عابدون ما أعبد لكم دينكم ولي دين) وزعم ان هذه الآية تقتضي انه يرضى دينهم قال وهذه الآية محكمة ليست منسوخة وجرت بسبب ذلك أمور ومن المعام ان هذا جهل منه فان قوله لكم دينكم ولي دين ليس فيه ما يقتضي ان يكون دين الكفار حقاً ولا مرضياً له وانما يدل على تبرئه من دينهم ولهذا قال صلى الله عليه وسلم في هذه السورة انها براءة من الشرك كما قال في الآية الاخرى (فان كذبوك فقل لي عملي واكم عملكم انتم بريئون مما أعمل وانا بريء مما تعملون) فقوله لكم دينكم ولي دين كقوله لنا أعمالنا ولكم أعمالكم وقد اتبع ذلك بموجبه ومقتضاه حيث قال انتم بريئون مما أعمل وانا بريء مما تعملون ولو قدر ان في هذه السورة ما يقتضي انهم لم يؤمروا بترك دينهم فقد علم بالاضطرار من دين الاسلام بالنصوص المتواترة وباجماع الامة انه أمر المشركين وأهل الكتاب بالايان به وانه جاءهم على ذلك وأخبر انهم كفرون يخلدون في النار وقد أظهروا الرفض ومنعوا ان نذكر على المنابر الخلفاء الراشدين وذكروا علياً وأظهروا الدعوة للثاني عشر الذين تزعم الرافضة انهم أئمة معصومون وان ابا بكر وعمر وعثمان كفار وفجار ظالمون لا خلافة لهم ولا لمن بعدهم ومذهب الرافضة شر من مذهب الخوارج المارقين فان الخوارج غايتهم تكفير عثمان وعلي وشيعتهما والرافضة تكفير أبي بكر وعمر وعثمان وجمهور السابقين الاولين وتجهدهم من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أعظم مما جحد به الخوارج وفيهم من الكذب والافتراء والغلو والاحاد ما ليس في الخوارج وفيهم من معاونة الكفار على المسلمين ما ليس في الخوارج والرافضة تحب التتار ودولهم لانه يحصل لهم بها من الزم لا يحصل بدولة المسلمين والرافضة هم معاونون للمشركين واليهود والنصارى على قتال المسلمين وهم كانوا من أعظم الاسباب في دخول التتار قبل اسلامهم الى أرض المشرق بخراسان والعراق والشام وكان من أعظم الناس معاونتهم على اخذهم لبلاد الاسلام وقتل المسلمين وسبي حريمهم وقضية ابن العلقمي وأمثاله مع الخليفة وقضيتهم في حلب مع صاحب حلب مشهورة يعرفها عموم الناس وكذلك في الحروب التي بين المسلمين

وبين النصاري بسواحل الشام قد عرف أهل الخبرة ان الرافضة تكون مع النصاري على
 المسلمين وانهم عاونوهم على أخذ البلاد لما جاء التتار وعز على الرافضة فتح عكة وغيرها من السواحل
 واذا غلب المسلمون للنصاري والمشركين كان ذلك غصة عند الرافضة واذا غلب المشركون
 والنصاري المسلمين كان ذلك عيدا ومسرة عند الرافضة ودخل في الرافضة أهل الزندقة
 والاحاد من النصيرية والاسماعلية وأمثالهم من الملاحدة القرامطة وغيرهم ممن كان بخراسان
 والعراق والشام وغير ذلك والرافضة جهمية قدرية وفيهم من الكذب والبدع والافتراء على
 الله ورسوله أعظم مما في الخوارج المارقين الذين قاتلهم امير المؤمنين علي وسائر الصحابة باصر
 رسول الله صلى الله عليه وسلم بل فيهم من الردة عن شرائع الدين أعظم مما في مانبي الزكاة
 الذين قاتلهم أبو بكر الصديق والصحابة ومن أعظم ما ذم به النبي صلى الله عليه وسلم الخوارج
 قوله فهم يقتلون أهل الاسلام ويدعون أهل الاديان كما أخرج في الصحيحين عن أبي سعيد
 قال بعث علي الى النبي صلى الله عليه وسلم بذهبية فقسمها بين أربعة يعني من أمراء نجد فغضبت
 قريش والانصار قالوا يعطى صناديد أهل نجد ويدعونا قال انما تألفهم فاقبل رجل غائر العينين مشرف
 الوجنتين نأتى الجبين كت اللحية مخلوق فقال يا محمد اتق الله فقال من يطع الله اذا عصيته
 أيا منى الله على أهل الارض ولا تأمنوني فسأله رجل قتله فذمه فلما ولى قال ان من صنفني
 هذا أو في عقب هذا قوما يقرؤون القرآن لا يجاوز حناجرهم يرقون من الدين صروق السهم
 من الرمية يقتلون أهل الاسلام ويدعون أهل الاوثان لئن أدركتهم لأقتلنهم قتل عاد وفي
 لفظ في الصحيحين عن أبي سعيد قال بينما نحن عند رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو قسم
 قسما أنه ذو الخويصرة وهو رجل من بني تميم فقال يا رسول الله اعدل فقال ويلك فمن يعدل
 اذا لم أعدل قد خبت وخسرت ان لم أكن أعدل فقال عمر يا رسول الله أتأذن لي فيه فاضرب
 عنقه فقال دعه فان له أصحابا يحقر احدكم صلاته مع صلاتهم وصيامه مع صيامهم يقرؤون القرآن
 لا يجاوز تراقيهم يرقون من الدين كما يرق السهم من الرمية ينظر الى نصله فلا يوجد فيه شيء
 ثم ينظر الى رصافه فلا يوجد فيه شيء ثم ينظر الى نصفيه فلا يوجد فيه شيء ثم ينظر الى قدذه فلا يوجد فيه
 شيء قد سبق الفرس والدم آيتهم رجل أسود احدى عضديه مثل ثدي المرأة أو مثل البضعة يخرجون
 على حين فرقة من الناس قال أبو سعيد فاشهد اني سمعت هذا الحديث من رسول الله صلى الله عليه

وسلم وأشهد أن علي بن أبي طالب قاتلهم وأنا معه فأمر بذلك الرجل فالتمس فأتى به حتى نظرت إليه على نعت رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي نعتته فهو لاء الخوارج المارقون من أعظم مآذمهم به النبي صلى الله عليه وسلم أنهم يقتلون أهل الاسلام ويدعون أهل الاوثان وذكر أنهم يخرجون على حين فرقة من الناس والخوارج مع هذا لم يكونوا يعاونون الكفار على قتال المسلمين والرافضة يعاونون الكفار على قتال المسلمين فلم يكفهم أنهم لا يقتلون الكفار مع المسلمين حتى قاتلوا المسلمين مع الكفار فكانوا أعظم مروفا عن الدين من أولئك المارقين بكثير كثير وقد أجمع المسلمون على وجوب قتال الخوارج والروافض ونحوهم اذا فارقوا جماعة المسلمين كما قاتلهم علي رضي الله عنه فكيف اذا ضموا الى ذلك من أحكام المشركين كنائسا وجنكسخان ملك المشركين ماهو من أعظم المضادة لدين الاسلام وكل من قفز اليهم من أمراء المسكر وغير الأمراء فحكمهم حكمهم وفيهم من الردة عن شرائع الاسلام بقدر ما ارتد عنه من شرائع الاسلام واذا كان السلف قد سموا مانعي الزكاة مرتدين مع كونهم يصومون ويصلون ولم يكونوا يقتلون جماعة المسلمين فكيف بمن صار مع أعداء الله ورسوله قاتلا للمسلمين مع انه والعياذ بالله لو استولى هؤلاء المحاربون لله ورسوله المحادون لله ورسوله المعادون لله ورسوله على ارض الشام ومصر في مثل هذا الوقت لافضى ذلك الى زوال دين الاسلام ودروس شرائعه أما الطائفة بالشام ومصر ونحوهما فهم في هذا الوقت المقاتلون عن دين الاسلام وهم من احق الناس دخولا في الطائفة المنصورة التي ذكرها النبي صلى الله عليه وسلم بقوله في الاحاديث الصحيحة المستفيضة عنه لا تزال طائفة من امتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خالفهم ولا من خذلهم حتى تقوم الساعة وفي رواية لمسلم لا يزال اهل الغرب والنبي صلى الله عليه وسلم تسلم بهذا الكلام بمدينة النبوة فغرب ما يغرب عنها وشرقه ما يشرق عنها فان التشرق والتغرب من الامور النسبية اذ كل بلد له شرق وغرب ولهذا اذا قدم الرجل الى الاسكندرية من الغرب يقولون سافر الى الشرق وكان اهل المدينة يسمون اهل الشام اهل الغرب ويسمون اهل نجد والعراق اهل الشرق كما في حديث ابن عمر قال قدم رجلان من اهل المشرق فخطبا وفي رواية من اهل نجد ولهذا قال احمد بن حنبل اهل الغرب هم اهل الشام يعني هم اهل الغرب كما ان نجد والعراق اول الشرق وكل ما يشرق عنها فهو من الشرق

وكل ما يغرب عن الشام من مصر وغيرها فهو داخل في الغرب وفي الصحيحين ان معاذ بن
 جبل قال في الطائفة المنصورة وهم بالشام فانها اصل المغرب وهم فتحوا سائر المغرب كمصر
 والقيروان والاندلس وغير ذلك واذا كان غرب المدينة النبوية ما يقرب عنها فالنيرة ونحوها
 على مسامطة المدينة النبوية كما ان حران والرقفة وسمنصاط ونحوها على مسامطة مكة فما يغرب عن
 النيرة فهو من الغرب الذين وعدهم النبي صلى الله عليه وسلم لما تقدم وقد جاء في حديث آخر
 في صفة الطائفة المنصورة انهم باكناف البيت المقدس وهذه الطائفة هي التي باكناف البيت المقدس
 اليوم ومن يدبر احوال العالم في هذا الوقت فعلم ان هذه الطائفة هي اقوام الطوائف بدين الاسلام علما
 وعملا وجهاد اعداء شرق الارض وغربها فانهم هم الذين يقاتلون اهل الشوكة العظيمة من المشركين واهل
 الكتاب ومعازيهم مع النصاري ومع المشركين من الترك ومع الزنادقة المنافقين من الداخلين في الرافضة
 وغيرهم كالا سماعيلية ونحوهم من القرامطة معروفة معلومة قديما وحديثا والعز الذي للمسلمين بمشارك
 الارض ومغاربها هو بعزم ولهذا لما هزموا سنة تسع وتسعين وستمائه دخل على اهل الاسلام
 من الدل والمصيبة بمشارك الارض ومغاربها مالا يعلمه الا الله والحكايات في ذلك كثيرة ليس
 هذا موضعها وذلك ان سكان اليمن في هذا الوقت ضعاف عاجزون عن الجهاد او مضيعون
 له وهم مطيعون لمن ملك هذه البلاد حتى ذكروا انهم ارسلوا بالسمع والطاعة لهؤلاء وملك
 المشركين لما جاء الى حلب جرى بها من القتل ماجرى واما سكان الحجاز فاكثرتهم او كثير
 منهم خارجون عن الشريعة وفيهم من البدع والضلال والفجور مالا يعلمه الا الله واهل الايمان
 والدين فيهم مستضعفون عاجزون وانما تكون لهم القوة والعزة في هذا الوقت لغير اهل
 الاسلام بهذه البلاد فلو ذلت هذه الطائفة والعياذ بالله تعالى لسكان المؤمنون بالحجاز من
 اذل الناس لاسيما وقد غلب فيهم الرفض وملك هؤلاء التتار المحاربون لله ورسوله الا ان مرفوض
 فلو غلبوا لفسد الحجاز بالكافة واما بلاد افريقية فاعرابها غالبون عليها وهم من شر الخلق بل
 هم مستحقون للجهاد والغزو واما الغرب الاقصى فمع استيلاء الافرنج على اكثر بلادهم لا يقومون
 بجهاد النصاري هناك بل في عسكرهم من النصاري الذين يحملون الصليبان خلق عظيم لو اسنولى
 السار على هذه البلاد لسكان اهل المغرب معهم من اذل الناس لاسيما والنصاري تدخل مع التتار
 فيصرون حزبا على اهل المغرب فهذا وغيره مما يبين ان هذه العصاة التي بالشام ومصر في هذا الوقت

هم كتيبة الاسلام وعزم عز الاسلام وذلهم ذل الاسلام فلو استولى عليهم التتار لم يبق الاسلام عز ولا كرامة عالية ولا طائفة ظاهرة عالية يخافها اهل الارض تقاتل عنه فمن قفز عنهم الى التتار كان احق بالقتال من كثير من التتار فان التتار فيهم المكروه وغير المكروه وقد استقرت السنة بأن عقوبة المرتد اعظم من عقوبة الكافر الاصلي من وجوه متعددة منها ان المرتد يقتل بكل حال ولا يضرب عليه جزية ولا تعمد له ذمة بخلاف الكافر الاصلي ومنها ان المرتد يقتل وان كان عاجزا عن القتال بخلاف الكافر الاصلي الذي ليس هو من اهل القتال فانه لا يقتل عندما كثير العلماء كابي حنيفة ومالك وأحمد ولهذا كان مذهب الجمهور ان المرتد يقتل كما هو مذهب مالك والشافعي وأحمد ومنها ان المرتد لا يرث ولا يناكح ولا تؤكل ذبيحته بخلاف الكافر الاصلي الي غير ذلك من الاحكام واذا كانت الردة عن اهل الدين اعظم من الكفر بأصل الدين فالردة عن شرائعه اعظم من خروج الخارج الاصلي عن شرائعه ولهذا كان كل مؤمن يعرف أحوال التتار ويعلم ان المرتدين الذين فيهم من الفرس والعرب وغيرهم شر من الكفار الاصليين من الترك ونحوهم وهم بعد أن تكلموا بالشهادتين مع تركهم لكثير من شرائع الدين خير من المرتدين من الفرس والعرب وغيرهم وبهذا يتبين ان من كان معهم ممن كان مسلم الاصل هو شر من الترك الذين كانوا كفارا فان المسلم الاصلي اذا ارتد عن بعض شرائعه كان أسوأ حالا ممن لم يدخل بعد في تلك الشرائع مثل مانعي الزكاة وأمثالهم ممن قاتلهم الصديق وان كان المرتد عن بعض الشرائع متفقا أو متصوفا أو تاجرا أو كاتباً أو غير ذلك فهو لاء شر من الترك الذين لم يدخلوا في تلك الشرائع وأصروا على الاسلام ولهذا يجد المسلمون من ضرر هؤلاء على الدين مالا يحمدونه من ضرر أولئك ويتقادون للاسلام وشرائعه وطاعة الله ورسوله أعظم من انقياد هؤلاء الذين ارتدوا عن بعض الدين وناقضوا في بعضه وان تظاهروا بالانتساب الى العلم والدين وغاية ما يوجد من هؤلاء يكون ماعدا نصيريا أو اسماعيليا أو رافضيا وخيارهم يكون جهيميا اتحاديا أو نحوهم فانه لا ينضم اليهم طوعا من المظهرين للاسلام إلا منافق أو زنديق أو فاسق فاجر ومن أخرجوه معهم مكرها فانه يبعث على نيته ونحن علينا أن نقاتل المسكر جميعه إذ لا يتميز المكروه من غيره وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال يغزو هذا البيت جيش من الناس فينهمام بيدها من الارض اذ خسف بهم فليل يارسول الله ان فيهم المكروه

فقال يبعثون على نياتهم والحديث مستفيض عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجوه متعددة أخرجه أرباب الصحيح عن عائشة وحفصة وأم سلمة ففي صحيح مسلم عن أم سلمة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يعمد عائذ باليت فيبعث إليه بعث فاذا كانوا بيضاء من الأرض خسف بهم فقلت يا رسول الله فكيف بمن كان كارها قال يخسف به معهم ولكن يبعث يوم القيامة على نيته * وفي الصحيحين عن عائشة قالت بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم في منامة فقلنا يا رسول الله صنعت شيئا في منامك لم تكن تفعله فقال العجب ان ناسا من أمي يؤمرون هذا البيت برجل من قريش وقد لجأ الى البيت حتى اذا كانوا بالبيداء خسف بهم فقلنا يا رسول الله ان الطريق قد يجمع الناس قال نعم فيهم المستنصر والمجنون وابن السبيل فيها يكون مهلكا واحدا ويصدرون مصادرشى ببعضهم الله عز وجل على نياتهم وفي لفظ البخاري عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يغزو جيش الكعبة فاذا كانوا بيضاء من الأرض يخسف بأولهم وآخرهم قالت قلت يا رسول الله كيف يخسف بأولهم وآخرهم وفيهم أسواقهم ومن ليس منهم قال يخسف بأولهم وآخرهم ثم يبعثون على نياتهم وفي صحيح مسلم عن حفصة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال سيمود بهذا البيت يعني الكعبة قوم ليست لهم منعة ولا عدو ولا عدة يبعث إليهم جيش يومئذ حتى اذا كانوا بيضاء من الأرض خسف بهم قال يوسف بن ماهك وأهل الشام يومئذ يسرون الى مكة فقال عبد الله بن صفوان أما والله ما هو بهذا الجيش فالله تعالى أهلك الجيش الذي أراد أن ينتهك حرمانه المكروه فيهم وغير المكروه مع قدرته على التمييز بينهم مع انه يبعثهم على نياتهم فكيف يجب على المؤمنين المجاهدين أن يعزوا بين المكروه وغيره وهم لا يعلمون ذلك بل لو ادعى مدع انه خرج مكرها لم ينفعه ذلك بمجرد دعواه كما روي ان العباس بن عبد المطلب قال للنبي صلى الله عليه وسلم لما أسره المسلمون يوم بدر يا رسول الله اني كنت مكرها فقال أما ظاهرك فكان علينا برأما سريرتك فالى الله بل لو كان فيهم قوم صالحون من خيار الناس ولم يمكن قتالهم إلا بقتل هؤلاء لقتلوا أيضا فان الأئمة متفقون على ان الكفار لو تترسوا بمسلمين وخيف على المسلمين اذا لم يقاتلوا فانه يجوز أن نرهبهم ونقصد الكفار ولو لم نخف على المسلمين جاز رمى أولئك المسلمين أيضا في أحد قولى العلماء ومن قتل لاجل الجهاد الذى أمر الله به ورسوله هو في

الباطن مظلوم كان شهيدا وبعث على نيته ولم يكن قتله أعظم فسادا من قتل من يقتل من المؤمنين المجاهدين وإذا كان الجهاد واجبا وان قتل من المسلمين ما شاء الله فقتل من يقتل في صفهم من المسلمين حاجة الجهاد ليس أعظم من هذا بل قد أمر النبي صلى الله عليه وسلم المكره في قتال الفتنة بكسر سيفه وليس له أن يقاتل وان قتل كما في صحيح مسلم عن أبي بكر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انها ستكون قتل الاثم تكون قتل الاثم تكون قتل القاعد فيها خير من الماشي والماشي فيها خير من الساعي الا اذا نزلت أو وقعت فن كان له ابل فليحق بابل ومن كانت له غنم فليحق بغنمه ومن كانت له أرض فليحق بأرضه قال فقال رجل يا رسول الله أرأيت من لم يكن له ابل ولا غنم ولا أرض قال يمشي الى سيفه فيدق على حده بحجر ثم لينج ان استطاع النجاة اللهم هل بلغت اللهم هل بلغت اللهم هل بلغت فقال رجل يا رسول الله أرأيت ان اكرهت حتى ينطلق بي الى احدي الصفيين أو احدي الفئتين فيضربني رجل بسيفه أو بسهمه فيقتلني قال يوءى بآئمه واثمك ويكون من أصحاب النار ففي هذا الحديث انه نهى عن القتال في الفتنة بل أمر بما يتذر معه القتال من الاعتزال أو افساد السلاح الذي يقاتل به وقد دخل في ذلك المكره وغيره ثم بين ان المكره اذا قتل ظلما كان القاتل قديرا بآئمه واثم المقتول كما قال تعالى في قصة ابي آدم عن المظلوم (اني أريد أن تبوء يا بنمي واثمك فتكون من أصحاب النار وذلك جزاء الظالمين) ومعلوم ان الانسان اذا صال صائل على نفسه جازله الدفع بالسنة والاجماع وانما تنازعوا هل يجب عليه الدفع بالقتال على قولين هما روايتان عن أحمد احدهما يجب الدفع عن نفسه ولو لم يحضر الصف والثانية يجوز له الدفع عن نفسه وأما الابتداء بالقتال في الفتنة فلا يجوز بلا ريب والمقصود انه اذا كان المكره على القتال في الفتنة ليس له ان يقاتل بل عليه افساد سلاحه وأن يصبر حتى يشل مظلوما فكيف بالمكره على قتال المسلمين مع الطائفة الخارجة عن شرائع الاسلام كما في الزكاة والمرتين ونحوهم فلا ريب ان هذا يجب عليه اذا أكره على الحضور أن لا يسأل وان قتله المسلمون كما لو أكرهه الكفار علي حضور صفهم ليقابل المسلمين وكما لو أكرهه رجل رجلا على قتل مسلم معصوم فانه لا يجوز له قتله باتفاق المسلمين وان أكرهه بالقتل فانه ليس بحفظ نفسه بقتل ذلك المعصوم أولى من العكس فليس له أن يظلم غيره فيقتله

لأنه لا يقتل هو بل إذا فعل ذلك كان القود على المكروه والمكروه جميعاً عند أكثر العلماء كالحمد
ومالك والشافعي في أحد قوليه وفي الآخر يجب القود على المكروه فقط كقول أبي حنيفة
ومحمد وفيل القود على المكروه المباشر كما روي ذلك عن زفر وأبو يوسف يوجب الضمان
بالدية بدل القود ولم يوجب به وقد روي مسلم في صحيحه عن النبي صلى الله عليه وسلم قصة
أصحاب الأخدود وفيها أن الغلام أمر بقتل نفسه لأجل مصلحة ظهور الدين ولهذا يجوز الأئمة
الأربعة أن ينغمس المسلم في صف الكفار وأن غلب على ظنه أنهم يقتلونه إذا كان في ذلك
مصلحة للمسلمين وقد بسطنا القول في هذه المسئلة في موضع آخر فإذا كان الرجل يفعل
ما يعتقد أنه يقتل به لأجل مصلحة الجهاد مع أن قتله نفسه أعظم من قتله لغيره كان ما نفضى
إلى قتل غيره لأجل مصلحة الدين التي لا تحصل إلا بذلك ودفع ضرر العدو المفسد للدين
والدنيا الذي لا يدفع إلا بذلك أولى وإذا كانت السنة والاجماع متفقين على أن الصائل المسلم إذا لم
يندفع صوله إلا بالقتل قبل وإن كان المال الذي يأخذه قيراطاً من دينار كما قال النبي صلى
الله عليه وسلم في الحديث الصحيح من قتل دون ماله فهو شهيد ومن قتل دون دمه فهو
شهيد ومن قتل دون حرمة فهو شهيد فكيف يقتال هؤلاء الخارجين عن شرائع الإسلام
المحاربين لله ورسوله الذين صولهم وبغيتهم أهل ما فيهم فإن قتال المعتدين الصائليين ثابت بالسنة
والاجماع وهؤلاء معتدون صائلون على المسلمين في أنفسهم وأموالهم وحرمة دينهم وكل
من هذه يباح قتال الصائل عليها ومن قتل دونها فهو شهيد فكيف بمن قاتل عليها كلها وهم
من شر البغاة المتاولين الظالمين لكن من زعم أنهم يقتلون كما تقال البغاة المتاولون فقد أخطأ
خطأ فيبجح وضل ضللاً بعيداً فإن أقل ما في البغاة المتاولين أن يكون لهم تأويل سائغ خرجوا
به ولهذا قالوا إن الإمام يرأسهم فإن ذكروا شبهة بينها وإن ذكروا مظلمة أزالها فأى شبهة
لهؤلاء المحاربين لله ورسوله الساعين في الأرض فساداً للخارجين عن شرائع الدين ولا ريب
أنهم لا يقولون أنهم أقوم بدين الإسلام علماً وعملاً من هذه الطائفة بل هم مع دعواهم الإسلام
يملكون أن هذه الطائفة أعلمهم بالإسلام منهم وأتبع له منهم وكل من تحت أديم السماء من
مسلم وكافر يعلم ذلك وهم مع ذلك يندرون المسلمين بالقتال فامتنع أن نكون لهم شبهة بينه
يسجلون بها قتال المسلمين كيف وهم قد سبوا غالب حريم الرعية الذين لم يقتلوا حتى إن الناس قد

رأوهم يعظمون البقعة يأخذون ما فيها من الاموال ويعظمون الرجل ويتبركون به ويسلبونه
 ما عليه من الثياب ويسبون حريمه ويعاقبونه بأنواع العقوبات التي لا يعاقب بها الا اظلم الناس
 وأجفرهم والمتأول تأويلا دينيا لا يعاقب الا من يراه عاصيا للدين وهم يعظمون من يعاقبونه
 في الدين ويقولون انه أطوع لله منهم فأى تأويل بقي لهم ثم لو قدر انهم متأولون لم يكن
 تأويلهم سائما بل تأويل الخوارج وما نبي الزكاة أوجه من تأويلهم أما الخوارج فانهم ادعوا
 اتباع القرآن وان ما خالفه من السنة لا يجوز العمل به وأما ما نهوا الزكاة فقد ذكروا انهم قالوا ان الله
 قال لنبيه خذ من اموالهم صدقة وهذا خطاب لنبيه فقط فليس علينا أن ندفعها لغيره فلم
 يكونوا يدفعونها لابي بكر ولا يخرجونها له والخوارج لهم علم وعبادة ولعلماء منهم مناظرات
 كناظرهم مع الرافضة والجبية وأما هؤلاء فلا يناظرون علي فقال المسلمون فلو كانوا من أولي
 لم يكن لهم تأويل يقوله ذو عقل وقد خاطبني بعضهم بان قال ملكنا ملك ابن ملك ابن ملك الى
 سبعة أجداد وملككم ابن مولى فقلت له آباء ذلك الملك كلهم كفار ولا نخر بالكافر بل المملوك
 المسلم خير من الملك الكافر قال الله تعالى (ولم يدع مؤمن خير من مشرك ولو أعجبكم) فهذه وأمثالها
 حججهم ومعلوم ان من كان مسلما وجب عليه أن يطيع المسلم ولو كان عبدا ولا بطيع الكافر
 وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال (اسمعوا وأطيعوا وان أمر عليكم عبد
 حبشي كأن رأسه زينة ما أطام فيكم كتاب الله ودين الاسلام انما يفضل الانسان بايمانه وتقواه
 لا بآبائه) ولو كانوا من بني هاشم أهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم فان الله خلق الجنة لمن أطاعه
 وان كان عبدا حبشيا وخلق النار لمن عصاه ولو كان شريفا قرشيا وقد قال تعالى (يا أيها الناس
 اتقوا الله اني قد جئتكم بالبينات وانى وجهناكم شهودا وقبائل لنعرفوا ان أكرمكم عند الله أتقاكم) وفي السنن عنه
 صلى الله عليه وسلم انه قال لا فضل لعربي على عجمي ولا لعجمي على عربي ولا لاسود على أبيض ولا
 لا يبيض على اسود الا بالتقوى الناس من آدم وآدم من تراب * وفي الصحيحين عنه انه قال
 لقبيلة قرية منه ان آل أبي فلان ليسوا بأوليائي انما ولي الله وصالح المؤمنين فأخبر النبي
 صلى الله عليه وسلم ان موالاته ليست بالقرابة والنسب بل بالايمان والتقوى فإذا كان هذا في
 قرابة الرسول فكيف بقرابة چنگس خان الكافر المشرك وقد أجمع المسلمون على ان من كان
 أعظم ايمانا وتقوى كان أفضل ممن هو دونه في الايمان والتقوى وان كان الاول اسود حبشيا

والثاني علويا أو عباسيا

(٥١٧) ﴿مسئلة﴾ في أجناد يمتنعون عن قتال التتار ويقولون ان فيهم من يخرج مكرها معهم واذا هرب أحدهم هل يتبع أم لا

﴿الجواب﴾ الحمد لله رب العالمين قتال التتار الذين قدموا الي بلاد الشام واجب بالكتاب والسنة فان الله يقول في القرآن (وقاتلوا حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله) والدين هو الطاعة فاذا كان بعض الدين لله وبعضه لمير الله وجب القتال حتى يكون الدين كله لله ولهذا قال الله تعالى (يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقي من الربا ان كنتم مؤمنين فان لم تفعلوا فاذنوا بحرب من الله ورسوله) وهذه الآية نزلت في أهل الطائف لما دخلوا في الاسلام والتزموا الصلاة والصيام لكن امتنعوا من ترك الربا فيبين الله انهم محاربون له ولرسوله اذا لم يتهوا عن الربا والربا هو آخر ما حرمه الله وهو مال يؤخذ برضا صاحبه فاذا كان هؤلاء محاربين لله ورسوله يجب جهادهم فكيف بمن يترك كثيرا من شرائع الاسلام أو أكثرها كالمتار وقد اتفق علماء المسلمين على ان الطائفة الممتنعة اذا امتنعت عن بعض واجبات الاسلام الظاهرة المتواترة فانه يجب قتلها اذا تكلموا بالشهادتين وامتنعوا عن الصلاة والزكاة أو صيام شهر رمضان أو حج البيت العتيق أو عن الحكم بينهم بالكتاب والسنة أو عن تحريم الفواحش أو الحرام أو نكاح ذوات المحارم أو عن استغلال النفوس والاموال بغير حق أو الربا أو الميسر أو الجهاد للكفار أو عن ضربهم الجزية على أهل الكتاب ونحو ذلك من شرائع الاسلام فانهم يقتلون عليها حتى يكون الدين كله لله وقد ثبت في الصحيحين ان عمر لما نظر أبا بكر في مانعي الزكاة قال له ابو بكر كيف لا أفانل من ترك الحقوق التي أوجبها الله ورسوله وان كان قد أسلم كالزكاة وقال له فان الزكاة من حقها والله لو منعوني عنافا كانوا يؤدونها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم على منعها قال عمر فها هو الا أن رأيت قد شرح الله صدر أبي بكر للقتال فعلمت انه الحق وقد ثبت في الصحيح من غير وجه ان النبي صلى الله عليه وسلم ذكر الخوارج وقال فيهم يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم وصيامه مع صيامهم وقراءته مع قراءتهم يقرؤون القرآن لا يجاوز حناجرهم يمرقون من الاسلام كما يمرق السهم من الرمية أينما لقيتموهم فاقتلوهم فان في قتلهم أجرا عند الله لمن قتلهم يوم القيامة لان أدركتهم لاقتلتهم فقل عاد وقد اتفق السلف

والائمة على قتال هؤلاء وأول من قاتلهم أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه وما زال المسلمون يقاتلون في صدر خلافة بني أمية وبني العباس مع الاسراء وان كانوا ظلمة وكان الحجاج ونوابه ممن يقاتلونهم فبكل أئمة المسلمين يأمرهم بقتالهم والتتار وأشباهم أعظم خروجاً عن شريعة الاسلام من مانعي الزكاة والخوارج من أهل الطائف الذين امتنعوا عن ترك الربا فن شك في قتالهم فهو أجل الناس بدين الاسلام وحيث وجب قتالهم قوتلوا وان كان فيهم المكره باتفاق المسلمين كما قال العباس لما أسير يوم بدر يارسول الله اني خرجت مكرها فقال النبي صلى الله عليه وسلم اما ظاهره فكأن علينا واما سره فبتركه فالى الله وقد اتفق العلماء على ان جيش الكفار اذا ترسوا بمن عندهم من أسري المسلمين وخيف على المسلمين الضرر اذا لم يقاتلوا فانهم يقاتلون وان افضى ذلك الى قتل المسلمين الذين ترسوا بهم وان لم يخف على المسلمين ففي جواز القتال المفضي الى قتل هؤلاء المسلمين قولان مشهوران للعلماء وهؤلاء المسلمون اذا قتلوا كانوا شهداء ولا يترك الجهاد الواجب لاجل من يقتل شهيداً فان المسلمين اذا قتلوا الكفار فمن قتل من المسلمين يكون شهيداً ومن قتل وهو في الباطن لا يستحق القتل لاجل مصلحة الاسلام كان شهيداً وقد ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال يغزو هذا البيت جيش من الناس فيدبهم بيدهاء من الارض اذ خسف بهم فليل يارسول الله وفيهم المكره فقال يبعثون على نياتهم فاذا كان العذاب الذي ينزله الله بالجيش الذي يغزو المسلمين ينزله بالمكره وغير المكره فكيف بالعذاب الذي يبعثهم الله به أو ينادي المؤمنين كما قال تعالى (قل هل تربصون بنا الا احدى الحسنين ونحن تربص بكم أن يصيبكم الله بعذاب من عنده أو بايدينا) ونحن لا نعلم المكره ولا تقدر على التمييز فاذا فتناهم بأمر الله كنا في ذلك مأجورين ومعدورين وكانوا هم على نياتهم فمن كان مكرها لا يستطيع الامتناع فانه يحشر على بيته يوم القيامة فاذا قتل لاجل قيام الدين لم يكن ذلك بأعظم من قتل من يقتل من عسكر المسلمين واما اذا هرب أحدهم فان من الناس من يجعل قتالهم بمنزلة قتال البغاة المناولين وهؤلاء اذا كان لهم طائفة ممتنة فهل يجوز اتباع مدبرهم وقتل أسيرهم والاجهاز على جريحهم على قولين للعلماء مشهورين فليل لا يفعل ذلك لان منادى علي بن أبي طالب نادى يوم الجمل لا يتبع مدبر ولا يجزع على جريح ولا يقتل أسير وقيل بل يفعل ذلك لانه يوم الجمل لم يكن لهم طائفة ممتنة

وكان المقصود من القتال دفعهم فلما اندفعوا لم يكن الى ذلك حاجة بمنزلة دفع الصائل وقد روى
 انه يوم الجمل وصفين كان امرهم بخلاف ذلك فن جعلهم بمنزلة البغاة المتأولين جعل فيهم
 هذين القولين والصواب ان هؤلاء ليسوا من البغاة المتأولين فان هؤلاء ليس لهم تأويل سائغ
 أصلا وانما هم من جنس الخوارج المارقين ومانعي الزكاة وأهل الطائف والحرمية ونحوهم ممن
 قوتلو على ما خرجوا عنه من شرائع الاسلام وهذا موضع اشتبه علي كثير من الاس من الفقهاء
 فان المصنفين في قتال أهل البغي جعلوا قتال مانعي الزكاة وقتال الخوارج وقتال علي لاهل
 البصرة وقتاله معاوية وأتباعه من قتال أهل البغي وذلك كله مأثور به وفرعوا مسائل ذلك
 تفرع من يرى ذلك بين الناس وقد غلطوا بل الصواب ما عليه أئمة الحديث والسنة وأهل المدينة
 النبوية كالإوزاعي والثوري ومالك وأحمد بن حنبل وغيرهم أنه يفرق بين هذا وهذا فقتال
 علي للخوارج ثابت بالنصوص الصريحة عن النبي صلى الله عليه وسلم باتفاق المسلمين وأما القتال
 يوم صفين ونحوه فلم يتفق عليه الصحابة بل صد عنه أكابر الصحابة مثل سعد بن أبي وقاص
 ومحمد بن مسلمة وأسامة بن زيد وعبد الله بن عمر وغيرهم ولم يكن بعد علي بن أبي طالب في
 العسكرين مثل سعد بن أبي وقاص والاحاديث الصحيحة عن النبي صلى الله عليه وسلم تقتضي
 انه كان يجب الإصلاح بين تينك الطائفتين لا الاقتتال بينهما كما ثبت عنه في صحيح البخاري
 انه خطب الناس والجيش معه فقال ان ابني هذا سيد وسيصلح الله به بين طائفتين عظيمتين
 من المؤمنين فأصلح الله بالحسن بين أهل العراق وأهل الشام فجعل النبي صلى الله عليه وسلم
 الإصلاح به من فضائل الحسن مع ان الحسن نزل عن الامر وسلم الامر الى معاوية فلو كان
 القتال هو المأمور به دون ترك الخلافة ومصالحة معاوية لم يمدحه النبي صلى الله عليه وسلم على
 ترك ما أمر به وفعل ما لم يؤمر به ولا مدحه على ترك الاولى وفعل الاذنى فعلم ان الذي فعله
 الحسن هو الذي كان يحبه الله ورسوله لا القتال وقد ثبت في الصحيح ان النبي صلى الله عليه
 وسلم كان يضعه وأسامة على نخديه ويقول اللهم اني احبهما فاحبهما وأحب من يحبهما وقد ظهر أثر
 محبة رسول الله صلى الله عليه وسلم لهما بكراهتهما القتال في الفتنة فان اسامة امتنع عن القتال مع
 واحدة من الطائفتين وكذلك الحسن كان دائما يشير على علي بأنه لا يتناول ولما صار الامر اليه
 فعل ما كان يشير به على أبيه رضي الله عنهم أجمعين وقد ثبت عنه صلى الله عليه وسلم في

الصحيح انه قال تترق مارقة على حين فرقة من المسلمين يقتلهم أولى الطائفتين بالحق فهذه
المارقة هم الخوارج وقتلهم علي بن ابي طالب وهذا يصدقه بقية الاحاديث التي فيها الامر
بقتال الخوارج وتبين ان قتلهم مما يحبه الله ورسوله وان الذين قاتلواهم مع علي أولى بالحق
من معاوية وأصحابه مع كونهم أولى بالحق فلم يأمر النبي صلى الله عليه وسلم بالقتال لواحدة من
الطائفتين كما أمر بقتال الخوارج بل مدح الاصلاح بينهما وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم
من كراهة القتال في الفتن والتحذير منها من الاحاديث الصحيحة ما ليس هذا موضعه
كقوله ستكون فتنة القاعد فيها خير من القائم والقائم فيها خير من الماشي والماشي خير من
الساعي وقال يوشك أن يكون خير مال المسلم غنم يتبع بها شعب الجبال وهه واقع القطر بفردينه
من الفتن فالفتن مثل الحروب التي تكون بين ملوك المسلمين وطوائف المسلمين مع ان كل
واحدة من الطائفتين ملتزمة لشرائع الاسلام مثل ما كان أهل الجبل وصفين وانما اقتتلوا الشبه وأمر
عرضت وأما قتال الخوارج وما نعى الزكاة وأهل الطائفت الذين لم يكونوا يجرمون الربا فهؤلاء
يقاتلون حتى يدخلوا في الشرائع الثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم وهؤلاء اذا كان لهم طائفة
ممتنعة فلا ريب انه يجوز قتل أسيرهم واتباع مدبرهم والاجهاز على جريحهم فان هؤلاء اذا
كانوا مقيمين ببلادهم على ما هم عليه فانه يجب على المسلمين أن يتصدوا لهم في بلادهم لقضالهم
حتى يكون الدين كله لله فان هؤلاء التار لا يقاتلون على دين الاسلام بل يقاتلون الناس حتى
يدخلوا في طاعتهم فمن دخل في طاعتهم كفوا عنه وان كان مشركا أو نصرانيا أو يهوديا ومن
لم يدخل كان عدوا لهم وان كان من الانبياء والصالحين وقد أمر الله المسلمين ان يقاتلوا اعداءه
الكفار ويوالوا عباده المؤمنين فيجب على المسلمين من جند الشام ومصر واليمن والمغرب جميعهم
ان يكونوا متعاونين على قتال الكفار وليس لبعضهم ان يقاتل بعضا بمجرد الرياسة والاهواء
فهؤلاء التار اقل ما يجب عليهم ان يقاتلوا من يابهم من الكفار وان كفوا عن قتال من يابهم
من المسلمين ويتعاونون هم وهم على قتال الكفار وايضا لا يقاتل منهم غير مكره الا فاسق
أو مبتدع أو زنديق كالملاحدة القرامطة الباطنية والرافضة السبابة وكالجمعة المعطلة من النفاء
الطلولبة وهم ممن يقدونه من المنتسبين الى العلم والدين من هو شر منهم فان التار جبال
يقدون الذين يحسنون به الظن وهم لضلالهم وغيرهم يتبعونه في الضلال الذي يكذبون به على

الله ورسوله ويبادلون دين الله ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق ولو وصفت ما اعلمه من امورهم لطال الخطاب وبالجملة فذهبهم ودين الاسلام لا يجتمعان ولو اظهر وادين الاسلام الحنفي الذي بعث رسوله به لاهتدوا واطاعوا مثل الطائفة المنصورة فان النبي صلى الله عليه وسلم قد ثبت عنه انه قال لا تزال طائفة من امتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خالفهم ولا من خذلهم حتى تقوم الساعة وثبت عنه في الصحيح انه قال لا يزال أهل الغرب ظاهرين وأول الغرب ما يسامت الثرة ونحوها فان النبي صلى الله عليه وسلم تكلم بهذا الكلام وهو بالمدينة النبوية فما يغرب عنها فهو غرب كالشام ومصر وما شرق عنها فهو شرق كالجزيرة والعراق وكان السلف يسمون أهل الشام أهل المغرب ويسمون أهل العراق أهل المشرق وهذه الجملة التي ذكرتها فيها من الآثار والادلة الشرعية فيها ما هو مذكور في غير هذا الموضع والله أعلم

(٥١٨) ﴿مسئلة﴾ ما حكم قول بعض العلماء والفقراء ان الدعاء مستجاب عند قبور أربعة من أصحاب الأئمة الاربعة قبر الفندلاوي من أصحاب مالك وقبر البرهان البلخي من أصحاب أبي حنيفة وقبر الشيخ نصر المقدسي من أصحاب الشافعي وقبر الشيخ أبي الفرج من أصحاب أحمد رضي الله عنهم ومن استقبل القبلة عند قبورهم ودعا مستجيب له وقول بعض العلماء عن بعض المشايخ يوصيه اذا نزل بك حادث أو امر تخافه استوحى ينكشف عنك ما تجده من الشدة حيا كنت أو ميتا ومن قرأ آية الكرسي واستقبل جهة الشيخ عبد القادر الجيلاني وسلم عليه سبع مرات يخطو مع كل تسليمة خطوة الى قبره قضيت حاجته او كان في سماع فانه يطيب ويكثر التواجد وقول الفقراء ان الله تعالى ينظر الى الفقراء بتجليه عليهم في ثلاثة مواطن عند مد السماء وعند قيامهم في الاستغفار والمجارات التي بينهم وعند السماع وما يفعله بعض المتعبدين من الدعاء عند قبر زكريا وقبر هود والصلاة عندهما والموقف بين مشرق رواق الجامع باب الطهارة بدمشق والدعاء عند المصحف العثماني ومن العمق ظهره الموجه بالعمود الذي عند رأس قبر معاوية عند الشهداء باب الصنير فهل الدعاء خصوصية قبول او سرعة اجابة بوقت مخصوص أو مكان معين عند قبر نبي أو ولي أو يجوز أن يستغنى الى الله تعالى في الدعاء بنبي مرسل أو ملك مقرب أو بكلامه تعالى أو بالكعبة أو بالدعاء المنهود باحتياط قاف أو بدعاء ام داود او الخضر وهل يجوز أن

يقسم على الله تعالى في السؤال بحق فلان بجرمة فلان بجهاد المقرين بأقرب الخلق أو يقسم بأفعاله
وأعمالهم وهل يجوز تعظيم مكان فيه خلوق وزعفران وسرج لكونه رأى النبي صلى الله عليه وسلم
في المنام عنده أو يجوز تعظيم شجرة يوجد فيها خرق معلقة ويقال هذه مباركة يجتمع إليها
الرجال الأولياء وهل يجوز تعظيم جبل أو زيارة أو زيارة ما فيه من المشاهد والآثار والدعاء
فيها والصلاة كمغارة الدم وكهف آدم والآثار ومغارة الجوع وقبر شيث وهابيل ونوح والياس
وحزقييل وشيبان الراعي وإبراهيم بن آدم بجبله وعش الغراب ببعلبك ومغارة الاربعةين وحمام
طبرية وزيارة عسقلان ومسجد صالح بسكاوه ومشهور بالحرمات والمعظّم والزيارات وهل يجوز
تحرى الدعاء عند القبور وأن تقبل أو يوفد عندها القناديل والسرج وهل يحصل للاموات
بهذه الافعال من الاحياء منفعة أو مضرة وهل الدعاء عند القدم النبوي بدار الحديث الاشرقية
بدمشق وغيره وقدم موسى ومهد عيسى ومقام إبراهيم ورأس الحسين وصليب الرومي وبلال
الحبشي واويس القرني وما أشبه ذلك كله في سائر البلاد والقرى والسواحل والجبال والمشاهد
والمساجد والجوامع وكذلك قولهم الدعاء مستجاب عند برج باب كيسان بين باني الصغير والشرقي
مستدبراله متوجها الى القبلة والدعاء عند داخل باب الفرادين فهل ثبت شيء في اجابة الادعية
في هذه الاماكن أم لا وهل يجوز ان يسئناث بغير الله تعالى بأن يقول يا جاه محمد أو يا لست
نفسية أو يا سيدي احمد أو اذا عثر أحدا وتعمس أو ففز من مكان الى مكان يقول يال علي أو
يال الشيخ فلان أم لا وهل تجوز النذور للانبياء أو للمشايخ مثل الشيخ جاكير أو أبي الوفا أو نور
الدين الشهيد أو غيرهم أم لا وكذلك هل يجوز النذور لقبور أحد من البيت النبوي ومدرسة
والأئمة الاربعة ومشايخ العراق والعجم ومصر والحجاز واليمن والهند والمغرب وجميع الارض
وجبل قان وغيرها أم لا

﴿الجواب﴾ الحمد لله رب العالمين اما قول القائل ان الدعاء مستجاب عند قبور المشايخ الاربعة
المدكورين رضي الله عنهم فهو من جنس قول غيره قبر فلان هو الترياق المحرب ومن جنس ما نقله
امثال هذا القائل من ان الدعاء مستجاب عند قبر فلان وفلان فان كثيرا من الناس يقول مثل هذا
القول عند بعض القبور ثم قد يكون ذلك القبر قد علم انه قبر رجل صالح من الصحابة أو اهل
البيت أو غيرهم من الصالحين وقد يكون نسبة ذلك القبر الى ذلك كذبا أو مجهول الحال مثل أكثر

ما يذكر من قبور الانبياء وقد يكون صحيحا والرجل ليس بصالح فان هذه الاقسام موجودة
 فيمن يقول مثل هذا القول أو من يقول ان الدعاء مستجاب عند قبر بعينه وأنه استجيب
 له الدعاء عنده والحال ان ذلك اما قبر معروف بالفسق والابتداع واما قبر كافر كما رأينا من دعا
 فكشف له حال القبور فبهرت لذلك ورأينا من ذلك انواعا واصل هذا ان قول القائل ان الدعاء
 مستجاب عند قبور الانبياء والصالحين قول ليس له اصل في كتاب الله ولا سنة رسوله ولا
 قاله احد من الصحابة ولا التابعين لهم باحسان ولا احد من أئمة المسلمين المشهورين بالامامة
 في الدين كمالك والثوري والاوزاعي والليث بن سعد وابي حنيفة والشافعي واحمد بن حنبل
 واسحاق بن راهويه وابي عبيدة ولا مشايخهم الذين يتقيد بهم كالفضيل بن عياض وابراهيم
 ابن ادم وابي سليمان الداراني وامثالهم ولم يكن في الصحابة والتابعين والأئمة والمشايخ المتقدمين
 من يقول ان الدعاء مستجاب عند قبور الانبياء والصالحين لا مطلقا ولا معينيا ولا فيهم من
 قال ان دعاء الانسان عند قبور الانبياء والصالحين أفضل من دعائه في غير تلك البقعة ولا ان
 الصلاة في تلك البقعة أفضل من الصلاة في غيرها ولا فيهم من كان يتحرى الدعاء ولا الصلاة
 عند هذه القبور بل أفضل انطاق وسيدهم هو رسول الله صلى الله عليه وسلم وليس في الارض
 قبر اتفق الناس على انه قبر نبي غير تبره وقد اختلفوا في قبر الخليل وغيره واتفق الأئمة على انه
 يسلم عليه عند زيارته وعلى صاحبه لما في السنن عن ابي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى
 الله عليه وسلم انه قال ما من رجل يسلم على الا رد الله على بها روي حتى اُرد عليه السلام وهو
 حديث جيد وقد روى ابن ابى شيبه والدارقطني عنه من سلم على عند تبرى سمعته ومن صلى
 على ثانيا بلفظه وفي اسناده لين لكن له شواهد ثابتة فان ابلاغ الصلاة والسلام عليه من العبادة
 قد رواه اهل السنن من غير وجه كما في السنن عنه صلى الله عليه وسلم انه قال اكثروا علي من
 الصلاة يوم الجمعة وليلة الجمعة فان صلاتكم معروضة علي قالوا كيف تعرض صلاتنا عليك وقد
 رمت اى بليت فقال ان الله تعالى حرم على الارض ان تاكل لحوم الانبياء وفي النساء وغيره
 عنه صلى الله عليه وسلم انه قال ان الله وكل بقبرى ملائكة يباغونى عن اتي السلام ومع هذا لم
 يقل احد منهم ان الدعاء مستجاب عند قبره ولا انه يستجب أن يتحرى الدعاء متوجها الى
 قبره بل نصوا على تقيض ذلك وانفقوا كلهم على انه لا يدعى مستقبل القبر وتنازعوا في السلام

عليه فقال الأكثرون بكالك واحمد وغيرهما يسلم عليه مستقبل القبر وهو الذي ذكره أصحاب الشافعي وأظنه منقولاً عنه وقال أبو حنيفة وأصحابه بل يسلم عليه مستقبل القبلة بل نص الأئمة الساف على أنه لا يوقف عنده للدعاء مع الفاكما ذكر ذلك اسماعيل بن اسحاق في كتاب المبسوط وذكره القاضي عياض قال مالك لا اري ان يوقف عند قبر النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو ولكن يسلم ويمضي وقال ايضا في المبسوط لا بأس لمن قدم من سفر او خرج الى سفر ان يوقف على قبر النبي صلى الله عليه وسلم فيصلي عليه ويدعوه ولا يبي بكر وعمر فتيل له فان ناسا من اهل المدينة لا يقدمون من سفر ولا يربدون بهماون ذلك في اليوم مرة او اكثر وربما وقفوا في الجمعة أو في اليوم المرة والمرة او اكثر عند القبر فيسألون ويدعون ساعة فقال لم يباغي هذا عن احد من اهل الفقه ببلدنا ولا بساح آخر هذه الامة الا ما صاح اولها ولم يباغي عن اول هذه الامة وصدرها انهم كانوا يهاون ذلك الا من جاء من سفر او اراده قال ابن القاسم رأيت اهل المدينة اذا خرجوا منها أو دخلوها اتوا القبر وسلموا قال وذلك دأبى فهذا مالك وهو اعلم اهل زمانه أي زمن تابع التابعين بالمدينة النبوية الذين كان اهلها في زمن الصحابة والتابعين وتابعيهم اعلم الناس بما يشرع عند قبر النبي صلى الله عليه وسلم يكرهون الوقوف للدعاء بعد السلام عليه ويبين ان المستحب هو الدعاء له واصحابه وهو المأروع من الصلاة والسلام وان ذلك أيضا لا يستحب لاهل المدينة كل وقت بل عند القدوم من سفر او ارادته لان ذلك تحية له والمحبا لا يقصد بئته كل وقت لنعيتته بخلاف القادمين من السفر وقال مالك في رواية أبي وهب اذا سلم على النبي صلى الله عليه وسلم يوقف وجهه الى القبر لا الى القبلة ويدنوا ويسلم ولا يمس القبر بيده وكره مالك ان يتدل زركنا قبر النبي صلى الله عليه وسلم قال القاضي عياض كراهة مالك له لاضافته الى قبر النبي صلى الله عليه وسلم لقوله اللهم لا تجعل قبري وثنا يمد اشتد غضب الله على قوم اتخذوا قبور انبيائهم مساجد انتهى عن اضافة هذا اللفظ الى القبر والتشبه بفعل ذلك قطعا للدراسة وحسب الباب قلت والاحاديث الكثيرة المروية في زيارة قبره كلها منهيفة بل موضوع لم يرو الاثمة ولا اهل السنن المشيخة كسنن أبي داود والنسائي ومهموها فيها شيئا ولكن جاء افظ زيارة القبور في غير هذا الحديث من قوله صلى الله عليه وسلم كنت نهيتكم عن زيارة القبر الا فزورها فانها اذا ذكرتم الاخرة وكان صلى الله عليه وسلم يعلم اصحابه اذا

زاروا القبور ان يقول احدهم السلام عليكم اهل الديار من المؤمنين والمسلمين وانا ان شاء الله بكم
لاحقون يرحم الله المستقدمين منا ومنكم والمستأخرين نسأل الله لنا ولكم العافية ولكن صار
لفظ زيارة القبور في عرف كثير من المتأخرين يتناول الزيارة البدعية والزيارة الشرعية واكثرهم
لا يستعملونها الا بالمعنى البدعي لا الشرعي فلماذا كره هذا الاطلاق فاما لزيارة الشرعية فهي
من جنس الصلاة على الميت يقصد بها الدعاء للميت كما يقصد بالصلاة عليه كما قال الله في حق
المنافقين (ولا تصل على احد منهم مات ابدا ولا تقم على قبره) فلما نهى الصلاة على المنافقين
والقيام على قبورهم دل ذلك بطريق مفهوم الخطاب وعلة الحكم ان ذلك
م شروع في حق المؤمنين والقيام على قبره بعد الدفن هو من جنس الصلاة عليه قبل الدفن
براد به الدعاء له وهذا هو الذي مضت به السنة واستحبه السلف عند زيارة قبور الانبياء
والصالحين واما الزيارة البدعية فهي من جنس الشرك والذريعة اليه كما فعل اليهود والنصارى عند
قبور الانبياء والصالحين قال صلى الله عليه وسلم في الاحاديث المنفيضة عنه في الصحاح والسنن
والمسانيد لعنة الله على اليهود والنصارى اتخذوا قبور انبيائهم مساجد يحذر ما صنعوا وقال ان
من كان قبلكم كانوا يتخذون القبور مساجد الا فلا تتخذوا القبور مساجد فاني انهاكم عن
ذلك وقال ان من شرار الناس من تدركهم الساعة وهم احياء والذين يتخذون القبور
مساجد وقال لمن الله زوارات القبور والمتخذين عليها المساجد والسرج فاذا كان قد لعن من
يتخذ قبور الانبياء والصالحين مساجد امتنع ان يكون تحريها للدعاء مستحبالا لان المكان الذي
يستحب فيه الدعاء يستحب فيه الصلاة لان الدعاء عقب الصلاة اجوب وليس في الشريعة
مكان ينهى عن الصلاة عنده مع انه يستحب الدعاء عنده وقد نص الائمة كالشافعي وغيره على
ان النهي عن ذلك مطلق بخلاف الفتنة بالفبر لا بمجرد نجاسته كما بظن ذلك بعض الناس ولهذا
كان السلف يأمرون بتسوية القبور وتعمية ما يفتن به منها كما امر عمر ابن الخطاب بتعمية قبر
دانيال لما ظهر بتمتر فانه كتب اليه ابو موسى يذكر انه قد ظهر قبر دانيال وانهم كانوا
يستسقون به فيكتب اليه عمر يأمره ان يحفر بالنهار ثلاثة عشر قبراً ثم يدفنه بالليل في واحد
منها ويعفيه لثلاثين من الناس والذي ذكرناه عن مالك وغيره من الائمة كان معروفاً عند
السلف كما رواه ابو بلي الموصلي في مسنده وذكره الحافظ ابو عبد الله المقدسي في مخارجه عن

علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب المعروف بزین العابدین انه رأى رجلاً ينجي إلى فرجة
 كانت عند قبر النبي صلى الله عليه وسلم فيدخل فيدعو فيها فقال الا احديثكم حديثاً سمعته
 من أبي عن جدي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تتخذوا قبوري عيداً ولا بيوتكم
 قبوراً فان نسليكم يباغني أينما كنتم وهذا الحديث في سنن أبي داود من حديث أبي هريرة
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تجعلوا بيوتكم قبوراً ولا تجعلوا قبوري عيداً وصلوا على
 فان صلاتكم تبلغني حيث كنتم وفي سنن سعيد بن منصور حديثنا عبد العزيز محمد اخبرني سهل
 بن أبي سهل قال راى الحسن بن الحسين بن علي بن أبي طالب عند القبر فاداني وهو في
 بيت فاطمة يتعشى فقال لهم الى المشاء فقلت لا اريده فقال مالي رأيتك عند القبر فقلت سامت
 على النبي صلى الله عليه وسلم فقال اذا دخلت المسجد فسلم ثم قال ان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قال لا تتخذوا بيتي عيداً ولا تتخذوا بيوتكم مقابر لعن الله اليهود اتخذوا قبور انبيائهم
 مساجد وصلوا على فان صلاتكم تبلغني حيثما كنتم ما انتم ومن بالاندلس الاسواء وقد
 بسط الكلام على هذا الاصل في غير هذا الموضع فاذا كان هذا هو المشروع في قبر سيد ولد آدم
 وخير الخلق واكرمهم على الله فكيف يقال في قبر غيره وقد تواتر عن الصحابة أنهم كانوا
 اذا نزلت بهم الشدائد كالحلم في الجذب والاستسقاء وعند القتال والانتصار يدعون الله
 ويستغيثونه في المساجد والبيوت ولم يكونوا يقصدون الدعاء عند قبر النبي صلى الله عليه وسلم
 ولا غيره من قبور الانبياء والصالحين بل قد ثبت في الصحيح ان عمر بن الخطاب
 قال اللهم انا كنا اذا اجدنا توسلنا اليك بنبينا فنسقيناه وانا نتوسل اليك بعم نبينا فاسقنا
 فديمقون فتوسلوا بالعباس كما كانوا يتوسلون به وهو انهم كانوا يتوسلون بدعائه وشفاعته
 وهكذا توسلوا بدعاء العباس وشفاعته ولم يقصدوا الدعاء عند قبر النبي صلى الله عليه وسلم
 ولا اقساموا على الله بشيء من مخلوقاته بل توسلوا اليه بما شرعه من الوسائل وهي الاعمال
 الصالحة ودعاء المؤمنين كما يتوسل العبد الى الله بالايمان بنبيه وبعجته ومولاته
 والصلاة عليه والسلام وكما يتوسلون في حياته بدعائه وشفاعته كذلك يتوسل الخلق في
 الآخرة بدعائه وشفاعته وتوسل بدعاء الصالحين كما قال النبي صلى الله عليه وسلم وهل
 نصرون وترزفون الا بضعفائكم بدعائهم وصلاتهم واستغفارهم ومن المعلوم بالاضطرار ان

الدعاء عند القبور لو كان أفضل من الدعاء عندها وهو أحب إلى الله وأجوب لكان الساف أعلم بذلك من الخلق وكانوا أسرع إليه فانهم كانوا أعلم بما يحبه الله ويرضاه وأسبق إلى طاعته ورضاه ولما كان النبي صلى الله عليه وسلم بين ذلك وبرغب فيه فأنه أمر بكل معروف ونهى عن كل منكر وما ترك شيئاً يقرب إلى الجنة إلا ودا. حدث أنه به ولا شيئاً يبعد عن النار إلا وقد حذر أمته منه وقد ترك أمره على البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ بها بعدة إلا هالك فكيف وقد نهى عن هذا الجنس وحسم مآذنه بأمته ونهيه عن اتخاذ القبور مساجد فنهى عن الصلاة لله مستقبلاً لها وإن كان المصلي لا يعبد الموتى ولا يدعوهم كما نهى عن الصلاة وقت طلوع الشمس ووقت الغروب لأنها وقت سجود المشركين للشمس وإن كان المصلي لا يسجد إلا لله سدا للذريعة فكيف إذا تحققت المفسدة بأن صار العبد يدعو الميت ويدعو به كما إذا تحققت المفسدة بالسجود للشمس وقت الطلوع ووقت الغروب وقد كان أصل عبادة الأوثان من تعظيم القبور كما قال تعالى (وقالوا لا تذرنا آلهتكم ولا تذرنا ودا ولا مسواعا ولا بغوث ولاهون ونسرا) قال الساف كابن عباس وغيره كان هؤلاء قوماً صالحين في قوم نوح فلما ماتوا عكفوا على قبورهم ثم صوروا تماثيلهم ثم عبدوهم ثم من المعلوم أن تماثيلهم من الصغار من الصحابة والتابعين وتابعيهم من هو أفضل من هؤلاء المشيخ الأربعة فكيف يعين هؤلاء الدعاء عند قبورهم دون من هو أفضل منهم ثم إن لكل شيخ من هؤلاء ونحوهم من يسميه ولمنظمه بالدعاء دون الشيخ الآخر فهل أمر الله بالدعاء عند واحد دون غيره كما يفعل المشركون بهم الذين ضاهوا الذين اتخذوا أصنامهم ورهبانهم من أربابا من دون الله والمسيح ابن مريم وما أمروا إلا ليعبدوا الله واحداً لا إله إلا هو سبحانه عما يشركون

﴿فصل﴾ وأما ما حكى عن بعض المشايخ من قوله إذا نزل بك حادث أو أمر تخافه فاستوحى فيكشف ما بك من الشدة حيا كنت أو ميتاً فهذا الكلام ونحوه إما يكون كذبا من الناقل أو خطأ من المائل فإنه نقل لا يعرف صدقه عن فائل غير معصوم ومن ترك النقل المصدق عن القائل المعصوم وانبع نقلاً غير مصدق عن قائل غير معصوم فقد ضل ضلالاً بعيداً ومن المعلوم أن الله لم يأمر بمثل هذا ولا ربه أمرنا بذلك بل قال الله تعالى (فإذا فرغت فانصب وإلى ربك فارغب) ولم يقل ارغب إلى الأنبياء والملائكة وقال تعالى (فل

ادعوا الذين زعمتم من دونه فلا يملكون كشف الضر عنكم ولا تحويلاً أولئك الذين يدعون
 يبتغون إلى ربهم الوسيلة أيهم أقرب ويرجون رحمته ويخافون عذابه إن عذاب ربك كان جنوداً
 قالت طائفة من السامع كان أقوام يدعون الزير والمسبح والملائكة فانزل الله هذه الآية وهذا
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقل لاحد من أصحابه اذا نزل بك حادث فاستوحني بل
 قال لابن عمه عبد الله بن عباس وهو يوصيه احفظ الله يحفظك احفظ الله تجبده امامك
 تعرف الى الله في الرخاء يعرفك في الشدة اذا سألت فاسأل الله واذا استعنت فاستعن بالله وما
 يرويه بعض العامة من انه قال اذا سألت الله فاستأله بجاهي فان جابه عند الله عظيم فهو حديث
 كذب موضوع لم يروه اححد من اهل العلم ولا هو في شيء من كتب المسلمين المعتبرة في
 الدين فان كان للهيت فضيلة فرسول الله صلى الله عليه وسلم أولى بكل فضيلة وأصحابه من بعده
 وان كان منفعة للناس بالميت فاصحابه أحق الناس انفعاعاً به حياً وديناً فعلم ان هذا من الضلال
 وان كان بعض الشيوخ قال ذلك فهو خطأ منه والله يغفر له انه كان مجتهداً مخطئاً وليس هو
 بنبي يجب اتباع قوله ولا مضموم فيما يأمر به وينهى عنه وقد قال الله تعالى (فان تنازعتم في
 شيء فردوه الى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر)

(فصل) واما قول القائل من قرأ آية الكرسي واستقبل بجهة الشيخ عبد القادر الجبلاني
 رضي الله عنه وسلم عليه وخطا سبع خطوات بخطواته بخطوة الى قبره قضيت
 حاجته أو كان في سماع فانه يطيب ويكثر ثوابه فهذا أمر الغربة فيه شرك رب العالمين
 ولا ريب ان الشيخ عبد القادر لم يقل هذا ولا أمر به ومن يقل مثل ذلك عنه فقد كذب
 عليه وانما يحدث مثل هذه البدع اهل الغلو والشرك المشبهين للنصارى من اهل البدع الرافضة
 الغالية في الأئمة ومن اشبههم من الغلاة في المشايخ وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه
 وسلم انه قال لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا اليها فاذا نهى عن استقبال القبر في الصلاة لله
 فكيف يجوز التوجه اليه والدعاء امير الله مع بعد الدار وهل هذا الا من جنس ما فعله النصارى
 بمسيحي وأمه واحبارهم ورهبانهم في اتخاذهم ارباباً وآلهة يدعونهم ويسكنونهم في بيوتهم
 ويسألونهم ويسألون بهم

﴿فصل﴾ وأما قول من قال ان الله ينظر الى الفقراء في ثلاثة مواطن عند الاكل والمنافسة والسماع فهذا القول روي نحوه عن بعض الشيوخ قال ان الله ينظر اليهم عند الاكل فانهم باكلون بايثار وعند الجارة في العلم لانهم يقصدون المناجحة وعند السماع لانهم يسمعون الله أو كلاما يشبه هذا والاصل الجامع في هذا ان من عمل عملا يحبه الله ورسوله وهو ما كان الله باذن الله فان الله يحبه وينظر اليه فيه نظر محبة والامل الصالح هو الخالص الصواب فالخالص ما كان لله والصواب ما كان باصر الله ولا ريب ان كل واحد من المواقف والمخاطبة والاستماع منها ما يحبه الله ومنها ما لا يحبه الله ومنها ما يشمل على خير وشر وحق وباطل ومصلحة ومفسدة وحكم كل واحد بحسبه

﴿فصل﴾ وما يفعله بعض الناس من تحري الصلاة والدعاء عند ما يقال انه قبر بني أوتير أحد من الصحابة والقرابة أو ما يقرب من ذلك أو الصاق بدنه أو شيء من بدنه بالقبر أو بما يجاور القبر من عود وغيره كمن يتحري الصلاة والدعاء في قبلي شرقي جامع دمشق عند الموضع الذي يقال انه قبر هود والذي عليه العلماء انه قبر معاوية بن أبي سفيان أو عند المثل الخشب الذي يقال تحته رأس يحيى بن زكريا ونحو ذلك فهو مخطيء مبدع مخالف للسنة فان الصلاة والدعاء بهذه الامكنة ليس له مزية عند احد من سلف الامة وانتمها ولا كانوا يفعلون ذلك بل كانوا ينهون عن مثل ذلك كما نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن اسباب ذلك ودواعيه وان لم يقصدوا دعاء القبر والدعاء به فكيف اذا قصدوا ذلك

﴿فصل﴾ وأما قوله هل للدعاء خصوصية في قبول أو سرعه اجابه بوقت معين او مكان معين عند قبر نبي أو ولي فلا ريب ان الدعاء في بعض الاوقات والاحوال اجوب منه في بعض فالدعاء في جوف الليل اجوب الاوقات كما ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ينزل ربنا الى سماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الاخير وفي رواية نصف الليل فيقول من يدعوني فاستجب له من يسألني فاعطيه من يستغفرني فاغفر له حتى يطلع الفجر وفي حديث آخر اقرب ما يكون الرب من عبده في جوف الليل الاخير والدعاء مستحب عند نزول المطر وعند السجود والحرب وعند الاذان والاقامة وفي ادبار العارات وفي حال السجود ودعوة الصائم ودعوة المسافر ودعوة المظلوم وامثال ذلك فهداكاه مما يجاء به الاحاديث المعروفة في

الصحيح والسنن والدعاء بالمشاعر كمرقة وزلفة ومني والائتم ونحو ذلك من مشاعر مسكرة
والدعاء بالمساجد مطلقا وكلما فضل المسجد كلما جدد الثلاثة كانت الصلاة والدعاء فيه افضل
واما الدعاء لاجل كون المسكن فيه قبر نبي أو ولي فلم يقل احد من سلف الامة وانتمها ان الدعاء
فيه افضل من غيره ولكن هذا مما ابتدعه بعض اهل القبلة مضاهاة للنصارى وغيرهم من
المشركين فاصله من دين المشركين لانه دين عباد الله المخلصين كاتخاذ القبور مساجد فان هذا
لم يستحبه احد من سلف الامة وانتمها ولكن ابتدعه بعض اهل القبلة مضاهاة لمن انهم رسول
الله صلى الله عليه وسلم من اليهود والنصارى

﴿فصل﴾ واما قول السائل هل يجوز ان يستغيث الى الله في الدعاء بنبي مرسل أو ملك
مقرب أو بكلامه تعالى أو بالسكينة أو بالدعاء المشهور باحتياط قاف أو بدعاء ام داود أو الخضر
ويجوز ان يقسم على الله في السؤال بحق فلان بحجة فلان بجاء المفربين باقرب الخلق أو يقسم
بأعمالهم وأفعالهم فيقال هذا السؤال فيه فصول متعددة فاما الادعية التي جاءت بها السنة ففيها
سؤال الله باسمائه وصفاته والاستعاذة بكلامه كما في الادعية التي في السنن مثل قوله اللهم اني
اسألك بان لك الحمد انت الله بديع السموات والارض يا ذا الجلال والاكرام يا حي يا قيوم ومثل
قوله اللهم اني اسألك بانك انت الله الاحد الصمد الذي لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا احد
ومثل الدعاء الذي في المسند اللهم اني اسألك بكل اسم هو لك سميت به نفسك أو انزلته في كتابك
أو علمته احدا من خلقك أو استأثرت به في علم الغيب منك واما الادعية التي يدعو بها بعض
العامة ويكتبها باعة الحروز من الطريقة التي فيها اسألك باحتياط قاف وهو يوف الخفاف والطور
والعرش والكرسي وزمزم والمقام والبلد الحرام وامثال هذه الادعية فلا يؤثر منها شيء ولا
عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن اصحابه ولا عن ائمة المسلمين وليس لاحد ان يقسم بهذه
بحال بل قد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من كان حالفا فليحلف بالله أو يردت
وقال من حلف بغير الله فقد اشرك فليس لاحد ان يقسم بالمخلوقات البنية وقد قال النبي صلى
الله عليه وسلم ان من عباد الله من لو اقسم على الله لا يبره كما قال انس بن النضر انكسر ثيابه
الربيع لا والذي بعثك بالحق لا تكسر ثيابه الربيع وكما قال البراء بن مالك اسمعت عليك أي
رب الا فعلت كذا وكذا وكلاهما كان ممن يبر الله قسمه والعبد يسأل ربه بالاسباب التي تنسبني

مطلوبه وهي الاعمال الصالحة التي وعد الثواب عليها ودعا عباده المؤمنين الذين وعد اجابتهم كما كان الصحابة يتوسلون الى الله تعالى بنبيه ثم بعده وغيرهم من صالحهم يتوسلون بدعائه وشفاعته كما في الصحيح ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه استسقى بالعباس فقال اللهم انا كنا نتوسل اليك بنينا فتسقيننا وانا نتوسل اليك بهم نينا فاسقنا فيسقون فتوسلوا بعد موته بالعباس كما كانوا يتوسلون به وهو توسلهم بدعائه وشفاعته ومن ذلك ما رواه اهل السنن وصححه الترمذي ان رجلا قال للنبي صلى الله عليه وسلم ادع الله ان يرد علي بصري فامر به ان يتوضأ ويعلم ركعتين ويقول اللهم اني اسألك واتوجه اليك بنبيك محمد نبي الرحمة يا محمد يا رسول الله اني اتوجه بك الى ربي في حاجتي ليقضيها اللهم فشفعه في هذا طلب من النبي صلى الله عليه وسلم وامره ان يسأل الله ان يقبل شفاعته النبي له في توجهه بنبيه الى الله هو التوسل غيره من الصحابة به الى الله فان هذا التوجه والتوسل هو توجه وتوسل بدعائه وشفاعته واما قول القائل اسألك او اقسم عليك بحق ملائكتك او بحق انبيائك او بنبيك فلان او برسولك فلان او بالبيت الحرام او بزعم والمقام او بالطور والبيت المعمور ونحو ذلك فهذا النوع من الدعاء لم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا اصحابه ولا التابعين لهم باحسان بل قد نص غير واحد من العلماء كابن حنيفة واصحابه كابن يوسف وغيره من العلماء على انه لا يجوز مثل هذا الدعاء فانه اقسم على الله بمخاوق ولا يصح القسم بغير الله وان سأل به على انه سبب ووسيلة الى قضاء حاجته اما اذا سأل الله بالاعمال الصالحة وبدعاء نبيه والصالحين من عباده فالاعمال الصالحة سبب الاثابة والدعاء سبب الاجابة فسؤاله بذلك هو سؤال بما هو سبب لنيل المطارب وهذا معنى ما يروى في دعاء الخروج الى الصلاة اللهم اني اسألك بحق السائلين عليك وبحق ممشاي هذا وكذلك اهل الفار الذين دعوا الله باعمالهم الصالحة فالتوسل الى الله بالنبيين هو التوسل بالايان بهم وبطاعتهم كالصلاة والسلام عليهم ومحبتهم وموالاتهم او بدعائهم وشفاعتهم واما نفس ذواتهم فليس فيها ما يقتضي حصول مطلوب المبد وان كان لهم عند الله الجاه العظيم والمنزلة العالية بسبب اكرام الله لهم واحسان الهم وفضله عليهم ولبس في ذلك ما يقتضي اجابة دعاء غيرهم الا ان يكون بسبب من الله الهم كالايان بهم والالفة لهم او بسبب من الله كعائهم له وشفاعتهم فيه فهذان السببان يتوصل بهما اما الانقسام بالمخاوق فلا وما يذكره بعض العامة

من قوله اذا سألتم الله فاسأله بجاهي فان اجابني عند الله عظيم حديث كذب موضوع
 ﴿فصل﴾ واما قول السائل هل يجوز تعظيم مكان فيه خاوق وزعفران لكون النبي صلى
 الله عليه وسلم رؤي عنده فيقال بل تعظيم مثل هذه الامكنة واتخاذها مساجد ومزارات لاجل
 ذلك هو من اعمال اهل الكتاب الذين نهينا عن التبسه بهم فيها وقد ثبت ان عمر بن الخطاب
 كان في السفر فرأى قوما يتدرون مكانا فقال ما هذا فقالوا مكان صلى فيه رسول الله صلى
 الله عليه وسلم فقال واذا كان صلى فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم اترددون ان تتخذوا آثار
 انبيائكم مساجد من ادركته فيه الصلاة فليصل والا فليمض وهذا قاله عمر بحضور من الصحابة ومن
 المعلوم ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي في اسفاره في مواضع وكان المؤمنون يرونه في المنام
 في مواضع وما اتخذوا سائفاً من ذلك مسجداً ولا مزاراً ولو فتح هذا الباب لصار كثير
 من ديار المسلمين او اكثرها مساجد ومزارات فانهم لا يزالون يرون النبي صلى الله عليه وسلم
 في المنام وقد جاء الى بيوتهم ومنهم من يراه سرا كثره وتخليق هذه الامكنة بالزعفران
 بدعة مكروهة واما ما يزيد الكذابون على ذلك مثل ان يرى في المكان اثر قدم فيقال هذا
 قدمه ونحو ذلك فهذا كاذب والافدام الحجارة التي ينقلها من نقلاها ويقول انها موضع قدمه
 كذب محتق ولو كانت حقاً لسن للمسلمين ان يتخذوا ذلك مسجداً ومزاراً بل لم يأمر الله ان يتخذوا
 مقام نبي من الانبياء مصلي الامام ابراهيم بقوله واتخذوا من مقام ابراهيم مصلي كما انه لم يأمر
 بالاسلام والتقيل لحجر من الحجارة الا الحجر الاسود ولا بالصلاة الى بيت الا البيت الحرام
 ولا يجوز أن يقاس غير ذلك عليه باتفاق المسلمين بل ذلك بمنزلة من جعل للناس حجاً الى غير
 البيت العتيق أو صيام شهر مفروض غير صيام شهر رمضان وأمثال ذلك فمضرة بيت
 المقدس لا يسن استلامها ولا تقبيلها باتفاق المسلمين بل ليس للصلاة عندها والدعاء خصوصية
 على سائر بقاع المسجد والصلاة والدعاء في بقعة المسجد الذي بناه عمر بن الخطاب للمسلمين
 أفضل من الصلاة والدعاء عندها وعمر بن الخطاب لما فتح البلد قال لكعب الاحبار ابن تربي
 أن أنبيى المسلمين قال ابنه خلف الصخرة قال خالطتك يهودية بالبن اليهودية بل أبنيه
 امامها فان لنا صمدود الما جدي في هذا المصلي الذي تسميه العامة الامسى ولم تسمع الصخرة
 ولا قبلها ولا صلى عندها كيف وقد ثبت عنه في الصحيح انه لما قبل الحجر الاسود قال

والله اني لا علم انك حجر لا تضر ولا تنفع ولولا اني رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبلك لما قبلتك وكان عبد الله بن عمر اذا اتى المسجد الاقصى يصلي فيه ولا يأتي الصخرة وكذلك غيره من السلف وكذلك حجرة نبينا صلى الله عليه وسلم وحجرة الخليل وغيرهما من المدافن التي فيها نبي أو رجل صالح لا يستحب تقييلها ولا التمسح بها بانفاق الأئمة بل منهي عن ذلك واما السجود لذلك فكفر وكذلك خطابه بمثل ما يخاطب به الرب مثل قول القائل اغفر لي ذنوبي أو انصرني على عدوي ونحو ذلك

﴿فصل﴾ وأما الاشجار والاحجار والعبود ونحوها مما ينذر لها بعض العامة أو يعلقون بها خرقة أو غير ذلك أو يأخذون ورفها يتبركون به أو يصلون عندها أو نحو ذلك فهذا كله من البدع المنكرة وهو من عمل أهل الجاهلية ومن أسباب الشرك بالله تعالى وقد كان للمشركين شجرة يعلقون بها اسلحتهم يسمونها ذات انواط فقال بعض الناس يا رسول الله اجعل لنا ذات انواط كما لهم ذات انواط فقال الله اكبر قلتم كما قال قوم موسى لموسى اجعل لنا الها كما لهم آلهة انما السنن لتركن سنن من كان قبلكم شبرا بشبر وذراعا بذراع حتى لو ان احدهم دخل حجر ضرب لدخلتم وحتى لو ان احدهم جامع امرأته في الطريق لفعلتموه وقد بلغ عمر ابن الخطاب ان فوما يقصدون الصلاة عند الشجرة التي كانت تحتها بيعة الرضوان التي بايع النبي صلى الله عليه وسلم الناس تحتها فأمر بتلك الشجرة فقطعت وقد اتفق علماء الدين على ان من نذر عبادة في بقعة من هذه البقاع لم يكن ذلك نذرا يجب الوفاء به ولا مزية للعبادة فيها

﴿فصل﴾ واصل هذا الباب انه ليس في شريعة الاسلام بقعة تقصد لعبادة الله فيها بالصلاة والدعاء والذكر والقراءة ونحو ذلك الامساجد المسلمين ومساعير الحج واما المشاهد التي على القبور سواء جمعت مساجد أو لم تجعل او المقامات التي تضاف الى بعض الانبياء او الصالحين أو المقارنات والكهوف أو غير ذلك مثل الطور الذي كلم الله عليه موسى ومثل غار حراء الذي كان النبي صلى الله عليه وسلم تتحنث فيه قبل نزول الوحي عليه والغار الذي ذكره الله في قوله ثاني اثنين اذ هما في النار والغار الذي يجبل قاسيون بدمشق الذي يقال له منارة الدم والمقامان اللذان بجانبه الشرق والغربي يقال لاحدهما مقام ابراهيم ويقال للآخر مقام عيسى وما اشبه هذه البقاع والمشاهد في شرق الارض وغربها فهذه لا يشرع

السفر اليها لزيارتها ولو نذر ناذر السفر اليها لم يجب عليه الوفاء بنذره باتفاق أئمة المسلمين بل قد ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم من حديث أبي هريرة وأبي سعيد وهو يروي عن غيرهما أنه قال لا تشد الرحال الا الى ثلاثة مساجد المسجد الحرام والمسجد الأقصى ومسجدي هذا وقد كان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لما فتحو هذه البلاد بلاد الشام والعراق ومصر وخراسان والمغرب وغيرها لا يقصدون هذه البقاع ولا يزورونها ولا يقصدون الصلاة والدعاء فيها بل كانوا مستمسكين بشريعة نبيهم لعمر بن الخطاب التي قال الله فيها (ومن أظلم ممن منع مساجد الله أن يذكر فيها اسمه) وقال (انما بعمر مساجد الله من آمن بالله واليوم الآخر وأقام الصلاة وآتى الزكاة ولم يخش إلا الله) وقال تعالى (قل أمر ربي بالقسط وأقيموا وجوهكم عند كل مسجد) وقال تعالى (وان المساجد لله فلا تدعوا مع الله أحدا) وأمثال هذه النصوص وفي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال صلاة الرجل في المسجد تفضل على صلاته في بيته وسوفه بخمس وعشرين درجة وذلك ان الرجل اذا توضأ فأحسن الوضوء ثم أتى المسجد لا ينهزه الا الصلاة فيه كانت خطواته أحداها ترفع درجة والاخرى تحط خطبة فاذا جلس تنتظر الصلاة كانت في صلاة مادام ينتظر الصلاة فاذا قضى الصلاة فان الملائكة تصلي على أحدهم مادام في صلاة تقول اللهم اغفر له اللهم ارحمه وقد تنازع المتأخرون فيمن سافر لزيارة قبر نبي أو نحو ذلك من المشاهد والمحققون منهم قالوا ان هذا سفر معصية ولا يقصر الصلاة فيه كمن لا يقصر في سفر المعصية كما ذكر ذلك ابن عقيل وغيره وكذلك ذكر ابو عبد الله بن بطة ان هذا من البدع المحدثه في الاسلام بل نفس قصد هذه البقاع للصلاة فيها والدعاء لئلا يضل في شريعة المسلمين ولم ينقل عن السابقين الا ولى رضي الله عنهم وارضاهم انهم كانوا يتجرون هذه البقاع للدعاء والصلاة بل لا يقصدون الا مساجد الله بل المساجد المبنية على غير الوجه الشرعي لا يقصدونها ايضا كمسجد الضرار الذي قال الله فيه (والذين اتخذوا مسجدا ضارا وكفرا ونفريا بن المؤمنين وارضادا لمن حارب الله ورسوله من قبل وليلحقن ان اردنا الا الحسنى والله يشهد انهم الكاذبون لا تقم فيهم ابدا لمسجد أسس على التقوى من أول يوم أحق أن نقوم فيه رجل يحبون أن تطهروا والله يحب المطهرين) بل المساجد المبنية على قبور الانبياء والصالحين لا يجوز الصلاة فيها وبنائها

محرم كما قيد نص على ذلك غير واحد من الأئمة لما استفاض عز النبي صلى الله عليه وسلم في الصحاح والسنن والمسائيد أنه قال إن من كان قبلكم كانوا يتخذون القبور مساجد إلا فلا تتخذوا القبور مساجد فإني أنهاكم عن ذلك وقال في مرض موته : إني والله على اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد يحذر ما فعلوا قالت عائشة ولولا ذلك لأبرز قبره ولكن كره أن يتخذ مسجدا وكانت حجرة النبي صلى الله عليه وسلم خارجة عن مسجده فلما كان في إمرة الوليد بن عبد الملك كتب إلى عمر بن عبد العزيز عامله على المدينة النبوية أن يزيد في المسجد فاشترى حجر أزواج النبي صلى الله عليه وسلم وكانت شرفى المسجد وقبانه فزادها في المسجد فدخلت الحجرة إذ ذاك في المسجد وبنوها مبنية عن سمت القبلة لئلا يصلي أحد إليها وكذلك قبر إبراهيم الخليل لما فتح المسلمون البلاد كان عليه السور السليمانى ولا يدخل إليه أحد ولا يصلي أحد عنده بل كان مصلى المسلمين بقريّة الخليل بمسجد هناك وكان الأمر على ذلك على عهد الخلفاء الراشدين ومن بعدهم إلى أن نقب ذلك السور ثم جعل فيه باب ويقال إن النصارى هم تقبوه وجعلوه كنيسة ثم لما أخذ المسلمون منهم البلاد جعل ذلك مسجدا ولهذا كان العلماء الصالحون من المسلمين لا يصلون في ذلك المكان هذا إذا كان القبر صحيحا فكيف وعامة القبور المنسوبة إلى الأنبياء كذب مثل القبر الذي يقال إنه قبر نوح فإنه كذب لا ريب فيه وإنما أظهر الجهال من مدة قريته وكذلك قبر غيره .

﴿ فعمل ﴾ وأما عسقلان فإنها كانت ثغرا من ثغور المسلمين كان صالحوا المسلمين يقيمون بها لأجل الرباط في سبيل الله وهكذا سائر البقاع التي مثل هذا الجنس مثل جبل لبنان والاسكندرية ومثل عبادان ونحوها بأرض العراق ومثل قزوين ونحوها من البلاد التي كانت ثغورا فهذه كان الصالحون يتصدون بها لأجل الرباط في سبيل الله فإنه قد ثبت في صحيح مسلم عن سلمان الفارسي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال رباط يوم وليلة في سبيل الله خير من صيام شهر وقيامه ومن مات مرابطا مات مجاهدا وأجرى عليه عمله وأجرى عليه رزقه من الجنة وأمن الفتان وفي سنن أبي داود وغيره عن عثمان عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال رباط يوم في سبيل الله خير من ألف يوم فيما سواه من المنازل وقال أبو هريرة لأن أرباط ليلة في سبيل الله أحب إلي من أن أنوم ليلة المدر عند الأجر الأسود ولهذا قال العلماء إن الرباط

بالثغور افضل من الحررة بالحران الشريفين لان الزاوية من جنس الجاهل والمجاورة من جنس
 الحج وجنس الجاهل افضل بان المسلمين من جنس الحج كما قال تعالى (اجعلتم سقاية الحاج
 وعمارة المسجد الحرام كن آيات الله واليوم الآخر وحامدا في سبيل الله لا يستوفون عند الله
 والله لا يهدي القوم الظالمين آمنوا وهاجروا وجاهدوا في سبيل الله باموالهم وانفسهم
 اعظم درجة عند الله واولئها هم الذين يشارون بهم برحمة منه ورضوان وجنت لهم فيها
 نعيم مقيم خالدن فا ابدا لئلا يبدل الله ما اراد به احد عظم) فهذا هو الاصل في تعظيم هذه الامكنة
 ثم من هذه الامكنة ما هو من ذلك الكفار وأهل البدع والفجور ومنها ما خرب
 وصار ثغرا غير هذه الامكنة لضعف دفاعها بغير أحكامها بنفیر أحوال أهلها فقد تكون البقعة
 دار كفر اذا كانت أهلية كفر ثم يصير دار اسلام اذا أسلم أهلها كما كانت مكة شرفها الله
 في أول الامر دار كفر لئلا يبذل الله فيها (وكأين من قرية هي أشد وفاء من مرتك
 التي أخرجتك) ثم لما تغير لني الله عليه وسلم صارت دار اسلام وهي في نفسها أم القرى
 وأحب الارض الى الله ملك ان من المقدسة كان فيها الجبارون الذين ذكرهم الله تعالى
 كما قال تعالى (واذ قال انبياء اقوم يا قوم اذكروا نعمة الله عليكم اذ جعل فيكم انبياء وجعلكم
 ملوكا وآتاكم ما لم يأت من قبله من المين يا قوم ادخلوا الارض المقدسة التي كتب الله لكم
 ولا ترتدوا على ادباركم فقلبوا خاطرين قالوا يا موسى اذ فيها قوم جبارين وانا لن ندخلها
 حتى يخرجوا منها فان ربوا منها فاندخلون) الآيات وقال تعالى لما انجى موسى وفومه من
 الغرق (سأريك دار شفين) وكانت تلك الديار ديار الفاسقين لما كان يسكنها اذ ذاك الفاسقون
 ثم لما سكنها الصالحون زارت دار الصالحين وهذا أصل يجب ان يعرف فان البلد قد تحمد
 أو تذم في بعض الالات لجمال أهله ثم يتغير حال أهله فتعبر اليكم فيهم اذ المدح والذم
 والثواب والعقاب انزب على الايمان والعمل الصالح أو على ضد ذلك من الكفر والفسوق
 والعصيان قال الله تعالى (يا ايها الناس اني ارى اني خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها
 وبث منهما رجالا نساء وانفوا الله الذي تساءلون به والارحام) وقال النبي صلى الله
 عليه وسلم لا فضل لعربي على عجمي ولا لعجمي على عربي ولا لبيض على أسود ولا لاسود
 على أبيض الا بالانسان بنو آدم وآدم من تراب وكتب أبو الدرداء الى سلمان الفارسي

وكان النبي صلى الله عليه وسلم قد آخى بينهم لما آخى بين المؤمنين والألمعية وكان أبو الدرداء بالشام وسلمان بالعراق نائباً للمسيح بن الخطاب أن هلم إلى الإسلام فكتب إليه سلمان أن الأرض لا تقدر أحدًا وإنما يقدر الرجل عمله

﴿فصل﴾ وفديت الجواب في سائر المسائل المذكورة في الصلاة الدعاء عند ما يقال

أنا قدم نبي أو أثر نبي أو قبر نبي أو قبر بعض الصحابة أو الأبراج أو الغير أن من البدع المحدثه المكره في الإسلام عليه وسلم ولا كان السابقون الأولون والتابعون لهم بأحساد المسلمين بل هو من أسباب الشرك وذرائع الأفك والكلام

﴿فصل﴾ وأما قول القائل إذا أثر بأجاء محمد يلاست نفيسة مما فيه استغاثته وسؤاله فهو من المحرمات وهو من جنس الشرك لا يدعى ولا يسأل ولا يستغاث به لا عند قبره ولا مع البع

النصارى الذين اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله ولها واحد لا إله إلا هو سبحانه عما يشركون ومن جنس من دونه فلا يملكون كشف الضر عنكم ولا تحويلاً أولئك الذين هم الوسيلة

أيهم أمر بوجوه رحمته ويخافون عذابه إن عذاب ربهم لبشر أن يؤتبه الله الكتاب والحكم والنبوة ثم يقول للناس كونوا ربابين بما كنتم تعلمون الكتاب وبما كنتم تدعون والنبيين أرباباً بأمرهم بالكفر بعد إذ أنتم مسلمون

﴿فصل﴾ وكذلك النذر للقبور أو لأحد من أهل فلان أو فلان أو لبعض أهل البب أو غيرهم نذر معصية ولا يجوز الوفاء به فإنه قد ثبت في الصحيح عن النبي

يطيع الله فليطعه ومن نذر أن يعصى الله فلا يعص الله ولا يعص الله إلا عبيد ولا يبرأ من الله ولا يبرأ من الله إلا عبيد ومن نذر أن يعصى الله فلا يعص الله ولا يعص الله إلا عبيد ولا يبرأ من الله ولا يبرأ من الله إلا عبيد

ومن نذر أن يعصى الله فلا يعص الله ولا يعص الله إلا عبيد ولا يبرأ من الله ولا يبرأ من الله إلا عبيد ومن نذر أن يعصى الله فلا يعص الله ولا يعص الله إلا عبيد ولا يبرأ من الله ولا يبرأ من الله إلا عبيد

هذا ملعونا فالذي يضع فيها قناديل الذهب والفضة وشبههذه الذهب والفضة والبعضها عند
 القبور اولى باللمنة من انذر زينا او مالا وذهبا وفضة او سيرا او غير ذلك ايجمل عند قبر نبي من
 الانبياء او بعض الصحابة او القرابة المشايخ ام نذر مصينة لا يجوز الوفاة به وهل عليه كفارة
 يمين فيه قولان للعلماء وان تصدق نذره على امر يستحق ذلك من اهل بيت النبي صلى الله
 عليه وسلم وغيرهم من الفقراء الصالحين كان خيرا له عند الله وانفع له فان هذا عمل صالح باي
 الله عليه فان الله مجري المتصدقين يضع اجرام لمنين والمتصدق يتصدق لوجه الله ولا يطلب
 اجره من الخلق بل من الله تعالى كما قال تعالى وسبجنا الانقي الذي يؤتي ماله يركي وما
 لاخذ عنده من نعم تجزي الا ابتغاه ربه الابن والسوف يرضى وقال تعالى (ومثل الذي
 ينفقون اموالهم ابتغاء مرضات الله) بينا من انفسهم كمثل جنة بربوة الآية وقال عن عباده
 الصالحين (انما اطعمكم لوجه الله) منكم جزاء فلا شكورا ولهذا لا ينبغي لاحد ان يسأل
 بغير الله مثل الذي يقول كرامة خير واهل اولاد الشيخ فلان او الشيخ فلان بل لا يطلي الا
 من سأل الله وليس لاحد ان يسأل بر الله فان والاس الذي لله واجب في جميع العبادات
 البدنية والمالية كالصلاة والصيام والحج فلا يصاح الركوع والسجود الا لله
 ولا الصيام الا لله والحج الا لله بيت ولا الدعاء الا لله قال تعالى (وقانا وهم حتى لا تكون فتنة
 ويكون الدين كله لله) وقال تعالى (واسمن ارسلنا من قبلك من رسلنا اجعلنا من دون الرحمن
 آلهة يعبدون) وقال تعالى (تنزل السكت من الله العزيز الحكيم) انا انزلنا اليك الكتاب بالحق
 فاعبد الله مخلصا له الدين) وهذا هو ام الاسلام هو ان لا تعبد الا الله ولا تعبد الا بما
 شرع لا تعبد بالبدن كما قال تعالى (فمن لم يرجع لواء ربه فليعمل عملا صالحا ولا يشرك بعبادة
 ربه احدا) وقال تعالى (ليسلو كما يك احسن عملا) قال الفضيل بن عياض اخلصه وامسوه قالوا
 يا ابا علي ما اخلصه وامسوه قال العمل اذا كان خالصا ولم يكن صوابا لم يقبل واذا كان صوابا
 ولم يكن خالصا لم يقبل حتى يكون خالصا با وخالصا ان يكون لله والصواب ان يكون
 على السنة والكتاب هذا كله من الدين من الله بلغ عنه رسوله فلا حرام الا ما حرمه الله
 ولا دين الا ما شرعه الله والله نهى المشركين لانهم شرعوا في الدين ما لم يأذن به الله فحرموا
 اشياء لم يحرمها الله البجيرة والوثبة والرضيلة والحام وشرعوا ديننا لم يأذن به الله كدعاء غيره

وعبادته والرهنية التي ابتدعها النص
بالاسلام كما قال نوح عليه السلام
الله توكلت فاجمعوا امركم وشركاءكم
توليتهم فما سألتم من اجر ان اجري
(ومن يرغب عن ملة ابراهيم الامن
الصالحين اذ قال له ربه اسلم) قال اسلمت
الله اصطفى لكم الدين فلا تموتن الا وكنتم
كنتم آمنتم بالله فعليه توكلوا ان كنتم
بي وبرسولي قالوا آمنا واشهد باننا مسلمون
وسلم انه قال انا معاشر الانبياء ديني
عبادة الله وحده لا شريك له بما
والذي اوحينا اليك وما وصينا به ابراهيم
المشركين ما تدعون اليه وانما يتنوع
كما تنوع شريعة الرسول الواحد
ان يصلي الى بيت المقدس ثم ا
الحرام وهذا في وقته كان
من دين الاسلام وشريعة الانبياء
بالتوراة ثم كذب بالانجيل
من آمن بالكتابين التامين
الاسلام فان دين الاسلام
الرسول كما قال آلي (مولا)
ابراهيم واسمى بالاسلام
أوتى موسى
لاشر



CALL No. { 194518 - ACC. No. 19451 -
 AUTHOR - شیخ - ابن تیمیہ
 TITLE - مجموعہ الفتاویٰ ابن تیمیہ



MAULANA AZAD LIBRARY
 ALIGARH MUSLIM UNIVERSITY

RULES:—

1. The book must be returned on the date stamped above.
2. A fine of Re. 1-00 per volume per day shall be charged for text-books and 10 Paise per volume per day for general books kept over - due.

